

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المعتمد المصدق

١٢٧٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٢٧٢ هـ — ١٢٨٩ هـ

مع شجرة المسكن بالاسم المسمى

المسند المجمع

١٣٢٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٢٧٢ هـ / ١٢٨٩ هـ — ١٢٨٩ هـ / ١٢٧٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسمہ ورحمۃ الہی وتقدیر

قد طبع ببرکۃ شیخنا ابي البركات العلامۃ مصطفى رضا بن الإمام احمد رضا رحمۃ اللہ علیہ

المُعْتَقَدُ الْمُنتَقَدُ

۱۲۷۰ھ

لِلْعَلَّامَةِ فَضْلِ الرَّسُولِ الْقَادِرِيِّ الْبَرَكَاتِيِّ الْبَرْبُلَوِيِّ رَحِمَهُ اللّٰهُ

۱۲۱۳ھ — ۱۲۸۹ھ

مع شرحه المسمى بالاسم التاريخي

المُسْتَنَدُ الْمُعْتَمَدُ بِنَجَاةِ الْاَكْبَرِ

۱۳۲۰ھ

لِلْعَلَّامَةِ اَحْمَدَ رِضَا الْقَادِرِيِّ الْبَرْبُلَوِيِّ رَحِمَهُ اللّٰهُ

۱۲۷۲ھ/۱۸۵۶م — ۱۳۴۰ھ/۱۹۲۱م

(عَنْ اَبِيهِ اَلْاَشْهَرِ وَتَوَلَّوْهُ)

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ عَرَفَانَ السَّيِّدِ

(الشَّيْخُ حَفِظَ اللّٰهُ تَعَالَى الشَّرْكَاءَ كَبِيرَ الْجَمْعِيَةِ الْعُلُوِّ السَّيِّدَةِ)

اسم الكتاب: "المعتقد المنتقد" (١٢٧٠ هـ)
للعلامة فضل الرسول القادري البدايوني قدس سره

الشرح: "المستند المعتمد بناء نجة الأبد" (١٣٢٠ هـ)
للعلامة أحمد رضا القادري البريلوي قدس سره

الطباعة: ربيع الأول ١٤٢٩ هـ / مارس ٢٠٠٨ م

يطلب هذا الكتاب من العناوين الآتية:

١- دار العرفان ١٦٥ إي، سبزه زار، لاهور - باكستان.
هاتف: ٧٤٩٥٧٠٤ - ٠٤٢

٢- الجامعة الفاطمية للبنات (أهل السنة والجماعة)
شارع الإمام أحمد رضا، منلي بهاول الدين، باكستان

3- 6 VICTOR TERRACE BRADFORD, ENGLAND. B.D. 94 RQ

كلمة الناشر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين
وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد!

أقدم إلى القراء الفضلاء هذا الكتاب القيم "المعتقد المنتقد"
لتاج الفحول سيدنا الشاه فضل الرسول القادري البدايوني قدس
الله سره (ت ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م) مع شرحه الثمين "المستند المعتمد
بناء نجاة الأبد" للداعية الكبير إمام أهل السنة الشيخ أحمد رضا
القادري رحمه الله تعالى (ت ١٣٤٠هـ/١٩٢١م)

هذا مما لا يقبل الشك أن العقائد تحتم مكانة مبدئية في
كيان الإسلام وتعاليمه، لأنها أساس الأعمال الصالحة وهي
تتوقف عليها صحة وقبولا. فبرز من هذا المنطلق أن تبليغ العقائد
ونشرها فقر عمودي في الإسلام وحقيقته. وأخر العقائد الإسلامية
يدور في فلك علم الكلام. فمهما ازدادت الحاجة إليه ازداد فيه
اختلاف الآراء والأفكار حتى أصبح تأريخه كاللغز. وواجه السواد
الأعظم أهل السنة والجماعة في هذه المسيرة الفكرية طيلة القرون
الخالية كثيرا من المعانات والعراقل لكن لم يضرهم جور جائر ولا
عدل عادل، وواصلوا التقدم على الصراط المستقيم بفضل الله
ومنه وفي ضوء توجيهات الحبيب المصطفى - ﷺ - حيث قال مرة
لا تجتمع أمتي على الضلالة ومرة عليكم بالسواد الأعظم.

وهذه الطائفة المنصورة هي التي استنارت من القراءان
الكريم والسنة النبوية والإجماع وأنارت الطريق ولم تزل تنير أمام
الأجيال في حوالك الكفر والشرك وظلام الأحداث والفتن.

ولما كانت نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع
عشر مواكبة مع الإحداث المتراكمة في الهند لكن لم ينم ربانته

سفينة الملة وقاموا بدورهم الريادي في النهضة الإسلامية وكرسوا خدماتهم لتفتيش المسائل وتوضيح المطالب، ونشر الكتاب والسنة حتى أزاحوا الستار عن الفتنة الحدية آنذاك.

ومن بينهم مؤلف هذا الكتاب تاج الفحول الشاه فضل الرسول البدايوني رحمه الله تعالى وهذا الكتاب بعد أن نصب عليه عباقرة الهند تقاريطهم كالإمام فضل حق الخير آبادي والمفتي صدر الدين آزرده، والشيخ أحمد سعيد المجلدي، وحسنوه وثنوه، أصبح كمفكرة إجماعية للمدرسة الفكرية التي تنتمي إلى الإمام المحدث الشاه عبد العزيز الدهلوي رحمه الله تعالى.

وشارح هذا الكتاب هو القدوة العلامة الأكبر في العالم الإسلامي الإمام محمد أحمد رضا خان القادري رحمه الله تعالى الذي أوصل مباحث المتن إلى ذروة الكمال حيث كشف مغلفاته ووضع عليه الاستدراكات الموضوعية المدعمة بالاستدلالات الإيمانية.

وأعرض إليكم هذه الثروة العلمية بمساعدة الرفيقين المخلصين الشيخ فريد علي والشيخ شوكت علي الذين قاما بطبعه على نفقتهما لإيصال الأجر والثواب إلى أرواح والديهما. تقبل الله منهما هذه الخدمة الجليلة. وصلى الله تعالى على حبيبه سيدنا ومولانا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

الراجي إلى رحمة ربه المنان
محمد عرفان المشهدي الموسوي
من أحفاد موسى بن جعفر العلوي الفاطمي
صفر ١٤٢٩ هـ

ترجمة صاحب المعتقد المنتقد

العلامة معين الحق فضل الرسول القادري العثماني البدايوني رحمه الله تعالى

١٢١٣هـ ————— ١٢٨٩هـ.

أسرته ونسبه: ينتهي نسبه إلى جامع القرآن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه بأحدى وثلاثين واسطة ، وينتمي من جهة أمه إلى رأس المفسرين سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما.

كان من أسرة علمية أبا عن جد، انتقل أحد أجداده - وهو الشيخ دانيال - من قطر إلى الهند في عسكر السلطان شهاب الدين الغوري سنة ٥٩٩هـ. وقدم بدايون مع السلطان قطب الدين ايلك . وكان الشيخ دانيال ممن بايع على يد الشيخ عثمان الهاروني ، شيخ سلطان الهند معين الدين حسن الأجميري (م ٦٣٣هـ) تولى قضاء بدايون طيلة حياته و توفي سنة ٦١٨هـ، واستمر العلم في سلالة إلى الآن. منها الشيخ محمد شفيع العثماني (م ١١٠٠هـ) أبو جد جد صاحب الترجمة، أحد الأعلام النابهين الذين جمعهم السلطان أورنگ زيب عالمگیر (م ١١١٨هـ) لتدوين الفتاوى الهندية، وهي مرجع هام للفقهاء الحنفية، لا يوجد لها نظير في كثرة المسائل وجمع الجزئيات ودقة الترتيب وجودة التنوع والتقسيم .

ولادته و ثقافته : تولد العلامة فضل الرسول في شهر صفر عام ١٢١٣هـ. وبدأ الدراسة حسب دأب أسرته و عامة الأسر من الأشراف والنجباء وهو ابن أربع سنوات وأربعة أشهر وأربعة أيام . وأخذ العلم عن جده الشيخ عبد الحميد البركاتي (١١٥٢/٥/١٧ - ١٢٣٣/٥/١٧) و إذ بلغ الثاني عشر من عمره توجه إلى بلدة لكتناؤ راجلا بدون زاد و راحلة مع بعد المسافة نحو مأتين وخمسين كيلو مترا. لكن جذبه داعية العلم وسهلت له المشاق حتى بلغها سالما في عناية ربانية ورعاية الهيبة. وحضر مجلس الشيخ نور الحق الفرنجي محلي (م ١٢٣٨هـ). و تلقى

منه العلوم العقلية والنقلية ثلاث سنوات ، وأراد الشيخ أن يمنح تلميذه شهادة الفراغ و عمادة
الفضل بمشهد أعين المشايخ وأعلام الأفاضل ، فأمر أن يرتحل معه إلى " رُدُولِي الشريفة "
بمناسبة عرس المخدوم الشاه عبدالحق الردولوي (م ٨٣٧هـ) المعقود في الخامس عشر إلى السابع
عشر من جمادى الآخرة سنة ١٢٢٨هـ فسافرا إليها في الموعد ، وشهد العرس كثير من أعلام
الهند منهم الشيخ عبد الواسع اللكنوي ، والشيخ عبدالواحد الخير آبادي ، والشيخ ظهور الله
الفرنجي محلي ورتب الشيخ مجلسا خاصا حضره هولاء الأجلة ، وامتحنوا التلميذ بطلب
الشيخ ، و أثنوا على علمه وإتقانه ، فأناطه الشيخ العمادة ، ومنحه الشهادة وإجازة جميع العلوم
العقلية والنقلية، و عادا إلى لكتناؤثم قدم به الشيخ نورالحق إلى حضرة أبيه الشيخ أنوارالحق
الفرنجي محلي (م ١٢٣٦هـ) فدعاه بالخير والبركة. وبشره بنشر الدين والعلم وعموم الافاضة
والإفادة ثم ودّعه الشيخ إلى وطنه بدايون فعاد الى الوطن وتلقاه جده الكريم بحنان وحفاوة
وأمره بطلب الطب ، وكان أبوه الشيخ عبدالمجيد عين الحق (٢٩ رمضان ١١٧٧هـ — ١٧
محرم ١٢٦٣هـ) بمارهره الشريفة بحضرة مرشده سيدنا الشيخ آل أحمد اجهي ميان قدس سره
(م ١٢٣٥هـ)، فذهب إليها لزيارتها ، فصدر الأمر منهما أيضا بطلب الطب.

كان الطبيب بَيْرعلي الموهاني ذائع الصيت في حذاقة الطب سكن في بلدة
"دهول پور" بطلب وإليها فارتحل الشيخ إلى بلدة "دهول پور" وتلقى منه الطب سنتين حتى
حذق فيه ، وأذن له أستاذ بالعود إلى الوطن فرجع إليه ، و اشتغل بالتدريس والإفادة بمدرسة
آباءه التي كانت تدعى بالمدرسة المحمدية نسبة إلى الشيخ محمد علي البدايوني (م
١١٩٦هـ) أستاذ الشيخ عبدالمجيد عين الحق و تلميذ القاضي محمد مبارك الكوفامتوي
(م ١١٦٢هـ) وسميت الآن بالمدرسة القادرية ، وأمه الطالبون من كل أوب وتخرجوا عليه.

أساتذته وأسانيده - (١) أخذ أولا عن جده الشيخ عبد الحميد عن أخيه الفقيه الكامل الشيخ
محمد ليبب (نحو ١١٤١/١٢٠٥هـ) عن أبيه الوحيد الفريد الشيخ محمد سعيد (م ١١٥٧هـ)

عن أبيه العارف الكامل الشيخ محمد شريف عن أبيه العارف الفقيه الشيخ محمد شفيع من جامعي الفتاوى الهندية.

(٢) أخذ عن أبيه الشيخ عين الحق عبدالمجيد عن بحر العلوم الشيخ محمد علي البدايوني عن القاضي مبارك الكوفامثوي عن السيد ميرزا هادي الهروي (م ١١٠١هـ)

(٣) أخذ العلوم العقلية و النقلية عن الشيخ نورالحق اللكنوي عن بحر العلوم الشيخ عبدعلي الفرنجي محلي (م ١٢٢٥هـ) عن أبيه أستاذ الاساتذة المحققين، مقدم العلماء المدققين الشيخ نظام الدين اللكنوي (م ١١٦١هـ)

(٤ - ٥) أخذ إجازة الحديث والتفسير والفقه والتصوف عن الشيخ المحدث المفسر الفقيه عابد المدني و عن سراج العلماء الشيخ عبد الله سراج المكي عليهم الرحمة والرضوان.

أسفاره: سافر في الهند إلى بنارس ، وتولى مداواة بنت والي بنارس ، وأقام هناك مدة ، وسافر إلى الحرمين الشريفين مرات وكرات وتشرف بالحج والزيارة ، واجتمع بالعلماء الأعلام وأخذ منهم العلوم والأسانيد ، وسافر إلى بغداد الشريفة سنة ١٢٧٠هـ و سنة ١٢٧٧هـ ونال الحفاوة والإكرام من نقيب الأشراف حضرة الشيخ علي قدس سره حتى أمر به السيد سليمان بأن يتلمذ على العلامة فضل الزسول ، فدرس عليه وأقام هناك مدة . ثم رجع إلى الهند و سكن بلدة حيدرآباد الدكن مدة طويلة وسافر إلى استانبول وغيرها من البلاد ، ونفع الخلائق بعلومه ومعارفه ، يلقي الدروس على التلاميذ ، وأسرار الطريقة والسلوك على المسترشدين ، ويداوي المرضى البائسين الآتسين . حيث صار مرجعا للعامة والخاصة لوفرة علومه ، وكثرة فيوضه ، وعموم جوده وسخائه .

ببعضه: بايع على يديه الكريم الشيخ عين الحق عبدالمجيد في السلسلة العالية القادرية ، واشتغل بالأوراد والأذكار ، والرياضات والمجاهدات ثم نال الإجازة والخلافة في جميع السلاسل من أبيه الكريم رحمه الله تعالى

تلامذته: تلمذ عليه خلق كثير ونذكر هنا بعض الكبار المعروفين :

(١) قاضي القضاة المفتي الشيخ أسعد الله بن المفتي كريم قلي كان مفتياً بمحكمة فتح بور ، ثم فاز بمنصب قاضي القضاة باغره ثم تولى منصب صدر الصدور بولاية جو نفور . تلمذ منه المولوى رحمن علي صاحب تذكرة علماء الهند و درس عليه مشكاة المصابيح و شرح العقائد النسفية كما ذكره في ترجمته . توفي غرة جمادى الأولى يوم الاثنين سنة ١٣٠٠هـ

(٢) المفتي عنايت رسول الجرياكوتي بن القاضي علي أكبر بن القاضي عطاء رسول العباسي (م) (١٣٢٠هـ)

تولد عام ١٢٤٤هـ . و درس العلوم العربية الابتدائية على أبيه ثم أخذ من الشيخ أحمد علي الجرياكوتي وأخذ العلوم الأدبية والعقلية من العلامة فضل رسول ورجع إلى الوطن ثم اشتاق إلى تعلم العربية فارتحل إلى كلكتا بشرق الهند، وأخذها من أجبار اليهود . من تلامذته أخوه الأستاذ محمد فاروق أستاذ الكاتب الشهير شبلي النعماني .

(٣) قاضي القضاة الشيخ عبدالفتاح أشرف علي الحسيني الحسيني النقوي الكلشن آبادي ابن الشيخ عبد الله الحسيني من أجلة العلماء المشاهير بخانديش من نواحي ناسك ، له عدة تصانيف مثل التحفة المحمدية في الرد على الوهابية ، وجامع الفتاوى في أربعة مجلدات ، وخزينة العلوم، وتاريخ الأولياء .

(٤) الشيخ سخاوت علي العمري الجونفوري . تولد سنة ١٢٢٦هـ وارتحل في آخر عمره إلى مكة المعظمة مهاجراً و توفي بهافي السادس من شوال سنة ١٢٧٤هـ . له تصانيف في العقائد (٥) الشيخ أحمد سعيد النقشبدي المحددي الدهلوي بن الشيخ أبي سعيد العمري الدهلوي .

تولد غرة ربيع الأول سنة ١٢١٧هـ ، وأخذ البيعة والخلافة من "شيخ غلام علي الدهلوي خليفة الشيخ مظهر جان جانان قرأ على العلامة فضل رسول الكتب الدينية وخاصة رسائل التصوف . هاجر في آخر عمره إلى المدينة المنورة ، وتوفي في الثاني من ربيع الأول عام ١٢٧٧هـ

و دفن بالبقيع . له تصانيف في التصوف والرد على الوهابية ، من أجلة تلاميذه وخلفائه المفتي الشيخ إرشاد حسين الرام فوري .

(٦) الشيخ محمد صادق البركاتي الماهرروي بن الشيخ أولاد رسول الماهرروي .
تولد في ١٧ من رمضان سنة ١٢٤٨ هـ وأخذ العلم عن أبيه ، والبيعة و الخلافة عن عمه
الشيخ محي الدين ونال الخلافة عن أبيه وعن عمه الأكبر الشيخ آل رسول أيضا . أخذ الطب عن
العلامة فضل رسول . سكن مدة عمره بسپتا فور . وتوفي بها في ٢٤ شوال سنة ١٣٢٦ هـ .
(٧) الشيخ الشريف أولاد حسن بن الشيخ الشريف آل حسن الموهاني - له كتاب الاستفسار
في الرد على النصارى . تلقى العلوم النقلية والعقلية من العلامة فضل رسول . عُرف
بالزهد والتقوى ، و العلم والذكاء ، والعبادة والرياضة . سافر إلى الحرمين الشريفين . و عاد إلى
بمبئي ، وأصيب بالمرض ، وتوفي بها .

(٨) الشيخ الشريف أشفاق حسين السهسواني . سكن بيريلي وتوفي بها سنة ١٣١٨ هـ .

(٩) الشيخ كرامت علي الجونفوري . له تصانيف عديدة . توفي سنة ١٢٩٠ هـ .

(١٠) الشيخ القاضي تحمل حسين العباسي من أثرياء سروئي مديرية مراد آباد .

(١١) نقيب الأشراف الشيخ سليمان بن الشيخ نقيب الأشراف علي رحمهما الله تعالى من
أولاد سيدنا عبدالوهاب بن سيدنا الغوث الأعظم الجيلاني رضي الله تعالى عنهما .

(١٢) الشيخ الشريف أرجمند علي النقوي القبائي البدياوي من سلالة الشيخ علاء الدين

الأصولي أستاذ المحبوب الرباني شيخ الشيوخ نظام الدين البدياوي الدهلوي . توفي سنة

١٢٧٥ هـ .

(١٣) الشيخ جلال الدين البدياوي المتوفى سنة ١٢٦٩ هـ .

(١٤) الشيخ الطبيب وجيه الدين الصديقي البدياوي المتوفى سنة ١٢٩١ هـ .

(١٥) الشيخ تفضل حسين البدياوي أخذ الطب عن العلامة وحقق فيه توفي سنة ١٢٩٦ هـ .

(١٦) الشيخ عبدالقادر بن فضل الله بن محمد علي الحيدر آبادي (١٢٥١هـ/١٣٢٩هـ) أحد العلماء المبرزين في الفقه والأصول، له مصنفات كثيرة، منها: (١) تبليغ الأحكام في آداب الطعام (٢) سوط الرحمن على ظهر الشيطان (٣) نحلة العاشقين (٤) التذكرة القادرية (٥) نور الهدى (٦) بدر الدجى (٧) شمس الضحى (٨) نور الايمان (٩) گوهر مقصود

خلفاء هـ :-

- (١) الشيخ الطيب عبدالعزيز المكي
كان مسكنه عقب الصفاء، اشتهر في الطب والورع والتقوى، تشرف ببيعته في الموسم داخل الحطيم سنة ١٢٧٧هـ، ونال الخلافة، صنف له العلامة رسالة في الطريقة والسلوك.
- (٢) الشيخ آل نبي الحسيني الحسيني الشاه جهان فوري - توفي ب "بثانه" مديرية غورداس فور من ولاية بنجاب سنة ١٢٧٨هـ.
- (٣) الشيخ نور الحسن الحسيني الحيدر آبادي
- (٤) الشيخ الشريف شمس الضحى البخاري الحيدر آبادي
- (٥) الشيخ الحاج حميد الدين المجتهد شهري الحيدر آبادي - توفي بحيدرآباد في الثاني من جمادى الآخرة سنة ١٢٨٥هـ.
- (٦) الشيخ عطاء الله العثماني من سلالة مشايخ نيوتني بنواحي لکناؤ
- (٧) الشيخ عبيد الله بن الشيخ عبد الله المكي بن الشيخ عبد الكريم رحمهم الله - من تصانيفه السيف المسلول عن علم غيب الرسول
- (٨) الشيخ الحاج محمد أكبر الولايتي
- (٩) الشيخ محمد قدرت الله الكشميري
- (١٠) المفتي الشيخ ضياء الدين الحيدر آبادي
- وفاته:- مرض في ربيع الاول سنة ١٢٨٩هـ واستمر العرض نحو ثلاثة أشهر. قال يوما للقاضي

الشيخ شمس الاسلام العباسي : أذكر لك اليوم تحديداً بنعمة ربي أنني كنت مأموراً من حضرة الرسالة باستيصال الفرقة الوهابية النجدية فحمد الله أن الرد على الفرقة المذكورة ، ووليدتها الإسماعيلية والاسحاقية قد تم بعونه تعالى ، ولم تبق أمنية في قلبي ، وسارتحل من هذه الدار الفانية.

دعائه الشيخ عبدالقادر محب الرسول صباح الثاني من جمادى الآخرة سنة ١٢٨٩ هـ يوم الخميس وأخبره بارتحاله بعد صلاة الظهر وأوصاه بإمامة صلاة الجنازة . وتوفي بعد الظهر فقضيت الصلوة عليه بعد المغرب ، ودفن بمقبرة أبيه أول وقت العشاء . رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

أولاده: تزوج بينت القاضي الشيخ إمام بخش الصديقي البدايوني . وتولدت له منها بنت زوجها بالشيخ الطيب سراج الحق بن الشيخ المجاهد فيض أحمد البدايوني ، وابنان الشيخ محي الدين مظهر محمود والشيخ عبدالقادر مظهر حق -

(١) الشيخ محي الدين مظهر محمود القادري - تولد في ١٧ / صفر عام ١٢٤٣ هـ وتوفي في الثامن من ذي القعدة سنة ١٢٧٠ هـ فلم يسكن في الدار الفانية إلا سبعة وعشرين عاماً وثمانية أشهر واثنين وعشرين يوماً لكنه اتم دروس العلوم واشتغل بالتعليم والإفادة ، والتصنيف والكتابة ، والطب والمعالجة.

له حواش على القانون لابن سينا ، وعلى حواشي الرسالة القطبية للمير زاهد الهروي ، وشمس الايمان في الرد على الوهابية.

خلف ابنه ، الشيخ مريد جيلاني - تولد في ١٩ / ١٨ / ١٢٦٤ هـ اسمه التاريخي مظهر أحسن تربى في مهاد جده وعمه ، وتوفي كأيّيه في شبابه في ١٨ / ٤ / ١٢٩٧ هـ وخلف ابنه ، الشيخ الطيب محمد عبدالقيوم . تولد في شوال سنة ١٢٨٣ هـ وأتم دراسة العلوم العقلية والنقلية وحقق في الطب و المعالجة . وخدم الدين والعلم والخلق بالكتابة ، والخطابة ، والإرشاد ،

والمعالجة.

من تصانيفه (١) بيان الشفاعة (٢) فضائل الشهور (٣) رسالة في علم العروض (٤)
رسالة في بيان غربة الاسلام (٥) السطوة في رد هفوات ارباب دار الندوة (٦) سماع
الموتى (٧) أحكام الصلوة وأسرارها (٨) تدابير معالجات المرضى

عقدت في "بثنه" حفلة كبيرة للرد على الندوة فرحل إليها ، واصطدم بالقطار لكنه
نجابون الله تعالى . وبلغ بثنه مصابا بالمرض ، تمت الحفلة في الثالث عشر من رجب سنة
١٣١٨ هـ وارتحل الشيخ بعد انتهاءها الى رحمة الله تعالى في نفس الليلة . وله خمس وثلاثون
سنة.

(٢) - شيخ الاسلام تاج الفحول مظهر حق عبدالقادر محب الرسول رحمه الله
تعالى

تولد في ١٧ رجب عام ١٢٥٣ هـ - سماه جده الشيخ عين الحق عبدالمجيد بالاسم
التاريخي "مظهر حق" وسمى يوم عقيقته بعبدالقادر تيركا باسم سيدنا الغوث الأعظم رضي الله
تعالى عنه ، وجعل والده "محب الرسول" جزءاً من اسمه. تخلق بأخلاق نبيلة مذطفولته ،
وتجنب اللهو واللعب . بدأ الدرس على جده في الرابع من عمره ، وقرأ على الشيخ
نور أحمد البديوني ثم ارتحل الى العلامة فضل حق الخير آبادي (١٢١٢/١٢٧٨ هـ) ودرس
عليه الكتب العالية من العلوم العقلية، وكان العلامة الخير آبادي يفتخر به ، ويذكر جودة عقله
وفرط ذكائه. ويقول العلامة فضل رسول. "فيض أحمد يفوقني ذكاءً ، وعبدالقادر يفوقني وإياه
ثقوباً وذكاءً". وامتاز بين تلاميذ العلامة الخير آبادي أمثال: شيخ فيض الحسن السهار نفوري ،
والشيخ هداية الله خان الرام فوري ثم الحون نفوري والشيخ عبدالحق الخير آبادي بتبحره
ورسوخه في جميع العلوم والفنون.

بعد التخرج من العلوم أخذ البيعة وإجازة التحديث من أبيه ، وتشرف بالخلافة من أبيه

حين أول سفره إلى الحرمين الشريفين سنة ١٢٧٩هـ.

له مآثر جليلة ، وصنائع خالدة في حقل الدين والعلم . فشت الفتن في عصره ، وشاعت الوهابية وانبعثت فتنة الندوة التي كان هدفها أن كل من تفوه بالشهادتين فهو من أهل القبلة يجب علينا إكرامه وإعظامه ، وجمعه تحت لواء الندوة ، ولو كان رافضيا غاليا ، أو قاديانيا طاغيا ، أو نيشريا ملحدا ، أو منكرا جليا لضروريات الاسلام . فصمد الشيخ تجاه هذه الفتنة ورافقه العلامة أحمد رضا القادري البريلوي وأصدر في الرد عليها كتباً ورسائل حتى خمدت نارها

كان الشيخ عبدالقادر خطيباً مصقعا ، ومصنفاً بارعاً ، وشاعراً مقلقاً ومرشداً كاملاً ، ومفتياً ماهراً . له آثار في كل مجال . أحى بخطابته القلوب الميتة ، وأنار الحق بقلمه الساحر ، وكشف الغين ، وصلل الرين ، ودمغ الباطل بقلمه ولسانه ، وترك دواوين من شعره العربي والفارسي والأردني ، وله تلاميذ كبار ، ومسترشدون راشدون . وتصانيف هامة وفتاوى كثيرة . هدى بها الخلق ، وأضاء لهم الحق ، وأوضح الأحكام ، وحلّ المشاكل برسوخ علمه و غاية إتقانه ، وجودة إفهامه ، ونور السبيل للمستتر شدين ، وبين لهم أسرار الطريقة ، وخفايا السلوك .

بلغ من براعته وفقاهته حدّاً قال فيه الامام أحمد رضا " إنه من المفتين الثقات الذين ينبغي للعامة أن يعملوا بفتاواهم بدون تردد " . ولقبه بتاج الفحول . وقرض في مدحه قصيدة غراء تحتوي على مائة وخمسة أبيات . وهي في الأردية . أنار فيها جوانب حياته ، وأنواع معارفه وخدماته إنارة لا يبلغها هذا المقال الموجز بل ألف مقال مبسوط وقرض في مدح أبيه قصيدتين حمائد فضل الرسول . ومدائح فضل الرسول (١٣٠٠هـ)

استطرد فيهما إلى مدح تاج الفحول أيضاً . تشتملان على ثلاث مائة وثلاثة عشر بيتاً . بعدد أصحاب البدر . تولى المجمع الاسلامي بمباركفور نشرهما بخط الناظم رحمه الله أول مرة .

قامت ببدايوى اكاڤيمية لإحياء تراثه ، والتعريف بمآثره وصنائه ، وقد نشرت عدة تصانيفه ، و مجموعا ضخما يحتوى على خمسين مقالا أو أكثر للعلماء والكتاب النابهين فليراجع إليه .

توفي في ١٧ / جمادى الأولى سنة ١٣١٩ هـ ببدايوى ودفن بمقبرة آبائه . رحمهم الله تعالى .

وإذ استطرد القلم إلى ذكر قصائد المديح فلا حرج إن التقطت شيئا منها . قال العلامة أحمد رضا يمدح العلامة فضل الرسول في قصيدته الأولى بعد التشبيب .

ما كان هذا ديدنى لكنه تشبيب شعر لا ذؤ الشبان

ديدنى . عادنى . ذؤ . لعب . تشبيب . تمهيد .

إد ما ذؤ منى ولا أنا من دد إذ جئت امدح رُحمة لأوانى

الرحلة ، بالضم . من العلماء هو الغلم المقتدى الذي يرتحل إليه من كل حذب للاستفادة والاستفاضة

جبلا رفيعا فائقا شمأ على بطلا شجاعا سيد الشجعان

علما عليما عالما علامة فضل الرسول الفاضل الربانى

إن رمت علم القلب فهو منارة والمبصرون بهم هدى العميان

او علم تاويل القرآن فيالة من آية في الشرح والإزكان

القران على فعان ، لغة شائعة في القرآن ، وبهما قرئ " القرآن " في القرآن . الإزكان ، التفسير .

او علم اسماء الرجال فذكره يحيى كتجل سعيد إلقطان

نجل سعيد ، ابنه واسمه يحيى ، المحدث الناقد المعروف بالإمامة في الجرح والتعديل .

أيصول في علم الاصول عليه من هو باقل والشيخ باقلا ني

باقل رجل يضرب به المثل في العي . باقلا ني ، الامام الفقيه الأصولى أبوبكر

أم في الفروع يريد يفرغه الذي عي وعي فيه محتمان

يفرعه أي يغلبه ، عَيّ ، المعجز عن الكلام . عَيّ ، الضلال .

أَدَبُ الْإِدْبَا شُعْبَةٌ مِنْ فَضْلِهِ أَعْنِي عَلَى "مَا فِيهِ" مِنْ إِفْتَانٍ
لَوْ أَدْرَكْتُ رُوحَ ابْنِ سَيْنَا طِبَّةً لَتَعَارَضْتُ وَآتَتْهُ بِالْإِرْنَانِ

إفنان ، تنويع . إرنان ، استغاثة

يقول بعد الدعاء يمدح تاج الفحول العلامة عبدالقادر رحمه الله تعالى
تَمَّ الدُّعَا فَارْجِعْ غَنِيًّا غَانِمًا وَأَقْصِدْ سَيِّدَ السَّيِّدِ الْبَغْدَانِي
بغدان بالنون لغة شائعة من سبع لغات في بغداد .

العَالَمَ الْعَلَامَةَ الْعَلَمَ الَّذِي ذِكْرَاهُ فَائِضَةٌ بِكُلِّ مَعَانٍ
اعْظُمَ بِحَرْفِهِ أَنْهَارٌ ، بِهَا مَاءٌ لَهُ وَصْفَانِ مُخْتَلِفَانِ
معان ، على وزن ومعنى مكان . أراد بالبحر حضرة الممدوح ،

وبالأنهار كتبه وكلماته وبالاختلاف إتيان أحد بعد آخر بتكرار
قَهْلًا هَلْ مُرُّ لَأَرْبَابِ الْوَلَا أَوْ هَلْ هَلْ مُرُّ دِ أُولَى الْأَصْفَانِ
هلاهل . الماء الصافي . مُرُّ ، الذي يُرْوَى ويسقى . هلهل ، سم قاتل . مُرُّ ، الذي يُهْلِكُ
فَاللَّهُ رَبُّكَ سَيِّدِي أَبَقَاكَ بِأَل ... إِيْقَانٍ وَ الْإِتْقَانِ وَالْإِيْقَانِ
إيقان ، خير كبير

رَبِّي يُنْضِرُّ وَجْهَكَ الْأَسْنَى كَمَا تَرَوِي حَدِيثَ الْعِلْمِ وَالْعُرْفَانِ
عَضًا طَرِيًّا كَا بِزَاعِنِ كَابِرٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعِ أَمَانَ

أراد المعاني اللغوية ، الكاثير الأول مولانا فضل الرسول ، والثاني مولانا عبدالمجيد ، ومالكا السيد
الكريم آل أحمد ، ونا فعنا السيد الحليل حمزة (المارهرويان) رضي الله تعالى عنهم أجمعين . أمان هو الأمين الثقة
المعتمد عليه .

ومسلسلا بالمعند والأفضالِ عَنْ ... إِتْقَانٍ ضَبِطَ لَيْسَى فِيهِ تَوَانٍ

تواني، الفتور

ما فيه تدليس ولا وهم ولا عيبُ الشذوذِ وَصمةُ الإيهانِ

أوهنه ، جملة وهنا ، ضعيفا فاترا . وصمة ، العيب .

ياباغيا لنجاتك الرَّمْ غَرَزَهُ يحميك عند طوارقِ الحَدَثانِ

تصانيف العلامة فضل الرسول رحمه الله تعالى

كان الشيخ رحمه الله تعالى محبوبا على الافادة والافاضة قلما ولسانا ، ويدا وجنانا ، مطبوعا على كشف الأمراض والعلل ، وطرده الضلال والزلل ، فتنع الخلق بالطب والمعالجة ، و التدريس والافناء ، والتصنيف والإرشاد ، والتربية على الرياضة والمجاهدة . وشفى القلوب بكشف الشكوك والأوهام ، وهدى السالكين بتعليم الأسرار والمعارف .

كتب الحواشي على بعض الكتب الدراسية لكن مجال قلمه خاصة علم العقائد و الكلام . والفتن كانت داهمة في عصره . فصرف إليها سنان القلم ، وكبح جماحها ، وسد تيارها بجهوده المتواصلة . وكتاب سيره يقولون إن بعض تصانيفه ضاعت أيام ثورة الهند ، وما بقيت أو صُنفت بعد الثورة لم يطبع كلها بل ذهب جُلُّها ، وما طبعت تحتاج إلى طبع جديد بثوب رشيق يوافق العصر و منهجه في إخراج الكتب . ليت رجلا أو جمعا يقوم لها .

و هنا أذكر من كتبه ما طالعه أو وجدته مذكورا بأقلام المصنفين . وقد ذكروا عدة

كتب سوى ما يأتي .

(١) تثبيت القدمين في تحقيق رفع الدين — كان مسافرا إلى الحجاز في الباخرة ، وتنازع بعض الركاب من أهل البلاد الشرقية من الهند في المسألة ، فكتب هذه الرسالة بالعربية رفعا للنزاع ، وتثبيتا للقلوب . بحث فيها على منهج المحدثين في ضوء أصول الحديث ونقد الرجال بحثامبسطا . وكل ذلك في الباخرة بحفظه واستحضاره ، أتمها في جلسات .

(٢) شرح فصوص الحكم في التصوف - بالعربية - غير مطبوع.

(٣) شرح أحاديث ملتقطة من أبواب صحيح مسلم

(٤) حواشي على الحواشي الزاهدية للقطبية.

(٥) حواشي على الحواشي الزاهدية الجلالية

(٦) تصحيح المسائل - بالفارسية - في الرد على مائة مسائل للمولوي محمد إسحاق.

(٧) حرز معظم - بالفارسية و بالأردية - في تعظيم الآثار والاستبراك بها

(٨) فصل الخطاب - في الرد على الوهابية.

(٩) تلخيص الحق - (١٢٦٩هـ) في الرد على رد فصل الخطاب

(١٠) فوز المومنين بشفاعة الشافعين - مطبوع بالأردية - ذكر فيه مذهب أهل السنة ثم مذهب

المعتزلة مع تمسكاتهم والجواب عنها ثم ذكر أدلة أهل الحق من الآيات والأحاديث ونقل

عبارة تفويت الايمان وتنبية الغافلين في نفي الشفاعة وردّ عليها وكشف مغالطاتها ومكائدها.

(١١) البوارق المحمدية لرحم الشياطين النجديه - أو - سوط الرحمن على قرن الشيطان

(١٢٦٥هـ) مطبوعة.

تشمل على مقدمة وبابين - المقدمة في كيفية حدوث مذهب النجديه ، و شيوعه في

العرب والهند . والباب الأول في عقائد النجديه . ذكر فيه عبارات تقوية الايمان للمولوي

اسماعيل الدهلوي ، ثم رد عليها ، ودحض أباطيلها في ضوء القرآن ، والسنة ، والتفاسير وشروح

الحديث ، وأقوال أعلام الدين . والباب الثاني في كشف مكائد النجديه.

وهذا كتاب جامع رصين . يتناول تاريخ حدوث المذهب الجديد ، وكيفية تدرجه

ونهبته ، و شيوعه ، و وصوله الى الهند ، كما يبحث عن تمسكات المبتدعين ، ويرد عليها

رداً محكماً مدعماً بالأدلة والبراهين ، ويكشف المكائيد التي يسطرون شبكاتاً اصطفاً لعامة

المسلمين.

سبب تأليفه أن الشيخ ذهب إلى ضريح قطب الأقطاب سيدنا بخت يار الكاكي بدلهي، واشتغل هناك بالمراقبة، فرأى أن حضرة القطب قائم بموضع، وعلى يديه كتب كثيرة يبلغ ارتفاعها السماء. فسأل الشيخ لمَ تحمل هذه المشقة. فأجاب: لك. أخذ هذه الكتب، وادفع بها فتنة الشياطين. فأخذ عاجلاً في تأليف هذا الكتاب.

(١٢) إحقاق الحق وإبطال الباطل - بالفارسية - في جواز الاستعانة بالأولياء وتداء هم - مطبوع على هامش البوارق المحمدية.

قسمه على فصلين. الفصل الأول في إحقاق الحق بالأحاديث النبوية، وآثار الصحابة، وأقوال العلماء، والأولياء، ومشايخ الأمة. والفصل الثاني في إبطال الباطل بذكر تمسكات تقوية الايمان والرد عليها.

ذكر المصنف سبب تأليفه أن صالحاً من محبيه ببلدة بريلي كان يشتغل بالصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي كلمات صلاته مثل هذه الألفاظ: السلام عليك أيها النبي الكريم. السلام عليك أيها الرسول الرحيم. فاطَّلَعَ عليه رجل من أهل الأهواء، وحكم على المصلي بالكفر والإشراك فسألني الصالح المحب عن حكم الصلاة المذكورة فأجبت بالجواز. لما سمع المانع جوابي كتب إلي رقيقة فرددت عليها. فكتب إلي خطاباً مملوء بالغضب، والسب والشتم فرددت عليه رداً وجيزاً وثيقاً لم يستطع أن يجيب عنه وسكت.

لكن الأحباب اقترحوا عليّ تحرير هذه المسألة باليسر والتفصيل. فاعتذرت إليهم بقلّة البضاعة، وقصور الصناعة، وتشتت الحال، وتوزع اليال، وأُخِرَت إسعاف مرامهم حتى أُلح عليّ صاحب العرفان، ذوالمفاخر والمناقب محمد عبدالكريم، ولي اعتقاد بحضرته. فامتثلت أمره

وذكر كاتب خاتمة الطبع أن بعض أهل الله سألني إنشاء رسالة خاصة في هذا الباب فاعتذرت إليه الشيخ بكثرة المشاغل ثم ذهب يوماً إلى ضريح برهان الكاملين سلطان العارفين

الخواجه السيد حسن البدايوني الملقب بألقاب شيخ شاهي ، وروشن ضمير ، وموى تاب رضي الله تعالى عنه (م ١٢٥ / رمضان سنة ١٢٣٢هـ) فرأى أن القبر المبارك تحوّل زجاجا شفافا يشتغل فيه الخواجه رضي الله تعالى عنه بتلاوة القرآن الكريم . والنفت إلى الشيخ قائلا : قدّم إنجاز المرام المطلوب على سائر الأمور عاجلا . فعاد وامتثل أمره بتصنيف هذا الكتاب ، ويمكن أن الأمرين وقعا لكنه أطلع على الأول العامة وعلى الثاني الخاصة

(١٣) سيف الحبار . المسلول على الأعداء للأبرار (١٢٦٥هـ) - بالأردية -

رتبه على مقدمة ، وباين ، وخاتمة . المقدمة في تعيين الصراط المستقيم . والباب الأول في كيفية حدوث الوهابية وخروجهم على المسلمين ، وقتالهم في الحرم ، واستحلال أموالهم ودمائهم . وسبب وصول مذهبهم إلى الهند ، وطريق شيوعه بجهود اسماعيل الدهلوي وكتابه تقوية الايمان ، وتركه مذهب السلف

والباب الثاني في ذكر عقائد الوهابية - قال المصنف :

صنفوا في عقائدهم رسائل ، وردّ علماء الاسلام على كل منها . أكبرها كتاب التوحيد لمحمد بن عبد الوهاب . لخصه محمد بن عبد الوهاب ، وجمع أصول مقاصده ، وهذا التلخيص (كتاب التوحيد ، الصغير) وصل إلى مكة المعظمة ، وردّ عليه علماء مكة وسموه " الهداية المكية " - وتقوية الايمان ترجمة وشرح لهذا التلخيص (كتاب التوحيد ، الصغير)

يقول : فأكتب في هذا الكتاب عبارات كتاب التوحيد ، وأترجمها بالأردية ، ثم أنقل عبارات تقوية الايمان ليتبين ما بينهما من التوافق ، ثم أورد ما ردّ به علماء مكة من الهداية المكية ، ليكفي ردّها ، ثم أتى بما يزيد الهداية المكية من أقوال الشيخ عبدالعزيز الدهلوي وغيره من أكابر اسماعيل الدهلوي . اهـ .

فهذا باب هام يكشف ضلالهم ، ويوضح انفصال صاحب تقوية الايمان عن جماعة المسلمين وخروجه عن عقائد أكابره الذين كانوا على الصراط المستقيم ، وهؤلاء الوهابية أيضا

يسلمون أنهم على الحق ، وينسبون أنفسهم إليهم ، ويعتبرونهم أنمة وهداة لهم مع هذه المجانية الهائلة ، والفوارق الواسعة بين العقائد .

الخاتمة في كشف مكائد الوهابية . والكتاب مطبوع مرارا .

(١٤) الْمُعْتَقَدُ الْمُتَنَقِّدُ (١٢٧٠هـ)

كتب المصنف في سبب تأليفه مايتي :

”أمرني أمر وأنا جلُّ بالبلد الحرام ، أن أجمع مختصرا في علم العقائد والكلام ، جامعا للفوائد السنية ، حاويا للعقائد السنية ، متعرضا لضلالات النحدين ، كما تعرض السلف لغوايات المبتدعين الماضين ، لإماطة الأذى عن طريق المسلمين ، فما أمكنتني إلا الإيثار ، والمامور من المعذورين . نفع الله به الناس أجمعين . وسميته بالمعتقد المتنقد ، وهو مخبر عن عام تأليفه بالعدد ، وعلى الله المعتمد“

وضع الكتاب على مقدمة ، وأربعة أبواب ، وخاتمة .

ذكر في المقدمة أولا أقسام الحكم الثلاثة - العقلي والعادي والشرعي - لينتقل منه إلى تعريف علم الكلام - فذكر ثانيا تعريفه ، وموضوعه ، ومسائله ، وغايته وعقد الباب الأول في الالهيات ، أي العقائد المتعلقة بالاله جل مجده ، وما يجب له ويستحيل عليه ، ويجوز في حقه .

والباب الثاني في النبوات - أي العقائد المتعلقة بصاحب النبوة مما يجب له ، ويستنع عليه ، ويجوز في حقه صلوات الله وسلامه على جميع الانبياء

وألحق بهذا الباب ذكرا يجب من حقوق نبينا عليه الصلاة والسلام على الأنام ، وما يترتب على إهمالها من الأثام . وهذا من خواص الكتاب ، خلا منه كتب الكلام . لكنه ذكر سبب إirاده بقوله ” لأن المتبدعة قد أحدثوا فيها عقائد هادمة لقواعد الاسلام ، وأشاعوها غاية الاشاعة ، وأضلوا بها كثير امن العوام ، ولما أدرجت مباحث الإمامة بتلك الجهة في علم الكلام

فحقوق النبوة أخرى بمزيد الاهتمام“

فصل حقوقه صلى الله تعالى عليه وسلم في فصلين . ذكر في الأول وجوب طاعته و
محبه . وفي الثاني تحريم إيذاءه وإهانته . وفصل حكم منتقصه ، والمتعرض لعرضه بنوع من
كلام ، وبسط تصارييف الكلام في وجوه السب .

الباب الثالث في السمعيات - أي العقائد المتوقفة على السمع ، التي لا يستقل العقل

بإثباتها كالحرش والنشر والجنة والنار

الباب الرابع في الإمامة ، والخاتمة في مبحث الايمان . رزقنا الله جميل الختام عليه

منهج هذا الكتاب أنه يذكر الدلائل السمعية مع البراهين العقلية ، ولا يسهب في
المباحث العقلية إلى حد يخرج به الكتاب من الكلام إلى الفلسفة . ويورد من الدلائل ما يكون
موجزا مقتضاهاديا ، وقد تعرض لضلال الوهابية ، وأبان زيغها كما ذكر في البداية . وهذا أيضا
من خواص الكتاب . فان الفرقة حادثه لم يسمع بها الأوائل . لكن السلف كافحوا كل فرقة
حدثت في عصرهم ، وردوا عليها ردا حاسما لما أوجب الله عليهم من صيانة الأمة ، وإبانه
الحجة ، ودفع الفتنة ، وطرده الضلال . فحذا حذوهم من جاء بعدهم من العلماء في الرد على فرق
حدثت في عصورهم . وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم :

إِذَا ظَهَرَتِ الْفِتْنَةُ - أَوْ قَالَ : الْبِدْعُ - وَسُبُّ أَصْحَابِي ، فَلْيُظْهِرِ الْعَالَمُ عِلْمَهُ فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ
ذَلِكَ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا - رواه الخطيب
وغیره .

ولأرب أن الكتاب (المعتقد المنتقد) مفرد في بابہ ، وحيد في طرازه ، بليغ في إفهامه ،

بالغ في إفحامه ، سهل المنال ، واضح المقال ، جدير بأن يقررفي منهج الدرس لينتفع به التلاميذ
كما ينتفع به الشيوخ والعلماء - والله الموفق لكل خير

محمد أحمد المصباحي

ترجمة صاحب "المعتمد المستند"
العلامة الإمام أحمد رضا خان البريلوي
١٢٧٢هـ / ١٨٥٦م — ١٣٤٠هـ / ١٩٢١م

أسرته كانت من الأفغان ، انتقل بعض أجداده إلى الهند في عصر المغول ، ونال منصباً من الحكومة وملك ضيعات وقرى تبقى في أولاده إلى الآن ، واستمر التوظيف إلى عدة أعقاب حتى رغب بعض أجداده عن وظيفة الحكومة إلى الرياضة والمجاهدة ، والذكر وكثرة العبادة ، وأصبح صنيعة سنة في أبناءه ، وتحولت الأسرة من منحي الأمراء والأثرياء إلى منهج الزهاد والفقراء

جده الشيخ رضا علي خان (١٢٢٤هـ / ١٢٨٢هـ) كان من كبار العلماء والصلحاء ، يقوم بالإفتاء ، والإرشاد ، والتصنيف ، والتدريس ، تلمذ عليه كثير من أهل بريلي ، وأثنوا عليه كثيراً . وأبوه الشيخ نقي علي (١٢٤٦هـ / ١٢٩٧هـ) أيضاً كان عالماً شهيراً صاحب فتاوى و تصانيف جليلة ، منها "الكلام الأوضح في تفسير سورة ألم نشرح" في نحو خمس مائة صفحة .

ولادته: تولد الشيخ الإمام أحمد رضا ببلدة بريلي في العاشر من شوال سنة ١٢٧٢هـ المصادف ١٤ يونيو سنة ١٨٥٦م ، ونشأ في أسرة دينية ، وبيئة صالحة ، رباه جده وأبوه ، ودرس بعض الكتب الابتدائية من المرزا غلام قادر بك ثم أتم دراسته من أبيه ، وتخرج عليه في ١٤ من شعبان المعظم سنة ١٢٨٦هـ وبعد مات تخرج فوض إليه أبوه الإفتاء ، فكان يكتب ويعرض فتاواه على أبيه للتصويب ، والإصلاح حتى قال له الشيخ بعد سنوات لاحتجاج الآن إلى العرض ، لكنه استمر في صنيعة حتى توفي أبوه ، وخلال قيامه بالإفتاء ، والتصنيف ، درس كتاباً من الهيئة وهو شرح ملخص الحفميني - على الشيخ عبدالعلي الهياتي الرامفوري (١٣٠٣هـ)

تبحره في العلوم: أخذ من آييه العلوم المتداولة ، وحصل كثيرا من الفنون بدراسته ومطالعتة بدون أنشاذ ، فحذق في الحساب ، والهندسة ، والجبر والمقابلة ، واللوغارثمات ، والأكر ، والجفر ، والتكسير ، والمناظر والمرايا ، وعلم المثلث الكروي ، والمثلث المسطح ، والزيج ، ونحوها مع نبوغه في العلوم الدينية ، والأدبية . ومصنفاته في كل فن أقوى شاهد على تبحره بل إيجاده كثيرا من القواعد والمبادئ في مختلف الفنون . ابتكر عشر قواعد لمعرفة جهة القبلة من أي جزء من الأرض ، وقال قواعد نا في غاية الصحة حتى لو أزيلت الحجب لتجلت الكعبة بمرأى من العيون بعد الاستخراج السديد من هذه الأصول ، وقد نقل تلك القواعد تلميذه العلامة ظفر الدين أحمد البهاري في كتابه " توضيح التوقيت " وكتب قصة طريقة لعلماء عصره الذين كانوا يعدون من الفحول الأجلّة ، لما وجه إليهم بعض تلامذة الشيخ ظفر الدين سؤالا عن جهة القبلة أتوا بمضحكات عجيبة ، ولواعتذروا واعترفوا بعدم معرفتهم ذلك الفن لسلموا من تلك الأعاجيب ، ولكن العجب يأتي بالعجائب ، والعلامة ظفر الدين أحمد أخذ هذا الفن من العلامة أحمد رضا كما أخذ منه علوما كثيرة جعلته مبرزا على أقرانه ،

ولا يخلو كتاب للشيخ أحمد رضا من إفادات بديعة ، وابتكارات مدهشة ، وإيرادات مشككة ، وحلول مستقيمة لم يسبق إليها ، أما لفقه والكلام والعلوم الدينية فقد اشتهر نبوغه فيها ، وبلغ صيته الآفاق ، واعترف به الأعداء والأصدقاء ،

مذهبه وطريقه: كان من أهل السنة والجماعة ، حنفي المذهب ، قادري الطريقة بايع على يد الشيخ آل رسول المارهوري سنة ١٢٩٤ هـ ونال منه الإجازة والخلافة في السلاسل كلها ، وإجازة الحديث وغيره أيضا وكان شيخه من تلامذة الشيخ عبدالعزيز المحدث الدهلوي صاحب تحفة الاثني عشرية ، وغيرهما من التصانيف العلية ، وكان شديد الاعتصام بالكتاب والسنة ، وسلف الأمة ، راسخ الاتباع للرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم وللصحابة ،

والأئمة. قوي الحب بالغ الإجلال لهم، يثيره غضبا كل إساءة وإهانة تتعرض لحضراتهم،
فما كان يبيح المداينة في الدين والمسالمة مع المبطلين، إلا أن يرتدعوا عن الأبا طيل ويرجعوا
إلى الحق المبين،

جهاده بالقلم : ردّ على النصاري، والهنادك، والرافضة، والقاديانية، والروهابية،
والديوبندية، والندوية، والنياشرة وغيرها، وكلما ظهرت بدعة رد عليها حتى قال العلماء، إن
كثيرا من المبطلين كان يمتنع من إعلان بدعته زمنا طويلا مخافة من قلم الإمام أحمد رضا -
وكذا كان شديد الإنكار على كل حرام ومنكر وسوء يظهر في المجتمع الإسلامي، وتصانيفه
تزعرو وتدفق بالردّ على البدع والمنكرات التي راجت في عصره، وأظهرت قبل زمانه،

والمبتدعة لما لم يتمكنوا من الرد عليه بحجة ودليل لحاؤا إلى البهت والافتراء فقالوا:
انه يسوّي الرسول بالرب الحليل، ويبيح السجود للصالحين أو لقبورهم، ويتصدّى للردة على
كل حركة إصلاحية، وأسموا أهل السنة "باليريلوية" لينخدع من لا يعرف حقيقة الأحوال،
والظروف، ويظنّ أن هذه فرقة جديدة. والحق أن الإمام أحمد رضا لم يعدّ عما مضى عليه
الصحابية والتابعون، ومن بعد هم من أئمة الدين قيّد شبر، ولم يخرج عن الدين الحنيف
والمذهب الحنفي قدر شعير، لكن المبطلين يلوذون بالإفك والاختلاق، ومصنفات الإمام أحمد
رضا أكبر شاهد على كذب دعايا تهم ومن راجعها وقف على نزاهته من جميع الافتراءات
وحظي بكثير من إفادات، وإفاضات، وبحوث رائعات، وعلوم رائقات.

وقد أثنى عليه علماء عصره من الحرمين الشريفين، وأخذوا منه أسانيد الأحاديث، وقد
جمع البروفيسور مسعود أحمد كثيرا من كلما تهم في كتابه "الفاضل البريلوي كما يراه علماء
الحجاز"

ذكر بعض مصنفاته : وقد كتب في نيف وخمسين فناً و قال بعض الخبراء "لم يكتب أحد ممن سبقه إلا في خمسة وثلاثين فناً" بلغت مؤلفاته ألفاً، مابين صغير وكبير ، وله يد طولى في الإيجاز، وجمع المعاني الكثيرة في مباني قليلة ، وقد بسطت ذلك في مقدمتي على كتابه جدالممتار على ردالمحتار (المجلد الثاني) مع إيراد الشواهد من نفس الكتاب ، فرسائله القصيرة أيضاً ذات مكانة عالية في البحث والكشف ، كما سبى القراء في مابين أيديهم من كتابه و هنا أعد بعض تصانيفه ليعرف الناظرون مناحي خدماته ومآثر حياته -

(١) العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية . في اثني عشر مجلداً، كل مجلد يتجاوز خمس مائة صفحة كبيرة ، ويقارب ألف صفحة (٢) جدالممتار على رد المحتار لابن عابدين الشامي، في خمسة أجزاء وقد انتشر منها جزءان تحت إشراف المجمع الاسلامي بمبارك فور أعظم جره ، الهند ، (٣) الصصام على مشكك في آية علوم الارحام - في الرد على النصارى (٤) كيف كردار آريه - في الرد على الهنادك ، (٥) السوء والعقاب على المسيح الكذاب في الرد على القادياني ، (٦) وأصدر مجلة في الرد عليه باسم " قهر الديان على مرتد بقاديان " (٧) الجراز الدياني على المرتد القادياني (٨) ردّ الرفضة (٩) الأدلة الطاعنة في أذان الملاعة - في الرد على الشيعة (١٠) فتاوى الحرمين برجف ندوة العين (١١) الدولة المكية بالمادة الغيبية - في إثبات العلم بالغيب للأنبياء عليهم السلام (١٢) الفيوضات الملكية لمحب الدولة المكية - (١٣) إكمال الطامة على شرك سوي بالأمور العامة (١٤) الزبدة الزكية في تخريم سجود التحية - قدم فيها أربعين حديثاً و مائة وخمسين نصاً من كتب الفقه على حرمة سجود التعظيم لأحد من الخلق (١٥) حمل النور في نهى النساء عن القبور (١٦) مروج النجالحروج النساء (١٧) جلي الصوت لنهى الدعوة أمام موت (١٨) اعتقاد الأحباب في الجميل والمصطفى والأل والأصحاب ، (١٩) منير العين في تقبيل الابهامين - إضافة إلى نفس المسئلة يشتمل على بحوث نادرة وتحقيقات رائعة في علم الحديث ، (٢٠) حياة الموات في بيان سماع الأموات ،

وله حواش جلييلة ، وتعليقات أنيقة على كتب التفسير والحديث والفقه والسيرة وغيرها من العلوم والفنون ، تمتاز حواشيه بأنها فيض خاطره ، وما كان يفرغ لكنها كغيره من المحشين الذين إذا أرادوا كتابة حاشية على كتاب ، جمعوا حولهم ذخائر من كتب وشروح وحواش ، وأخذوا منها ونقلوا عنها ما أحبوا حتى تتكون حاشية ضخمة — وهذا أيضاً عمل نافع ، له قدره — بل كان العلامة أحمد رضا إذا طالع كتاباً ورأى مبحثاً عويصاً، أوزللاً من صاحب الكتاب، أو مشكلة تحتاج إلى زيادة الكشف والإيضاح ، أو موضعاً اختلفت فيه الأفكار والأقلام كتب هناك جملاً يسيرة تنحل بها العقد ، ويندفع الزلل ، وتنكشف العلل ، ويتجلى الحق الأبلج ، وهذا فضل لا يحظى به كل من كتب الحواشي ، واشتهر بها .

شعره: وكان الشيخ يقرض الشعر أيضاً بالعربية والفارسية والأردية وله ديوان شعري مجلدين يسمى " حقائق بخشش " غني به أدباء الهند وباكستان وشعراء هما ، وكتبوا حوله كثيراً من بحوث ومقالات . يحتوي على حمد الله تعالى و مدح رسوله عليه الصلاة والسلام ، ومناقب أوليائه ومثالب أعداءه ، يزدان شعره بعواطف الحب والإجلال لله ولرسوله ويملاً قلوب المتشدين والمستمعين حبا وغراما و، إكراما وإعظاما .

وقد كان شعره العربي منتورا في الكتب حتى غني به أحد من أفاضل الأزهر الشريف وهو الأستاذ حازم محمد أحمد عبد الرحيم المحفوظ خلال زيارته باكستان بمساعدة فضيلة الشيخ عبد الحكيم شرف القادري صاحب المعارف والمآثر والخلق النبيل ، فشغف به حبا وغراما ، وسهر الليالي ، حتى جمع عددا كثيرا منه نحو ثمان مائة بيت أو أكثر . وحققه وعلق عليه وقدم له ، وذكر المراجع واختار كل دقة وأمانة في الأخذ والجمع . وقد انتشرت هذه المجموعة قبل سنتين من مؤسسة تحقيقات رضا بكراتشي - باكستان - سماها "يساتين الغفران" ثم صنف الأستاذ الممدوح كتابا حول سيرة الإمام أحمد رضا والدراسات الرضوية الجارية في

الجامعات العربية وسماه "الإمام الأكبر المجدد أحمد رضا خان والعالم العربي" وقد انتشر هذا الكتاب أيضا من تلك المؤسسة ، تنفع القراء الكرام مراجعتها نفعا كثيرا.

وفاته: قد خدم الدين والعلوم والأمة طيلة حياته ، عجز الباحثون عن الإحاطة بحوائج خدماته ، ونوادير تحقيقاته وجلالته إفاداته ، ولا يزال طبقة من المثقفين في الجامعات والكليات والمعاهد الكبيرة تكتب بحوثا ودراسات حول حياته ومآثره وصناعاته وخدماته ، وانتقل الشيخ بعد قيامه بتلك الأعمال الباهرة إلى جوار ربه الأعلى في ١٢٥ من صفر المظفر سنة ١٣٤٠ هـ المصادف ٢٨ / أكتوبر سنة ١٩٢١ م يوم الجمعة المبارك

خلفه نجله الأكبر الشيخ حامد رضا خان القادري (م ١٣٦٢ هـ) ثم نجله الأصغر الشيخ مصطفى رضا القادري المعروف بالمفتي الأعظم (م ١٤٠٢ هـ) احتضيا حذو أبيهما في خدمة الدين والعلم والقيام بالإفتاء . والإرشاد ، والذب عن الأمة المسلمة . رحمهما الله تعالى .

أنوار المنان : كتب الشيخ سلامة الله الرام فوري رسالة باسم " اللؤلؤ المكنون في حكم كراموفون " وأرسلها إلى العلامة أحمد رضا البريلوي للتصديق ، فكتب العلامة البريلوي رسالة مستقلة باسم " الكشف شافيا ، حكم فونوجرافيا " (١٣٢٨ هـ) بالأردية ، وطبعت مع رسالة الأستاذ الرامفوري أول مرة ، ثم أتاه ببريلي من مكة المكرمة الشيخ السيد إسماعيل خليل حافظ كتب الحرم المكي في السابع والعشرين من شهر المحرم سنة ألف وثلاث مائة وثلاثين ، فترجم له الرسالة بالعربية ، وكان مبحث الكلام الآلهي في المقدمة الثانية بالأردية إلى عبارة ميزان الشريعة الكبرى لكن المصنف أضاف إليها حين التعريب أبحاثا جليلة . فاستحسن السيد إسماعيل خليل أن تجعل هذه رسالة مستقلة ، فزاد المصنف في صدرها خطبة موجزة ، ليجعلها من شاء رسالة مفرزة ، وسمها بلحاظ التاريخ :

أنوار المنان في توحيد القرآن (١٣٣٠هـ)

كانت الرسالة في حضانة كتب المصنف رحمه الله تعالى ثم انتقلت إلى أحد أحفاده الأستاذ توصيف رضا القادري ، فأخذ منه الحاج محمد سعيد النوري ، سكرتير رضا أكاديمي ، ممبائي ، وحصلت منه صورة عكسية لها ثم راجعت إلى الأصل بعد النقل والتبيض ، نشرها رضا أكاديمي كاملة سنة ١٤١٨هـ . وقد أفرزنا "أنوار المنان في توحيد القرآن" وألحقناها بالمعتقد المتقدم وشرحه: المعتمد المستند تعميماً للرفع ، وتعميماً لمبحث الكلام المندرج في المتن والشرح . والله الموفق لكل خير ، والمانع عن كل ضير

المعتمد المستند بناء نجاة الأبد (١٣٢٠هـ)

كتبه الإمام أحمد رضا تعليقاً على "المعتقد المتقدم" . وسبب كتابته أن القاضي عبد الوحيد الفردوسي العظيم آبادي أراد طبع المعتقد المتقدم ، وكانت بيده نسخة مطبوعة مملوءة بالأخطاء ، فعرضها على الإمام أحمد رضا ، وطلب منه تصحيحها فصوّب وكتب كلمات وحيزة في حلّ بعض الكلمات العويصة ، أو سطوراً قليلة في إيانة بعض المطالب ثم زاد من ذلك ، وكتب بعض تعليقات مفصلة بعد ما أشار عليه المحدث السورتى كما ذكر في ديباجته قائلاً:

"و في أثناء جريان الطبع إن بدت حاجة إلى إيضاح مشكل ، أو إفصاح محمل ، أو تبين معضل ، أو تقييد مرسل ، أو نحو ذلك مما لا بد منه للمتون ، أو تحقيق حق في بعض مسائل جالت فيه للناس ظنون ، أو تنبيه على زلة قلم من بعض من نُقل عنه في الكتاب المصون علقتُ حروفاً ، وما علقت إلا يسيراً يسعه الوقت ، فإن الطبع جارٍ ، والقلم سارٍ ، وفرصتي معدومة ، أو أشغالي معلومة.

وقد كنت عن هذا أيضاً كله أو جلّه في شغل شاغل ، حتى طبعت من الكتاب أجزاء في

الأوائل فأشارني إلى ذلك مولانا المولوي محمد وصي أحمد المحدث السورتني، فجاءت كمتارى قليلة المباني ، ومع ذلك إن شاء الله جليلة المعاني -“ اه بتلخيص
ولشرح هذا الاحمال أذكر نماذج لتعليقاته القصيرة ، وأشير إلى عدة تعليقات مبسطة.

(١) في المعتقد نقلا عن النابلسي : قال اللاقاني : والأحكام الشرعية كلها نظرية بحسب الأصل إذ لا تثبت إلا بعد ثبوت النبوة ، وهي لا تثبت إلا بعد العلم بالمعجزة وهو نظري - اه -
يبدو من العبارة أن العقائد كلها لا تثبت إلا بعد ثبوت الشرع ، والأمريسي كذلك فكب عليها:

أقول : عني بالشرعية ، السمعية ، ومسائل العقائد منها ما يدرك بالعقل وحده كقولنا :
إن للعالم صانعا ، وله كلاما ، والرسول حق . إذ لو ثبت أمثال هذا بالسمع لدار . ومنها ما يدرك بالسمع وحده كحشر الأجساد ، والثواب والعقاب في المعاد . ومنها ما يدرك بكل كتوحيد الله تعالى ، فافهم - اه - (ص ١٥ - الطبعة السابقة)

(٢) في المعتقد نقلا عن النابلسي عن الإمام اليافعي : فأما واجب الوجود فليس هو إلا الباري في جميع ذاته وصفاته المعنوية الذاتية القديمة السنية - اه -

إعتبار الصفات واجبة كالذات يلزمه تعدد الواجب ، وهو مستحيل - وقد بحث في المسألة العلماء طويلا ، فذهب بعضهم إلى أن الصفات ليست غير الذات ، فوجبها لا يستلزم تعدد الواجب ، وبعضهم ذهب إلى أنها ممكنة ويلزمهم القول بحدوثها لأن كل ممكن محدث عند المتكلمين . فكتب هنا:

أقول : التحقيق أن الصفات واجبة الذات باقتضاء الذات ، لا بالذات ، صادرة عن الذات بالايجاب دون الاختيار ، كما حققه الامام الرازي . وهو الحق لاستحالة تعدد الواجب، ولما لها إلى الذات العلية من الافتعار - اه - (ص ٢٨)

(٣) وفيه نقلا عن شرح المواقف للشریف الجرجاني : واعلم أن القائل بأن علة الحاجة هي الحدوث أومع الإمكان حقه أن يقول : إن القديم لا يستند إلى علة أصلا ، لأنه لا حاجة له إلى مؤثر قطعا ، فلا يتصور منه القول بأن القديم يحوز استناده إلى الموجب .

وفي حاشية البرجندي عليه : ولا يتصور منهم الاتفاق ، وأقول : بل حقه أن يقول : القديم يساوي الواجب ، فلزمهم نفي صفات الواجب القديمة ، وإلا لزم تعدد الواجب بالذات ، إلا أن يعتذر بأن صفات الله تعالى ليست عينه ولا غيره ، فلا يلزم واجب غير الذات ، فلا تعدد فيه .
- ٨١ -

صعوبة المسألة ظاهرة ، فإن الموجود ينقسم عند المتكلمين إلى القديم والحادث ، وليس عندهم عموم وخصوص بين الذاتي والزماني ، بل كلاهما متساويان . والقديم يساوي الواجب ، والحادث يساوي الممكن . وعلة الحاجة عندهم هو الحدوث . فاعتبار الصفات قديمة هو اعتبارها واجبة . ويلزمه تعدد الواجب ، وهو مستحيل واعتبارها ممكنة يلزمه اعتبارها حادثه ، والقول بحدوثها يلزمه القول بكونها مخلوقة . وهذا محال . والمتكلمون قاطبة اتفقوا على أنها قديمة . فكتب هنا ما تنحل به العقدة :

أقول : الغنى عن المؤثر يساوي الوجوب الذاتي ، والوجوب الذاتي لا يقبل التعدد ، ونفي الغيرية المصطلحة لا ينفيه . والحق الحقيق بالقبول ، المستقر عليه رأي الفحول ، كالإمام الرازي ، والعلامة سعد ، وغيرهما ما ألقينا عليك من قبل ، أن الصفات واجبة للذات ، بالذات ، لا بالذات ، مستندة إلى الذات لا على وجه الخلق والإحداث ، بل على جهة الاقتضاء الذاتي الأزلي ، والاقتدار في الوجود والقيام .

والممكن وكذا الحادث الذاتي أعم من الزماني مطلقا ، والقديم من الممكن من وجه . نَبِّدْ أنا لانطلق الحدوث إلا في الزماني ، كما لانقول المخلوق إلا عليه ، لأن الخلق هو الإيجاد بالاختيار ، فاحفظه فإنه هو الحق ، وبه تنحل الاشكالات جميعا ، وبالله التوفيق - ٨١ - (ص ٥٢)

فاستنتج أن الصفات العلى ممكنة ، مستندة إلى الذات على وجه الإقتضاء الذاتي الأزلي ، وعلى وجه الافتقار في الوجود والقيام فقط ، لاعلى وجه الخلق والإحداث . فهي قديمة أزلية وليست بمحدثة مع إمكانها .

والقديم ليس مباينا كلياً للممكن ، بل هو أعم منه وجهاً ، فبعض القديم ليس بممكن ، وهي الذات المتعالية ، وبعض الممكن ليس بقديم . وهي المخلوقات كلها . وبعض الممكن قديم . وهي الصفات والممكن ليس بمساوٍ للحدث الزماني ، بل أعم منه مطلقاً . فكل حادث زماني ممكن . وبعض الممكن ليس بحادث زماني ، وهي الصفات .

فلا يلزم تعدد الواجب على اعتبار الصفات قديمة لأن القدم والوجوب الذاتي ليسا متساويين . ولا يلزم كون الصفات محدثة على اعتبارها ممكنة لعدم التساوي بين الممكن والمحدث . وهذا ما استقر عليه رأي المحققين ، بخلاف المذهب إليه عامة المتكلمين .

(٤) وفي المعتقد فيما نقل عن النابلسي عن اليافعي : وكل مستحيل شرعاً يستحيل وجوده عادة ، لوجوب متابعة الشرع ، وعدم مباينة العادة العامة له . الخ -

هنا يختلج في القلب أنه ما أراد بمتابعة العادة للشرع ، ولم ذكر تعليلين ؟ فكتب :
أقول : الاستحالة الشرعية قد تكون فيما يتعلق بالأحكام التكوينية ، كدخول كافر في الجنة . وقد تكون في الأحكام التشريعية ، كوجود صلوة بلا طهارة . فبالنظر إليهما ذكر التعليلين .
ومع هذا كان الأولى تبديل " المتابعة " بـ " الصدق " ، فإن المستحيلات لا تتوقف على متابعة أحد ، ولا مخالفتها ، ولوعبره لكان دليلاً على كلا الوجهين ، مغنياً عن إيراد تعليلين ، كما لا يخفى - ٥١ - (ص ٣٠)

فهذه نماذج يستبين بها منهج تعليقه ، ويتبين منها ما ذكر في الديباجة أنه لم يكتب إلا يسيراً وحين بدو الحاجة إليه .

وقد أشبع الكلام في عدة مباحث مثل (١) عينية الصفات عند الصوفية ، وإبانة الفرق

بين قول المعتزلة والفلاسفة وبين كلام الصوفية ، وتحقيق الحق بين مذهب المتكلمين ومذهب الصوفية .

(٢) مبحث تقسيم الكلام إلى النفسي واللفظي ، وقد ألحقنا رسالة مستقلة له في الموضوع كانت مندرجة في كتابه "الكشف شافيا حكم فونوجرافيا" (١٣٢٨هـ) حين ترجمه من الأردية بالعربية للشيخ السيد إسماعيل خليل حافظ كتب الحرم المكي سنة ١٣٣٠هـ. وسماعها "أنوار المنان في توحيد القرآن" (١٣٣٠هـ) كما ذكرت سابقا

(٣) جواز تعذيب الطائعات عقلا كما قالت الأشعرية

(٤) الذب عن الإمام النسفي في مسئلة وجوب إرسال الرسل وأمثالها . ويتضمن هذا عدة تحقیقات:

- (١) ضلال الفلاسفة والمعتزلة والرافضة في مسألة صدور أفعاله تعالى .
- (ب) تحقيق مسلك أئمتنا الماتريدية فيها ، وفي عقلية الحسن والقبح ، وأنه لا يوافق شيئا من تلك الضلالات .
- (ج) القدرة شاملة لكل ممكن ممتنع الوقوع . ومنه خلاف المعلوم والمخبر به .
- (د) لاتعلق الإرادة الالهية إلا بممكن الوقوع .
- (هـ) تحقيق الفعل الاختياري والإضطراري
- (و) مقدورية ما هو خلاف الحكمة لاتستلزم مقدورية خلاف الحكمة .
- (ز) تقرير أصل جليل في الأفعال الموافقة للحكمة والمخالفة لها ، وإحكام الأحكام في تلك الأقسام .

(٥) تبين الطوائف المرتدة عن الاسلام مع دعوى الإسلام بل دعوى الإمامة للمسلمين . وهي :

- (١) الطائفة النيشرية التي تنكر الجنة والنار ، وحشر الأجساد ، وغير ذلك من ضروريات الدين

(ب) القاديانيه أو المرزانية. التي تعتقد نبوة غلام أحمد القادياني

(ج) الرافضة . التي تنكر أشياء من ضروريات الدين .

(د) الوهابية الأمثالية والخواتمية أتباع أمير أحمد السهسواني ، وأتباع نذير حسين الدهلوي ، وأتباع قاسم النانوتوي . اعتقدت هؤلاء بسبعة خواتم الأنبياء في طبقات الأرض السبعة . والقاسمية تعرف الآن بالديوبندية . وقاسم النانوتوي هو منشئ مدرسة ديوبند

(هـ) الوهابية الكذابية ، أتباع رشيد أحمد الجنحوهي الذي قال بوقوع الكذب من الله تعالى في فتوى خطبة له ، وانتشرت في حياته ، وردّ عليها العلماء علانية وجهارا ، فلم ينكروا لم يتب .

(و) الوهابية الشيطانية أتباع رشيد أحمد الجنحوهي ، و خليل أحمد الأنبيني . الذين ذكرا في كتابهما البراهين القاطعة أن إبليس أوسع علما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . وفيهم أتباع أشرفعلي الثانوي القائل في كتابه بأن العلم الذي لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمغيبات فان مثله حاصل لكل صبي وكل مجنون ، بل لكل حيوان وكل بهيمة .

هؤلاء الثلاثة ، (أتباع قاسم ، ورشيد أحمد ، و خليل أحمد) تعرف الآن بالديوبندية لانتماءها إلى مدرسة ديوبند .

(ز) المتصوفة المتكلفة المبطله ، القائلة بالاتحاد ، أو الحلول ، أو سقوط التكليف عن العارفين مع بقاء العقول .

فهذه المباحث وغيرها من خواص المعتمد المستند . وقد أجاد فيها ، وأثار المسائل ، وأبان الحق . وقد عرض الشيخ حامد رضا خاں بن العلامة أحمد رضا خاں حين زيارته الحرمين الشريفين ما كتب العلامة في المعتمد المستند عن الطوائف السبعة الخارجة عن الاسلام على أكابر الحرمين فصدقه وأنوا على المصنف الذاب عن الدين ثناء بالغا . وقرظوا تقریظات جميلة طبع في مجموعة سميت "حسام الحرمين على منحر الكفر والمين" (٥١٣٢٤)

وإليكم بعض التقریظات ملخصة ملتقطة لیوضح لديكم مكانة المصنف والكتاب،
وحكم هؤلاء الطوائف التي تدعي الاسلام ، وتعلن بإمامتها وزعامتها للمسلمين ، مع أنها
تضر الكفر ، وتنكر الضروریات ، وقد تسّت بعرضها بالثقیة والنفاق
(١) حرر شیخ العلماء الكرام ، بیلدالله الحرام سیدنا الشیخ محمد سعید بأبصیل
مفتی الشافعية بمكة المحمّية.

أما بعد فقد نظرت الى ما حرره ونقحه العلامة الكامل . والجهيد الذي عن دين نبیه
يجاهد ويناضل . أخي وعزيزي الشیخ أحمد رضا خاں في كتابه الذي سماها المعتمد
المستند . الذي ردّ فيه على رؤس أهل البدع والزندقة الخبثاء بل هم شر من كل خبيث و
مفسد و معاند . وبيّن في هذه الرسالة مختصر ما ألفه من الكتاب المذكور ، وبيّن فيها أسماء
جملة من الفجرة الذين كادوا أن يكونوا بضلالهم من أسفل الكافرين . فجراه الله فيما بين و
هتك به خيمة خبثهم وفسادهم الجزاء الجميل . وشكر سعيه ، وأحلّه من قلوب أهل الكمال
المحلّ الجليل .

قاله بقمه ، وأمر برقمه . المرتجى من ربه كمال النيل .
محمد سعید بن محمد بابصیل . مفتی الشافعية ، بمكة المحمّية ،

(٢) زبر شیخ الخطباء والأئمة بمكة المكرمة ، مولانا الشیخ أحمد أبوالخیر
میرداد رحمه الله تعالى .

أما بعد فالعلامة الفاضل . الذي بتتوير أبصاره يحل المشاكل والمعاضل . المسمّى
ب أحمد رضا خاں قد وافق اسمه مسماه . وطابق درّ ألفاظه جوهر معناه . فهو كنز
الدقائق ، المنتخب من خزائن الذخيرة . وشمس المعارف المشرقة في الظهيرة . كشاف
مشكلات العلوم في الباطن والظاهر يحق لكل من وقف على فضله أن يقول كم ترك الأول

وإني وإن كنت الأخير زمانة لآت بمالم تستطيع الأوائل
ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد

خصوصاً بما أبداه في هذه الرسالة . الحرية بالقبول والتعظيم والحالة . المسماء ب
المعتمد المستند من الأدلة والبراهين . والقول الحق المبين . القامع لأهل الكفر
والملاحدين . فإن من قال بهذه الأقوال معتقدا لها ، كما هي مبسطة في هذه الرسالة ، لاشبهة
أنه من الكفرة الضالين المضلين . المارقين من الدين . مروق السهم من الرمية لدى كل عالم من
علماء المسلمين . المؤيدة لما عليه أهل الاسلام والسنة والجماعة . الخاذلة لأهل البدع والضلالة
والحماقة . فجزاه الله تعالى عن المسلمين المقتدين بأئمة الهدى والذين الحزاء الوافر . ونفع به
و بتأليفه في الأول والآخر .

رقمه فقير ربه ، وأسير ذنبه أحمد أبو الخيرين عبد الله

ميرداد خدام العلم ، والخطيب والامام ، بالمسجد الحرام

(٣) سطر العلامة الجليل ، السيد اسمعيل خليل رحمهما الله تعالى

أما بعد فأقول إن هؤلاء الفرق الواقعين في السؤال . غلام أحمد القادياني ورشيد
أحمد ومن تبعه كخليل أحمد الأنبهي وأشرف علي وغيرهم لاشبهة في كفرهم
بلامحال . بل لاشبهة فيمن شك ، بل فيمن توقف في كفرهم بحال من الأحوال . فان بعضهم
منابذ للدين المتين . وبعضهم منكر ما هو من ضرورياته المتفق عليه بين المسلمين . فلم يبق لهم
اسم ولا رسم في الإسلام .

ثم أقول أيضا إني كنت أظن أن هؤلاء الضالين المضلين . الفجرة الكفرة المارقين من
الدين . انما حصل لهم ما حصل من سوء الاعتقاد . مبناه على سوء الفهم من عبارات العلماء
الأمجاد . والآن حصل لي علم اليقين الذي لاشك فيه أنهم من دعاة الكفرة يريدون إبطال دين

محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فتجد بعضهم ينكر أصل الدين . وبعضهم يدعي النبوة منكرا لخاتم النبيين . وبعضهم يدعي أنه عيسى . وبعضهم يدعي أنه المهدي . و أهونهم في الظاهر بل أشدهم في الحقيقة هؤلاء الوهاية لعنهم الله وأخزاهم ، وجعل النار ماواهم ومثواهم . يلبسون على العوام . الذين هم كالأنعام . بأنهم هم المتبعون للسنة . وأن غيرهم من السلف الصالح الأئمة فمن دونهم مبتدعون . وللسنة الغراء تاركون ومخالقون . فيأليت شعري إذالم يكن هؤلاء لنهجه صلى الله تعالى عليه وسلم متبعين فمن المتبع له؟

وأحمد الله تعالى على أن قيض هذا العالم الكامل ، صاحب المناقب والمفاخر ، مظهر "كم ترك الأول للأخر". فريد الدهر، وحيد العصر، مولانا الشيخ أحمد رضا خان. سلمه الله الرب المنان. لإبطال حججهم الداحضة. بالآيات والأحاديث القاطعة. كيف لا وقد شهدله عالم مكة بذلك ولولم يكن بالمحل الأرفع لما وقع منهم ذلك . بل أقول لوقيل في حقه أنه مجدد هذا القرن لكان حقاً وصدقاً

ليس على الله بمستكر أن يجمع العالم في واحد

فجزاه الله خير الجزاء عن الدين وأهله . ومنحه الفضل والرضوان بمنه وكرمه

قاله بقلمه وكتبه بقلمه راجي عفوره الجليل حافظ

كتب الحرم المكي السيد إسماعيل بن السيد خليل

(٤) نمق العلامة السيد المرزوقي أبو حسين . رحمه الله تعالى

أما بعد فقد من الله تعالى عليّ - وله الحمد والشكر - بالاجتماع بحضرة العالم العلامة ، والحبر البحر الفهامة ، ذي المزاي الغزيرة ، والفضائل الشهيرة ، والتأليف الكثيرة ، في أصول الدين وفروعه ، ومفردات العلم وجموعه . ولا سيما في الرد على المبطلين . من المبتدعة المارقين . وقد كنت سمعت بحميل ذكره ، وعظيم قدره ، وتشرفت بمطالعة بعض مصنفاته ، التي يضيء الحق بها من نور مشكاته . فوقرت مجبته بقلبي ، واستغرت بخاطري ولبي . والأذن تعشق قبل

العين أحيانا، فلما من الله تعالى بهذا الاجتماع. أبصرت من أوصاف كمالاته ما لا يستطاع.
 أبصرت علم علم عالي المنار. وبحر معارف تتدفق منه المسائل كالأنهار. صاحب الذكاء
 الرائع. حامل العلوم الذي سد بها الذرائع. المطيل بلسانه في حفظ تقرير علوم الشرائع.
 المستولي على الكلام والفقه والفرائض. المحافظ بتوفيق الله تعالى على الآداب والسنن
 والواجبات والفرائض. أستاذ العربية والحساب. بحر المنطق الذي تكتسب منه لآليه أي
 اكتساب. مهمل الوصول، إلى علم الأصول. إذلم يزل لها رائضا. حضرة مولانا العلامة
 الفاضل المولوي البريلوي الشيخ أحمد رضا. أطال الله حياته، وأدام في الدارين سلامته. وجعل
 قلمه سيفاً مسلولا لا يغمد إلا في رقاب المبطلين. آمين اللهم آمين.

وقد تفضل عليّ الفاضل المذكور. ضاعف الله له الأجور. بروية هذا التأليف
 الجليل، والتصنيف النبيل. الذي ذكر فيه الفرق الضالة الحديثة، التي كفرت ببدعها
 المكفرة الخبيثة، فرفعت أكف الضراعة، متشفعا بصاحب الشفاعة، طالبا من الله حفظ الايمان،
 مستعيذا به من الكفرو الفسوق والعصيان، وأن يحفظ جميع المسلمين من سريان عقائد الكفرة
 المضلين. ويحزي حضرة المؤلف خير الجزاء في يوم الدين.

قاله بفمه، وكتبه بقلمه أحد خدمة طلبة العلم بالمسجد

الحرام المكي محمد المرزوقي أبو حسين عفا الله عنه

(٥) رقم العالم التحرير. صاحب التصانيف والطبع اللطيف. مولانا علي بن
 حسين المالكي رحمه الله تعالى

أما بعد فإنه لما من الله عليّ باستجلاء نور شمس العرفان. من سماء صفاء ملتزم
 الاتقان. من صار محمود فعله كشاف آيات فضله. القاطع بصارم البراهين، لسان المضلين
 الملحدين. والرافع منار الإيمان، حضرة المولى أحمد رضا خان. أطلعني على وريقات
 بين فيها كلام من حدث في الهند من ذوي الضلالات. وهم غلام أحمد القادياني

ورشيد احمد ، وأشرف علي ، وتحليل أحمد وخلافهم من ذوي الضلال والكفر الحلي . وإن منهم من تكلم في حق رب العالمين . ومنهم من ألحق النقص بأصفيائه المرسلين ، وإنه قد أبطل كلام كل من هولاء المضلين . برسالة بديعة رقيقة واضحة البراهين . وأمرني بالنظر في كلام هولاء القوم . وماذا يستحقونه من اللوم . فنظرت إطاعة لأمره في كلامهم ، فإذا هو كما قال ذلك الهمام يوجب ارتدادهم فهم يستحقون الوبال بل هم أسوء حالا من الكفار ذوي الضلال . فجزى الله هذا الهمام ، حيث أبطل برسائله قول هولاء اللئام .

قاله بقمه ، ورقمه بقلمه العبد الفقير ذوالآثام . محمد علي المالكي المدرس

بالمسجد الحرام ابن الشيخ حسين مفتي المالكية سابقا بالد يار الحرمية .

وله قصيدة في مدح العلامة أحمد رضا سأحتني وأعرض أبياتا منها إن شاء الله تعالى ،

في الختام

(٦) كتب جامع العلوم نادرة الزمان . مولانا الشيخ أسعد بن أحمد الدهان

المدرس بالحرم الشريف .

وبعد فقد اطلعت على هذه الرسالة الجليلية التي ألفها نادرة الزمان . ونتيجة الأوان . سيدي و سندي الشيخ أحمد رضا خان البريلوي فوجدتها حصنا مشيدا على الشريعة الغراء . رفعت على دعائم الأدلة التي لا يابيتها الباطل من بين يديها ولا من خلفها . ولا تنهض شبه الملحدين للقيام لديها فانها متوارية من خوفها . سلت صوارم الحجج القطعية على عقائد الكافرين . ورمت بشبهها شياطين المبطلين . ظهر ظهور الشمس في رابعة النهار ارتدادهم . وتحقق بما اعتقدوه انسالهم من الدين القويم . أولئك الذين لهم في الدنيا حزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم .

إن هذا لهو التأليف الذي يفتخر به العالمون . ولمثل هذا فليعمل العاملون . فجزى الله مؤلفها عن الاسلام والمسلمين خيرا . لازالت أيامه مشرقة السنا . وبابه كعبة المرام والمنى .

ما ترنم بمدحه مادح، وصدق بشكره صادح.

قاله بقمه ورقمه بقلمه بخادم الطلبة راجي

الغفران. أسعد بن أحمد الدهان عفا الله عنه

(٧) قرط الشيخ عبدالرحمن الدهان رحمه الرب الحنان المنان.

وبعد فلاشك أن القوم المستول عنهم أهل الحمية الجاهلية ، مارقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، مستحقون في الدنيا ضرب الرقاب ، ويوم العرض والحساب أشد العذاب.

اللهم كما وفقت من اختصاصته من عبادك لقمع هولاء الكفرة المتمردين . وأهللتهم للذب عما يدعو إليه النبي الأمين . فانصره نصرًا تعز به الدين . وتنجز به وعد " وكان حقًا علينا نصر المومنين " لاسيما عمدة العلماء العاملين . زبدة الفضلاء الراسخين . علامة الزمان . واحد الدهر والأوان . الذي شهد له علماء البلد الحرام . بأنه السيد الفرد الامام سيدي وملاذي الشيخ أحمد رضا خان البريلوي متعنا الله بحياته والمسلمين . ومنحني هديه فإن هديه هدي سيد المرسلين.

قاله بقمه ورقم بقلمه معتقدا بجنابه الراجي من ربه

الغفران عبدالرحمن ابن المرحوم أحمد الدهان

(٨) سطر الشيخ الحليل المقدار. الرفيع المنار . مولانا الشيخ محمد صالح بن محمد باقضل رحمه الله

اما بعد فان الله جلّت عظمته ، وعظمت منته قد وفق من اختاره من عباده للقيام بخدمة هذه الشريعة الغراء . وأمدّه بثواقب الأفهام ، فإذا أظلم ليل الشبهة أطلع من سماء علمه بدرا . وهو العالم الفاضل . الماهر الكامل . صاحب الأفهام الدقيقة ، والمعاني الرفيعة . حضرة المؤلف لكتابه الذي سماه المعتمد المستند و تصدى فيه للرد على أهل البدع والكفر والضلال ، بما

فيه مقنع لذوي البصائر . وهو الإمام أحمد رضا خان .

وبين في رسالته هذه التي تصفحتها مختصر كتابه المذكور . وبين لنا أسماء رؤساء الكفر والبدع و الضلال ، مع ما هم عليه من المفساد ، وأكبر المصائب فباءوا بخسران مبين . وعليهم الوبال إلى يوم الدين . فقد أحسن المؤلف في ابتداع هذا التصنيف . وأجاد في اختراع هذا الترصيف . فشكر الله سعيه وأمدّه بالبراهين ، لقمع الملحدين .

رقمه الراجي عفوره والفضل . محمد صالح بن محمد بأفّضل

(٩) حررتاج المفتين ، وسراج المتقين . مفتي السادة الحنفية بالمدينة الأمانة مولانا المفتي تاج الدين إلياس رحمه الله تعالى

وبعد فقد اطلعت على ما حرره العالم التحرير ، والدراكة الشهير ، جناب المولى الفاضل الشيخ أحمد رضا خان من علماء أهل الهند في الرد على الطوائف المارقة من الدين ، والفرق الضالة من الزنادقة الملحدين ، وما أفتى به في حقهم في كتابه المعتمد المستند فوجدته فريدا في بابه ، ومجيدا في صوابه فحزاه الله عن نبيه و دينه والمسلمين غير الحزاء ، وبارك في حياته حتى يزيج به شبه أهل الضلالة الأشفياء . وأكثر في الأمة المحمدية أمثاله وأشباهه وأشكاله آمين

الفقير إليه عز شأنه محمد تاج الدين ابن المرحوم

مصطفى إلياس الحنفي المفتي بالمدينة المنورة

(١٠) سطر أجل الأفاضل ، أمثل الأمائل ، الفاضل الرباني مولانا عثمان بن عبد السلام الداغستاني

الحمد لله وحده أما بعد فقد اطلعت على هذه الرسالة البهية ، والمقالة الواضحة الجليلة . فوجدت مولانا العلامة ، والبحر الفهامة حضرة أحمد رضا خان قد انتدب للرد على هذه الطائفة المارقة من الدين ، الكفرة السالكة سبيل المفسدين ، فأظهر فضائهم القبيحة في

المعتمد المستند فلم يبق من نتائجهم الفاسدة فيه إلا وزيفها ، فليكن منك التمسك بتلك
 المعجالة السنية ، تظفر في بيان الرد عليهم بكل واضحة دامغة جليلة ، ولا سيما المتصدي لحل راية
 هذه الفرقة التي تدعى بالوهابية . ومنهم مدعي النبوة غلام أحمد القادياني ، والمارق
 الآخر المنقص لشان الألوهية والرسالة قاسم النانوتي ، ورشيد أحمد الكنكوهي ،
 وخلييل أحمد الانبهي ، وأشرف علي التانوي ، ومن هذا حذوهم
 فجزى الله حيرا حضرة الشيخ أحمد رضا خان ، فانه شفى وكفى ، بما أفتى به
 في كتابه المعتمد المستند ، المذيل بتقاريط علماء مكة المكرمة فانهم يحق عليهم الوبال ،
 وسوء الحال ، لأنهم من المفسدين في الأرض ، هم ومن على منوالهم . قاتلهم الله أنى يوفقون .
 وجزى الله حضرة الشيخ أحمد رضا خان ، وبارك فيه ، وفي ذريته . وجعله
 من القائلين بالحق إلى يوم الدين .

الفقيه إلى عفوره القدير عثمان بن عبد السلام

داغستاني ، مفتي المدينة المنورة سابقا

(١١) رقم كبير العلماء ، وكريم الكرماء الشيخ خليل بن إبراهيم الخربوتي رحمه الله
 تعالى

أما بعد فتحرير علماء الاسلام ، المقرر في هذا المقام هو الحق المبين ، الواجب اعتقاده
 باجماع علماء المسلمين . حسب ما حققه العالم الأمامة ، الفاضل الكامل . المولوي أحمد
 رضا خان البريلوي في كتابه المعتمد المستند . أدام الله تعالى نفع المسلمين به على
 الأبد . والله الهادي إلى الصواب ، وإليه المرجع والمآب .

أمر بكتبه خادم العلم الشريف بالحرم

الشريف النبوي خليل بن إبراهيم الخربوتي

(١٢) نمق الشيخ السيد محمد سعيد المغربي شيخ الدلائل رحمه الله تعالى

أما بعد فإن الله جلّت عظمته ، وعظمت منته قد وفق من أخياره من عباده لخدمة هذه الشريعة الغراء ، وأمدّه بثواب الأفهام فاذا أظلم ليل الشبهة أطلع من سماء علمه بدرا . فصارت بذلك محفوظة عن التغيير والتبديل ، بين جهازة العلماء النقاد جيلا بعد جيل . ومن أجلهم العالم العلامة ، والبحر الفهامة . حضرة الشيخ المولوي أحمد رضا خان . فقد أجاد في رده في كتابه المعتمد المستند . على الزائغين المرتدّين ، أهل الفساد والتكدر . فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيرا . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قاله بلسانه ورقمه بينانه الفقير لربه محمد

سعيد بن السيد محمد المغربي شيخ الدلائل .

(١٣) كتب حائز العلوم النقلية ، وفائز الفنون العقلية ، الجامع بين شرف النسب والحسب ، وارث العلم والمجد أباعن أب . مولانا السيد الشريف أحمد البرزنجي ، مفتي الشافعية . بالمدينة المحمية

أما بعد فيقول المحتاج إلى غفر ربه المنجي ، السيد أحمد ابن السيد إسماعيل الحسيني البرزنجي مفتي السادة الشافعية ، في مدينة غير البرية عليه أفضل الصلاة والتحية:

إني قد وقفت أيها العلامة التحرير ، والعلم الشهير ، ذو التحقيق والتحرير ، والتدقيق والتحرير ، عالم أهل السنة والجماعة ، جناب الشيخ أحمد رضا خان البريلوي على خلاصة من كتابك المسمى المعتمد المستند ، فوجدتها على أكمل الدرجات من حيث الاتقان والمنتقد . وقد أزلت بها الأذى عن طريق المسلمين ، ونصحت فيها لله ورسوله ، ولأئمة الدين ، وأثبت فيها ببراكين الحق الصحيحة ، وامتلئت فيها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " الدين النصيحة "

فهي وإن كانت غنية عن الإطراء والتبجيل ، والثناء الجميل ، لكني أحببت أن أجارها في رهانها ، وأجلو عن بعض الوجوه في مضمار تبيانها . لكي أشارك صاحبها فيما استوجه من

الحظ الحميل ، و الأجر المدخر عند الله والثواب الجزيل ، فأقول:

أما ما ذكر عن غلام أحمد القادياني من دعواه مماثلة المسيح ، ودعواه الوحي إليه والنبوة ، وتفضيله على كثير من الأنبياء ، وغير ذلك من الأباطيل التي تمتحها الأسماع وينفر عنها مستقيم الطباع ، فهو في ذلك أخو مسيلمة الكذاب ، وأحد الدجالين بلا ارتياب. وكل من رضي بشيء من مقالاته الباطلة واستحسنه أو اتبعه عليها فهو كافر في ضلال مبين. لأنه قد علم بالضرورة من الدين ، ووقع الإجماع من أول الأمة إلى آخرها بين المسلمين ، على أن نبينا محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم النبيين وآخرهم ، لا يجوز في زمانه ولا بعده نبوة جديدة لأحد من البشر ، وإن من ادعى ذلك فقد كفر.

وأما الفرقة المسماة بـ الأميرية ، والفرقة المسماة بـ النذيرية ، والفرقة المسماة بـ القاسمية و قولهم: لو فرض في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم، بل لو حدث بعده نبي جديد لم يخل ذلك بخاتميته - الخ - فهو قول صريح في تجويز نبوة جديدة لأحد بعده، ولا شك أن من جاوز ذلك فهو كافر بإجماع المسلمين، وهم عند الله من الخاسرين، وعليهم وعلى من رضي بمقاتلتهم تلك إن لم يتوبوا غضب الله ولعنته إلى يوم الدين.

وأما الفرقة الوهاية الكذابية أتباع رشيد أحمد الكنكوهي ، القائل بعدم تكفير من يقول بوقوع الكذب من الله بالفعل - تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا - فلا شك أيضا أن من يقول بوقوع الكذب من الله تعالى كافر، معلوم كفره من الدين بالضرورة. ومن لا يكفره فهو شريكه في الكفر. لأن القول بوقوع الكذب من الله تعالى يؤدي إلى إبطال جميع الشرائع المنزلة على نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ، وعلى من قبله من الأنبياء والمرسلين . لأن القول بذلك مستلزم بعدم الوثوق بشيء من الأخبار التي اشتملت عليها كتب الله المنزلة ، فلا يتصور مع ذلك إيمان وتصديق حازم بشيء منها ، مع أن شرط الإيمان وصحته التصديق الحازم بجميع ذلك

وأما استناد هذه الفرقة الضالة في تجويز الكذب على الله - سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا - إلى تجويز بعض الأئمة الخلف في وعيد الله للعصاة فهو استناد باطل - لأن كل آية ونص شرعي مشتمل على وعيد بعض العصاة إذا كان ذلك الوعيد في تلك الآية أو النص مطلقا فهو مقيد بمشية الله تعالى بلاريب . لقوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ . أما بالنظر إلى كلامه النفسي الأزلي فلانه صفة واحدة ، القيد والمقيد فيها مجتمعان أزلا وأبدا ، لايفترقان . وأما بالنظر للوحي المنزل فالإطلاق والقيد يفترقان بحسب تعدد الآيات وافتراقها ، وكل مطلق فيها محمول على المقيد منها ، كما هي القاعدة الأصولية فكيف يتصور مع هذا لزوم القول بالكذب على الله جلّ شأنه . عند من يقول بحواز خلف الوعيد ؟ والله المستعان على ما يصفون .

وأما قول رشيد أحمد الكنكوهي المذكور في كتابه الذي سماه بالبراهين القاطعة ، ان هذه السعة في العلم ثبتت للشيطان وملك الموت بالنص ، وأي نص قطعي في سعة علم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى تُردّ به النصوص جميعا ، ويُثبت شرك - الخ -

فهو كفر من وجهين : الوجه الأول أنه صريح في أن إبليس واسع العلم ، دونه صلى الله تعالى عليه وسلم . وهذا استخفاف صريح به صلى الله تعالى عليه وسلم . والوجه الثاني أنه جعل إثبات سعة العلم لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شركا ، وقد نصّ أئمة المذاهب الأربعة على أن من استخفّ برسول الله كافر ، وأن من جعل ما هو من الإيمان شركا وكفرا ، كافر .

وأما قول أشرف علي التانوي : إن صح الحكم على ذات النبي المقدسة بعلم المغيبات كما يقول به زيد فالمستول عنه أنه ماذا أراد بهذا ، أبعض الغيوب أم كلها ، فإن أراد البعض فأبي خصوصية فيه لحضرة رسائه فإن مثل هذا العلم حاصل لزيد وعمرو ، بل لكل صبي ومجنون ، بل لجميع الحيوانات والبهائم - الخ -

فحكمه أيضا أنه كفر صريح بالإجماع ، لأنه أشدّ استخفافا برسول الله صلى الله تعالى

عليه وسلم من مقالة رشيد أحمد السابقة ، فيكون كفرا بطريق الأولى ، وموجبا لغضب الله ولعنته إلى يوم الدين . فهم جديرون بقوله تعالى:

قُلْ أَبِاللّٰهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِؤُنَ لَا تَعْتَدِ رُؤَا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ

هذا حكم هولاء الفرق والأشخاص إن ثبتت عنهم هذه المقالات الشنيعة ، فنسأل الله الحنان المنان ، أن يثبتنا على الايمان ، والتمسك بسنة سيد ولد عدنان ، وأن يحفظنا من نزغات الشيطان ، ووساوس النفوس و أوهامها الباطلة مدى الأزمان ، وأن يجعل ماوانا في فسيح الجنان ، وصلى الله تعالى وسلم وبارك على سيدنا محمد سيدالانس والجان ، والحمد لله رب العالمين.

أمر بكتابه المحتاج إلى عفوريه المنجي ، السيد أحمد

ابن السيد اسمعيل الحسيني البرزنجي مفتي السادة

الشافعية ، بمدينة خير البرية ، عليه أفضل الصلاة والتحية.

هذه خلاصة بعض التقريرات ، وللإطلاع عليها كاملة تجب المراجعة إلى "حسام الحرمين على منحركفر والمين" والكتاب مطبوع ، ولا يزال يطبع ويوجد في الهند وباكستان ويجدر بالمقام أن أعد أسماء اولئك الأعلام. الذين صدقوا حكم "المعتمد المستند" ومدحوا مولفه بكلمات حسان .

علماء مكة المكرمة:-

- ١- الشيخ محمد بأبصيل مفتي الشافعية بمكة المحمّية
- ٢- شيخ الخطباء والائمة بمكة المكرمة الشيخ أحمد أبو الخير ميرداد
- ٣- مقدم العلماء الشيخ صالح كمال
- ٤- الشيخ علي بن صديق كمال

- ٥- الشيخ محمد عبدالحق المهاجر الآله آبادي
- ٦- محافظ كتب الحرم العلامة السيد اسمعيل خليل
- ٧- العلامة السيد المرزوقي أبو حسين
- ٨- الشيخ عمر بن أبي بكر با جنيد
- ٩- الشيخ عابد بن حسين المالكي
- ١٠- الشيخ محمد علي بن حسين المالكي
- ١١- الشيخ جمال بن محمد بن حسين
- ١٢- الشيخ أسعد بن أحمد الدهان مدرس الحرم المكي
- ١٣- الشيخ عبدالرحمن الدهان
- ١٤- الشيخ محمد يوسف الأفغاني - المدرس بالمدرسة الصولتية بمكة المكرمة
- ١٥- الشيخ أحمد المكي الإمدادي (أجلّ خلفاء الحاج الشاه إمدادالله) مدرس الحرم
والمدرسة الأحمدية
- ١٦- الشيخ محمد يوسف الخياط
- ١٧- الشيخ محمد صالح بن محمد بافضل
- ١٨- الشيخ عبدالكريم الناجي الداغستاني
- ١٩- الشيخ محمد سعيد بن محمد اليماني
- ٢٠- الشيخ حامد أحمد محمد الجداوي
- علماء المدينة المنورة :-
- ٢١- الشيخ المفتي تاج الدين إلياس
- ٢٢- الشيخ عثمان بن عبدالسلام الداغستاني
- ٢٣- الشيخ الشريف السريّ أحمد الجزائري المالكي-

- ٢٤- الشيخ خليل بن إبراهيم الخربوتي
- ٢٥- شيخ الدلائل السيد محمد سعيد
- ٢٦- الشيخ محمد بن أحمد العمري
- ٢٧- شيخ الدلائل السيد عباس ابن السيد محمد رضوان
- ٢٨- الشيخ عمر بن حمدان المحرسي المالكي
- ٢٩- الشيخ السيد محمد بن محمد المدني الديدي اوي
- ٣٠- الشيخ محمد بن محمد السوسي الخياري
- ٣١- الشيخ الشريف أحمد البرزنجي مفتي الشافعية بالمدينة المنورة
- ٣٢- الشيخ محمد العزيز الوزير، المالكي المغربي الأندلسي، المدني التونسي
- ٣٣- الشيخ عبدالقادر توفيق الشلبي الطرابلسي الحنفي، المدرس بالمسجد النبوي

وقد قرظ العلماء العرب على عدة كتب للامام أحمد رضا البريلوي منها فتاوى الحرمين برجف ندوة المين، والدولة المكية بالمادة الغيبية. وجمع البروفيسور مسعود أحمد خلاصة هذه التقريظات في كتابه "الفاضل البريلوي كما يراه علماء الحجاز" و ذكر بعضها الأستاذ حازم محمد أحمد عبدالرحيم المحفوظ مدرس مساعد اللغة الأردية وآدابها، بجامعة الأزهر الشريف القاهرة - مصر في كتابه الجديد "الامام الأكبر المجدد محمد أحمد رضاخان والعالم العربي" (١٤١٩هـ/١٩٩٨م) - وأقدم من هذا الكتاب تقریظا على "الدولة المكية" لأحد من أفاضل الأزهر الشريف، وهو الشيخ علي الشامي، يقول:

أما بعد فقد اطلعت على هذه الرسالة المسماة بـ "الدولة المكية بالمادة الغيبية" فوجدتها شفاء ودواء لقلوب أهل الحق والسنة والجماعة، حاسمة لرقاب قرن الشيطان الرجيم، ذي الغواية والضلالة. فجزى الله مؤلفها عن الإسلام والمسلمين أحسن الجزاء، ومنحه في

الدارين إمداد سيد الانبياء . لأنه قام بنصر معجزة اطلاعه صلى الله تعالى عليه وسلم على الغيوب، التي فازيه الكتاب العزيز ، وصحاح الكبار حتى صارت كالشمس في رابعة النهار. إمام الأئمة ، المجدد لهذه الأمة أمردينها ، المؤيد لنور قلوبها ويقينها ، الشيخ أحمد رضا خان. بلغه الله في الدارين القبول والرضوان

كتبه بخطه : موسى علي الشامي أصلاً، الأزهرى ، الأحمدي الدرديري المدني
حرره غرة ربيع الأول سنة ١٣٣٠هـ.

هذا ، وقد بقي إنجاز ماوعده سابقاً من تقديم أبيات من قصيدة العلامة محمد علي بن حسين المالكي رحمه الله ، في مدح العلامة أحمد رضا خان، وهي أول منظومة - فيما نعلم - لشاعر عربي مكّي في مدح العلامة أحمد رضا ، نظمها أوان تقرّظه على خلاصة المعتمد المستند سنة ١٣٢٤هـ. نقل الأستاذ حازم أيضاً أبياتاً منها في كتابه المذكور.

لما سمعتُ مقالَ كلٍّ منهما	قلتُ أطلباً حكمةً، عدالتهُ نمتُ
ذاخيرة مولى المعارف والهدى	رب البلاغة، من به الدنيا زَهَتْ
ذاعفة ، ذا حرمة عند الملا	ذا فطنة منها العلومُ تفجرتُ
شَرَحَ المقاصد فهو سعد الدين	بذكائه شرح المواقف فأنجلتُ
عَصَدَ الهداية فخرنا محمودٌ بل زانه، كَشَفَ أي أحكمتُ
أبدى معاني المشكلات بيانه	بيديع منطقهِ الحواهر نُظِمَتْ
إيضاحه بدلائل الإعجاز أَسْـ رَأَى البلاغة منه حقاً أسفرتُ
قالا ومن هو قد توثقنا به	قلتُ العزيز، ومن به التقوى صَفَتْ

محبي علوم الدين أحمد سيرة	عدل رضا في كل نازلة عرت
مولى الفضائل احمد المدعور رضا	خان البريلوي من به الخلق اهتدت
قالا و اتعم بالمحکم ذي التقى	فعلى تقدمه البرية اجمعت
الطيب بن الطيب بن الطيب به من ذوي الهدى، آيات رفعته رقت
قابين العمامد عماده من كشف ذا	حججا بها حجج ابن حجة اذ حضت
قاضى القضاة، فما الخفاجي عنده	إلا كبد دؤن شمس اشرفت
أملى العلوم فهل سمعت بمثله	أملى وذا آياته قد شوهدت
لازال بدر كماله بسماء عز ز جلاله يهدي العباد إذا عوت
صلى وسلم ربنا الهادى على	رب الكمال ومن به الخلق اختمت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصَّلوة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى الذين
أدركوا قربه وعهده

صورة ما كتبه الإمام الفاضل، التحرير الكامل، علم الهدى، سند الوري،
مسند الوقت، حجة العصر، الأستاذ المطلق، المولوي فضل حق الخيرا بادي صانه الله
من شر الأعادي مقرظا على هذا الكتاب المستطاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أثني على ربي الحميد وأحمد، وأصلي على من هو من سائر حماديه
أحمد^١، وخلقه كخلقه من خلائق^٢ الخلائق أحمد^٣، واسمه كالمسمى محمد وأحمد، عليه
وعلى آله وصحبه الصلوة الدائمة والسلام السرمدي،
وبعد فقد طالعت الرسالة التي صنفها و رصفها مولانا الأودع^٤ الأروع^٥

١ - ستانده تر ١٢

٢ - عادات ١٢

٣ - ستوده تر ١٢

٤ - أي المفضل على الناس في السكينة والوقار قال في القاموس ودع ككرم ووضع فهو
وديع ووادع: سكن واستقر، والمودوع السكينة اهـ أو في الصون والحفظ قال فيه ودع
الثوب بالتوب كوضع صانه ١٢

٥ - الأروع من الرجال من يعجبك بحسنه وجهارة منظره مع الكرم والفضل والسودد ١٢ -
تاج العروس

الأورع، البارع المتبرع، الفارع^٦ المتفرع، الضارع^٧ المتضرع، ذو المناقب الثواقب
الجليلة، والأنظار الثواقب الدقيقة، الجامع بين العلوم العقلية والنقلية، ومعارف
الشرعة والحقيقة، طلاع^٨ الثنايا والنجاد، ذائع الصيب^٩ في إنجاد الحق وفل^{١٠}
قرن طلع من النجد في الأغوار^{١١} والأنجاد^{١٢}، العريف العريف الشريف
الغطريف^{١٣}، الصفي الخفي^{١٤}، الحصي^{١٥} الحفي مولانا المولوي فضل الرسول
القادري الحفي متع الله المومنين بطول بقائه وصانه في حرزه ووقائه، وجعل خير
أيامه يوم لقائه،

فيذا هي مع وجازتها جامع^{١٦} لحقائق العقائد، دافع لمكائد أهل الحقائق،

٦ الفارع: المرتفع العالي وتفرع القوم: علامهم بالشرف وفاقهم^{١٢}

٧ الضارع المتضرع: عطف تفسير أي الخاشع الخاضع^{١٢}

٨ الطلوع: بر آمدن بركوه - والثنايا: جمع ثنية، پشته - النجاد: جمع نجد، زمين بلند، يقال
فلان طلاع الثنايا وطلاع أنجد و نجاد، قاصد لمعالي الأمور، ركاب لها يعلوها ويقهرها
بمعرفة وتجاربه وجودة رايه^{١٢}

٩ الصيب كغيب: الإصابة^{١٢}

١٠ هزيمت دادن وشكستن^{١٢}

١١ نشيها^{١٢}

١٢ فرازها^{١٢}

١٣ سردار^{١٢}

١٤ الحفي: الظاهر اللامع^{١٢}

١٥ الحصي: كغني وافر العقل^{١٢}

١٦ أي سفر جامع فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه^{١٢}

كلها تبيان وإصرار ١٧ للحق الصراح، وتبيين لأوضاع الهدى وإيضاح، طلاع
مطالع عباراتها الفصاح، لصبح الحق الصابح إصباح وإفصاح، وظلام ظلم المبطّل
كشف وفصاح، وتلائم ١٨ الكلم التي سردت فيها بالإقتراح ١٩، إلآم ٢٠ للقرائح
يألهام الحق القراح ٢١، وكلم ٢٢ وفرح وجرح لمن اجترح ٢٣ الإفساد والإستجراح
٢٤، يهتدي بها الضليل إلى سنن أهل السنة السنية، ويرتوي بها الغليل من شريعة
٢٥ الشريعة البيضاء الهنية، قد فصح ٢٦ بهافرق ٢٧ الفرق ٢٨ بين العقائد الحقّة
الدينية، وبين أباطيل الفرق الدنية، وافتضح بها عوار ٢٩ الأعاور ٣٠ الرديّة، من

١٧ الإصرار والتصريح بمعنى ١٢

١٨ توافق ١٢

١٩ اقتراح الكلام ارتجاله ١٢ صراح

٢٠ أَلَامَ الْقُعْمُ: سد صدوعه - قاموس - أي سدّ الأذهان وإصلاح ما فيها من الخلل ١٢

٢١ القراح - بالفتح - الخالص ١٢

٢٢ جرح ١٢

٢٣ الإجترح: الإكتساب والإرتكاب ١٢

٢٤ الاستجراح: إظهار العيب والفساد ١٢

٢٥ جا بآب در آمدن، هندي: گهاط ١٢

٢٦ فصع فصوحا: أي ظهر ظهورا يقال فصع الصبح إذا بدا ١٢

٢٧ بفتحتين، الصبح ١٢ محمد أحمد

٢٨ الفرق بالضم كالفرقان ما يفرق بين الحق والباطل ١٢

٢٩ عيب ١٢

٣٠ كوردلان ١٢

المعتزلة والنجدية، فإذا قد نجد ٣٠ بها الحق نجودا، ترك كل نجدي منكودا ٣١ منجودا ٣٢، بل هالكامنجدوا ٣٣، يجد ٣٤ عليها كل من بقى وطفى وجداء، ويجد بها كل من بقى ٣٥ وجد ٣٦ الرشد فيجده بها وجودا،

فجزى الله مولانا خير الجزاء، وخصه من فضله العميم بأوفى الأجزاء، و تقبل جهده وشكره، و أحسن في الدارين رعيه، آمين بمحمد الأمين، وآله الميامين وصحبه المحامين، عليه وعليهم أزكى صلوة المصلين، وأسنى تسليمات المسلمين، وجزاه وجزاهم أحسن جزاء عن سائر المصلين، من المومنين والمسلمين كعبه العبد الفقير إلى ربه الغني محمد فضل حق الفاروقي الحنفي الخير آبادى عامله الله بلطفه البادي في العواقب والمبادي-

صورة ما كتبه الكامل، العالم الفاضل، المحقق اللوذعي، المدقق اليلمعي، ماء مدين الفضائل، محط رحال الأفاضل، برهان الحق والدين مولانا المفتي محمد صدر الدين، وقاه الله من شر الحاسدين

٣٠ نجد الأمر نجودا: وضع واستبان، قاموس

٣١ المنكود: الفقير المحتاج المعدم الذي يسأل ولا يجد، ١٢

٣٢ المنجود: المركوب وأيضا المغلوب، ١٢

٣٣ المنجود: الهالك ١٢، ٩

٣٤ يحزن ١٢

٣٥ طلب ١٢

٣٦ الوجد: بالضم، الغنى والظفر، ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي يهدي ويضل، يعزّ ويذل، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد،
والصلوة على رسوله الذي طريقه سوي، وسالكه مهدي، من جازعته فقد غوى،
ومن حادعته فقد هوى، وعلى آله الحمادة، وصحبه الهداة، الذين هم نجوم الهدى،
بأيهم اقتدى الرجل اهتدى،

وبعد فاني نظرت في الرسالة البالغة، والعجالة النافعة، التي ألفها الخبير المدقق،
التحرير المحقق، الفاضل الكامل العالم الفائق، البحر الخضم الأملعي اللوذعي،
الأحوذى الأصمعي مولانا المولوى فضل الرسول البداؤنى القرشى القادري، في
تحقيق العقائد التي هي أصول الملة البيضاء، وقواعد الخفية الغراء، نظر من ينظر في
شيء نظرا معنًا، بحيث لا يكاد أن يكون ما فوقه ممكنًا، وجددًا أجود لفظًا و
أحسن معنى، وأغر نظمًا، وأزهر حكمًا، وأرفع شأنًا، وأمنع مكانًا، لا يدانيها
كتاب قد صنف في علم الكلام، ولا يساويها رسالة قد ألّفت في هذا المرام، يهدي
الضالّ بمبانيها، قبل أن يقف على معانيها، فطوبى لمن يوافيها ويرى فيها، وويل لمن
ينظر فيما بنا فيها، جنبها نور، وكلها سرور، فيا جهد من ألفها، وبالسعي من
رصفها، وبالشأن من صنفها، وبالخطب من أطرفها، حيث لم يأل جهدًا فيما
سعى، ولم يات مثله فيما أتى، نظم ما كان منتشرًا، وجمع ما كان منتشرًا، بأحسن
وجه واضح، وأكمل وضع لائح

أقول وقولي بالها من رسالة تخلّت وجلّت عن مدائح جلّت
تضيء بنور لا يباريه كوكب وكيف ولوبارته شمس لذّت
اللهم اجزه جزاء موفورا، واجعل سعيه مشكورا، اللهم أنت الحبيب،
وإليك تنيب، اللهم منك الإجابة، ومنا الإجابة.

حرره العبد المسكين محمد صدر الدين شرح الله صدره، و وضع عنه وزره، الذي أنقض ظهره، و ذلك في آخر جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين بعد ألف و مائتين.

صورة ما كتبه الشيخ الجليل المقدار، الرفيع المنار، فخر الأمائل، جامع الفضائل، بقية السلف، حجة الخلف، المؤيد من الله الحميد مولانا الشيخ احمد سعيد، حماء الله من شر كل حاسد عنيد،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، والصلوة والسلام على من بعث بالحجج والفرقان، إلى سائر الخلق من الإنس والجان، وعلى آله الذين هم بمنزلة الإنسان من الأعيان، وأصحابه الذين بشروا بدخول الجنان،

وبعد فيقول العبد الفقير إلى الله الرحمن، أحمد سعيد النقشبندی المحدثي مشربا، والحنفي مذهبا، كان الله له عوضا عن كل شيء يا لفضل والإحسان، اني رأيت المعتقد المنتقد الذي صنفه الفاضل الكامل، العالم العامل، الذي هو جليل الشأن، الجامع بين المعقول والمنقول والمعاني والبيان، والحاوي لعلوم الأديان، مولانا، وبالفصل أولانا المولوي فضل الرسول القادري سلمه المنان، عن شرور الزمان، فوجدته مشتملا على عقائد أهل السنة والجماعة بأوضح بيان، في ضمن فصول، هي للدين قواعد و أصول، لدفع أهل البدع والبطلان، قامعا رأس أهل الهوى قرن الشيطان، جزاه الله عن المسلمين خير الجزاء، وجعل آخرته خيرا من أولاه، وتقبل الله سعيه، وضاعف أجره، بحماه سيد البشر، المطهر عن زيغ البصر، صلى الله عليه الله أكبر، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع الديان.

صورة ما كتبه الفاضل النبيل، العالم الجليل، ناشر أردية المعقول والمنقول،

عامر أبنية الفروع والأصول مولانا حيدر علي * صانه الله من شر كل غبي وغوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أسس قواعد الدين، ورصص عقائد المؤمنين، وأرسل رسلا مبشرين ومنذرين، وخصص من بينهم سيد المرسلين، صلى الله عليه وعلى آله السادة النجباء، وأصحابه نجوم الهدى،

أما بعد فقد شرفني مطالعة متن متين، وكتاب في معتقدات السلف الصالحين، الذي يهدي إلى صراط مستقيم، ويدل على نهج قويم، يوصل سا لكه إلى النجاة وينجيه من الظلمات، للعلامة الذي لم يوجد نظيره في العالمين، وهو إمام العارفين، ونظام العابدين، المستغني عن التوصيف والتبيين، مولانا جامع المعقول والمنقول، حاوي الفروع والأصول ومقتدانا المقدس المقبول، كيف لا وهو فضل الرسول، أيد الله المسلمين بطول بقائه وشهرة إفاداته، وكسر ظهور المبتدعين بمؤلفاته، فوجدت هذا الكتاب مشتملا على إثبات عقائد أهل السنة، وإبطال هفوات المعتزلة، ومن يتبعون خطوات هؤلاء الضالين، ويخرجون من جماعة أهل الحق واليقين، فهو يليق أن يدرسه الفضلاء في مدارسهم، ويعولوا عليه في مداركهم، وما أحسن ما قيل في مثل هذا الكتاب، "لم يصنف مثله في الباب" -

* صاحب "منتهى الكلام" ١٢

خطبة الشرح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنار منار أنوار الدين، بجمال فضل رسول مبين، فلاح
فلاح المسترشدين، وأعلى أعلام معالم اليقين، بجلال نقى عليّ مكين، فسدّ فساد
المفسدين، صلى الله تعالى عليه وعلى آله، وصحبه وابنه وحزبه وعياله، قدر حسنه
وجماله، وجاهه وجلاله، وجوده ونواله، وجداه وإفضاله، إلى يوم الدين، وعلينا
بهم وفيهم ولهم يا أرحم الراحمين، آمين

أما بعد فلما كان الكتاب المستطاب "المعتقد المنتقد" لخاتم المحققين،
عمدة المدققين، سيف الإسلام، أسد السنة، حتف الظلام، سد الفتنة، مولانا
الأجل الأجل، السيف المسلول، معين الحق فضل الرسول، السني الحنفي القادري،
البركاتي العثماني البدايوني، أعلى الله مقامه في أعلى عليين، وجزاه جزاء الخير
الأوفى عن الإسلام والمسلمين، كتابا مفردا في باب، كاملا في نصابه، توجه إلى
طبعه طبع من توجه الله تعالى بتيجان الخيرات، وجعله موقابل وقفا موقوفا على
فعال المبرات، فكلما عاد على السداد شدة، أمدّ وأعدّ لسدّها عدة، وهو الوحيد
الفريد، حامي السنن، ماحي الفتن، مولانا القاضي عبد الوحيد، الحنفي الفردوسي
العظيم آبادي، آبه الله وآبده بالأيدي والأيداي، وجعل تصحيحه إلى هذا العبد
الضعيف، فلم يسعني إلا امتثال أمره المنيف، لما أرى من حسن بلائه في الدين،
وشدة اعتنائه بحفظ حوزة اليقين، ولم أجد إلا نسخة طبعت في بمبئي كأنّ الناسخ
نسخ آياتها، وحرف حروفها، وكلم كلما نها، بيد أن العبد لم يال جهدا ما
استطاع، إلا ما زاغ البصر أو طغى البراع،

وفي أثناء جريان الطبع إن بدت حاجة إلى إيضاح مشكل، أو إفصاح

بجمل، أو تبين معضل، أو تقييد مرسل، أو نحو ذلك مما لا بد منه للمتون، أو تحقيق حق في بعض مسائل جالت فيه للناس ظنون، أو تنبيه على زلة قلم من بعض من نقل عنه في الكتاب المصون، علقتُ حروفاً وما علقت إلا يسيراً يسعه الوقت، فإن الطبع جارٍ، والقلم سارٍ، وفرصتي معدومة، وأشغالي معلومة، وقد كنت عن هذا أيضاً كله أوجلّه في شغل شاغل، حتى طبعت من الكتاب أجزاء في الأوائل، فأشارني إلى ذلك أسد السنة، سد الفتنة، كنز الكرامة، جبل الاستقامة، صديقنا الأوحّد، الأسد الأسد، الأشد الأرشد، مولانا المولوي محمد وصي أحمد، السني الحنفي الحنفي المحدث السورتي نزيل بيلي بهيت، ثبتنا الله وإياه بأحسن تثبيت، وحفظنا جميعاً عن النكث والتبكيث، وأمضى سيفي وسيفه على عنق كل عفرية، من نيشري وندوي ونجدي نفريت، والأشر الأضرّ دجال قاديان، والرفضة وغيرهم أولي الزيف والطغيان، فجاءت كماترى قليلة المباني ومع ذلك إنشاء الله جليلة المعاني، سميتها "المستند المعتمد بناء نجاة الأبد" (١٣٢٠ هـ) ليكون علماً، وعلى النا ربح علماً، والحمد لله في الأرض والسماء، والصلاة والسلام على أكرم الكرماء، وآله وصحبه والأئمة والعلماء، آمين،

خطبة المقل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لمن يستحيل عليه كل صفة لانقص فيها ولاكمال، فكيف تجوز
سمات النقص كالجهل والكذب والعجز عليه، تعالى شأنه عما شأنه ٣٧ به أهل
الضلال، العفو الغفور لجميع المعاصي غير الكفر من الكبائر والصغائر، لمن شاء
ولومات مصرا على الكبائر، لا يجب عليه شيء من الثواب والعقاب، ولا يعلل أفعاله
بالعلل والأسباب، والصلوة والسلام على أنبيائه المخصوصين بالعصمة، ووحى
الشريعة، وأنواع من الفضيلة، لا يجوز أن يكون غيرهم مساويا لهم في الفضل، فضلا
عن الأفضلية، تجوز أفضلية الغير عليهم ولو كان وليا كفر في الطريقة المحمدية،
خصوصا على خاتم النبيين، الذي تجوز نبي بعده كفر وخروج من الدين، صاحب
الخصائص التي لم تجتمع في مخلوق قبله، ومن المعلوم استحالة وجود مثله بعده،
شفيع المذنبين باليقين، ولو كانوا على الكبائر من المصيرين، سيدنا ومولانا محمد
وآله وأصحابه أجمعين،

أما بعد فلا يخفى أن معرفة المسائل الاعتقادية فرض عين على كل مكلف
عند جمهور أهل السنة والجماعة، واتفقوا على أن ما كان منها من أصول الدين
ضرورة يكفر المخالف فيه، وما ليس من ذلك فذهب جماعة إلى تكفير المخالف،

٣٧ الضمير المنسوب لما، والمجرور للنقص، أو المذكور من سماته- أي تعالى شأنه عن كل
صفة شائها أهل الضلال، بخلط سمات النقص وعدم الكمال، كالقدرة على الكذب والظلم
واخاذ الولد، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا- وذلك أن الشين جعل الشيء معيبا لا نسبته
له فافهم ١٢ حضرة إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

والأستاذ أبو إسحاق إلى تكفير من كفرنا منهم، وجمهور الفقهاء و المتكلمين إلى أنه لا يحكم بكفر أحد من المخالفين فيما ليس من الأصول المعلومة ضرورة من الدين، ولكن المخالف فيها يبدع ويفسق بناء على وجوب إصابة الحق في مواضع الاختلاف في أصول الدين عينا، وعدم تسويغ الإجتهد في مقابلته، بخلاف الفروع التي لم يجمع عليها،

ومن المعلوم أنه ابتداء الاختلاف والافتراق، بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الأقطار والآفاق، ولا زالت طائفة من أمته صلى الله تعالى عليه وسلم ظاهرين على الإحقاق، مجاهدين في دفع الزيف والطغيان، أولو الأمر بالسيف والسنان، والراسخون في العلم بالبيان والبرهان، إلى أن طلع بالنجد قرن الشيطان، وصرف الرب شره من العرب على يد عسكر السلطان، لكنه لما غلب من العرب، على سواد الهند غلب ولكون الأمصار، في تلك الأعصار، بيد الكفار، ازداد الشر في الإنتشار والاشتتار، والذين كان في قلوبهم من قبل نوع زيف من مذهب أهل السنة، اتبعوا ابتغاء الفتنة، وخططوا مع النجدية أهواءهم، وزادوا رجسهم وشقاءهم، هتكوا حرمة الله تعالى، وعبادة الذين اصطفى، فوجب على الكافة دفع مفا سدهم، وبيان فساد عقائدهم،

وكانوا من الذين تصدوا لأن يؤخذ عنهم العلم الشريف، ورواية الحديث المنيف، ويعطون العامة، ويزجروهم عن الأمور المحرمة، فتأكد فيهم وجوب الرد والإنكار، لكونهم أشد وأقوى في الإضرار،

وأمرني أمر وانا حل بالبند الحرام أن أجمع مختصرا في علم العقائد الكلام، جامعا للفوائد السنية، حاويا للعقائد السنية، متعرضا لضلالات المنجدين. كما تعرض المنصف لغوايات المبتدعين الماضين، لإماطة الأذى عن طريق

المسلمين، فما أمكنني إلا الإيتمار، والمأمور من المعذورين، نفع الله به الناس أجمعين، وسميته بالمعتقد المنتقد (١٢٧٠هـ) وهو مخير عن عام تأليفه بالعدد، و
على الله المعتمد

مقدمة

الحكم علي ثلثة أقسام: عقلي وهو إثبات العقل أمرا أو نفيه إياه من غير توقف على تكرار ولا وضع راضع - وعادي وهو إثبات الربط بين أمر وأمر وجودا أو عدما بواسطة التكرار مع صحة التخلف* وعدم تأثير أحدهما في الآخر كالشبع بالأكل، والإحراق بالنار، فإن فاعلهما^{٣٨} الحقيقي هو الخالق لأحد هما^{٣٩} عند الآخر، وشرعي وهو كما قيل خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالطلب جزما أو غير جزم في

* عقلا ١٢

٣٨ أي جاعلهما ١٢

٣٩ أي إن الله سبحانه وتعالى يخلق أحدهما كالشبع عند وجود الآخر كالأكل فإذا تكبر ذلك ورثي تربيته عليه مرارا تدفع عادة محض الاتفاق حكم العقل بأن هذا مربوط بذاك عادة في عالم الأسباب مع أنه ليس لأحدهما تأثير في الآخر أصلا - وإنما المؤثر في العالم كله هي الإرادة الإلهية وحدها لا غير - نعم هذا الترتيب مصحح لدخول الفاء عندنا خلافا للإمام الأشعري رضي الله تعالى عنه فبالغ في نفي التأثير حتى نفى الترتيب - والصواب مع أئمتنا رضي الله تعالى عنهم^{١٢}

الفعل أو الكف ٤٠ أو بالإباحة أي بالتخيير بين الفعل والترك* أو بالوضع ٤١ لهما أي نصب الشارع سببا أي ما يلزم من عدمه العدم ومن وجوده الوجود لذاته أو شرطا - أي ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته- أو مانعا لشيء من الأحكام الخمسة المذكورة- أي ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته

والعادي لا دخل له في أصول الدين - وأما الشرعي فقد يكون عاضدا وقد يكون مستقلا فيما لا يتوقف النبوة ٤٢ عليه مثل السمع والبصر والكلام، لا مثل الوجود ومصححات الفعل مثل القدرة والعلم والحياة اتفاقا، والوحدانية

٤٠ رحمه الله لقد أجاد في التعبير بالكف، فإنه الذي يقدر عليه البشر بإقدار الله تعالى، وهو أيضا حقيقة فعل من أفعال النفس بخلاف محض الترك، فإنه عدم ولا يقدر عليه الإنسان، فكيف يكلف به كمانص عليه المحققون- من هنا أظهر جهل الوهابية حيث يدعون الاتباع في الترك، ليت شعري كيف يتبع الإنسان فيما ليس باختياره ولا مقتورا له، نعم، الإتياع في الكف، فما ثبت فيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كف عنه مع وجود المقتضي له عينا و عدم المانع أصلا، ولم يكن ذلك من خصوصياته صلى الله تعالى عليه وسلم علم أنه مهجور شرعا فأدناه الكراهة، أما مجرد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يفعل فلا يثبت به شيء كما حققة المحققون وبنائه في حواشي إذاقة الأنام ١٢
* أي بالقصد، وهو الكف ١٢.

٤١ ههنا أبحاث وتحقيقات، وقد بقي أسماء كالركن، والعلة، والعلامة، إما واردة وإما خارجة وليس المصنف العلام ولا نحن هنا بصدد هذا، والمستطرد ربما يتساهل فيه ويومي إليه بطرف خفي ١٢

٤٢ أي لا يتوقف ثبوتها على ثبوته، إذ لو توقف لدار ١٢

على رأي^{٤٣}

والحكم العقلي - وهو^{٤٤} مبنى أصول الدين - على ثلاثة أقسام : واجب وجائز وممتنع - والمراد بالواجب ما لا يتصور في العقل عدمه ضرورة، كالتحيز للحرم، أو نظرا، كوجوب القدم له سبحانه - وبالجائز ما يمكن عقلا وجوده وعدمه ضرورة، كالحركة أو السكون للجسم، أو نظرا كالغفو وتضعيف الحسنات - وبالامتناع ما لا يتصور في العقل وجوده ضرورة، كتعري الجسم عن الحركة والسكون، أو نظرا كوجود شريك الباري

فالعلم بالأقسام الثلاثة للحكم العقلي فرض عين على كل مكلف، أي عاقل بالغ، عند الأكثر - وعلى كل عاقل ولو غير بالغ، عند الما تريدي من غير فرق بين الجن والإنس والذكر والأنثى والخنثى والحر والمملوك بالإجماع بالنسبة إلى الله عز وجل، أي علم ما يجب في حقه تعالى ويجوز ويستحيل، و بالنسبة إلى الرسل، أي العلم بما يجب في حقهم، ويجوز، ويستحيل، وما يجب لهم من أحكام النبوة وباليوم الآخر وما يتعلق بذلك

والعلم الباحث عن جملة ذلك يسمى بعلم الكلام والعقائد والتوحيد -

وعرفوه بأنه العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية

وموضوعه المعلومات التي يحمل عليها ما تصير معه عقيدة دينية أو مبدء

لذلك - مثلا إذا قيل الباري قديم أو واحد، أو الجسم حادث، أو إعادته بعد فناءه

^{٤٣} يشير إلى ضعفه فإن ثبوت النبوة لا يتوقف على ثبوتها، فلنا أن تثبت التوحيد بالسمع

كما لنا إثباته بالعقل نص عليه الإمام الرازي وغيره من المحققين^{١٢}

^{٤٤} إذ صحة السمع إنما تثبت بالعقل^{١٢} - خضرة إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

حق، فقد حمل على المعلوم ما صار معه عقيدة دينية، وإذا قيل الجسم مركب من الجواهر الفردة فقد حمل عليه ما صار معه مبدء لعقيدة دينية، فإن تركب الجسم دليل على افتقاره إلى الموجد له،

ومسائله القضايا النظرية الشرعية الاعتقادية - وما يقال لبعضها إنها من "ضروريات الدين" فمعناه أنه اشترك في معرفة إضافته إلى الدين خواص أهل الدين، وعوامهم مع عدم قبول التشكيك، فساغ على إدراكها إطلاق الضرورة بطريق المشابهة، لا لالتحاقه بالضروريات، كذا قال اللاقاني والأحكام الشرعية^{٤٥} كلها نظرية بحسب الأصل إذ لا تثبت إلا بعد ثبوت النبوة، وهي لا تثبت إلا بعد العلم بالمعجزة، وهو نظري، كذا قال النابلسي وغايته إحكام الإيمان والتصديق بالأحكام الشرعية-

٤٥ أقول عني بالشرعية السمعية، ومسائل العقائد منها ما يدرك بالعقل وحده كقولنا إن للعالم صنعا، وله كلاما، و الرسول حق، إذ لو أنيت أمثال هذا بالسمع لدار، ومنها ما يدرك بالسمع وحده كحشر الأجساد والثواب والعقاب في المعاد، ومنها ما يدرك بكل كتوحيد الله تعالى فافهم^{١٢} إمام أهل السنة عليه الرحمة

الباب الأول في الإلهيات

أي في المسائل التي يجب على المكلفين اعتقادها وهي متعلقة

بالإله الحق مما يجب له ويمتنع عليه و يجوز في حقه تعالى -

قالوا أول واجب بإيجاب الله علينا عرفان الله ، أي معرفة وجوده

والوحيته وما له من الكمال، لانه ذاته وصفاته، لامتناعه عقلا وشرعا-

قيل المعرفة علي أربعة أقسام الحقيقية - وهي معرفة الله تعالى لنفسه -

والعيانية وهي مختصة بالآخرة عند مانعي الروية في الدنيا لغير نبينا صلى الله تعالى

عليه وآله وسلم، وتحصل لأهل الجنة في الجنة - والكشفية - وهي منحة إلهية

ولا تكلف بمثلها إجماعا - والبرهانية - وهي أن يعلم بالدليل القطعي وجوده

تعالى وما يجب له وما يستحيل عليه - وهي المرادة في هذا العلم - والقرآن مملوء

بالحث عليها، والنظر فيها، والاستدلال عليها، قال الله تعالى: سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي

الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ - والتبين المعرفة - وإراءة

الآيات هو النظر والاستدلال- وقال الله تعالى : وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ -

وفي قوله : أَفَلَا تُبْصِرُونَ توييح على عدم النظر والاستدلال، وحث عليه -

وكون المعرفة واجبة مما لا خلاف فيه بين المسلمين وكذا النظر الموصل إليه

- وإنما الخلاف في كونها أول الواجبات، فقال الأشعري: هي، لتفرع باقي

الأحكام عليها - وقال الإسفرائيني: هو النظر فيها - وقال القاضي أبوبكر وإمام

الحرمين: هو القصد إليه - إلى غير ذلك من الأقوال -

والأقرب إلى التحقيق أنه إن أريد أول الواجبات

المقصودة بالقصد الأول فهو المعرفة عند من يجعلها مقدورة للمكلف - والنظر عند من لا يجعل العلم الحاصل مقدورا له بل واجب الحصول - وإن أريد أول الواجبات كيف كانت فهو القصد - هذا -

ونشرع الآن في تفصيل "ما يجب له تعالى" فنقول:

(١) منه أن وجوده تعالى واجب - أي لازم متحتم عقلا وشرعا - بذاته - أي إنه وجد بمقتضى ذاته لا بعلة، فلا يقبل العدم أزلا وأبدا، كما أن الممتنع وجوده بذاته لا يقبل الوجود أصلا وهو المستحيل أما وجوب الوجود له شرعا فلقوله تعالى: **أَفِيْءُ إِلَهِ شَكِّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** - الآية وغير ذلك من الآيات والأحاديث، وإجماع كل العقلاء، إلا من لاعبة بمكابرتة كبعض الدهرية

وإنما كفر من كفر بالإشراك حيث دعا مع الله إلها آخر، كالنجوس بالنسبة إلى النار، حيث عبدوها فدعوها إلها آخر، والوثنيين بالأصنام فإنهم عبدوها، والصائبة بسبب الكواكب حيث عبدوها، أو نسبة بعض الحوادث إلى غيره تعالى كإسناد الشر إلى أمر من، أو إنكار ما جعل الله إنكاره كفرا، كالبعث، مع اعتراف الكل بأن خلق السموات والأرض، والألوهية الأصلية لله تعالى، وهذا كان ثابتا في فطرهم، ولهذا كان المسموع من الأنبياء في دعوة الخلق إلى التوحيد شهادة أن لا إله إلا الله، دون أن يشهدوا أن للخلق إلها، لأن ذلك كان ثابتا في فطرهم، ففي فطر الإنسان وشهادة القرآن ما يغني عن إقامة البرهان -

وأما عقلا فلافتقار العالم وكل جزء من أجزائه في أنفاسه إليه تعالى إيجادا وإمدادا، ومن كان كذلك لا يكون إلا واجب الوجود لذاته، وإلا لزم الدور أو

التسلسل، وكلاهما محالان، وقدرتب النظائر من العلماء على سبيل الاستظهار لإثباته بدليل العقل مقدمتين: العالم حادث، والحادث لا يستغني عن سبب محدثه^{٤٦} و (٢) منه أنه قديم، لأول له - أي لم يسبق وجوده - عدم - وليس تحت لفظ القديم معنى في حق الله تعالى سوى إثبات وجوده، ونفي عدم سابق - فلا تظن أن القدم معنى زائد على الذات القديمة، فيلزمك أن تقول إن ذلك المعنى أيضا قديم بقدم زائد عليه ويتسلسل إلى غير نهاية - ومعنى القدم في حقه تعالى - أي امتناع سبق عدم عليه - هو معنى كونه أزليا، وليس بمعنى تطاول الزمان، فإن ذلك وصف للمحدثات كما في قوله تعالى : كَالْمُرْجُوتِ الْقَدِيمِ و (٣) منه أنه باق، ليس لوجوده آخر - أي استحيل أن يلحقه عدم - وهو معنى كونه أبديا -

و وجوب القدم والبقاء له تعالى ثابت شرعا وعقلا - أما الأول فنقول له تعالى هو الأول والآخر - وَ يَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ - إلى غيرها من الكتاب والسنة والإجماع - وأما الثاني فلأنه لو لم يكن قديما لافتقر إلى محدث، فإن كان قديما فهو المراد، وإلا نقلنا الكلام فيه، وهكذا فإن تسلسل لا إلى نهاية لزم عدم حصول حادث منها أصلا، لكن حصول الحوادث ثابت ضرورة، فيجب أن ينتهي إلى موجد لا أول له، فلزم قدمه، وإذا ثبت قدمه استحال عدمه، للزوم^{٤٧} القدم للبقاء، إذ القديم واجب الوجود، ولو جاز عليه عدم لانقلب جائزه، وقد ثبت

٤٦ و إلا لزم الترجيح بلا مرجح^{١٢}

٤٧ أقول مصدر مبني للمفعول أي ملزومية القدم للبقاء فإن الملزوم هو الذي يقتضي ثبوته باستحالة عدم صاحبه^{١٣}

بالبرهان وجوب قدمه و وجوده تعالى، فاستحال عدمه -

هذا الذي ذكرنا هو المذهب المختار - أي كونهما من الصفات السلبية -
و قيل هما من الصفات النفسية - وعزاه في المواقف إلى الجمهور - ولعل مراده
جمهور المعتزلة - وقيل صفتان ثبوتيتان موجودتان زالدتان على الذات كما لقدرة
والإرادة - وهو قول عبد الله بن سعيد بن كلاب، ونسب إلى الأشعري، وقيل
بالفرق بأن القدم صفة سلبية والبقاء وجودية -

وقال القاضي من اعترف بإلهية الله تعالى ووحديته، ولكنه اعتقد أنه
غير حي، أو غير قديم، أو أنه محدث، أو مصور - أو ادعى له ولدا، أو صاحبة، أو
والدا، أو أنه متولد عن شيء، أو كائن عنه، أو أن معه في الأزل شيئا قديما غيره -
أي ^{٤٨} غير ذاته وصفاته - أو أن ثم صانعا للعالم سواه، أو مدبرا غيره فذلك كله
كفر بإجماع المسلمين - قال وكذلك نقطع على كفر من قال بقدم العالم، أو
بقائه، أو شك في ذلك،

قال الخفاجي تحت قوله "أو مدبرا غيره" والتدبير إصلاح الأمور مع العلم
بها، والمراد به ههنا خلق ما يصلحها، لا مجرد إيصاله والإرشاد له، فإنه لا مانع من
ثبوته لغيره، كالملائكة، قال تعالى : فَاَلْمَدَبَرَاتِ أَمْرًا

و (٤) منه أنه تعالى واحد - قال تعالى: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ - وَإِنَّمَا

٤٨ التفسير من الشارحين الفاضلين القاري والخفاجي رحمهما الله تعالى - أقول وكأنه
منهما احتراز لمن لا يدري مصطلح الكلام، أو يغفل عنه فيحمل الكلام على ضد المرام،
وإلا فلا حاجة إليه كما ترى، فإن الصفات ليست عندنا غير الذات كما أنها ليست عين
الذات ^{٤٩}، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ - إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ -

و في كنز الفوائد شرح بحر العقائد: استدل جميع المتكلمين بقوله تعالى: "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا" و أخذوا منها دليلين إشارة و عبارة، و الأول سموها برهان التمانع، و يقال له أيضا برهان النظار، و اتفقوا على أنه قطعي - والثاني خطابي عادي و اختلفوا فيه، فمنهم من جعله إقناعيا، كالسعد و من وافقه، و منهم من قال إنه قطعي، كابن الهمام و من سايه - و بيان ما قال السعد أن الآية إقناعية، و الملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات، فإن العادة جارية بوجود التمانع و التغالب عند تعدد الحاكم كما أشير إليه بقوله تعالى: "وَلَعَلَّأَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ" و إلا فإن أريد الفساد بالفعل فمجرد التعدد لا يستلزمه لجواز الإتفاق على هذا النظام - ووجه ما اختاره ابن الهمام أن الآية تقتضي لزوم الفساد على تقدير التعدد فالمِلِّي يلزمه القطع بوقوعه إذ هو قاطع بأن الله أخير بوقوعه مع التعدد، و غيره يلزمه ذلك جبرا، بحاجة ثبوت الملة، فإذا ألزم بثبوتها ألزم بذلك، أو علما توجهه العادة - و العلوم العادية - كالعلم حال الغيبة عن جبل عهدناه حجرا أنه الآن حجر - داخلة في العلم القطعي، وإن أمكن فرض غيرها بفرض خرق العادة، إذ هو الجزم المطابق للواقع، و الموجب له العادة القاضية التي لم يوجد قط خرمها، و هي ههنا ثابتة، لأن العادة المستمرة التي لم يعهد قط اختلالها في ملكين مقتدرين في مدينة واحدة عدم الإقامة على موافقة كل للآخر في كل جليل و حقير، بل تآبى نفس كل، و تطلب الانفراد بالملكة و القهر، فكيف بالهين؟ - و الإله بوصف بأقصى غايات التكبر - كيف لا يطلب لنفسه الانفراد بالملك، و العلو على الآخر؟ كما أخير سبحانه بقوله: "وَلَعَلَّأَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ" - هذا إذا تأمل لا تكاد النفس تُخطر نقيضه فضلا عن إخطار فرضه مع الجزم بأن

الواقع هو الآخر - وعلى هذا التقدير هو علم قطعي و إنما غلط من قال غير هذا من قبل أنه إذا أخطر النقيض - أعني دوام اتفاقهما - لم يجده مستحيلا في العقل، و نسي أنه لم يوخذ في مفهوم العلم القطعي استحالة النقيض، بل الماخوذ مجرد الجزم عن موجب بأن الآخر هو الواقع، و إن كان نقيضه لم يستحل وقوعه، و بهذا ظهر أن الآية حجة برهانية تحقيقية لا إقناعية -

و عن ظهور دخوله في العلم بما ذكر كفر بعض الناس القائل بأن الملازمة إقناعية أو ظنية ونحوه - هذا ملخص ما استدلل به ابن الهمام - و فيه تأييد لما جرح إليه الشيخ عبد اللطيف الكرمانى من الرد على السعد و من وافقه وتكفيرهم والرد على من انتصر له من تلامذته، و هو العلامة المحقق البخاري الحنفي الملقب بعلاء الدين - وإن لم يقل يعني ابن الهمام بالتكفير، وهذا هو الحق إنشاء الله تعالى، والتكفير صعب - هذا بيان الدليل الثاني من الآية -

فأما بيان الأول الذي هو برهان التمانع المشهور بين المتكلمين، فتقريره: أنه لو أمكن إلهان لأمكن بينهما تمناع، بأن يريد أحدهما حركة زيد و الآخر سكونه، إذ كل منهما في نفسه أمر ممكن، و كذا تعلق الإرادة بكل منهما، إذ لا تضاد بين الإرادتين، بل بين المرادين، وحينئذ إما أن يحصل الأمران فيجتمع الضدان، أو لا، فيلزم عجز أحدهما، و هو أمانة الحدوث والإمكان، لما فيه من شائبة الاحتياج، فالتعدد مستلزم لإمكان التمانع المستلزم للمحال، فيكون محالا - وهذا تفصيل ما يقال: إن أحدهما إن لم يقدر على مخالفة الآخر لزم عجزه، وإن قدر لزم عجز الآخر - و بما ذكريندفع ما يقال إنه يجوز أن يتفقا من غير تمناع، وأن الممانعة غير ممكنة لاستلزامها المحال، أو أن يمتنع اجتماع الإرادتين معا - انتهى

وقال ابن أبي الشريف في شرح المسامرة : فإن بعض معاصري المولى

سعد الدين وهو الشيخ عبد اللطيف الكرمانى قد صدر منه تشنيع بليغ على قوله في شرح العقائد: الآية حجة إقناعية، والملازمة عادية لا عقلية، والمعتبر في البرهان الملازمة العقلية، واستند هذا المعاصر في تشنيعه إلى أن صاحب التبصرة كَفَّرَ أبا هاشم بقده في دلالة الآية، وذكر أعني شارح المسامرة عبارة جواب المحقق علاء الدين،

و فيه: وأما البرهان القطعي العقلي المدلول عليه بطريق الإشارة فهو برهان التمانع القطعي بإجماع المتكلمين المستلزم لكون مقدور بين قادرين وعجزهما أو أحدهما على ما بين في علم الكلام، وكلاهما محالان عقلا على ما بين فيه أيضا إلى آخر ما قال الشارح - ولا يخفي بعد معرفة ما قرناه من كلام شيخنا وجه رد قول هذا المجيب إن الآية دليل خطابي أي ظني - و اعلم أنه قد وقع للمولى سعد الدين في أواخر شرح العقائد ما يناfi بظاهره كلامه في أوائله ويوافق كلام شيخنا، فإنه قال في الكلام على المعجزة ما نصه: وعند ظهور المعجزة يحصل الجزم بصدقه بطريق جري العادة بأن الله يخلق العلم بالصدق عقيب ظهور المعجزة انتهى - وفي شرح المواقف في توحيده تعالى: فيكون هذا عاجزا فلا يكون إلهاء، هذا خلف - وفيه: فهو عاجز عن بعض الممكنات فلا يصلح إلهاء ولا يوجد إلهان.

هداية : قد ظهر مما ذكرنا أن المتكلمين قاطبة استدلوا على توحيده تعالى باستحالة العجز عليه تعالى ولزومه على تقدير التعدد - فما التزمه النجدية من إمكان اتصاف الباري بالعجز - سبحانه عما يقول الجاهلون - هدم لأساس التوحيد، واستخفاف بحضرة القادر المقندر الحميد - و سيحيء مفصلا -

و(٥) منه أنه قائم بنفسه أي مستغن عما سواه، غير مفتقر إلى محل يقوم به، وإلا لكان صفة وليس كذلك، إذ الصفة لا يقوم بها صفة وهو سبحانه متصف

بالصفات، ولا إلى مخصص يوجده أو يمدّه إذ وجب له الوجود والقدم والبقاء ذاتا وصفات، وهذا هو الغناء المطلق، والغناء الحقيقي مخصوص به سبحانه، وإن وصف به الغير فمحاز، وقد قال الله: **وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ - وَاللَّهُ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ -** وقال: **اللَّهُ الصَّمَدُ**

و(٦) منه أنه مخالف للحوادث غير مماثل لشيء منها في الذات، والصفات، والأفعال - قال الله تعالى: ليس كمثله شيء - والمراد من مثله ذاته المقدسة على حد "مثلك لا يفعل كذا" أي أنت - وقيل مثله صفته، أي ليس كصفته صفة - وقيل أريد به المبالغة، يعني لو فرض، فكيف ولا مثل له - وقيل ٩: الكاف زائدة، لأن كل ما سواه حادث، فاستحال أن يماثل واجب الوجود الثابت قدمه وبقائه -

قد أجمع المسلمون على كونه مخالفا لغيره على الإطلاق، فهو منزّه عن المثل - أي المشارك في تمام ماهية - والنّد الذي هو المثل المعارض -

وهذه الخمس تسمى بالصفات السلبية، والتي قبلها أعني الوجود

٤٩ وأنا أقول: يظهر لي - والله سبحانه وتعالى أعلم - أن الكريمة كأنها دعوى مع بينة - وذلك أنه سبحانه واجب الوجود - فهو مستحيل الانتفاء، ولو كان له مثل لكان هو مثل مثله بالضرورة، لكنه لا مثل لمثله، فوجب أن لا يكون له مثل، وإلا لزم انتفاء الواجب، وهو محال - وبعبارة أخرى: في صفات الإله عز وجل ما لا يقبل العقل اشتراكه بين اثنين، فلو كان له سبحانه مثل لاتصف بهن فتعالى عن المثلية، وتعالى المثل عن المثلية باطل صريحا، فلزم أن لا يكون له تعالى مثل أصلا - فعلى هذا لا زيادة ولا تاويل - والله أعلم بمراد التنزيل ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

نفسية، أي لا يجوز الحكم على النفس أي الذات بشيء من الصفات إلا بعد أن يوصف بها، فهي أسبق إلى النفس من كل صفة، وقال الأشعري : إنه عين الذات، ووافقه الرازي في المحصل، وخالفه في غيره، حيث قال : الوجود غير ذات الموجود في الحادث والقديم، فيكون من الصفات بلا إشكال

و (٧) منه أنه حيّ - إتفق العلماء على كونه تعالى حياً، واختلفوا في معنى الحياة - فذهب جمهور أهل السنة إلى أنها صفة وجودية قائمة بالذات، تقتضي صحة العلم والقدرة لمن قامت به - وقالت الحكماء وبعض المعتزلة هي عدم امتناع العلم والقدرة، وهذا في حقه تعالى، وأما في حقنا فهي كيفية يلزمها قبول الحس والحركة الإرادية، وهي معنى ما قيل هي اعتدال المزاج النوعي، وهي محال على الله تعالى - قال الله تعالى : هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ - والأوصاف الثابتة له لا تكون لغير حي عقلاً

و (٨) منه أنه قدير أي يصح منه إيجاد العالم وتركه، فليس شيء من إيجاد العالم وتركه لازماً لذاته بحيث يستحيل انفكاكه عنه - وإلى هذا ذهب المليون - وقد أنكرت الفلاسفة القدرة بهذا المعنى فقالوا: إيجاد العالم على النظام الواقع من لوازم ذاته فيمتنع خلوه عنه وليس هذا خلافاً منهم في تفسير القادر بأنه الذي إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل، إلا أنهم زعموا أن مشية الفعل الذي هو الفيض والوجود لازمة لذاته، كلزوم سائر الصفات لتوهمهم أن ذلك وصف كمال، قال ابن أبي الشريف في شرح المسامرة: إنه لا يمكن في مقدورات الله ما هو أبداع من العالم المشاهد على طريق الفلاسفة، والعقيدة أن مقدوراته تعالى لا تنتهي، كما صرح به حجة الإسلام في العقيدة المعروفة بترجمة عقيدة أهل السنة والجماعة، وتكرر ذلك في الإحياء - فما وقع في بعض كتب الإحياء ككتاب

التوكل مما يدل على خلاف ذلك فإنه - والله أعلم - صدر من ذهول عن ابتناؤه على طريقة الفلاسفة، وقد أنكره الأئمة في عصر حجة الاسلام، وبعده - نقله الذهبي في تاريخ الاسلام

وفي الكثر: خرج الواجب والمستحيل فلا يتعلقان - أي القدرة والإرادة - بهما لأنهما صفتان مؤثرتان، ومن لازم الأثر وجوده بعد عدم، فما لا يقبل العدم أصلا - كالواجب - لا يكون أثرا لهما، فلا يلزم تحصيل الحاصل، وما لا يقبل الوجود - كالمستحيل - لا يمكن أن يتأثر بهما، إذ لو أمكن للزم قلب الحقيقة، لصيرورته جائزا، وكلاهما محال، فحينئذ لا قصور أصلا في عدم تعلقهما بهما، بل القصور في التعلق، إذ يلزم عليه حينئذ أن يجوز تعلقهما بإعدام أنفسهما، وإعدام الذات العالية، وإثبات الألوهية لما لا يقبلها من الحوادث، وسلبها عن مستحقها جل وعلا، فأني قصور وفساد ونقص أعظم من هذا؟ وهذا التقدير يؤدي إلى تخليط عظيم وتخريب جسيم لا يبقى معه عقل، ولا نقل، ولا إيمان، ولا كفر -

ولعمامة بعض الأشقياء من المبتدعة عن هذا صرح بنقيضه، فنقل عن ابن

حزم أنه قال في الملل والنحل:-

"إنه تعالى قادر أن يتخذ ولدا إذ لو لم يقدر لكان عاجزا" - فانظر عمى هذا المبتدع كيف عمي عما يلزمه على هذا القول الشنيع من اللوازم التي لا يتطرق إليها الوهم، وكيف فاته أن العجز إنما يكون لو كان القصور من جانب القدرة، أما إذا كان لعدم صحة تعلقها فلا يتوهم عاقل أن ذلك عجز -

وذكر الأستاذ أبو إسحق أن أول من أخذ عنه جواب هذا المبتدع وأشيعه

بحسب فهمهم الركيك إدريس عليه الصلوة والسلام، حيث جاءه إبليس في صورة الإنسان وهو يخيط، ويقول في دخلة الإبرة وخرجتها "سبحان الله والحمد لله"

فجاءه بقشرة بيضة، فقال: آله يقدر أن يجعل الدنيا في هذه القشرة؟ فقال في جوابه: آله قادر أن يجعل الدنيا في سم هذه الإبرة، ونخس إحدى عينيه، فصار أعور، قال: هذا وإن لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد ظهر وانتشر ظهوراً لا يرد - قال: وأخذ الأشعري من جواب إدريس عليه الصلوة والسلام أجوبة في مسائل كثيرة من هذا الجنس وأوضح هذا الجواب، قال: إن أراد السائل أن الدنيا على ما هي عليه والقشرة على ما هي عليه فلم يقل ما يعقل، فإن الأجسام الكثيرة يستحيل أن تتداخل، أو تكون في حيز واحد - وإن أراد به أن يصغر الدنيا قدر القشرة ويجعلها فيها، أو يكبر القشرة قدر الدنيا ويجعلها فيها فلعمري آله قادر على ذلك وعلى أكثر منه - وقال بعض المشايخ: وإنما لم يفصل إدريس عليه السلام الجواب هكذا، لأن السائل معاند متعنت، ولهذا عاقبه على هذا السؤال بنخس العين، وذلك عقوبة كل سائل مثله - انتهى -

وقال النابلسي في المطالب الوفية: قال اللاقاني: والمراد بالممكن ههنا كل ما لا يجب وجوده ولا عدمه لذاته، وكل ما لا يمتنع وجوده ولا عدمه لذاته، كليا كان أو جزئيا، جوهرًا كان أو عرضًا، من العرش إلى الفرش، بإدخال الطرفين بل وما لزمهما إن ثبت، فدخل ما لا يتصور وجوده من الممكنات لا لذاته بل لغيره كممكن تعلق علم الله بعدم وقوعه - كإيمان أبي جهل - وهو أحد قولين في صحة تعلق القدرة الأزلية بالممتنع لتعلق العلم - وقد وفق حجة الاسلام بينهما بحمل أحدهما على النظر لذاته - والآخر على النظر لتعلق العلم بامتناعه - إلى آخره - وفيه: وقع ههنا لابن حزم هذيان، بين البطلان، ليس له قدوة ورئيس، إلا شيخ الضلالة إبليس،

وفيه: وفي الجملة فذلك التقدير الفاسد يؤدي إلى تخليط عظيم لا يبقى معه

شيء من الإيمان، ولا شيء من المعقولات أصلاً، ولخفاء هذا المعنى على بعض الأغبياء من المبتدعة صرح بنقيض ذلك - فنقل عن ابن حزم أنه قال في الملل والنحل : إنه تعالى قادر أن يتخذ ولداً، إذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزاً - فانظر اختلال هذا المبتدع كيف غفل عما يلزم على هذه المقالة الشنيعة من اللوازم التي لا تدخل تحت وهم، وكيف فاتته أن العجز إنما يكون لو كان القصور جاء من ناحية القدرة، أما إذا كان لعدم قبول المستحيل تعلق القدرة فلا يتوهم عاقل أن هذا عجز - إلى آخر التشنيعات -

وفيه : قد سئل الإمام العالم عبد الله بن أسعد اليميني عن كون الله تعالى قادراً على جميع الممكنات حتى قال الغزالي في قوله تعالى "خالق كل شيء" يخرج من ذلك ذاته وصفاته، واقتصر على ذلك، فهل يلحق بذلك شيء من المستحيلات؟ وما هي وما أنواعها؟ فقد سأل سائل عن قوله تعالى : حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ الآية - وقال انقطاع طمعهم يدل على استحالة على القدرة، وإلا لم يأسوا، إلا أن يريد الاستحالة من جهة امتناعه عادة، لا ذاتاً، فما الذي يجاب به هذا السائل؟

فأجاب بقوله :- اعلم - وفقك الله وإياي لسلوك طريق الهدى، وحفظنا جميعاً من الزيغ والردى - أن جميع ما اتصف بالوجود والعدم والإنعدام منحصر في ثلثة أقسام، لا يخرج شيء منه عند أولي النهى والتحصيل، عن واجب وجوده، وجانز، ومستحيل

فأما واجب الوجود فليس هو إلا الباري في جميع ذاته وصفاته - المعنوية

الذاتية القديمة السنية -

وأما المستحيل فمثل شريك الباري، وقدم العالم، وحدوث الصانع، وعدمه، وعدم صفاته الأزلية، وبعضها، ككونه غير مختار، أو غير عالم، أو عالما بالكمليات، دون الجزئيات، أو بالموجود دون المعدوم، أو متصفا بشيء من سمات النقص وصفات الخلق، وكل ما يبين الكمال ويميل عن الحق،

وأما ما يجوز وجوده وعدمه فجميع العالم، وهو ما سوى الله عز وجل، أوجده الحق سبحانه بعد ما جاز دوام عدمه، ويعدمه بعد ما جاز بقاء وجوده، على حسب مراده، ثم يوجده وجودا لا ينتهي في ظاهر العلم لآباده - وكل هذا الكلام المذكور ليس في شيء من السؤال المسطور، غير أنني قدمته على وجه التوطئة والتهميد، ويان ما يعتمد عليه من قاعدة الأصل الحميد،

وأما ما يتعلق بالسؤال فمن المعلوم أن المستحيلات ثلاثة: مستحيل عقلا، ومستحيل شرعا، ومستحيل عادة، وقد رأيتها يرجع كل واحد منها في التقسيم العقلي إلى ثلاثة، فيكون المجموع تسعة ٥١ حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة - فالمستحيل العقلي إما أن يستحيل أيضا شرعا وعادة، أو شرعا دون عادة، أو عادة دون شرع - وهكذا - وهذه الأقسام التسعة بعضها ساقط لعدم

الذات بالإيجاب دون الإختيار، كما حققه الإمام الرازي، وهو الحق، لاستحالة تعدد الواجب، ولما لها إلى الذات العلية من الافتقار ١٢

٥١ أقول: بل سبعة لسقوط البعض بالتكرار وذلك أن المستحيل إما أن يستحيل (١) عقلا - أو (٢) شرعا - أو (٣) عادة - أو (٤) عقلا وشرعا - أو (٥) عقلا وعادة - أو (٦) شرعا وعادة - أو (٧) عقلا وشرعا وعادة جميعا - والباطل منها الأولان والرابع والخامس فتبقى ثلاثة ١٢، إمام أهل السنة عليه الرحمة

اجتماع بعض المذكورات مع بعض

وإيضاح ذلك أن كل مستحيل عقلي مستحيل شرعا وعادة على وجه الإطراد، غير قابل لاستثناء مراد، ولهذا نقول إن جميع الظواهر التي يحيل العقل إحرائها على ظواهرها يجب تأويلها على ما يليق بها في مواطنها - ذلك أنه إذا تعارض الدليلان فإما أن يكونا قطعيين، أو ظنيين، أو أحدهما قطعيًا، والآخر ظنيًا - ولا يجوز أن يكونا قطعيين إلا أن يكون أحد مدلوليهما مؤولا، أو منسوخا إن كان في الأحكام مزاخيعه بشيء من الأزمان، فإن كان أحدهما قطعيًا دون الآخر، ترجح القطعي عقليا كان أو شرعيا، وإن كانا ظنيين يترجح الشرعي على العقلي،

وكل مستحيل شرعا يستحيل وجوده عادة، لوجوب^{٥٢} متابعة الشرع، وعدم مباينة العادة العامة له، ولا يستحيل ذلك عقلا، لجواز مخالفة العقل لما ورد به الشرع، ولهذا لا يجب تخليد الكافر في النار عقلا، وإن وجب شرعا، والرجوع في سائر الأحكام إلى ما ثبت في الشرع المنقول لا إلى ما جوزته العقول، نعم ما أوجبه العقل من الاعتقاد، فالعدول عنه من جملة الإلحاد، لأن خلافه إن كان قطعيًا كان مؤولا، وإن لم يكن قطعيًا كان باطلا

٥٢ أقول: الإستحالة الشرعية قد تكون فيما يتعلق بالأحكام التكوينية كدخول كافر في الجنة، وقد تكون في الأحكام التشريعية كوجود صلوة بلا طهارة، فبالنظر إليهما ذكر التعليلين، ومع هذا كان الأولى تبديل المتابعة بالصدق فإن المستحيلات لا تتوقف على متابعة أحد ولا مخالفته، ولو عربه لكان دليلا على كلا الوجهين مغنيا عن إيراد تعليلين كما لا

يخفى^{٥٣}

وكل مستحيل عادة لا يستحيل عقلا ولا شرعا -

إذا علم هذا فجميع المستحيلات العقلية لا تعلق للقدرة بها، وقد رأيت المستحيلات الثلاثة تجتمع في بعض الأشياء مثل اجتماع الليل والنهار، واستحالته شرعا لقوله ^{٥٣} تعالى: ولا الليل سابق النهار - وغيره - وأما المستحيل العادي فهو مطرد مع وجود المستحيل العقلي ^{٥٤}.

ومن مثال المستحيل العقلي أيضا كون الشيء وترا و شفعا، أو لا وترا ولا شفعا، وكذلك يطرد ذلك في كل نقيضين ^{٥٥} - ومن مثال المستحيل العقلي أيضا ولوج الحمل في سم الخياط، وهي المسئلة المستدعى فيها الجواب،

وإن قيل لم لم يوصف الحق تعالى بالإقتدار على ذلك وعدم القول به يؤدي إلى قصر القدرة وقصورها - قلت ذلك لا يؤدي إليه فإن الله قادر على تصغير الحمل إلى أن يصير بحيث يلج في سم الخياط، وعلى توسيع سم الخياط إلى أن يسع الحمل، وأما ولوجه فيه وكل منهما على صورته فذلك من المستحيل العقلي الذي نص العلماء على أنه لا تعلق للقدرة به بخلاف المستحيل في العادة - قلت ومن قال إنه لا يستحيل ولوج الحمل في سم الخياط لزمه أن يقول بعدم استحالة اجتماع الليل والنهار، لأنهما في العقل سواء في الإمكان وعدمه، فلو قبل

٥٣ أي لا يغلب أحدهما الآخر فيدخل عليه في سلطانه، ويأتي في وقته وأوانه، فظهر دلالة الكريمة على استحالة اجتماعهما ^{٥٤}.

٥٤ أراد بالمستحيل هنا وفيما قبله الاستحالة فصح وصفهما بالوجود والإطراد ^{٥٥}.

٥٥ أراد بهما على سبيل عموم المجاز العربي أو الحقيقة اللغوية كل متخالفين لا يصح اجتماعهما فينبض وجود كل منهما وجود الآخر ^{٥٦}، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

لا يستحيل اجتماع الليل والنهار في القدرة أيضا لكان راكبا من الجهل ما لا يخفى على من له أدنى شيء من العقل

وفي استحالة ذلك أقول: لا يعقل النهار نهارا إلا بعد ذهاب الليل، ولا يعقل الليل ليلا إلا بعد ذهاب النهار، ذهاب كل منهما شرط للحيء الآخر، ولا يوجد المشروط إلا عند وجود الشرط، وما لم يذهب أحدهما لا يوجد الشرط، فلا يوجد المشروط، وهو المطلوب

وأقول أيضا صفة النهار النور^{٥٦} وصفة الليل الظلمة، وهما نقيضان،^{٥٧} واجتماع النقيضين محال، فاجتماع الليل والنهار محال، وهو المطلوب، وأقول أيضا لا يجيء الليل حتى يذهب النهار، وإلا لم يكن ليلا، لوجود نور الشمس، فلو اجتمعا لكان الليل قد جاء، وهو لا يجيء حتى يذهب النهار، فيكون موجودا معدوما، هذا خلف،

وكذلك أقول الجمل كبير، وسم الخياط صغير، والصغير لا يسع في العقل إلا مثله صغيرا، والكبير لا يسعه إلا كبير مثله، فلو وسع الصغير كبيرا في حال كون الصغير صغيرا والكبير كبيرا، لزم أن يكون الصغير صغيرا كبيرا، والكبير كبيرا صغيرا في حالة واحدة، وهو محال لا يتصور وجوده بمحال،

ومن المستحيل العقلي أيضا كل ما أدى لإثباته، إلى نفيه، أو فعله إلى تقدم

٥٦ أي كونه بحيث يكون عالم النسيم حيث هو مقابلا للشمس فيستتير بها لولا بمنع مانع

وقس عليه كون الظلمة صفة الليل^{١٢}

٥٧ أي ضدان لقوله تعالى جاعل الظلمت والنور، أو عدم وملكة^{١٣}، إمام أهل السنة رضي

الله تعالى عنه،

فاعله على نفسه -

ومثال المستحيل شرعا لا عقلا عدم صحة صوم الحائض وصلا تها،
والمغفرة للكافر ودخوله الجنة، دل على استحالة ذلك قواطع الكتاب والسنة -

ومثال المستحيل عادة لا عقلا ولا شرعا، طيران من لم يعهد له الطيران،
بالارتفاع إلى السماء ممن لم يخلق له آلة تنيله رفعا، إما حسية كالجنح، أو معنوية
كالأحوال لأهل الصلاح،

إذا علم هذا علم صحة ما قاله السائل إن الله قادر على كل الممكنات،
وقول حجة الإسلام "الله خالق كل شيء" يخرج منه ذاته وصفاته - فإنما يعني
خالق كل شيء وجد^{٥٨} أو سيوجد، والمستحيل العقلي غير موجود ولا يوجد،
فلا يدخل بمفهوم ولا منطوق تحت ذلك الشيء المخلوق، ولو لم يستحل وجود
ذلك لما سُمي مستحيلا، فلا يجد العقل إلى وجود ذلك سبيلا - انتهى مقال النا
بلسي ملخصا -

هذا كلام علماء العقائد والكلام، وإنما أوردنا بعض التفصيل مع أن هذا
القدر أيضا لم يكن على وظيفة الرسالة، لأن المقام من مزال الأقدام، والتجدي قد
ضلوا وأضلوا كثيرا من العوام، حتى قال كبيرهم: إن الله قادر على الكذب، لأن
العبد قادر عليه، فإن لم يقدر الرب عليه ازداد القدرة الإنسانية على القدرة
الربانية، وسيأتي ما فيه إنشاء الله تعالى

و(٩) منه أنه سميع بصير بلا جارحة من الحدة والأذن، كما أنه عليم بلا
دماغ وقلب، والمراد بالسمع صفة وجودية قائمة بالذات، شأنها إدراك كل

مسموع وإن خفي، وبالبصر صفة وجودية قائمة بالذات، شأنها إدراك كل مبصر وإن لطف -

والقرآن مملو بهما، وقد ألزم إبراهيم عليه السلام أباه^{٥٩} آزر بقوله، يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر - فأفاد أن عدمهما نقص لا يليق بالمعبود -

ومذهب جمهور أهل السنة أنهما صفتان زائدتان على العلم، ومذهب الفلاسفة وبعض المعتزلة أنهما عبارتان عن علمه بالمسموعات والمبصرات - قال ابن الهمام: هما يرجعان إلى صفة العلم وليستا زائدتين عليه مثل الروية - قال ابن أبي الشريف: إنهما وإن رجعا إلى صفة العلم بمعنى الإدراك فاثبات صفة العلم إجمالا لا يغني في العقيدة عن إثباتهما تفصيلا بلفظيهما الواردين في الكتاب والسنة، لأننا متعبدون بما ورد فيهما وإلى هذا يشير قول المصنف: إن الرؤية نوع علم، والسمع كذلك مع قوله بعد ذلك: سمع بسمع، بصير بصفة زائدة تسمى بصرا، ففي ذلك تنبيه على أنه لا بد من الإيمان بهذين النوعين تفصيلا - والأولى كما في شرح المواقف بناء على أنهما صفتان زائدتان على العلم أن يقال لما ورد النقل بهما آما بذلك، وعرفنا أنهما لا يكونان بالآلتين المعروفتين، واعترفنا بعدم الوقوف على حقيقتهما -

و(١٠) منه أنه متكلم بكلام - لإجماع الأنبياء، فقد تواتر عنهم أنهم عليهم السلام كانوا يقولون: أمر بكذا ونهى عن كذا أو أخبر بكذا - وكل

٥٩ أي عمه كقوله تعالى وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم إن أبي وأباك أي عمي يعني أبا طالب^{١٠}

ذلك من أقسام الكلام - قديم^{٦٠} لامتناع قيام الحوادث بذاته سببته - قائم بذاته لأنه وصف نفسه بالكلام حيث قال : قلنا اهبطوا - قلنا بآدم - و المتكلم الموصوف بالكلام لغة هو من قام الكلام بنفسه لا من أوجد الحروف في غيره كما صرح الشاعر :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

فما ذهب إليه المعتزلة من أن التكلم في حقه تعالى إيجاد الحروف والأصوات في جسم مخالفة للغة من غير ضرورة - ليس بحرف ولا صوت - لأنه صفة له وهو متعال عنه

وهذا الكلام القديم القائم بذاته يقال له الكلام النفسي ولا يوصف بأنه عربي أو عبري، إنما العبري والعربي هو اللفظ الدال عليه -

والكلام النفسي يكون مسموعاً عند الأشعري، قياساً على رواية ما ليس بلون ولا جسم - ونسب منعه إلى الماتريدي، وصاحب التبصرة منع المنع - واستند بعبارة كتاب التوحيد ثم قال فجوز الماتريدي سماع ما ليس بصوت، والخلاف في الواقع لموسى عليه السلام فعند الأشعري سمع الكلام النفسي وعند الماتريدي صوتاً دالاً على كلامه تعالى - ووجه اختصاصه بالكليم على الأول ظاهر - وعلى الثاني لأنه - أي سماعه الصوت - على وجه فيه حرق العادة، إذ هو سماع بغير واسطة الكتاب والملك -

ويطلق الكلام على المعنيين، بالإشتراك المعنوي أو اللفظي، والأوجه الأول

٦٠ بالجر صفة كلام في قوله "متكلم بكلام" وكذا "قائم" الآتي ١٢، إمام أهل السنة عليه

بناء على أن الكلام مطلقاً أعم من اللفظي والنفسي، فيكون إطلاقه في كلا المعنيين حقيقة مع وحدة الوضع، إذ الوضع للقدر المشترك وهو متعلق التكلم أعم من كونه معنى نفسياً أو لفظاً، وكيف ما كان لا بد في مفهوم التكلم من قيام المعنى الذي هو الطلب و^{١١} الإخبار بنفسه، ولو تلفظ، لأن التلفظ فرع قيام ذلك المعنى بالنفس، وفرع العلم به، وقيام ذلك المعنى بالنفس وصف كمال ينافي الآفة التي هي السكوت الباطني والعجز عن إدارة المعنى في النفس،

فوجب اعتقاد أنه تعالى متكلم بهذا المعنى، أي قيام المعنى المسمى بالكلام النفسي بذاته تعالى على تقدير كون الكلام مطلقاً أعم من اللفظي والنفسي، فيجب نفيه عنه تعالى لامتناع قيام الحوادث ^{١٢} به تعالى - ومعني الإضافة في اللفظ

١١ الواو بمعنى أو ١٢

١٢ وإن قيل بقدّم الحروف نفاه الترتب اللازم لها، وفيه قياس الغائب على الشاهد، وفي الملل والنحل والمواقف والمطالب والحديقة وغيرها ههنا كلام، والسكوت أسلم والحق عندنا أن التنوع إلى النفسي واللفظي إنما مال إليه المتأخرون إفحاماً للمعتزلة وإفهاماً للعقول السافلة، كما اختاروا في التشابهات مسلك التأويل، وإنما المذهب ما عليه أئمة السلف أن كلام الله تعالى واحد لا تعدد فيه أصلاً، لم ينفصل ولن ينفصل عن الرحمن، ولم يحل في قلب ولا لسان، ولا أوراق ولا آذان، ومع ذلك ليس المحفوظ في صدورنا إلا هو، ولا المتلو بأفواهنا إلا هو، ولا المكتوب في مصاحفنا إلا هو، ولا المسموع بأسماعنا إلا هو، لا يحل لأحد أن يقول يحدث المحفوظ المتلو المكتوب المسموع، إنما الحادث نحن، وحفظنا، ولسننا، وتلاوتنا، وأيدينا، وكتابتنا، وآذاننا، وسماعتنا، والقرآن القديم القائم بذاته تعالى هو التحلي على قلوبنا بكسوة المفهوم، وألسنتنا بصورة المنطوق، ومصاحفنا بلباس المنقوش، وآذاننا بزي المسموع فهو المفهوم المنطوق المنقوش المسموع لا شيء آخر

التشريف أي أنه مخلوق الله تعالى من جنس تاليقات المخلوق، فلا يصح النفي أصلاً

والتحقيق أن للشيء أربعة أنحاء من الوجود: وجود في الأعيان، وهو حقيقي بالاتفاق، ووجود في الأذهان، وهو مجازي خلافاً للحكماء^{٦٣} وفي العبارة والكتابة، وهما مجازان اتفاقاً، فالكتاب يدل على العبارة، وهي على ما في الأذهان، وهو على ما في الأعيان،

فحيث يوصف القرآن بما هو من لوازم القدم كما في قولهم "القرآن غير مخلوق" فالمراد حقيقته الموجودة في الخارج، القائمة بذاته تعالى، وحيث يوصف بشيء من لوازم الحدوث يراد به الألفاظ المنطوقة المسموعة كما في قولنا قرأت

غيره دالا عليه

وذلك من دون أن يكون له انفصال عن الله سبحانه وتعالى، أو اتصال بالحوادث أو حلول في شيء مما ذكر، وكيف يحل القديم في الحادث، ولا وجود للحادث مع القديم، إنما الوجود للقديم وللحادث منه إضافة لتكريم - ومعلوم أن تعدد التحلي لا يقتضي تعدد المتحلي

دمبدم گر لباس گشت بدل : شخص صاحب لباس را چه نخل

عرف هذا من عرف، ومن لم يقدر على فهمه فعليه أن يؤمن به كما يؤمن بالله وسائر صفاته من دون إدراك الكنه، وبعض تحقيق المرام في كلمات السادة الأعلام كالمطالب الوفية للمولى العارف بالله سيدي عبد الغني النابلسي وغيرها من كلمات حملة العلم القدسي، رضي الله تعالى عنهم ورحمتنا في الدارين بهم آمين^{٦٤}

٦٣ أي القائلين منهم بمحصل الأشياء بأنفسها، وأحق خلافة^{٦٤} إمام أهل السنة عليه الرحمة

نصف القرآن، أو المخيلة كما يقال حفظت القرآن، أو الاشكال المنقوشة كما في قولهم يحرم على المحدث من القرآن

ولما كان دليل الأحكام الشرعية هو اللفظ عرف أئمة الاصول بالمكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، وجعلوه اسما للنظم والمعنى جميعا، أي النظم من حيث دلالة على المعنى

ثم المخالف في صفة الكلام فرق - منهم مبتدعة الحنابلة، قالوا: كلامه تعالى حروف ٦٩ وأصوات تقوم بذاته، وهو قديم، و بالغوا حتى قال بعضهم جهلا: الجلد والغلاف قديمان، فضلا عن المصحف، وهذا قول باطل بالضرورة، ومنهم الكرامية فإنهم وافقوا الحنابلة في أنه حروف وأصوات، لكنه حادث قائم بذاته تعالى، لتجويزهم قيام الحوادث به، تعالى عما يقوله الظالمون، ومنهم المعتزلة قالوا: كلامه أصوات وحروف، يخلقها في غيره كاللوح المحفوظ، وجبريل، والرسول، وهو حادث عندهم،

وهذا الذي قالته المعتزلة لا ننكره نحن بل نقول به، و نسميه كلاما لفظيا، ولكن ثبت أمرا وراء ذلك، وهو المعنى القائم بالنفس، ونقول هو الكلام حقيقة فهو قديم قائم بذاته، وهو غير العبارات إذ قد تختلف العبارات بالأزمنة والأمكنة

٦٤ أقول: أي أصوات و حروف كالمعهود المعروف، وبطلان هذا غني عن البيان كما قال: وهذا قول باطل بالضرورة" اهـ أما القائل منهم بقديم حروف وأصوات لاتشابه الحروف المحدث أو الأصوات الحادثة، وليست من الأعراض السيالة الغير القارة في الوجود، ولا مرتبة الأجزاء فلا دليل قطعا من الشرع على بطلانه بل يشير إليه بعض كلام علمائنا وعليك بالمواقف والملل وما سمينا من قبل ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

والأقوام، ولا يختلف ذلك المعنى النفسي، وغير العلم إذ قد يخبر الرجل بما لا يعلم بل يعلم خلافه أو يشك فيه

وما هو الدائر على ألسنة أهل السنة أن المقرّ المكتوب المسموع المحفوظ قديم فقد قيل المراد به المعلوم بالقراءة، المفهوم من الخط، المفهوم من الألفاظ، هذا، و بما ذكرنا من قولنا وهو غير العبارات إلى آخره ظهر الجواب عن سؤال مشهور للمعتزلة وهو أنه قد ورد الإخبار في كلام الله تعالى بلفظ الماضي كثيرا - إنا أرسلنا، وعصى فرعون - ونحوها والإخبار بلفظ الماضي عما لم يوجد بعد كذب وهو محال عليه تعالى، فإن هذا الذي قالوا إنما يدل على حدوث اللفظ، وهو غير المتنازع،^{٦٥}

ومنكر أصل الكلام كافر لثبوته بالكتاب والإجماع - وكذا منكر قدمه^{٦٦} إن أراد المعنى القائم بذاته تعالى - واتفق السلف على منع أن يقال القرآن مخلوق وإن أريد به اللفظي والاختلاف في التكفير كما قيل *

٦٥ قد آذناك ما هو مسلك أئمتنا الأقدمين منهم الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه وهو الحق الناصع^{١٢}

٦٦ فيه تكفير الكرامية وهو مسلك الفقهاء - أما جمهور المتكلمين فيابون الإكفار إلا بإنكار شيء من ضروريات الدين - وهو الأحوط المأخوذ المعتمد عندنا وعند المصنف العلام تبعا للمحققين^{١٢} إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

* سنلحق رسالة مجلية للإمام أحمد رضا قدس سره في آخر الكتاب، "أنوار المنان في توحيد القرآن" (١٣٣٠ هـ) هي توضح أن كلام الله واحد، وتقسيمه إلى نفسي قديم، ولفظي حادث حادث باطل، تحب المراجعة إليها لطلبة العلم والحق^{١٢} محمد أحمد المصباحي

و(١١) منه أنه مريد والإرادة صفة وجودية قائمة بذاته توجب تخصيص المقدور بخصوص وقت إيجاده، والعلم متعلق أزلا بذلك التخصيص الذي أوجبه الإرادة، كما أن الإرادة في الأزل متعلق بتخصيص الحوادث بأوقاتها، ولم يحدث له علم بحدوث الحادث كما زعم جهنم بن صفوان وهشام بن الحكيم ولا إرادة بحسب كل مراد كما زعمت الكرامية، لبطلان كونه محلا للحوادث -

والإرادة والمشيئة مترادفتان، ويدانيهما الاختيار، فالكل قديم وواحد، لا كما يزعم أن المشيئة قديمة، والإرادة حادثة، ولا كما زعم أن معنى إرادة فعله أنه ليس بمكره، ولا مغلوب، ولا ساء، ومعنى إرادته فعل غيره أنه أمر به،

وقد اتفق جميع الفرق على أنه تعالى مريد - وإن اختلفوا في معنى الإرادة - قال الله تعالى: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ - يُرِيدُ اللَّهُ لِيُيسِّنَ لَكُمْ - وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ - وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ إلى غيرها من الآيات والأحاديث -

وقال أبو محمد بن قتيبة: أجمع أهل الحديث على ستة أشياء: وهي ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن - وعلى أنه خالق الخير والشر - وعلى أن القرآن كلام الله غير مخلوق - وعلى أنه يرى يوم القيامة - وعلى تقديم الشيخين على سائر الصحابة في الفضل - وعلى الإيمان بعذاب القبر - لا يختلفون في هذه الأصول، ومن فارقهم في شيء من ذلك نابذوه وبدعوه وهجروه -

فإرادته متعلقة بكل كائن، غير متعلق بما ليس بكائن، فهو تعالى مريد لما نسميه شرا من كفر وغيره، كما هو مريد للخير، ولو لم يردده لم يقع، وانفقوا على جواز ٦٧ إستاد الكل إليه جملة، واختلف في التفصيل - فقل لا يقال ٦٨ إنه يريد

٦٧ أي وجوب - على منهج الإمكان العام وعبره للمقابلة ١٢

الكفر والفسق والظلم لإيهامه الكفر - أي كونه مأمورا به - كما يقال خالق كل شيء ولا يصح أن يقال خالق القاذورات، وخالق القردة، ويقال : له ما في السموات والأرض، ولا يقال: له الزوجات والأولاد للإيهام - وقيل يجوز - وقيل لا يضاف الشر إليه بطريق التأديب المرشد إليه بقوله تعالى: مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ، وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ، ويقول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: الخير بيدك والشر ليس إليك،

وعند المعتزلة إنما يريد ما كان طاعته، و سائر المعاصي والقبائح واقعة بإرادة العبد، على خلاف إرادة الله تعالى

في شرح البحر: ان القاضي عبد الجبار دخل على صاحب بن عباد،

٦٨ أقول مناط المنع أفراد الوصف بإرادة السر، وعند الجمع لا بأس به جملة وتفصيلا، كأن تقول: إنه تعالى هو الذي يريد الخير والشر، والإيمان والكفر، أو تقول: إن الكفر أيضا لا يقع إلا بإرادته سبحانه وتعالى كالإيمان، أو يقول قائل: لا إيمان إلا بعشيتة عز جلاله فتقول ولا كفر، أما أن تبدئ قائلا يا مريد الشرور، ونحو ذلك فهو المحذور، وفيه المحذور، وهذا كله من باب الأدب في الكلام على وزن ما أفاده من جواز أن يقال الله الباسط القابض، النافع الضار، المانع المعطي، الرافع الخافض، المعز المذل، المحيي المميت، المقدم المؤخر، الأول الآخر، ولا يقال: الله الضار القابض المانع الخافض المذل المميت المؤخر الآخر كما نقله الإمام البيهقي في كتاب الأسماء والصفات عن الإمامين الحلبي والخطابي في الباسط القابض، وقست عليه النافع الضار، ثم رأيت رحمه الله صرح به فيهما وفي كل ما ذكرت نقلًا عن الحلبي، إلا الآخر، وهو كما ترى أولى بالمنع من المؤخر، ثم هذا القول هو المختار عندي، وبه يشعر كلام المصنف العلامة حيث قدمه - والله تعالى أعلم ١٢ - إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

وعنده أبو إسحق الإسفرائيني، فلما رآه قال: سبحان من تنزه عن الفحشاء - فقال الأستاذ على الفور: سبحان من لا يجري في ملكه إلا ما يشاء - والمعتزلة قبحهم الله أرادوا تنزيهه تعالى عن إضافة الشر إليه وإرادته ووقعوا في شرك أعظم من شرك المشركين، إذ جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه لا يحصون - وعن عمرو بن عبيد أنه قال ما ألزمني أحد مثل ما ألزمني مجوسي كان معي في السفينة، فقلت له: لم لا تسلم؟ فقال: لأن الله لم يرد إسلامي، فقلبت للمجوسي إن الله يريد إسلامك ولكن الشياطين لا يتركونك، فقال المجوسي: فأننا أكون مع الشريك الأغلب - فالمعاصي واقعة بإرادته ومشيته تعالى لا بأمره ورضاه ومحبه

و(١٢) منه أنه عليم، والعلم صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تحيط بالشيء

على ما هو عليه -

قال الله تعالى: وَإِنَّ اللَّهَ فَدَّ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا - وإذا ثبت أنه الموجد لجميع الكائنات، والصانع لها بالقصد والاختيار، استحال عدم علمه بشيء منها، وفي شرح البحر: لأنه لو لم يتصف به لاتصف بضده، وهو الجهل، وذلك محال، لأنه نقص، وتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا -

وهذا آخر الصفات الذاتية السبعة المتفق عليها، وتسمى بصفات المعاني،

وإنما سميت ذاتية معنوية لكونها معاني قائمة بالذات، لا تنفك عنها

واعلم أن إثبات الصفات له تعالى مذهب جميع أهل السنة - وقال

جمهور الباطنية يانكارها كلها، حتى قالوا كل ما يجوز إطلاقه على الخلائق، لا يجوز إطلاقه عليه تعالى - وذهبت طائفة منهم إلى أنه لا يطلق عليه من الأسماء والصفات إلا ما طريقه السلب، دون الإيجاب - فقالوا لا نقول إنه موجود بل نقول إنه ليس بمعدوم - ولا نقول إنه حي عليم قدير، ولكن نقول ليس بميت ولا

جاهل ولا عاجز - وجوزت الكرامية حدوث الصفات وزوالها - وشبهت المشبهة منهم صفاته تعالى بصفات الخلق - وأنكرت المعتزلة أن تكون صفاته تعالى معاني وراء الذات، ٦٩ وادعت أنه عالم بلا علم، قادر بلا قدرة، وهكذا في سائر الصفات، إلا الكلام والإرادة، فاعتبروهما معنيين وراء الذات، محدثين غير قائمين بذاته والكل باطل، لقيام الدليل النقلي والعقلي على خلافه

٦٩ أقول: أما ائمتنا السادة الصوفية قدسنا الله بأسرارهم القدسية فمع قولهم بالعينية قائلون قطعاً بمعاني قائمة بالذات، تسمى بالصفات، وهذا سيدنا الأجل شيخ الشيوخ شهاب الحق والدين السهروردي رضي الله تعالى عنه مصرحاً بإجماع تلك الطائفة العلية، على هذه العقيدة الحقة السنية، وناهيك به إماماً عدلاً، ثقة الثقات قولاً ونقلًا،

قال العلامة الشهاب في تيسيم الرياض - "في شرح السيد هنا نقلاً عن التفسير الكبير - إنا لا نعلم كنه صفات الله تعالى كما لا نعلم كنه ذاته تعالى، وإنما المعلوم لنا أننا لا نعلمها إلا بلوازمها وآثارها، وذاته لم تكمل بها، لأن الذات كالمبدأ لها، فيلزم استكمال الذات بالممكن بالذات، بل كمال الذات يستلزم الصفات،

وفي عوارف المعارف: أجمع الصوفية على أن له تعالى صفات ثابتة - لا بمعنى أنه محتاج إليها، ويفعل بها، بل بمعنى نفي الضد، وثبوتها قائمة به تعالى - وهذه مسألة نفيسة سكت عنها الأصوليون، وربما أوهم كلامهم خلافها - وتوضيحها أنه لا احتياج له تعالى إلى الصفة الموجودة في تحقق أثرها، "بل لو لم تكن موجودة كان الأثر بحاله" - إلا أن وجودها أكمل، لاقتضاء كمال الذات لها، ويدفع قول الحكيم الكمال بالذات أعلى من الكمال بما سواء لاستلزامه الاستكمال، وظهر أن مذهب أهل السنة أعلى عقلاً ونقلًا، إلا أن فيه إيهام تعطيل الصفة، ويدفعه أن مجرد وجودها فائدة، وإن سلم فليكن سبباً عادياً للآثار كسائر الأسباب عند الأشعري رحمه الله تعالى فلا استكمال ولا تعطيل، فتدبر واحفظه فانه عزيز انتهى الخ وقال سيدي عبد الغني النابلسي فلس سره القدسي في الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية - ص وفيهاش أي في التاتارخانية ص سئل عن قال بأن الله ش تعالى ص عالم

بذاته ش أي ذاته علمه ص ولا نقول: له ش صفة ص العلم، قادر بذاته ش أي ذاته قدرته ص ولا نقول: له القدرة وهم المعتزلة ش والفلاسفة نفاة الصفات ص هل يحكم بكفرهم أم لا ؟ قال يحكم ش بكفرهم ص لأنهم ينفون الصفات ش بقولهم ذلك ص ومن نفى الصفات فهو كافر ش والحاصل أن القائلين بأن الصفات عين ذاته تعالى طائفتان، محقة ومبطلّة، فالمبطلّة المعتزلة، والفلاسفة - لا يؤمنون أن له تعالى صفات زائدة على ذاته سبحانه عقلا، بل هي عين ذاته عندهم عقلا - والمحقة أهل الكمال من العارفين، فإنهم يقولون إن له تعالى صفات هي عين الذات، بالنظر إلى الأمر على ما هو عليه مما لا يعلمه إلا الله تعالى، وهي غير الذات بحسب النظر العقلي، وهو محض الإيمان كما بسطناه وحققناه في كتابنا المطالب الوفي. اهـ

وفي مسلم الثبوت وشرحه للمولى بحر العلوم ملك العلماء قنس سره: (وأما البدعة) الغير الجليلة) لم يكن فيها مخالفة لدليل شرعي قاطع واضح (كنفي زيادة الصفات) فإن الشريعة الحقّة إنما أخرجت بأن الله تعالى عالم قادر، وأما أنه عالم قادر بعلم وقدرة هما نفس الذات، أو بصفة قائمة بالذات، فالشرع ساكت عنه فهذه البدعة ليست إنكار أمر واضح في الشرع (فتقبل) شهادته وروايته (اتفاقا) لأن هذه البدعة لا توجب الفسق إذ ليس فيها مخالفة لأمر شرعي - (إلا إن دعا) هذا المبتدع (إلى هواه) فإن الداعي إلى الهوى مخاصم لا يؤمن على الإجتنا ب عن الكذب - انظر بعين الإنصاف أنه لما كان الدعوة إلى البدعة الغير الجليلة رافعة الأمان على الإجتنا ب عن الكذب فلا أولى أن ترفع الجليلة هذا الأمان، والمبتدع بالبدعة الجليلة داع ألبته إلى بدعته، فلا يقبل أصلا فافهم اهـ

أقول وبالله التوفيق، تحقيق المقام على ما أضمي الملك العلام أن الصفة مفارقة ولازمة إما للوجود حيث الوجود غير الموجود أو لنفس الذات إما مستندة إليها نفسها أو لا، بل هما مستندان جميعا إلى جاعلها

(١) فالمفارقة بينة المغايرة ولا يصح لعاقل أن يتوهم عينيتها، وصفات الله سبحانه و تعالى متعالية عنها بالإجماع، خلافا للكرامية - (٢) ولوازم الوجود دون الذات تكون

الذات عرية عنها من حيث هي هي، فكانت مفارقة ولو في مرتبة التقرر، ولا مساغ لهذا في الصفات العلية، فإن وجوده تعالى عين ذاته بالإجماع، من دون نزاع، لأنه من صفاته النفسية وإنما الخلاف في الذاتية-

ولوازم الذات (٣) إذا كانت كمالات غير مستندة إلى نفسها كانت مستكملة بغيرها، وهو أيضا محال على الله سبحانه وتعالى - (٤) فباذن صفاته الذاتية ليست إلا من القسم الرابع، هذا هو الحق الناصع، فوجودها ليس إلا بوجود الذات، وتقررها منطوق في تقرر الذات، ولا عراء عنها للذات، ولا مصداق لها وراء الذات، أي ما به صدقها ومنشوق حملها، وهذا هو معنى قول بعضهم "لا هو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب المصداق" لا أن الفرق كالعنوان والمعنون، أو الحد والمحدود، فإنه العينية سواء بسواء، وعين ما زعمته المعتزلة والحكماء- بيد أن منهم من أوهم كلامه غير هذا واستشيم منه رائحة تعري الذات عن الصفات في بعض الحضرات، كما تقدم نقله عن نسيم الرياض-

ومن العجب أن القائل الفاضل تبه عليه ثم وقع فيه، حيث قال "بل لو لم تكن موجودة كان الأثر بحالة"- وأنى تعقل الذات عارية من لوازمها؟ بل لو لم تكن لم تكن، لأن انتفاء الملزوم لازم لانتفاء اللازم، فمن أين يبقى للأثر أثر؟ فهذه الزيادة التي يوهمها كلام بعضهم هي الباطلة المنكرة، وعليها شدد النكير سيدنا الشيخ الأكبر حيث قال في الباب السادس والخمسين من الفتوحات:

أما سقم الاستقواء فلا يصح في العقائد فإن مبناها على الأدلة الواضحة، فانه لو استقرينا كل من ظهرت منه صنعة لوجدناه جسما، فنقول إن العالم صنعة الخلق وفعله، وقد تبعنا الصناعات فلم نجد صانعا إلا ذا جسم، والحق صانع، فقال المجسمة: الحق جسم، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، وتبعنا الأدلة في المحدثات، فما وجدنا عالما بنفسه، وإنما الدليل يعطي أن لا يكون عالم إلا بصفة زائدة على ذاته تسمى علما، وحكمها فيمن قامت به أن يكون عالما، وقد علمنا أن الحق عالم فلا بد أن يكون له علم ويكون ذلك العلم صفة زائدة على ذاته قائمة به، تعالى الله عما تقول المشبهة علوا كبيرا- كلا بل هو الله العالم الحي القادر القاهر

الخبير، كل ذلك بنفسه لا بأمر زائد على ذاته، إذ لو كان ذلك بأمر زائد على نفسه، وهي صفات كمال لا يكون كمال الذات إلا بها، فيكون كماله بزائد على ذاته، وتنصف ذاته بالنقص، إذا لم يقم بها هذا الزائد - فهذا من الاستقراء، وهذا الذي دعا المتكلمين أن يقولوا في صفات الحق "لاهي هو ولا هي غيره" - وفيما ذكرنا ضرب من الاستقراء الذي لا يليق بالجناب العالي - ثم انه لما استشعر بذلك القائلون بهذا المذهب سلوكا في العبارة عن ذلك مسلكا آخر فقالوا: ما* عقلناه بالاستقراء، وإنما قلنا: أعطى الدليل أنه ما يكون عالما إلا من قام به العلم، ولا بد أن يكون أمرا زائدا على ذات العالم، لأنه من صفات المعاني، يقدر رفعه مع بقاء الذات، فلما أعطانا الدليل ذلك طردناه شاهدا وغائبا، يعني في الحق والخلق، وهذا هروب منهم وعدول عن عين الصواب - اهـ بحروفه -

فانظر كيف رد عليهم بلزوم النقص إذا لم يقم بها هذا الزائد وكيف نقل عنهم الإفصاح بأن العلم صفة يقدر رفعها مع بقاء الذات، فهذا والله هو الباطل الصراح، وكل ما رده الشيخ به مما ذكر ههنا وما ذكر قبله من لزوم افتقاره تعالى إلى الصفات لو كانت أعيانا زائدات فهو حق قراح،

أما على ما قررنا فليس فيه بحمد الله ما يحوم حومه رد وإنكار، وأنى يكون فيه اقتياف للذات المتعالية إلى الصفات العالية، وما هي إلا قضيتها والمستندة إليها، والشيء لا يحتاج إلى مقتضاء بل هو المحتاج إلى ما اقتضاه، إذ لا قيام للصفات إلا بالذات، ولا مساغ ههنا للإستكمال، فان الكمال هو الصفة لا غيرها، وهي مقتضاة نفس الذات، فالذات بنفسها اقتضت كمالها المسمى بالصفة، لأن الكمال شيء آخر يحصل للذات من جهة الصفات، كما يلزم على من يقدر بقاء الذات مع رفع الصفات،

وأیضا يجبي الإنكار منهم على من يقول بمحض الزيادة في جميع المراتب، وإن لم يقدر ما أوهم بعضهم، وذلك لما فيه من إنكار حضرة الإطلاق ومرتبة الجمع، وانت تراهم قائلين في تلك المرتبة بعينية العالم، فضلا عن الصفات، فما ذا يستكر وكيف يطل به حكم مرتبة

الفرق، وهذا الشيخ الأكبر قدس سره قائلا في الباب السبعين وأربع مائة مانصه:

"وأما وصفه بالغنى عن العالم، فإنما هو لمن توهم أن الله تعالى ليس عين العالم، وفرق بين الدليل والمدلول، فالأمر واحد، وإن اختلفت العبارات عليه، فهو العالم والعلم والمعلوم، وهو الدليل والدال والمدلول، وهو قول المتكلم "ما هو غيره فقط" وأما قوله "وما هو هو" فهو لما يرى من أنه معقول زائد على ما هو، فنفي أن يكون هو، وما قدر على أن يثبت هو من غير علم يصفه به، فقال "ما هو غيره" - فحار فنطق بما أعطاه فهمه، فقال "إن صفة الحق ما هي هو ولا هي غيره" ولكن إذا قلنا نحن مثل هذا القول ما نقول على حد ما يقوله المتكلم، فإنه يعقل الزائد ولا بد، ونحن لا نقول بالزائد - الح - اه - ببعض اختصار -

فانظر من أي مقام يتكلم الشيخ، وفي أي واد يسير، وعلي أي زيادة منه النكير، وتأمل آخر كلامه "إننا إذا قلنا نحن مثل هذا القول الح" تعلم أنه لا ينكر الكلام، إنما ينكر المنشأ من إثبات موجود سوى الله تعالى، فافهم والله يتولى هداك،

وهذا ما افاد المولى النابلسي أن الصوفية تقول بعينية طورها وراء طور العقل، فهم كمد عنمت لا يخصصونها بالصفات، بل ليس عندهم في الدار غيره ديار، ومعاذ الله أن يكون الشيخ من نفاة الصفات، وهو القائل في خطبة له ذكرها في الفصل التاسع من الباب الحادي والنسعين بعد الثلاث مائة "الحمد لله الذي ليس لأوليته افتتاح، كما لسائر الأوليات، الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلى الأزليات، الح"

وقال الشيخ عبد الوهاب الشعراني قدس سره الرباني في اليواقيت والجواهر من المبحث الثاني: مبنى كتب الشيخ - يعني الشيخ الأكبر قدس سره - ومصنفاته كلها في الشريعة والحقيقة على معرفة الله تعالى وتوحيده، وعلى إثبات أسمائه وصفاته وأنبيائه ورسله - الح - وبعد اللتبيا والتي كيف يرد الإجماع المحكم المقول عن إمام الفريقين شيخ الشيوخ بمقتضاه يذكره لسان الطريقة المتكلم عن طور فوق طور العقول؟

وبا جملة فالذي نعتقد في دين الله تعالى أن له عز وجل صفات أزلية قديمة قائمة بذاته

و(١٣) منه أنه متصف بصفات الأفعال أي صفات تدل على تأثير، نحو الخالق البارئ المصور، والرزاق المحيي المميت، والكل يجمعها اسم التكوين، بمعنى اندراجها تحته، وصدقه على كل منها - قال الله تعالى: إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ -

واعلم أنه لاخلاف بين أهل السنة في كونه تعالى خالفا ورازقا، محييا ومميتا ونحو ذلك في الأزل، بمقتضى ذاته عند الماتريدية، وبمعنى أنه سيخلق عند الأشاعرة - وإنما الخلاف في التزويق، والتخليق، والإحياء، والإماتة، ونحوها المعبر عنها "بالتكوين" فعند الماتريدية كالأول قديمة، وعند الأشعرية حادثة لكونها عندهم عبارة عن تعلقات القدرة

فائدة: لما كان الصفة ليست بعين الذات - بمعنى أن مفهومها غير مفهومها - ولا غيرها منفصلا عنها، لقيامها بها وعدم انفكاكها، لايتوجه حديث تعدد القدماء، إذ لا مغايرة في الحقيقة بينها وبين الذات، ولا بين بعضها بعضا وأما النصارى فقد أثبتوا الأقانيم الثلاثة التي هي الوجود والعلم والحياة،

عز وجل، لوازم لنفس ذاته تعالى، ومقتضيات لها بحيث لا تقدير للذات بدونها، وهي الاتفاقية إلى الذات، لأنها باقتضائها وقيامها بها، وهي الكمالات الحاصلة للذات بنفس الذات، فلا مصداق لها إلا الذات، فلها حقيقة بها هي هي، وهي المعاني القائمة القديمة المفتضيات للذات، وحقيقة بها هي وما هي إلا عين الذات من دون زيادة أصلا - فافهم وثبت - وإياك أن تزول، فإن المقام مزلة الأقدام، وبالله التوفيق وبه الاعتصام ١٢، إمام أهل السنة عليه الرحمة

وسموها الأب والإبن وروح القدس، واعتقدوا انتقال أُنسوم العلم إلى بدن عيسى عليه السلام، فجوزوا الانفصال والانتقال، فثبت التغاير - والحاصل أن المستحيل تعدد ذوات قديمة، لآذات وصفات -

في شرح المقاصد بعد بيان مذهب أهل الحق، قال: وهذا لفرط نحرزهم عن القول بتعدد القدماء، حتى منع بعضهم أن يقال صفاته قديمة، وإن كانت أزلية، بل يقال هو قديم بصفاته، وآثروا أن يقال هي قائمة بذاته، أو موجودة بذاته، ولا يقال هي فيه، أو معه، أو مجاورة له، أو حالة فيه، لإيهام التغاير، وأطبقوا على أنها لا توصف بكونها أعراضاً -

ولما كان هذا المقام مزلة الأقدام لكثير من الخواص، فضلاً عن العوام، بسبب الخلط وعدم التفرقة بين اصطلاح الفلسفة والكلام فلا بأس بإيراد ما يزيل الأوهام، فنقول:

الموجود على رأي المتكلمين ينقسم إلى القديم والحادث، وعلى رأي الفلاسفة إلى الواجب والممكن، وعلة الحاجة عند المتكلم الحادث، وعند الفلسفي الإمكان، وبين الحادث الذاتي والزمني نسبة العموم والخصوص عند الفلسفي، ونسبة المساواة عند المتكلم، والقديم عند المتكلم لا يستند إلى علة أصلاً، بل يساوي الواجب الفلسفي، كما أن الإمكان الفلسفي يساوي حدوث المتكلم، وقالوا كل ممكن محدث، فلما قال المتكلم بقدم صفاته الكمالية فكأنما صرح بعدم استادها إلى العلة -

قال السعد في شرح المقاصد: والمتكلمون لما لم يقولوا بقدم شيء من الممكنات كان إثبات القديم إثباتاً للواجب

قال الإمام الرازي في المحضل: اتفق المتكلمون على أن القديم يستحيل

إسناده إلى الفاعل

وفي التحصيل شرحه: أما أصحاب أبي الحسن الأشعري فيقولون بصفات قديمة لكنهم يقولون لا هي عين الذات ولا غيرها فلذلك لا يطلقون المعلولية عليها وفي شرح المواقف للسيد: واعلم أن القائل بأن علة الحاجة هي الحدوث أو مع الإمكان حقه أن يقول إن القديم لا يستند إلى علة أصلاً، لأنه لا حاجة له إلى مؤثر قطعاً، فلا يتصور منه القول بأن القديم يجوز استناده إلى الموجب

وفي حاشية البرجندي عليه: ولا يتصور منهم الاتفاق، وأقول بل حقه أن يقول القديم يساوي الواجب فلزمهم نفي صفات الواجب القديمة، وإلا لزم تعدد الواجب بالذات، إلا أن يعتذر بأن صفات الله تعالى ليست عينه ولا غيره فلا يلزم واجب غير الذات فلا تعدد فيه ٧٠

مسئلة: صفات الله تعالى في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة - فمن قال إنها مخلوقة أو محدثة، أو وقف فيها بأن لا يحكم بأنها قديمة أو حادثة، أو شك فيها، أو

٧٠ أقول الغنى عن ملوثر يساق الوجوب الذاتي، والوجوب الذاتي لا يقبل التعدد، و نفي الغيرية المصطلحة لا ينفيه - والحق الحقيق بالقبول، المستقر عليه رأي الفحول، كالإمام الرازي والعلامة سعدو غيرهما، ما ألقينا عليك من قبل، أن الصفات واجبة للذات بالذات لا بالذات، مستندة إلى الذات، لا على وجه الخلق والإحداث بل على جهة الإقتضاء الذاتي الأزلي، والإفتقار في الوجود والقيام - والممكن وكذا الحادث الذاتي أعم من الزماني مطلقاً، والقديم من الممكن من وجه، بيد أننا لا نطلق الحدوث إلا في الزماني، كما لا نقول المخلوق إلا عليه، لأن الخلق هو الإيجاد بالإختيار، فاحفظه فإنه هو الحق، وبه تنحل الإشكالات جميعاً، وبالله التوفيق ١٢

تردد في هذه المسئلة ونحوها فهو كافر ٧١ بالله تعالى

مسئلة: إن ساء الله تعالى بنسبة الكذب والعجز ونحو ذلك إليه كافر، وكذا من نفى صفة من صفاته الذاتية - من الحيوة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام - مستبصرا في ذلك - كقوله ليس بحي، ولا عالم - وكذا قوله ليس بعالم بالجزئيات، أو لا قادر، أو لا مريد، أو لا متكلم، أو لا سميع، أو لا بصير، فهو كافر بالإتفاق

ومن جهل صفة من هذه الصفات ونفاها غير مستبصر فيها فاختلف العلماء في تكفيره - والمعتمد عدمه، فإن هذا الجهل لا يخرج عنه اسم الإيمان، وإن كان يخرج عنه كمال الإيقان، ولم يعتقد ذلك اعتقادا يقطع * بصوابه ويراه دينا وشرعا،

ومن أثبت الوصف ونفى الصفة على طريق التاويل الفاسد، والخطأ المفضي إلى الهوى والبدعة - كنفي المعتزلة صفاته القديمة الذاتية على توهم الحذر من تعدد القدماء، وقولهم عالم لا علم له، فهذا مما اختلف السلف والخلف في تكفير قائله ومعتقده - فمن رأى أخذهم بالمآل لما يؤديه إليه قولهم ويسوق إليه

٧١ هذا نص سيدنا الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه في "الفقه الأكبر" وقد تواتر عن الصحابة الكرام والتابعين العظام والمجتهدين الأعلام عليهم الرضوان التام إكفار القائل بخلق الكلام كما نقلنا نصوص كثير منهم في "سبحن السبوح عن عيب كذب مقبوح" وهم القدوة للفقهاء الكرام في إكفار كل من أنكر قطعيا، والتكلمون خصوه بالضرورة وهو الأحوط ١٢، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

* هو ١٢

مذهبهم كفرهم - لأنه إذا نفى العلم انتفى العالم، إذ لا يوصف بعالم إلا من له العلم، فكانهم صرحوا عنده بما أدى إليه قولهم من لزوم نفى الوصف للمشتق لنفي المشتق منه - ومن لم ير أخذهم بمآل قولهم وما لزمهم بموجب مذهبهم لم ير إكفارهم - قال: لأنهم إذا اطلعوا على هذا قالوا لا نقول ليس بعالم سلباً معطلاً له تعالى عن العلم، بل ليس بعالم يعلم زائد على ذاته، فإنه عالم يعلم هو ذاته، وقولنا لا يؤل إليه، ونعتقد كفرنا مثلكم

فعلى هذين الأصلين اختلف الناس في تكفير أهل التاويل - والصواب ترك إكفارهم، وإجراء أحكام الإسلام عليهم - لكن يغلظ عليهم بوجيع الأدب، وشديد الزجر، حتى يرجعوا عن بدعتهم، فقد ظهر في عهد الصحابة والتابعين من قال بأمثال هذه الأقوال من القدر، وراي الخوارج، والإعتزال، فما أراحوا لهم قبرا، ولا قطعوا لأحد منهم ميراثا، لكنهم هجروهم في الكلام، والسلام، والمقام، والطعام، وأدبوهم بالضرب والنفي - أي الإخراج من بلادهم - أو الحبس، لدفع فسادهم، والقتل لأرباب عتوهم وعنادهم، على قدر أحوالهم، لأنهم باعقاداتهم ما يخالف الحق مما لا يكفرون به فساق، ضلال، ٧٢ عصاة، أصحاب كبائر

و(١٤) منه الإعتقاد بقضائه وقدره، فإنه من شعب الإيمان، وقد ثبت بالأدلة القاطعة من الكتاب والسنة، وعليه إجماع الصحابة، وأهل الحل والعقد من

٧٢ أقول ما ذكر إلى هنا من قوله لكن يغلظ حق واضح في كل بدعة ضلالة، والأصوب عندي في خصوص المسئلة - أعني نفى زيادة الصفات - ما قدمته عن مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت من أنه بدعة لا توجب فسقا، إذ ليس فيه إنكار قطعي، والله تعالى أعلم ١٢
إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

السلف والخلف

وأنكرته القدرية زاعمين أنه سبحانه لم يقدّر شيئاً، ولم يتقدم علمه بشيء، وأنه إنما يعلمه بعد وقوعه - وبطلان هذا أظهر من الشمس - وسموا "القدرية" لأنكارهم القدرة وإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم - قال النووي وقد انقضوا بأجمعهم، ولم يبق أحد من أهل القبلة على ذلك، والله الحمد -

ومنهم من يقول الخير من الله، والشر من غيره تعالى - وهم المعتزلة والزيدية وغيرهم، وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم قال: القدرية ٧٣ مجوس هذه الأمة - قال الخطابي: إنما جعلهم مجوساً لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين: النور والظلمة، يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة - فصاروا ثنوية - وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله، والشر إلى غيره

والبحث في القدر والقضاء يوقع في البلاء - وقد ورد: إذا ذكر القدر ٧٤ فأمسكوا - ولا يسلبان قدرة العزم عند خلق الاختيار، فيكون جبراً ليصح

٧٣ رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن عدي والحاكم والبيهقي وغيرهم عن ابن عمر بسند صحيح على أصولنا والدارقطني عن حذيفة وابن عدي عن جابر والخطيب عن سهل بن سعد رضي الله تعالى عنهم فلا شك في صحته ولو لغيره ونمامه عند أبي داود وغيره "إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم" ١٢

٧٤ رواه ابن عدي في الكامل عن أمير المؤمنين عمر الفاروق والظرياني في الكبير عن ابن مسعود وعن ثوبان رضي الله تعالى عنهم - كلهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم - والحدِيث حسن كما نبه عليه الإمام السيوطي في الجامع - وفي الباب أحاديث كثيرة ١٣، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

السلف والخلف

وأنكرته القدرية زاعمين أنه سبحانه لم يقدر شيئا، ولم يتقدم علمه بشيء، وأنه إنما يعلمه بعد وقوعه - وبطلان هذا أظهر من الشمس - وسموا "القدرية" لإنكارهم القدرة وإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم - قال النووي وقد انقضوا بأجمعهم، ولم يبق أحد من أهل القبلة على ذلك، والله الحمد -

ومنهم من يقول الخير من الله، والشر من غيره تعالى - وهم المعتزلة والزيدية وغيرهم، وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم قال: القدرية ٧٣ مجوس هذه الأمة - قال الخطابي: إنما جعلهم مجوسا لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين: النور والظلمة، يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة - فصاروا ثنوية - وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله، والشر إلى غيره

والبحث في القدر والقضاء يقع في البلاء - وقد ورد : إذا ذكر القدر ٧٤ فأمسكوا - ولا يسلبان قدرة العزم عند خلق الاختيار، فيكون جبرا ليصح

٧٣ رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن عدي والحاكم والبيهقي وغيرهم عن ابن عمر بسند صحيح على أصولنا والدارقطني عن حذيفة وابن عدي عن جابر والخطيب عن سهل بن سعد رضي الله تعالى عنهم فلا شك في صحته ولو لغيره ونمامه عند أبي داود وغيره "إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم" ٧٤

٧٤ رواه ابن عدي في الكامل عن أمير المؤمنين عمر الفاروق والظرياني في الكبير عن ابن مسعود وعن ثوبان رضي الله تعالى عنهم - كلهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم - وأخذت حسن كما نبه عليه الإمام السيوطي في الجامع - وفي الباب أحاديث كثيرة ٧٥ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

احتجاج الفساق على ما أوقعوا أنفسهم فيه -

في الكثر: قال جميع العلماء: الرضاء بالقدر والقضاء فرض، خيرا كان أو شرا، ولا يلزم من ذلك شيء، قال المخالف لو كان الرضاء بالقضاء واجبا لوجب الرضاء بالكفر، وهو باطل إجماعا لأن الرضاء بالكفر كفر - وأجيب بأن للكفر نسبة إلى الله تعالى، باعتبار فاعليته له، ونسبة إلى العبد باعتبار محليته له، واتصافه به، فإنكاره باعتبار النسبة الثانية دون الأولى - والرضاء به باعتبار النسبة الأولى دون الثانية - والفرق ظاهر، إذ لا يلزم من وجوب الرضاء بشيء باعتبار صدوره عن فاعله وجوب الرضاء باعتبار وقوعه صفة لشيء آخر

مسئلة: يحجر الله ما يشاء ويثبت ما يريد من المرقوم في الكتاب أي اللوح المحفوظ كذا قيل ٧٥ وما في أم الكتاب - أي أصله وهو علم الرب كما قال الله تعالى وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ - وعنده ٧٦ علم الكتاب - فلا يتغير ولا يتبدل، ميرما كان أو معلقا، فسعد سعيد، وشقاء ضده مقرر في علمه، لا يزول بذلك الكتاب، وهذا لا خلاف فيه بين أهل السنة، وإن اختلفوا في أن السعيد قد يشقى

٧٥ مرضه لأن اللوح محفوظ - وإنما الحو والإثبات في صحف الملائكة، لكن قد ورد بعض ما يثبت في اللوح أيضا، ولعل التوفيق ما أخرج ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: إن الله تعالى لوحا محفوظا مسيرة خمس مائة عام من درة بيضاء، له دفتان من باقوت، والدفتان لوحان، لله كل يوم ثلاث مائة وستون لحظة يحوم ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب اه فنفس اللوح محفوظ وفي دفتيه الحو والإثبات، والله تعالى أعلم ١٢

٧٦ روى أبناء جرير والمنذرو أبي حاتم في تفاسيرهم عن مجاهد ومن عنده علم الكتاب قال هو الله عز وجل اه ومثله عن الحسن ١٢

وبالعكس، وهو مذهب الماتريدية، وهو قول عمر و ابن مسعود نظرا للحال - أو لا يكون ذلك وعليه الأشاعرة وابن عباس ومجاهد نظرا للمآل - فالخلاف لفظي، وكذا قوله أنا مومن إنشاء الله تعالى

فائدة: وللتقدير أربعة أقسام: الأول في العلم، وهذا لا يتغير - والثاني في اللوح المحفوظ، وهو يمكن تغيره - والثالث في الرحم لما أن الملك يؤمر بكتب رزقه وأجله وشقي وسعيد - الرابع هو سوق المقادير إلى المواقيت، وهذا إذا لطف الله بعبده صرف عنه إذا كان قبل أن يصل إليه

والقضاء على ضربين مبرم ومعلق - فالأول لا يتغير، والثاني يمكن تغيره - ومنه ما عناه سلطان العارفين سيدي عبد القادر الجيلاني قلنس سره الرباني بقوله في القضية "إنما الرجل من يتعرض للقضاء فيرده" إذ المعلق قد يغيره الله بلا واسطة - فلا بدع أن يرده بها إكراما لأوليائه - ومنه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرد القضاء إلا الدعاء ونحوه كذا في الكثر - وادعاء ردّ القضاء المبرم باطل ٧٧

٧٧ أقول أخرج أبو الشيخ في كتاب الثواب عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: أكثر من الدعاء، فإن الدعاء يرد القضاء المبرم - وأخرج الديلمي في مسند الفردوس عن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه وابن عساكر عن عمر بن أوس الأشعري مرسلًا كلاهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: الدعاء جند من أجناد الله مجند يرد القضاء بعد أن يبرم

وتحقيق المقام على ما ألهمني الملك العلام أن الأحكام الإلهية التشريعية كما تأتي على وجهين: (١) مطلق عن التقييد بوقت كعامتها و(٢) مقيد به كقوله تعالى: فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا - فلما نزل حد الزنا

(٥) منه أنه تعالى خالق لأفعال العباد، والعبد كاسب - قال الله تعالى خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ - وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ - وليس لكسب العبد تأثير فيه استقلالاً - وإن أثر تبعاً للخلق، فتأثيره بتأثيره، بل هو أيضاً كذلك، فلا حبر - كما تقول الجبرية - ولا اختيار استقلالاً - كما زعمت المعتزلة ٧٨ -

والمحققون من أهل السنة قالوا: الحق أنه لا يكفر المعتزلة بقولهم إن العبد خالق لأفعاله باختياره - لأنه ليس بشرك، إذ الشرك إنما هو بالمشاركة في معنى الألوهية، وهم لا يقولون بذلك، إلا أن مشايخ ما وراء النهر بالغوا في تضليلهم حتى قالوا: الجوس أسعد حالاً منهم حيث لم يثبتوا إلا شريكاً واحداً، وهم أثبتوا شركاء لا تحصى،

قال صلى الله تعالى عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً الحديث - رواه مسلم وغيره عن عبادة رضي الله تعالى عنه - والمطلق يكون في علم الله مؤبداً أو مقيداً، وهذا الأخير هو الذي ياتيه النسخ فيظن أن الحكم تبدل، لأن المطلق يكون ظاهره التأييد حتى سبق إلى بعض الخواطر أن النسخ رفع الحكم - وإنما هو بيان مدته عندنا، وعند المحققين - كذلك الأحكام التكوينية سواء بسواء، فمقيد صراحة كأن يقال لملك الموت عليه الصلوة والسلام: اقْبِضْ رُوحَ فلان في الوقت الفلاني إلا أن يدعوا فلان، ومطلق نافذ في علم الله تعالى وهو المبرم حقيقة - ومصروف بدعاء مثلاً - وهو المعلق الشبيه بالمبرم - فيكون مبرماً في ظن الخلق، لعدم الإشارة إلى التقييد، معلقاً في الواقع - فالمراد في الحديث بالشريف هو هذا - أما المبرم الحقيقي فلا راد لقضائه ولا معقب لحكمه - وإلا لزم الجهل - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فاحفظ هذا، فلعلك لا تجده إلا مناً، وبالله التوفيق ١٢، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

٧٨ والرافضة، خذهم الله تعالى ١٢

ومن لطيف ما حكى أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه ناظر معتزليا فقال له قل "با" فقال "با" ثم قال له قل "دال" فقال "دال" فقال : إن كنت خالقا لأفعالك فأخرج الباء من مخرج الدال، أو كما قال، فانقطع المعتزلي

و(١٦) منه أنه تعالى مرئي بالأبصار في دار القرار، خلافا للمعتزلة ٧٩-
وتحرير محل النزاع أنا إذا نظرنا إلى الشمس مثلا ورأيناها ثم أغمضنا العين، فإننا نعلم الشمس عند التغميض علما جليا، لكن في الحالة الأولى علم أمر زائد، وكذا إذا علمنا شيئا علما تاما جليا، ثم رأيناه فإننا ندرك بالبداهة تفرقة بين الحالتين، وهذا الإدراك المشتمل على الزيادة نسميه الروية، ولا يتعلق في الدنيا إلا بمقابلة لما هو في جهة و مكان، فهل يصح أن يقع بدون المقابلة والجهة والمكان؟ ليصح تعلقه بذاته تعالى مع التنزه عن الجهة والمكان،

ولا خلاف عندنا أنه تعالى يرى ذاته المقدسة، وأن رويتنا له سبحانه جائزة عقلا في الدنيا والآخرة - والمعتزلة حكموا بامتناع رويته تعالى عقلا لذي الحواس، واختلفوا في رويته لذاته - واتفقوا أهل ٨٠ السنة على وقوعها في الآخرة، واختلفوا في وقوعها في الدنيا

قال صاحب الكنز: قد صح وقوعها له صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا قول جمهور أهل السنة وهو الصحيح، وهو مذهب ابن عباس، وأنس، وأحد القولين لابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي ذر، وعكرمة، والحسن، وأحمد بن حنبل، وأبي الحسن الأشعري، وغيرهم - ونفتها عائشة وابن مسعود في أشهر قوليه،

٧٩ والرافضة، عذلهم الله تعالى ١٢

٨٠ منصوب على المدح ١٢

وأبوهريرة* وعليه جماعة من المحدثين من الفقهاء و المتكلمين - وقال معمر ما عائشة عندنا بأعلم من ابن عباس، وتوقف بعضهم كسعيد بن جبير، وأحمد بن حنبل في أحد ٨١ قوله، وبعض أكابر المالكية، وتبعهم القاضي عياض، وقال البعض رآه بقلبه - رضوان الله عليهم أجمعين - وكل هذا لاختلاف الأدلة واضطرابها -

وكذا اختلف لموسى عليه السلام والأصح الذي عليه الجمهور أنه لم يره سبحانه - هذا، و لم يرو في غيرهما شيء أصلا -

وأرجح قول الأشعري منع الوقوع للعارف الولي، وهو أوفق بالحديث "واعلموا أنكم ٨٢ لن تروا ربكم حتى تموتوا" وهذا قول الجمهور من العلماء والأولياء، ولذا لما أتى سلطان العارفين سيدنا عبد القادر الجيلاني قدس الله سره بفقير يزعم أنه يرى الله بعينه فقال: أحق ما قيل فيك؟ فاعترف فزجره، وهدده إن فاد بذلك - ثم قال لحاضره هو محق في قوله ملبس عليه، فإنه شاهد ببصيرته نور الجمال، فظن أن بصره رأى ما شاهدت بصيرته، وليس كذلك بل بصره رأى نور بصيرته فقط، والمراد بالروية الواقعة في كلام السادة الروية القلبية

* أي كذلك ١٠

٨١ التحقيق أنه رضي الله تعالى عنه كان يقول بما قطعنا و شئنا عنها مرة فقال رآه رآه رآه رآه حتى انقطع نفسه قدس نفسه نيد أنه كان يخفيه في الخالص إبقاء على العوام كي لا تنزل ضم أقدام، بما يتجادب إليه الأوهام، من الجهة والمقابلة ولوازم الأجسام ١٠

٨٢ رواد الطبراني في كتاب السنة عن أبي أمامة الباهلي رضي الله تعالى عنه ١٠ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

تسمية مقام الشهود - أي دوام استحضار اتصافه تعالى بصفات جلاله ونعوت كماله - فحيث أطلقوا الرؤية والمشاهدة فمرادهم ذلك لا الرؤية بالبصر، كذا في الكثر - وكفروا مدعي الرؤية كما أن القارئ في ذيل قول القاضي "وكذلك من ادعى بحالسة الله تعالى والعروج إليه ومكاملته" - قال* : وكذا من ادعى رؤيته سبحانه في الدنيا بعينه، كما بينته في شرح الفقه الأكبر

واختلف في تكفير منكر الرؤية في الآخرة والشاك فيها - والمنع أوضح والتفسيق أرجح - وأما رؤياه سبحانه في المنام فأبو منصور الما تريدي ومشايخ سمر قد قالوا لا يجوز وبالعوا في إنكار ذلك ، لأن ما يرى في المنام خيال ومثال، والله تعالى مره عن ذلك، وجائزة عند الجمهور، لأنها نوع مساعدة بالقلب، ولا استحالة فيه، وواقعة كما حكيت عن كثير من السلف منهم أبو حنيفة وأحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنهما، وهل يشترط أن تكون بلا كيف ولا مثال؟ فقالوا كما تكون حال اليقظة في الآخرة، وقيل لا، وذكر القاضي الإجماع على أن رؤيته تعالى مناما جائزة، وإن كان بوصف لا يليق به تعالى - قال ناظم البحر:

و رؤيا خالق وكذا نبي هما صدق فيا لك من مطاب

وفي الشرح: واعلم أنه لا خلاف بين الحفاظ في جواز رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة ومناما، وإنما الخلاف في أن المرئي ذاته الشريفة حقيقة أو مثالا، فذهب إلى الأول جماعات - وإلى الثاني الغزالي، والقرافي واليا فعي، وآخرون -

* خبر أن

احتج الأولون بأنه سراج الهداية، ونور الهدى، وشمس المعارف، فكما يرى النور، والشمس، والسراج من بعد، والمرئي جرم الشمس بأعراضه وخواصه، فكذلك الجسم الشريف، فلا يلزم مفارقة الروضة الشريفة، ولا خلوا الضريح منه، بل يخرق الله الحجب والموانع للرائي حتى يراه، وهو في مكانه، وعلى هذا فيمكن أن يراه جماعات في أقطار مختلفة

ورده البعض بأن محل النزاع أن يراه كل منهم في بيته من قطره لا أن يروه في محله، فإن الشمس إنما يرى في البيت شعاعها، لا هي، إذ هي مكانها، ولو حصرها بيت الرائي لامتنع رؤيتها في بيت غيره، فوجب القول بالمثال، سواء وافق صورته الحقيقية أو لا لأن المرئي على خلافها إنما هو صورة الرائي المنطبعة في مثاله صلى الله عليه وسلم، إذ هو كالمرآة المصورة، وبهذا علم جواز رؤية جماعة له في آن واحد من أقطار متباعدة، بأوصاف مختلفة،

وقالوا: رؤياه على صورته وصفته الحقيقية لا تحتاج إلى تعبير، وعلى غيرها تحتاج إلى تعبير، وهي حقة في الوجهين لا تليس فيه من الشيطان باتفاق، لعموم "إن الشيطان لا يتمثل بي" فالصحيح أن رويته صلى الله تعالى عليه وسلم حق على كل حال، وإن بغير صفته، لأن تصور تلك الصورة من قبل الله تعالى قال صلى الله تعالى عليه وسلم "من^{٨٣} رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي" وفي^{٨٤} رواية "فقد رأى الحق فإن الشيطان لا يتزايا بي - وما يكون

٨٣ رواه أحمد والبخاري والترمذي عن أنس رضي الله تعالى عنه و في الباب أحاديث بلغت مبلغ التواتر^{١٢}

٨٤ رواه الأئمة أحمد والشيخان عن أبي قتادة رضي الله تعالى عنه^{١٢}

فيها من مخاطبات ونحوها فليس بمقطوع به كما قالوا لكونه أمرا زائدا على ما اقتضاه الدليل، وقال : رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة جائزة بالاتفاق، واقعة، فقد حكى ابن أبي حمزة والبارزي والياضي وغيرهم عن كثير من الصالحين أنهم رأوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وذكر ابن أبي حمزة عن جمع أنهم حملوا على ذلك رواية ^{٨٥} "من رأي مناما فسيراني في اليقظة" وأنهم رأوه نوما قرأوه بعد ذلك يقظة وسألوه عن تشويشهم من أشياء فأخبرهم بوجوه تفرجها، فكان كذلك بلا زيادة ولا نقص، قال: ومنكر ذلك إن كان ممن يكذب بكرامات الأولياء فلا بحث معه، لأنه يكذب ما أثبتته السنة، وإلا فهذه منها، إذ يكشف لهم بخرق العادة عن أشياء في العالم العلوي والسفلي - وقال الغزالي في كتابه "المنقذ من الضلال" "وهم يعني أرباب القلوب في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء ويسمعون منهم أصواتا ويقتبسون فرائد" وقوله "أرواح الأنبياء مبني على رؤية المثال دون الذات كما قال اللاقاني - انتهى ملقطا من الكثر - وقوله " جائزة باتفاق" مبني على عدم اعتبار المخالف -

ويرتفع بالتأمل في هذا المقام استبعاد مشاهدة طواف الكعبة بالأولياء الكبار عيانا في بلدان شتى في حال اليقظة مع كون الكعبة في مكانها، وما وقع في كلام الياضي العارف بأحكام المثال من إطلاق المستحيل العقلي عليه فهو من جهة كون الشيء الواحد في الوقت الواحد في المكانين، وهو من جملة المحال لا على هذا الطريق، والله أعلم - هذا تمام الكلام في الواجب لذي الجلال والإكرام

٨٥ رواه الشيخان و أبو داؤد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه - ونحوه : ولا يتمثل الشيطان بي ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

"وأما ما يجب اعتقاد استحالة -" أي مالا يتصور وجوده في حقه فأضداد ما تقدم من صفاته - مثل العدم، وطروء الحدوث، وأن لا يكون واحداً، وعدم قيامه بنفسه، بأن يكون صفة تقوم بمحل، أو يحتاج إلى مخصص، والمائلة للحوادث، والموت، والعجز عن ممكن، والعمى، والصمم، والبكم، وأن يجبر و يكره على شيء، والجهل بشيء^{٨٦} ما، وكونه غير مكوّن للعالم - فكل هذه مستحيلة في حق إله العباد، لانقلاب الأمر إلى عكسه، وعود الشيء إلى ضده الغير المقصود، إذ ذلك يخرج عن أن يكون هو الإله المعبود، كذا في الكنز

وكذا يستحيل الكذب وسائر سمات النقص عليه تعالى - والنجدية قد فارقوا أهل الإسلام في هذا المقام، قال كبيرهم: "كذبه واتصافه سبحانه بهذه النقيصة ليس محالاً بالذات، وليس خارجاً من القدرة الإلهية، وإلا يلزم زيادة القدرة الإنسانية على القدرة الربانية" انتهى - وأطال الوقاحة بعض متبعيه، بإطالة الكلام فيما لا يغنيه، وإلى^{٨٧} جهنم يصله، حتى التزم إمكان اتصافه سبحانه بالجهل والعجز وجميع النقائص والمعائب والفواحش والقبائح، وفضح نفسه وقومه بأنواع الفضائح -

ولما كان وظيفة الرسالة الإجمال أعرضنا عن تفصيل ما فيها من الضلال ثواب الإضلال، قانعا بتقل أقوال أئمة الدين، وعقائد جمهور المسلمين، في هذا الباب، ليظهر مخالفة النجدية للحق وعدولهم عن الصواب،

٨٦ الشيء ههما بمعنى المفهوم على اصطلاح الحكماء، فيعم كل موجود ومعلوم حتى

المستع^{١٢}

٨٧ يتضمن معنى الاتصال^{١٢}

قال الإمام ابن الهمام في المسامرة: - "يستحيل عليه تعالى سمات النقص كالجهل والكذب"

قال ابن أبي الشريف في شرحه: - بل يستحيل عليه كل صفة لا كمال فيها ولا نقص، لأن كلا من صفات الإله صفة كمال - وفيه أيضا: - "لا خلاف بين الأشعرية وغيرهم في أن كل ما كان وصف نقص^{٨٨} في حق العباد فالباري تعالى عنه منزّه، وهو محال عليه تعالى، والكذب وصف نقص في حق العباد" وفي شرح المقاصد "لو جاز اتصافه بالحادث لجاز النقصان عليه وهو باطل إجماعا،

وفي شرح المواقف: - يمتنع عليه الكذب اتفاقا، أما عند المعتزلة فلو جهين إلى أن قال - أما امتناع الكذب عندنا فثلاثة أوجه: - الأول أنه نقص، والنقص على الله محال إجماعا - وفيه في جواب المنكرين للبعث، المتشبهين بمنع استحالة الكذب على الله - "وعن الخامس، قد مر في مسألة الكلام من موقف الإلهيات امتناع الكذب عليه سبحانه - وفيه في توحيده تعالى - "فيكون هذا عاجزا فلا يكون إلهًا، هذا خلف، وقال: فهو عاجز عن بعض الممكنات، فلا يصلح إلهًا ولا يوجد إلهان

وفي كنز الفوائد: - فكل هذه الأضداد مستحيلة في حق إله العباد لما مر من بيان ذلك وفيه: - قدس تعالى شأنه عن الكذب شرعا وعقلا، إذ هو قبيح

٨٨ أي ما كان نقصا بنفسه لا لاثنائه على كمال عال من خلا عنه عيب عليه في هذا المبني، كما لمن والتكبر والتعالي وحب الحمد، فافهم فإنه عزيز ١٢، إمام أهل السنة رحمه الله تعالى،

يدرك العقل قبحه من غير توقف على شرع فيكون محالا في حقه تعالى عقلا
وشرعا كما حققه ابن الهمام وغيره

وفي شرح العقائد للدواني : الكذب نقص، فلا يكون من الممكنات ولا
تشملة القدرة كسائر وجوه النقص عليه تعالى كالجهل والعجز - وفيه :- ولا يصح
عليه الحركة والانتقال، ولا الجهل ولا الكذب، لأنها نقص، والنقص عليه تعالى
محال -

وفي شرح السنوسية :- وكذا يستحيل عليه أيضا الجهل الذي هو ضد
العلم عند أهل السنة - وما في معناه وهو الشك والظن والرهيم - لأنها لا
ينكشف بها المعلوم على ما هو - وفيه :- وكذا يستحيل عليه تعالى العجز الذي
هو ضد القدرة - وفيه :- أما برهان وجوب السمع والبصر والكلام له تعالى
فالكتاب والسنة والإجماع، وأيضا لو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها،
وهي نقائص والنقص عليه تعالى محال - وفيه :- وأما برهان وجوب صدقهم
عليهم الصلوة والسلام فلا أنهم لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى، والكذب
على الله محال، لأنه دناءة -

هذا وقد ظهر بما ذكرنا أن دعوي إمكان انصافه سبحانه بالعجز ونحوه
هدم لأساس الدين، وخرق لإجماع المسلمين، واستخفاف بحضرة رب العالمين،
وسياتي ما يتعلق بالمقام عن قريب

وأما وسوسة زيادة القدرة الإنسانية على القدرة الربانية فأدلة دليل على
كماله في جهله وضلاله - لم يدر أن القدرة الربانية قدرة على خلق الممكنات،
والإنسانية على كسب الأعمال، فشتان بينهما فكيف الزيادة والنقصان، وما في
هذا الاستدلال من أنواع الضلال والطغيان، ظاهر على كل من له حظ من العقل

والإيمان

فائدة جلية: جل مسائل الإلهيات يبرهن عليها بالتنزيه عن النقص

واستحالته فمضى ادعى التجديد إمكان النقص خالفوا أهل الحق في جميعها

وكذا يستحيل أن يكون جوهرًا، وإلا كان متحركًا في حيزه، أو ساكنًا

فيه، لأنه لا ينفك عن أحدهما، وهما أي الحركة والسكون حادثان - وقد علم

من استحالة كونه تعالى جوهرًا استحالة لوازم الجوهر عليه من التحيز، ولوازمه

كالجهة، فإن سماه أحد جوهرًا وأثبت له لوازمه كفر - وإن قال لا كالجواهر في

الحيز، ولوازمه من الجهة والإحاطة^{٨٩} ونحوهما فإنما خطؤه في التسمية - وكذلك

الجسم - فإن سماه أحد جسمًا وأثبت له الافتقار والتركيب، وسائر^{٩٠} لوازم

الجسمية كفر، وإن سماه جسمًا وقال لا كالأجسام يعني في نفي لوازم الجسمية

فإنما خطؤه في إطلاق الاسم كمن قال جوهر لا كالجواهر، بالإجماع من القائلين

بأن الأسماء توقيفية، والقائلين بجواز إطلاق ما يشعر بإجلال، ولا يوهم نقصًا، وإن

لم يرد به توقيف، فإنه لم يوجد في السمع ما يسوغ إطلاقه ليجوز على قول

القائلين بالإشتقاق في الأسماء، يعني جواز إطلاق المشتق مما ثبت سمعًا اتصافه بمعناه،

ولم يوهم نقصًا، احترازًا عن نحو الماكر والمستهزئ والرامي والزارع، فشرطه بعد

السمع أن لا يوهم نقصًا، واسم الجسم نقيصة من حيث اقتضائه الافتقار، وهو

أعظم مقتضى للحدوث، فلم يوجد أحد من الشرطين الذين اعتبرهما القائلون

بالإشتقاق، وفقدان التوقيف ظاهر، فمن أطلقه فهو عاص بذلك الإطلاق، بل قد

٨٩ أي به فالمصدر مبني للمفعول أي كونه محاطًا^{١٢}

٩٠ أي شيئًا منها^{١٢}

كفره بعضهم، وهو أظهر^{٩١}، فإن إطلاقه غير مكره بعد علمه بما فيه من اقتضاء النقص استخفاف بجناب الربوبية، والاستخفاف به كفر وفاقا،

ولما ثبت انتفاء الجسمية بالمعنى المذكور ثبت انتفاء لوازمها - فليس سبحانه بذي لون، ولا رائحة، ولا صورة، ولا شكل، ولا امتناء ولا حال في شيء ولا محل، ولا يتحد بشيء ولا يعرض له لذة عقلية، ولا حسية، ولا ألم كذلك، ولا فرح، ولا غم، ولا غضب، ولا شيء مما يعرض للأجسام - فما ورد في الكتاب والسنة من ذكر الرضاء والغضب، والفرح^{٩٢}، ونحوها يجب التنزيه^{٩٣} من ظاهره كما سيأتي -

وكذلك العرض - لأنه المحتاج إلى الجسم في تقومه فيستحيل وجوده قبله، والله تعالى قبل كل شيء ووجوده - وكذلك الجهة - إذ معنى الاختصاص بالجهة اختصاصه بجزء معين، وقد بطل لبطلان الجوهرية والجسمية في حقه تعالى -

٩١ إذا لم يقرنه بما يزيل وهم النقص والتشبيه، ومع ذلك فالإكفار لا يعمل فيه بالظاهر فضلا عن الأظهر، بل لا بد من صريح لا يقبل التوجيه، وبالله التوفيق فافهم^{٩٤}

٩٢ كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: - والله الله أفرح بتوبة عبده من أحدكم يجد ضالته بالفلاة - الحديث - رواه الشيخان عن أبي هريرة، وعن أنس، وعن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنهم^{٩٥}

٩٣ ينفي المبادي، وإثبات الغايات، على ما عليه المتأخرون، فإن للغضب مثلاً مبدءاً، وهو هيجان الدم وثوران القلب، وغاية، وهو إرادة الانتقام، وقصد الإيلام، فالمراد بالغضب فيه سبحانه هذا لاذك - أقول أي من دون حدوث إرادة، لأنها صفة القديمة وإنما الحوادث ظهور تعلقها بالمراد - والحق عندنا ما عليه أئمتنا، إنا آمنّا به، كل من عند ربنا، لا نقول بالظاهر، ولا نخوض في السرائر، ونكل العلم إلى العليم القادر^{٩٦}

فإن أريد بالجهة معنى غير هذا مما ليس فيه حلول حيز ولا جسمية فليبين، حتى ينظر فيه أيرجع إلى التنزيه عما لا يليق بجلال الباري سبحانه فيحطأ في مجرد التعبير عنه بالجهة، لإيهامه ما لا يليق ولعدم وروده في السنة، أو يرجع إلى غير التنزيه فيبين فساده لقائله وغيره صونا عن الضلال،

فإن قيل فما بال الأيدي ترفع إلى السماء بالدعاء وهو جهة العلو؟ أجيب بأن السماء قبلة الدعاء تستقبل بالأيدي كما أن البيت قبلة الصلوة يستقبل بالصدر والوجه - والمعبود بالصلوة والمقصود بالدعاء منزله عن الحلول بالبيت والسماء

ومعتقد الجهة قيل يكفر، وقيل لا يكفر، وقيله النووي بكونه من العامة - قال العلامة الهيتمي ^{٩٤} وما وقع من ابن تيمية مما ذكر يعني في نفي مشروعية زيارته صلى الله تعالى عليه وسلم وحرمة السفر إليها، وعدم قصر الصلوة فيه، وإن كان عشرة لا يقال ^{٩٥} أبدا، ومعصية يستمر عليه شومها دوما وسرمدًا ليس بعجيب فإنه سولت له نفسه وهواه وشيطانه أنه ضرب مع المجتهدين بسهم صائب وما درى المحروم أنه أتى بأقبح المعاييب، إذ خالف إجماعهم في مسائل كثيرة، وتدارك على أئمتهم سيما الخلفاء الراشدين باعترافات سخيفة شهيرة، وأتى من نحو هذه الخرافات بما تمجحه الأسماع، وتنفر عنه الطباع، حتى تجاوز إلى الخناب

^{٩٤} هو الإمام ابن حجر المكي رحمه الله تعالى، ذكره في الجوهر المنظم.

^{٩٥} يومي إلى إكفاره أو يحمل على التغليب أو الأبد بمعنى الزمان الطويل كما في أنوار التنزيل، أو المراد في الدنيا، أو مبني على أنه كفر بالتجسيم، والكافر مؤاخذ بما دونه أيضا قالوا لم نك من المصلين، ومعلوم أن عشرة الكافر لا يقال أبدا فافهم - والصواب أن ابن تيمية ضال مضل لا كافر، والله تعالى أعلم. ^{٩٦} إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

أنفس، المنزه عن كل نقص، والمستحق لكل كمال أنفس فتسب إليه العظائم والكبائر، وخرق سياج عظيمته وكبرياء جلاله بما أظهر للعامة على المنابر من دعوى الجهة والتجسيم، وتضليل من لم يعتقد ذلك من المتقدمين والمتأخرين، حتى قام عليه علماء عصره، وألزموا السلطان بقتله أو حبسه أو قهره، فحبسه إلى أن مات، وحمدت تلك البدع، وزالت تلك الظلمات، ثم انتصر له أتباع لم يرفع الله لهم راساً، ولم يظهر لهم جاهاً ولا باساً، ضربت عليهم الذلة والمسكنة، وباءوا بغضب من الله، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون

وقال في صدر الباب: من هو ابن تيمية حتى ينظر إليه، أو يعول في شيء من أمور الدين عليه، وهل هو إلا كما قال جماعة من الأئمة الذين تعقبوا كلماته الفاسدة وحججه الكاسدة، حتى أظهروا عوار سقطاته، وقبائح أوهامه وغلطاته، كالعزيز جماعة: عبد أضله الله وأغواه، وألبسه رداء الحزي وأرداه، وبوأه من هوة الإفتراء والكذب ما أعقبه الهوان، وأوجب له الحرمان،

قال النابلسي: أنواع التشبيه الذي هو زيغ وكفر وضلال، وهو إيقاع الشبه بين الله تعالى وبين الشيء من المخلوقات، ولو بوجه من وجوه، لا ترضى نحن معاشر أهل السنة والجماعة بها، أي بتلك الوجوه في حقه تعالى فكن أيها المكلف له تعالى منزلها أي مبعدا ميرثا عن كل شبه منها، لأن ذلك كفر وضلال، قال الله تعالى: ليس كمثله شيء - وقال سبحانه: سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبَّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ - وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ

وذكر فيها كونه تعالى جرماً له تحيز، أو عرضاً له به تميز، والإرتسام في

الخيال، والكبر ٩٦ والصغر، وكونه موجودا في زمان أو مكان، وكونه في جهة، وكون فعله وحكمه لغرض عاجل أو آجل، ومتصفا بالأعراض

وقال اللاقاني: اختار ابن عبد السلام تأييمهم وعدم كفرهم، ولعل مراده بتلك الجهة الجهة اللائقة به تعالى بحيث ينفي عنه بها مماثلة الأجسام، فيقال على هذا إنه تعالى له جهة الفوق، ولكن لا على حد الفوقية التي تنسب إليها الأجسام، كما سبق أن هذا اعتقاد فرقه من المجسمة دون فرقة أخرى تعتقد نسبة ذلك إليه تعالى كنسبتها إلى الأجسام، فإن الشر بعضه ينقص من بعض، والبدعة أخف من الكفر، هذا،

والنجدية خالفوا أهل الحق في تنزيهه تعالى فإن مولاهم في "إيضاح الحق" قد جعل مشكلة تنزيهه تعالى من الزمان والمكان والجهة من البدعات الحقيقية، وعدوها مع القول بصدور العالم بالإيجاب وإثبات قدم العالم الذي هو كفر عند أهل السنة

وكذا يستحيل إجراء متشابهات الكتاب والسنة على ظواهرها في حقه سبحانه، كالإستواء والإصبع، واليد، والقدم، واليمين، والنزول، وغيرها، والسلف والخلف متفقون على تنزيهه تعالى عن ظواهرها ٩٧ - إما بالإيمان به على المعنى

٩٦ أي في المقدار، فإنه المحال، لا في القدر وهو الكبير المتعال ٩٨، إمام أهل السنة عليه الرحمة

٩٧ أقول: يجب عليك هنا التنبيه لدقيقة - وهو أن الإجراء على الظاهر قد يطلق ويراد به الظاهر المفهوم لنا، المتبادر إلى أذهاننا حسب ما نعهده فينا، وفي أمثالنا من يد وإصبع من لحم وعظم، ذواتي طول وعرض وعمق ونحز وتركب، ونزول بحركة من فوق لنحت.

الذي أراد سبحانه، أو بتأويله

قال الما ترديدية : حكم التشابه انقطاع رجاء معرفة المراد منه في هذه الدار وإلا لكان قد علم - ثم هذا في حق غير نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال فخر الاسلام: هذا في حقنا لأن التشابهات كانت معلومة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذا في الكنز، وما سوى التشابهات من النصوص تحمل على ظاهرها ما لم يصرف عنه دليل قطعي

فائدة: هذا الفصل تنبيه على الجواب عن تمسك القائلين بالجهة والمكان - قال ابن أبي الشريف وأجيب عنه بجواب إجمالي - هو المقدمة للأجوبة التفصيلية - وهو أن الشرع إنما يثبت بالعقل، فإن ثبوته يتوقف على دلالة المعجزة

وانتقال من حيز إلى حيز، وهذا ما أجمع على نفيه أهل السنة والجماعة قديما وحديثا - وقد يطلق ويراد به ترك التأويل أي تحري النص على ظاهره، ونؤمن بأن له تعالى يدا تليق به كما يعطيه النص ولا نقول إن اليد بمعنى القدرة، كما يختاره أهل التأويل ولكن نؤمن أن يده تعالى متعالية عن الجسمية، والتركيب، ومشابهة الخلق، وعن أن يحيط بها عقل أو وهم، بل هي صفة من صفاته القديمة القائمة بذاته الكريمة - لا علم لنا بعناها، وهذا هو مسلك الأئمة المتقدمين، وهو المختار المعتمد الحق المبين، وهو معنى ما يقال من الجمع بين التنزيه والتشبيه - فالتنزيه حقيقة، والتشبيه لفظا، وذلك قوله تعالى: ليس كمثله شيء - فقد نزه معنى، ثم قال: وهو السميع البصير - فشبّه لفظا - وذلك أن لا اشتراك بين شيء من صفاته وصفات خلقه إلا في الاسم، والله المثل الأعلى - ولقد اشتدت وكبرت في عصرنا مزلة بعض من يدعي البلوغ مبلغ الرجال، ويدّعي في العوام من أهل الكمال، فادعى "أن الإجراء على الظاهر بالمعنى الأول وهو الحق من المقال، وبه تقول أئمة السلف" والعياذ بالله ذي الجلال، فلا والله ما هو إلا ضلال أي ضلال، نستجير بذيل رحمة ربنا من الهاوي والمزال، والحمد لله المجير المتعال ١٢ إمام أهل السنة ورضي الله تعالى عنه،

على صدق المبلغ، وإنما تثبت هذه الدلالة بالعقل، فلو أتى الشرع بما يكذب العقل وهو شاهده لبطل الشرع والعقل معا -

إذا تقرر هذا فنقول: كل لفظة ترد في الشرع مما يسند إلى الذات المقدسة، أو يظن اسما أو صفة لها، وهو مخالف للعقل، ويسمى المتشابه، لا يخلو إما أن يتواتر أو ينقل آحادا - والآحاد إن كان نصا لا يحتمل التأويل قطعنا بافتراء ناقله، أو سهوه، أو غلظه، وإن كان ظاهرا فظاهره غير مراد - وإن كان متواترا فلا يتصور أن يكون نصا لا يحتمل التأويل، بل لا بد أن يكون ظاهرا، وحينئذ نقول الإحتمال الذي ينفيه العقل ليس مرادا منه - ثم إن بقي بعد انتفائه احتمال واحد تعين أنه المراد بحكم الحال، وإن بقي احتمالان فصاعدا فلا يخلو إما أن يدل قاطع على واحد منها أو لا؟ - فإن دل حمل عليه - وإن لم يدل قاطع على التعيين، فهل يعين بالنظر دفعا للخبط عن العقائد أو لا؟ - خشية الإلحاد في الأسماء والصفات - الأول مذهب الخلف، والثاني مذهب السلف،

وأجاب ابن الهمام عن آية الاستواء بأنها تؤمن بأنه تعالى استوى على العرش مع الحكم بأنه ليس كاستواء الأجسام من التمكن والمعاسة والمخاذاة لها، لقيام البراهين القطعية على استحالة ذلك في حقه تعالى، بل تؤمن بأن الاستواء ثابت له تعالى، بمعنى يليق به سبحانه، هو أعلم به، كما جرى عليه السلف في المتشابه، من التنزيه عما لا يليق بجلال الله تعالى، مع تفويض علم معناه إليه سبحانه -

وحاصله وجوب الإيمان بأنه تعالى استوى على العرش مع نفي التشبيه - فأما كون المراد أنه استيلاءه على العرش فأمر جائز الإرادة، إذ لا دليل على إرادته بعينه فالواجب علينا ما ذكرنا، وإذا خيف على العامة عدم فهم الاستواء إذا لم

يكن بمعنى الاستيلاء إلا باتصال ونحوه من لوازم الجسمية، وإن لا ينفوه فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء، فإنه قد ثبت إطلاقه وإرادته لغة

قد استوى بشر على العراق * من غير سيف ودم مهران

وكذا يستحيل وجوب شيء عليه خلافا للمعتزلة حيث أوجبوا عليه أموراً - منها اللطف والثواب على الطاعة - والعقاب على المعصية - ورعاية الأصلح للعباد - والعوض عن الآلام - ويريدون بالواجب فعلاً يثبت بتركه نقص في نظر العقل بسبب ترك مقتضى الداعي - فتترك المراعاة المذكورة مع قيام الداعي بخلاف تنزيه الله تعالى عنه، فيجب ما اقتضاه الداعي، أى لا يمكن أن يقع غيره لتعالیه عما لا يليق به

فمعتنى الوجوب عندهم كون ذلك الأمر لا بد من وقوعه، وفرض عدمه فرض محال، لاستلزامه المحال، وهو اتصافه تعالى بما لا يجوز عليه، على زعمهم - وحاصله أن عدم الفعل يؤدي إلى محال في حقه سبحانه

قال ابن الهمام : ونحن أي معشر أهل السنة ديننا أن الله تعالى يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ولا يستل عما يفعل - قال: وليس ذلك - أي القول بأن كل واقع هو الأصلح ولزوم ما لا يليق، بتقدير عدم إعطاء الملك العظيم كل فرد أقصى ما في الوسع - إلا نقصاً في الغريزة وكذا كون الخلود في النار أصلح لمن فعل به من مشاهدة جمال رب العالمين في أعالي الجنان أو مجرد الجنان إنكساراً للضروريات -

والنجدية سلكوا مسلك المعتزلة قال صاحب "تقوية الإيمان" بعض التفاصيل يظهر منه البغاوة، وهذا أعظم من كل التفاصيل، وجزاءه يصل البته، وأي سلطان تغافل عنه ولا يجزي أمثالهم ففي سلطنته قصور، والعقلاء يعيرونه بعدم الغيرة،

فمالك الملك ملك الملوك الغيور الذي قوته على الكمال، و كذا غيرته كيف يتغافل وكيف لا يجزيهم؟

مسئلة :

لا نزاع بين العقلاء في استقلال العقل بإدراك الحسن والقبح بمعنى صفة الكمال، و صفة النقص كالعلم والجهل، ورد شرع أم لا، وكذا بمعنى ملائمة الغرض وعدمها كقتل زيد بالنسبة إلى أعدائه وأجائه - إنما النزاع في حسن الفعل وقبحه بمعنى استحقاق المدح والثواب والذم والعقاب من الله تعالى، هو عقلي أو شرعي

فقال المعتزلة: عقلي بناء على أن للفعل في نفسه حسنا وقبحا ذاتيين - أي يقتضيهما ذات الفعل، كما ذهب إليه قدماءهم - أو صفة فيه توجيهما له، كما ذهب إليه الجبائي - فمتى أدرك العقل حسن فعل جزم بالثواب ومتى أدرك قبح فعل جزم بالعقاب - وأطلقوا القول بعدم توقف حكم العقل بذلك على ورود الشرع، وقالوا نعم ما قصر العقل عن إدراك جهة الحسن والقبح كحسن صوم آخر رمضان، وقبح صوم أول الشوال يأتي الشرع كاشفا عن حسن وقبح فيه ذاتيين أو لصفة

وقالت الأشاعرة ليس للفعل نفسه حسن ولا قبح، وإنما حسنه ورود الشرع بالإذن لنا فيه، وقبحه وروده بالمنع لنا منه

والحنفية قالوا بثبوت الحسن والقبح للفعل كالمعتزلة وخالفوهم في الإطلاق المذكور - واختلفوا في أنه هل يعلم باعتبار العلم بثبوتيهما في فعل حُكْمُ الله - فقال أبو منصور وفخر الاسلام وغيرهما: نعم شكر المنعم - وروي عن أبي

حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه قال: لا عذر لأحد في الجهل بخالقه لما يرى من خلق السموات والأرض، وأنه قال: لو لم يبعث الله رسولا لوجب على الخلق معرفته بالعقول،

وقالوا: العقل عندهم إذا أدرك الحسن والقبح يوجب بنفسه على الله وعلى العباد مقتضاهما، وعندنا الموجب هو الله تعالى، ولا يجب عليه سبحانه شيء باتفاق أهل السنة الحنفية وغيرهم - والعقل عندنا آلة يعرف به ذلك الحكم بواسطة اطلاعه على الحسن والقبح الكائنين في الفعل

قال صدر الشريعة: ثم عند المعتزلة العقل حاكم بالحسن والقبح، موجب للعلم بهما، وعندنا الحاكم بهما هو الله تعالى، والعقل آلة للعلم بهما، فيخلق الله العلم عقيب نظر العقل نظرا صحيحا. لَمَّا أثبتنا الحسن والقبح العقليين - وفي هذا القدر لا خلاف بيننا وبين المعتزلة - أردنا أن نذكر بعد ذلك الخلاف بيننا وبينهم، وذلك في أمرين: أحدهما أن العقل عندهم حاكم مطلقا بالحسن والقبح، على الله تعالى، وعلى العباد - أما على الله تعالى فلا أن الأصلح واجب على الله تعالى بالعقل، فيكون تركه حراما على الله تعالى، والحكم بالوجوب والحرمة يكون حكما بالحسن والقبح ضرورة - وأما على العباد فلا أن العقل عندهم يوجب الأفعال عليهم، ويبيحها، ويحرمها، من غير أن يحكم الله تعالى فيها بشيء من ذلك - وعندنا الحاكم بالحسن والقبح هو الله تعالى، وهو متعال عن أن يحكم عليه غيره، وعن أن يجب عليه شيء، وهو خالق أفعال العباد على مامر، وجاعل بعضها حسنا وبعضها قبيحا، انتهى

* أي المعتزلة ١٢

ولا يلتفت إلى ما نقل مذهبهم على خلاف تصريحهم في بعض الكتب - وقال جماعة من الحنفية: إن للفعل صفة الحسن والقبح لكن لا يعلم بها حكم في فعل أصلاً، كقول الأشاعرة - وحكموا أن المراد من رواية "لا عذر" بعد البعثة، والمراد "بالواجب" العرفي أي الأليق والأولى

قال أستاذ الأستاذ بحر العلوم في شرح المسلم: فخرج حاصل البحث أن

ههنا ثلاثة أقوال:

الأول مذهب الأشعرية أن الحسن والقبح شرعي، وكذلك الحكم الثاني أنهما عقليان، وهما مناطان لتعلق الحكم، فإذا أدرك في بعض كالإيمان والكفر، والشكر والكفران، يتعلق الحكم منه تعالى بذمة العبد، وهو مذهب هؤلاء الكرام، والمعتزلة، إلا أنه عندنا لا يجب العقوبة بحسب القبح العقلي، كما لا يجب بعد ورود الشرع، لاحتمال العفو، بخلاف هؤلاء بناء على وجوب العدل عندهم، بمعنى إيصال الثواب إلى من أتى بالحسنات، وإيصال العقاب للآتي بالقبائح،

الثالث أن الحسن والقبح عقليان، وليسا بموجبين للحكم، ولا كاشفين عن تعلقه بذمة العبد، وهو مختار صاحب التحرير، وتبعه المصنف، انتهى

قال في المسامرة: وقالت الحنفية قاطبة بثبوت الحسن والقبح للفعل على الوجه الذي قالته المعتزلة ٩٨ - ثم اتفقوا على نفي ما بنته المعتزلة على إثبات الحسن والقبح، من القول بوجوب الأصلح، والرزق والثواب على الطاعة،

٩٨ وهو استقلال العقل بدرك الحسن والقبح في فعل، لذاته أو لصفة فيه، وإن لم يوجب ذلك حكماً عندنا مطلقاً أو على تفصيل كما تقدم بعضه بخلاف المعتزلة ١٠١

والعقاب على المعاصي، والعوض في إيلاء الأطفال والبهائم، بناء على منع كون مقابلاتها - أي مقابلات الأمور التي أوجبتها المعتزلة - خلاف الحكمة، بل قالوا ما ورد به السمع من وعد الرزق والثواب على الطاعة، وألم المؤمن وطفله حتى الشراكة **بشاكها** المؤمن محض فضل وتطاول منه تعالى، دون وجوب عليه، لا بد من وجوده لو عده، وما لم يرد به دليل سمعي كتعويض البهائم على آلامها لم نحكم بوقوعه وإن جوزناه عقلا

مسئلة :

إيلاء الله خلقه وتعذيبهم من غير جرم سابق، ولا ثواب لاحق له في الدنيا والآخرة، جائز عقلا، لا يقبح من الله تعالى خلافا للمعتزلة حيث لم يجوزوا ذلك إلا لعوض، أو جزاء، وإلا لكان ظلما غير لائق بالحكمة، وهو محال في حقه تعالى، فلا يكون مقدورا له - ولذلك " القول أوجبوا على الله أن يقتصر لبعض الحيوانات من بعض -

قلنا الملازمة ممنوعة - إذ الظلم هو التصرف في ملك الغير، وهو محال في حقه تعالى، ويدل على ذلك وقوعه، وهو ما يشاهد من أنواع البلايا للحيوان من الذبح ونحوه، ولم يتقدم لها جرعة، فإن قالوا إنه تعالى يحشرها ويجازيها، إما في الموقف، أو في الجنة، بأن تدخل في صورة حسنة بحيث يلتذ برؤيتها أهل الجنة، أو في جنة تخصها، على حسب مذاهبهم المختلفة قلنا: ذلك لا يوجب العقل فلا يجوز الجزم به، وما ورد من الإقتصاص للشاة الجماء من الشاة القرناء، فعلى تقدير

٩٩ وباجملة هؤلاء الأنجاس جعلوا ربهم تحت حكم الناس، ورحم الله من قال : جلّ ذو الجلال، أن يوزن بميزان الاعتزال ١٢، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

الثبوت المعتبر في العقائد أي القطعي لا يفيد وجوب وقوعه منه كما يقول المعتزلة

مسئلة :

قالت الأشاعرة يجوز لله أن يكلف عباده ما لا يطيقونه - و منعه المعتزلة - و ووافقه الخنفية - ليس بناء على أن الأصلح واجب على الله تعالى كما قالته المعتزلة - وعدم جوازه عقلا بحث عقلي مبني على أن العقل قد يستقل بدرك صفة الكمال وضدها

والمراد بما لا يطاق هو ١٠٠ المستحيل في العادة كالطيران من الإنسان وحمل

١٠٠ أقول نسخة الكتاب المطبوعة في بمبئي سقيمة جدا و لم نجد غيرها، وقد سقط ههنا من الكلام، ما غير المرام، وصوابه هكذا: المراد بما لا يطاق هو المستحيل بالذات، ولو بالنظر إلى المكلف، كالتكليف بخلق الأجسام، وقد اتفقت الأشاعرة والخنفية خلافا للمعتزلة على جواز التكليف بالمستحيل في العادة كالطيران من الإنسان وحمل الجبل

قال في المسلم والقواتح (لا يجوز التكليف بالمتنع) بالذات (مطلقا كاجمع بين الضدين) في ذاته لا بالنسبة إلى قدرة دون قدرة (أو) المتنع بالذات (من المكلف) وإن كان ممكنا بالنسبة إلى قدرة الله تعالى (كخلق الجوهر، وجوز الأشعية) التكليف بالمتنع بالذات بالتحوين المذكورين (أما المتنع عادة كحمل جبل فيجوز) التكليف به (عندنا خلافا للمعتزلة) فإنهم لا يجوزونه عقلا (ولا يجوز) عندنا (شرعا لقوله تعالى: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا أَلَّا وَسْعَهَا والإجماع متعقد على صحة التكليف بما علم الله أنه لا يقع) بل وقوعه أيضا أمر باختصار فليتبته

وبالجملة فأصحابنا توسطوا بين التحيز مطلقا، حتى في المتنع بالذات، والمنع مطلقا، حتى في الحال العادي فأجازوا هذا لا ذاك، والصحيح قول أصحابنا، فإن إمكان الفعل من المكلف كافٍ لصحة التكليف، والله قادر على أن يخرق له العوائد إذا قصده أما ما لا يمكن

الجيل أما الفعل المستحيل وقوعه باعتبار سبق العلم الأزلي بعدم وقوعه فلا خلاف في وقوع التكليف به لأنه لا أثر للعلم في سلب قدرة المكلف، ولا في حيره على المخالفة

واعلم أن الحنفية لما استحالوا ١٠١ عليه تعالى تكليف مالا يطاق فهم لتعذيب المحسن الذي استغرق عمره في الطاعة مخالفا لهرى نفسه في رضا مولاه أمتنع ١٠٢ لكن لا بمعنى أنه يجب عليه سبحانه تركه كما تقول المعتزلة بل بمعنى

أصلا فالتكليف ١* به بمعنى الطلب الحقيقي، لا التعجيز كما في "فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ" ولا التعذيب كما يقال للمصّورين: أَحْبِرُوا مَا خَلَقْتُمْ، إما جهل ٢* أو عبث فيجب تنزيه الله تعالى عنه ١٢

١* (مبتدا ١٢)

٢* (حجر ١٢)

١٠١ الاستحالة كون الشيء محالا وعلّة الشيء محالا لازم ومتعدّ ١٢
١٠٢ لم يجوز في نظر العقل العذاب على المطيع الذي هو في علم الله كذلك، عند الماتريدية، وخالف الأشعري ومن تابعه من عامة الأشاعرة فقالوا: يجوز عقلا تعذيبه لأن للمالك أن يفعل في ملكه ما يشاء، ليس ذلك بظلم، إذ الظلم هو التصرف في ملك الغير، والكل ملكه، ولأنه لا تزيده الطاعة، ولا تنقصه المعصية فيثيب أو يعاقب لذلك، ولأن ذلك لا يناهي الحكمة لكون القدرة قابلة للضدين ولأن الأبلغ في التنزيه إثبات القدرة عليه مع الامتناع عنه مختارا، فكان القول به أولى، ودليل الماتريدية أن تعذيب المحسن الذي استغرق عمره في طاعة مولاه، مخالفا لهواه، وضالّا لرضاه، ليس من الحكمة إذ هي تقتضي التفرقة بين المحسن والمسيء فما يكون على خلافها فسفه فيستحيل عليه تعالى كالظلم والكذب، فلا يوصف سبحانه وتعالى بكونه قادرا عليه ألا ترى أنه سبحانه تعالى رد على من حكم بالتسوية بقوله: أَفَتَعْغُلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ وقال: أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَعْلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا

يَحْكُمُونَ وَلَأنَّ ذَلكَ ظَلم، والمَلِك لا يَؤثَر في دَفعه، فيَستَحيل عَليه تَعَالى، وَلَأنَّ فَعَله تَعَالى
وَإِن كَانَ لا لَغَرَض فَهُوَ عَلى مَقْتَضَى الحِكمَة، وَكَون القَدَرَة تَصَلِح لِلضِدِّين ذَلكَ إِذَا لَمْ يَؤَد
إِلَى مَحَال، وَهُوَ مَنَافَة الحِكمَة، هَذَا مَضمُون دَليهِم

وَمَا أَلْهَمَهُ اللهُ تَعَالى لِعِبْدِهِ الحَقِير أَنَّهُ إِذَا تَأَمَّل الشَّخْص بَعَيْن البَصِيرَة رَأى أَن جَمِيع
النَّقَائِص وَالكَدُورَات (أَي الوَاقِعَة فِي المَخْلُوقَات) مِنْ مَقْتَضِيَّات صِفَات الجَلَال، وَجَمِيع
المَحَاسِن وَالصِّفَات الخَيْرَات مِنْ لَوَازِم صِفَات الجَمَال، وَكُل شَيْء يَجَازِي بِأَصْلِهِ، وَبِرَدِّ إِلَيْهِ
فَحيثُ لا يَجُوز عَقْلاً أَن يَتَخَلَف حُكْم كُل مِنْهُمَا لِأَنَّهُ خِلَافُ الوَاقِع، فَلَا يَعْذِب مُطِيع، وَلَا
يُثَاب عَاصٍ، لَكِن المَؤْمِن العَاصِي لَمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ النُّوعَان رَجَح أَحَدُهُمَا عَلى الأُخَر بِقَوْلِهِ
سَبِّحَانَهُ: سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي، وَهَذَا يَرَجَح قَوْل المَاتَرِيدِيَّة، بَل يَرَفَع الخِلَاف عِنْد ذَوِي
البَصِيرَة الذَّكِيَّة، لَا سِيَّمَا عَلى قَوْلِهِم إِن القَدَرَة لَا تَتَعَلَق بِالمُسْتَحِيل وَلَوْ صَلَحَتْ لَهُ لَانْقِلَبَ
جَائِزًا، فَتَأَمَّل ذَلكَ وَاللهُ تَعَالى أَعْلَم بِمَا هُنَاكَ،

فَإِن قِيلَ فَعَلَى هَذَا يَكُون ذَلكَ (أَي إثَابَة المَطِيع وَتَعَذِيب الكَافِر) وَاجِبًا كَمَا تَقُول
المُعْتَزِلَة، وَهُوَ بَاطِل، قُلْتُ نَعَمْ هُوَ وَاجِب بِإِجَابَةِ تَعَالى عَلى نَفْسِهِ تَفَضُّلاً، وَتَكْرَماً، وَزِيَادَة
فِي الإِمْتِنَان، كَمَا قَالَ سَبِّحَانَهُ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَة وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ
المُؤْمِنِينَ وَمَا مِنْ دَآئِيَةٍ فِي الأَرْضِ إِلَّا عَلى اللهِ رِزْقُهَا، إِلَى غَيْر ذَلكَ مِنَ الآيَات وَالأَحَادِيث
وَهَذَا لَا يَنْفِي كَوْنَهُ مُمْكِنًا فِي نَفْسِهِ، بَل زِيَادَة فِي التَّفَضُّل وَالإِحْسَان" اهـ - كُنْز الفَوَائِد شَرَح
بِحَرِّ العَقَائِد مَزِيدًا مَا بَيْن الخُطُوط أَهْلَالِيَّة لِلإِبْرَاهِيمِ

أَقُول: أَمَّا القَوْل بِالوُجُوب مِنْهُ تَعَالى لَا عَليه فَقَدْ قَالَ فِي فَوَائِد الرِّحْمَوِي: الإِيجَاب مِنْهُ
تَعَالى لِأَجْلِ الحِكمَة، وَمُطَابَقَة الفِعْل لِلنَّظْم الصَّالِح مِنَ الكَمَالَات، فَيَجِب ثُبُوتُهُ لَهُ تَعَالى،
وَالإِيجَاد كَيْف مَا اتَّفَقَ مِنْ غَيْر وَجُوبٍ أَمْر مُسْتَحِيل يَجِب تَنْزِيهِهِ تَعَالى مِنْهُ، فَلَا يَجُزئ مُسَلِّم
إِلَّا عَلى هَذَا، اهـ

وَقَالَ أَيْضًا "أَمَّا عِنْد عَدَم مَنَاعٍ مِنَ المَوَانِع أَصْلًا فَيَجِب صُدُورُ الفِعْل مِنْهُ سَبِّحَانَهُ، فَإِنَّكَ
قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الوجودَ مِنْ غَيْر وَجُوبٍ بَاطِل" اهـ

والمقام يستدعي تنقيحاً عظيماً لا نفرغ الآن لبسطه لكن بين قول الكثر "لا ينبغي كونه ممكناً في نفسه" وبين قوله "لا سيما على قولهم إن القدرة لا تتعلق بمستحيل لا تصلح له" تنافٍ ظاهرٌ وكذا بينه وبين قوله "من مقتضيات صفات الجمال، ومن لوازم صفات الجلال" فإن تخلف المقتضى و انفكاك اللازم مستحيل بالذات، إلا أن يريد المعنى العرفي، وذلك بمقصوده لا بقي، ثم لا معنى لقوله "بل يرفع الخلاف" كما لا يخفى، ولا مبالغ للفظه "لا سيما" كما ترى، ثم على ما قرر لا يجوز العفو عن الكافر أيضاً عقلاً، وهو قول شاذ مهجور، مخالف للجمهور، لا يعرف إلا عن بعض متأخري علماءنا كالعلامة أكمل الدين البابرتي، و الإمام أبي البركات النسفي، ومن تبعهما

ثم أقول، وإلى ربي اتضرع لهداية الصواب: لما صرحت العلماء أن التقليد في العقائد لا يجوز كما في المسامرة، وشرحها المسامرة، والمطالب الوفية، والخديقة الندية، وغيرها فيعجبني أنا أن أكون في الأصل مع أئمتنا الماتريدية، فالصواب عندي عقلية الحسن والقبح، واعتقادي أن المولى سبحانه وتعالى منزّه في صفاته عن كل نقص، وفي أفعاله عن كل قبح وإثماني أن الظلم والكذب والسفه وسائر النقائص والقبايح محال بالذات عليه تعالى صفّةً وفعلًا، شرعاً وعقلاً - وإثماني أنّ لله تعالى أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، ولكن لا يشاء إلا الممكن، ولا يريد إلا المقدور، وهو تعالى منزّه عن إرادة المحال، وعن القدرة عليه، فإنها من أقبح النقائص، وأشنع القبايح كما بيته بتوفيق الله تعالى في "سبحن السبوح عن عيب كذب مقبوح" بل إذا تحققت وجدت هذه المسائل أكثرها مجمعاً عليه بين أهل السنة والجماعة، وإن يفعل بعض أكابر الأشاعرة عن محل الرفاق، فسبحن من لا يغفل ولا ينسى، كما حققه الإمام ابن الهمام في المسامرة، وأشار إليه العلامة النفطازي في شرح المقاصد

ويعجبني إياي أن أكون في هذا الفرع أعني حواز تعذيب الطائع عقلاً و امتناعه شرعاً مع أئمتنا الأشعرية ولا يلزم ظلم ولا سفه ولا تسوية بين الحسن والمسيء

وتقريره على ما أطمني ربي تبارك وتعالى أن ورود أنواع الإيلام والبلاء على خلّص عباد الله تعالى في دار الدنيا ممكن إجماعاً، وواقع عياناً، وقد ورد عن النبي صلى الله تعالى

١٠٢ أنه تعالى يتعالى عن ذلك، وقد نص تعالى على قبحه حيث قال: أَمْ حَسِبَ

عليه وسلم "أن أشد البلاء على الأنبياء ثم الأولياء فالأئمة" ولا يلزم منه ظلم ولا سفه ولا تسوية فإنه يكون نقمة من الله تعالى على الكافر، وكفارة للعاصي ورفع درجات للمطيعين، ومزيد قربات لهم عند ربهم، والعقل لا يفرق بين الدارو الدار، فجاز أن يتشارك المحسن والمسيء في الدار الآخرة أيضا في صورة الإيلاء، ويكون نقمة على الكافر، وكفارة للعاصي، ومزيد قربات للمطيعين فلا يلزم أيضا ظلم أو سفه أو تسوية كما لم يلزم في الدار الدنيا، وليست الدرجات والقربات منحصرة في الحور والقصور والألبان والخمور، حاش لله، بل الدرجات والقربات في ترقى العبد في معرفة ربه، وتجليه عليه بصفة الرضا والمحبة، وزيادة منزلته عند الله تعالى، عندية رحمانية، لا عندية مكانية فيستوي في ذلك عند العقل كل مكان ومكان، ولا مانع عقلا أن يتجلي الرب سبحانه وتعالى على بعض من في النار، ويرزقه رؤية وجهه الكريم رحمة منه فإن الرحمة واسعة لا حصر فيها، وكذا لا إمتناع عقلا أن يربط المولى سبحانه وتعالى حصول ذلك لمن يشاء بدخول النار فيتحقق أن ذلك الإيلاء، لرفع الدرجات وجليل المثوبات كما كان يكون في الحياة الدنيا، ولا والله لو فعل الله سبحانه وتعالى ذلك لرأيت عباده المخلصين، إلى النار مهرعين، وفي طلبها مسرعين، وعن الجنة هارين، كهر بهم عن الشهوات الدنيوية طلبا لوجه الحق المبين، والحمد لله رب العلمين، ولعل مراد أصحابنا التعذيب المحض الخالص من دون إثم ولا نقصير ولا مصلحة والله سبحانه وتعالى أعلم وعلمه عز مجده أتم وأحكم ١٢

١٠٣ هذا كلام المسامرة وعنهما لخص المصنف العلامة قدس سره أقول وهو مخالف نصريح نفسه فيها في الأصل التاسع من الركن الثالث في إرسال الرسل بما نصه "وقد قالت المعتزلة بحجوب البعثة لما عرف من أصلهم في وجوب الأصلح، وقول جمع من متكلمي الخنافية من ما وراء شهر أن إرسالهم من مقتضيات حكمة الباري فيستحيل أن لا يكون عند تفهيم معنى وجوب الأصلح مما قدمناه هو معناه" اهـ

والذي قدم من معناه هو لزوم النقص وعدم القدرة ثم قال: "وقوله في عمدة النسخة:

الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ

هذا في التجويز عليه عقلا وعدمه، وأما الوقوع فمقطوع بعدمه وفاقا، ولما كان هذا المقام من مزال الأقدام قال ابن الهمام لرفع الأوهام: إن من محل الإتفاق - أي في الحسن والقبح العقليين - إدراك العقل حسن الفعل بمعنى صفة الكمال، وقبح الفعل بمعنى صفة النقص، وكثيرا ما يذهل أكابر الاشاعرة عن محل النزاع في مسئلتَي التحسين والتقيح العقليين لكثرة ما يشعرون النفس أن لا حكم للعقل بحسن ولا قبح، فذهب لذلك عن خاطرهم محل الوفاق أي الحسن بمعنى صفة الكمال والقبح بمعنى صفة النقص، حتى تحير كثير منهم في الحكم باستحالة الكذب عليه تعالى لأنه ١٠٤ نقص لما ألزم المعتزلة القائلون بنفي الكلام النفسي

إنها في حيز الإمكان بل في حيز الوجوب تصريح به لكنه أراد به خلاف ظاهره إذ الحق أن يرسلهم لطف من الله تعالى ورحمة ومحض فضل و جود الخ

أقول: ولا معنى للحكم عقلا بتعاليه تعالى عن شيء لكونه قبيحا مع القدرة عليه، فإنه إن كان نقصا كان محالا، وإلا فمن أين للعقل الحكم عليه بأنه يتعالى عنه، فافهم وثبت فإنه من مزال الأقدام وقد خالط كلام الحنفية الكرام، كلام كثير من المعتزلة اللئام، فأوجب كثيرا إثارة الأوهام، والله الهادي إلى سبيل السلام ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه ، ١٠٤ متعلق بالحكم والتحير منصب عليه لا على نفس الحكم إذ لا توقف له عليه، والمعنى أنهم وجدوا الأئمة يستدعون على استحالة الكذب عليه سبحانه وتعالى بدلائل كثيرة ثقيلة وعقيلة منها أنه نقص، والنقص محال على الله تعالى فتحيروا في صحة هذا الاستدلال على مذهب الأصحاب توهمنا منهم أن القول بالنقص عقلا هو القول بالقبح عقلا وهم لا يقولون به و سيتضح ذلك المراد عما يأتي آنفا من كلام إمام الحرمين حيث خص الكلام

القديم، الكذب على تقدير قدمه في الإخبار فلو كان كلامه قديماً لكان كذباً، وهو مستحيل عليه تعالى لأنه نقص حتى قال بعضهم و نعوذ بالله مما قال "لا يتم استحالة النقص عليه تعالى إلا على رأي المعتزلة القائلين بالقبح العقلي" قال إمام الحرمين: لا يمكن التمسك في تنزيه الرب جلّ جلاله عن الكذب بكونه نقصاً، لأن الكذب عندنا لا يقبح بعينه، وقال صاحب التلخيص: الحكم بأن الكذب نقص إن كان عقلياً كان قولاً بحسن الأشياء وقبحها عقلاً، وإن كان سمعياً لزم ١٠٥ الدور، وقال صاحب المواقف: لم يظهر لي فرق بين النقص العقلي والقبح العقلي بل هو هو بعينه -- وكل ١٠٦ هذا منهم للغفلة عن محل النزاع حتى قال

بصحة هذا التمسك وهو واضح جليّ عند من نور الله بصيرته ١٢

١٠٥ لأن القول بصدق ذلك السمع الحاكم بأن الكذب نقص متوقف في هذا التمسك على القول بصدقه، ولا يسوغ أن يثبت صدقه بدليل آخر يحكم باستحالة الكذب، وإلا لكان هو الكافي، ولغا التمسك الأول كما لا يخفى ١٣

١٠٦ أقول: ومن هذا الدهول قوله في المواقف "إن العمدة في إحالة النقص هو الإجماع" والحق أن امتناعه ثابت ببداهة العقل الغير الماؤف، ثم هو من ضروريات الدين، فالإجماع في الدرجة الثالثة كما بينته في كتابي "سبحن المسبوح عن عيب كذب مقبوح"

ومن هذا الدهول ما وقع للمولى المحقق سيدي عبد الغني النابلسي قلبي سره القدسي في المطالب الوفية حيث قال: "ذكر أكمل الدين في شرح وصية الإمام أبي حنيفة أنّ العفو عن الكفر لا يجوز عقلاً عندنا أي عند الحنفية خلافاً للأشعري، وتحليل المؤمنين في النار وتحليل الكافرين في الجنة عنده أي، الأشعري يجوز عقلاً أيضاً إلا أن السمع ورد بخلافه- للأشعري أنه تصرف في ملكه فلا يكون ظلماً، إذ الظلم تصرف في ملك الغير، وعندنا لا يجوز لأن الحكمة تقتضي التفرقة بين المحسن والمسيء، ولهذا استبعد الله تعالى التسوية بينهما بقوله تعالى: أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ - أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ

بعض محققى المتأخرين منهم يعنى المولى سعد فى شرح المقاصد بعد ما حكى كلامهم هذا "و أنا أتعجب من كلام هؤلاء المحققين الواقفين على محل النزاع فى مسئلتى الحسن والقبح العقليين"

كالفجار - أم حسب الذين أخرجوا السيت أن تعلمهم كالذين آمنوا و عملوا الصالحات سواء محياهم و مماتهم ساء ما يحكمون - أفتعقل المسلمين كالخمرين مآلکم كيف تحكمون و تخليد المومن فى النار و تخليد الكافر فى الجنة ظلم، لأنه وضع الشيء فى غير موضعه، فكان ظلما، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، والتصرف فى ملكه إنما يجوز إذا كان على وجه الحكمة، وأما على خلاف الحكمة يكون سفها، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا - إلى هنا عبارته، وقد علمت أن هذا مذهب المعتزلة فى نبوت التحسين والتقيح بالعقل، فتكون الحكمة تابعة له، وأما على مذهب أهل الحق أن التحسين والتقيح ليسا بالعقل بل بالحكم فالتحسين والتقيح تابعان للحكم، والحكمة تابعة للحكم، فلا يحسن الشيء ولا يقبح إلا إذا حكم تعالى به فأمر ونهى، ولا يكون جاريا على مقتضى الحكمة إلا بعد الحكم به فقوله هذا غلط منه فإن الله تعالى كيفما حكم كان ذلك هو الحكمة، فإن حكم على أهل الجنة بدخول النار أو على أهل النار بدخول الجنة كان ذلك محض الحكمة، إذ لا يتوقف الحكمة إلا على تحسين الشيء وتقيحه بالحكم، فلا بد من سبقه لظهور الحكمة، وقبل ورود الحكم لا حسن لشيء ولا قبح له إلا عند المعتزلة اهـ كلام المطالب الوفاء

و كتبت عليه ما نصه: أقول: لا غرو فى الذهول عن أن عقلية هذا الحسن والقبح فى محل الوفاق لا النزاع، فقد ذهل عنه جملة كبراء كما بينه فى المسأيرة وشرح المقاصد، نعم العجب فى الذهول عن أن أئمتنا الماتريدية قائلون بعقلية الحسن والقبح، والنزاع مشهور، وفى الزبر مزبور، وإن كانت الأشاعرة كالإمام حجة الإسلام والإمام الرازي وغيرهما يقتضون عند ذكر الخلاف على نسبه للمعتزلة فقط، نعم عدم تجويز العفو عن الكفر عقلا قول ضعيف مهجور، على خلاف الجمهور، والله تعالى أعلم ١٢ إمام أهل السنة رضى الله تعالى عنه

قال ابن أبي الشريف: كيف لم يتأملوا أن كلامهم هذا في محل الوفاق لا في محل النزاع، فإن قيل: محل النزاع ومحل الوفاق إنما هو في أفعال العباد لا في صفات الباري سبحانه، قلنا: لا خلاف بين الأشعرية وغيرهم في أن كل ما ١٠٧ كان وصف نقص في حق العباد فالباري تعالى منزّه عنه، وهو محال عليه تعالى، والكذب وصف نقص في حق العباد، فإن قيل: لا نسلم أنه وصف نقص في حقهم مطلقاً لأنه قد يحسن بل قد يجب في سائل عن موضع رجل معصوم يقصد قتله عدواناً قلنا لا خفاء في أن الكذب وصف نقص عند العقلاء، وخروجه لعارض الحاجة للعاجز عن الدفع إلا به لا يصح فرضه في حق ذي القدرة الكاملة الغني مطلقاً سبحانه، فقد تم كونه وصف نقص بالنسبة إلى جناب قدسه تعالى فهو مستحيل في حق الله عز وجل، انتهى

أقول: وأعجب من كل عجب أنهم يصرحون بتشخيص محل النزاع في هذا الباب، ويستندون بهذه الدعوى في كثير من الأبواب في هذا الكتاب، مع ذلك لا يظهر لهم الفرق، ويتحIRON ويقولون ما يقولون، وصاحب المواقف ذكر التشخيص في أول الباب، وقال في مسألة الكلام في دلائل امتناع الكذب عليه تعالى: إنه نقص، والنقص عليه محال إجماعاً وبه أجاب عن دليل منكري ١٠٨ البعث

١٠٧ ألفينا عليك تحقيقه فيما تقدم فنذكر ١٢

١٠٨ تقدم مثله في أوائل بيان ما يجب اعتقاد استحالته، والذي رأيته في المواقف ذكره في الجواب عن دليل منكري المعجزة ودلائلها على صدق الأنبياء عليهم الصلوة والسلام ١٢
إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

مسئلة

ثواب المطيع بمحض فضل الله لا عن إيجاب كقول الفيلسفي، ولا عن وجوب، كقول المعتزلي، و عذاب العاصي بمحض عدل ليس جورا ولا واجبا عليه قالت المعتزلة بوجوب تعذيب من مات مصرا على المعصية وإثابة من مات على الطاعة بحسب طاعته، وقالوا لا بد من الموازنة في الكبيرة، ومرتكب الصغائر فقط لا يجوز تعذيبه

وعندنا معاشر أهل السنة من الماتريديّة والأشاعرة لا يجب على الله شيء، فلذلك يجوز العفو عن من مات مصرا على الكبائر بشفاعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، أو دونها بمحض فضل الله تعالى، كذا قال ابن الهمام في المسامرة وشراحه واعلم أن أهل القبلة اختلفوا في هذه المسئلة، فقال بعضهم وعيد مرتكب الكبيرة قطعي دائم، ويقولون إن مات صاحب الكبيرة بلا توبة فحكمه حكم الكفار، وهذا مذهب الخوارج والمعتزلة، أما الخوارج فصرحوا بكفره بل بعضهم بكفر مرتكب الصغيرة أيضا وقالوا كل ذنب شرك، والمعتزلة وإن قالوا هو في منزلة بين المنزلتين، لكن لما خرج من الإيمان فحكمه حكم الكفار عندهم من منع صلوة الجنائزة ودفنه في مقابر المسلمين، والاستغفار لهم^{١٠٩} لأنها^{١١٠} بالإيمان مشروط ومربوط، وإذا فات الشرط فات المشروط وبعضهم قالوا وعيده قطعي منقطع، لا يليق بالعفو، يعذب البتة لكنه

١٠٩ كذا بالأصل، والأولى "له" ١٢

١١٠ كذا بالأصل المطبوع في بمبئي وهي نسخة سقيمة جدا، و صوابه "لأنه" أي كل ما

ذكر من صلوة الجنائزة والدفن والاستغفار ١٢

منقطع عذابه ويدخل الجنة آخرًا وهذا مذهب بشر المريسي، والحنالدي وغيرهما من الجهال السفهاء وقالت المرجئة: ليس للفساق وعيد أصلا وكل وعيد ورد في الكتاب والسنة فهو للكافر الذي يكون مع كفره الفسق أيضا، وقد ١١١ صح أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: صنفان من أمتي ليس ١١٢ لهم من الاسلام نصيب، المرجئة والقدرية

والمذهب الصحيح الذي عليه الصحابة والتابعون، وهو مذهب أهل السنة أن مرتكب الكبيرة وإن مات بلا توبة قابل للعفو، ومثل سائر المسلمين في الأحكام، ولا بد من اعتقاد أن الله برحمته، أو بشفاعة الشافعين يعفو عن بعضهم، وإن عذب بعضا منهم أيضا، وأن من عذبه منهم لا يخلد في النار بل لا بد أن يخرج منها بشفاعة الشافعين، أو باستيعاب ١١٣ العذاب على مقدار معصيته

١١١ رواه البخاري في التاريخ، والترمذي وحسنه عن ابن عباس، وابن ماجة عنه وعن جابر بن عبد الله معا والطبراني في الأوسط بسند حسن عن أبي سعيد الخدري، والخطيب في التاريخ عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم، ولا بدع في إطلاق الصحيح على الحسن ثم بالتنوع يترقى إلى الصحة لا محالة، ولأبي نعيم عن أنس وأوسط الطبراني عن وائلة وعن جابر رضي الله تعالى عنهم بلفظ "صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي يوم القيمة المرجئة والقدرية" صالح معتبر وقد انجمر ١٢

١١٢ كذا بالأصل وصوابه "لهما" ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،
 ١١٣ أقول: بل لا استيعاب أصلا إن شاء الله، وما استقصى كريم قط، ألا ترى إلى خلق نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم إذ يقول عنه ربه : عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ، فما صلت بأكرم الأكرمين جل جلاله؟ وقد صحت الأحاديث أن المؤمنين يخرجون، فيخرجون بشفاعة الشفيع الرفيع الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم يخرج الله برحمته كل من قال

ويكون مآله الجنة قال العلامة النابلسي: والظاهر أن كل نوع من أنواع الكبائر لابد من نفوذ الوعيد في طائفة من مرتكبيه أقلها الواحد على ما هو المختار من صدق الطائفة ١١٤ لغة به، انتهى

وبالجملة كون جميع المعاصي قابلة للعفو غير الكفر (الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة) هو منصوص الآيات القرآنية كقوله إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وغير ذلك وأيضاً كتاب الله بكونه عفواً وغفورا ورجيماً وكريماً مشحون، وفي الحديث زاد على حد التواتر هذا المضمون، وحمل المعتزلة الآية على التائب باطل، لأن الكفر مغفور عنه بالتوبة فما دونه أولى، والآية إنما سيقّت لبيان التفرقة بينهما، وذا فيما ذكرنا، كذا قالوا ١١٥

لا إله إلا الله، وأولئك يسمون عتقاء الله عز وجل كما عند أحمد والنسائي، والدارمي، وابن خزيمة، وسعيد بن منصور عن أنس، وعند أحمد وإبني حبان ومنيع، والبخاري في الجنديات، وسعيد عن جابر رضي الله تعالى عنهما فإن استقصى فمتى أعتق، إنما أطلق، ألا ترى أن الأسير إذا أتم ميقاته فأخرج فإنما يقال أطلق، لا أعتق، والله تعالى أكرم الأكرمين، والحمد لله رب العلمين ١٢

١١٤ قال الله تعالى: فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ، والفرض يتأدى بقيام واحد، وقال تعالى: إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ وَإِنَّمَا عَفِيَ عَنْ وَاحِدٍ، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في الآية قال: الطائفة الرجل والنفر، وأخرج عبد بن حميد عنه قال: الطائفة الرجل فصاعداً ١٢

١١٥ أقول: كأنه يشير إلى حصول التفرقة بقبول توبة اليأس من العصي دون الكافر، أو بأن العصي أقرب للتوبة، والحق أن سياق الآية وإحالة عفو ما دون الكفر على شخص المشبهة ناضق قطعاً بمذهب أهل السنة وبطلان زعم المعتزلة ١٢، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

و النجدية خالفوا أهل السنة ومالوا إلى ما قال المريسي والخالدي بتثليث
القسم في كتاب التوحيد، واقتفاه صاحب "تقوية الإيمان" حيث قال: الشرك لا
يكون مغفورا، فإن كان الشرك من الدرجة القصوى الذي يصير به الإنسان كافرا
فجزاءه خلود جهنم، وإن كان دونه فما كان جزاءه مقرا عند الله بجده و باقي
المعاصي على رضا الله إن شاء عفا وإن شاء جزى،

مسئلة

النجدات ١١٦ من الخوارج منعوا كفر مرتكب الكبيرة غير مصر عليها،
وحكموا بكفر من أصر على المعصية، ولو كانت صغيرة، والنجدية اتبعوهم في
تكفير المصر على الكبيرة

مسئلة

لا خلاف في عدم العفو عن الكفر إنما الخلاف في دليله فلا يجوز وقوعه
سما غندنا قال تعالى: **فَمَا تَتَفَعَّلُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ** أي لو شفّعوا لكن لا يقع ذلك
أي إتيانهم بالشفاعة، لأنه تعالى قال: **مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ** ولا يجوز
عقلا عند المعتزلة، على ما زعموا هم وصاحب العمدة من الحنفية، بناء منهم على
أن العفو من الكفار مخالف للحكمة على ما ظنوا،

قالوا: قضية الحكمة التفرقة بين المسيء والمحسن، وفي جواز العفو تسوية
بينهما، فيمتنع العفو عقلا عليه تعالى، فيجب العقاب أي وقوعه منه تعالى، لأنه
يثبت بترك العقاب نقص في نظر العقل، لكونه بخلاف قضية الحكمة، كذا في

المسألة ومتعلقاته

وفي مختصر العقائد: وأما ما قال جهم بن صفوان فنقول ذلك باطل، فإن الملك لله، والناس عبيده، وله أن يفعل بهم ما يريد، ولكن وعد أن لا يعذب احدا بغير ذنب و أن لا يخلد المؤمن المذنب في النار، ويستحيل أن يخلف في ميعاده، وكذا وعد أن يعذب المؤمن المذنب زمانا، والكافر مؤبدا، ولكن قد يعفو عن المؤمن المذنب، ولا يعذبه لأنه تكرم وتفضل بترك الرعيد، أما في حق الكفار فلا يكون العفو وإن كان تكراما وتفضلا، قال الله تعالى: وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَذَا، وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي الْآيَةِ أَخِيرَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مَعَ الْكَافِرِ إِلَّا بِطَرِيقِ الْعَدْلِ، انتهى والخيالي وغيره من محشي شرح العقائد للسعد قد بسطوا القول في مذهب المعتزلة أي امتناع العفو عقلا وذكر دلائلهم والجواب عنها

ولما اشتبه المقام على بعض الأفهام من جهة عقلية الحسن والقبح عند الماتريدية كالمعتزلة، ومذهبهما واحد، فتخيلوا أن مذهبهما في الفروع أيضا واحد، فقالوا بامتناع عفو الكفر من الله، ووجوب عقابه عليه تعالى عقلا، ولم يتفطنوا أن الماتريدية وإن قالوا بعقلية الحسن والقبح لكن اتفقوا على نفي ما بنت المعتزلة عليه من وجوب أمور عليه

وما في التوحيد أن الكفر مذهب يعتقد فعقوبته أن يخلد في النار، فأجيب عنه بأنه لبيان الفرق بين الكفر وسائر الكبائر، لا للإمتناع عنه والوجوب عليه، ولا يجب عليه شيء باتفاق أهل السنة والجماعة،

ولما تنبهوا بما أورد عليهم من الوجوب وشنائه قالوا هو واجب بإيجابه

تعالى على نفسه تفضلا وتكرما وزيادة في الامتنان ١١٧ كما قال سبحانه كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ وأمثالها وهذا لا ينفي كونه ممكنا في نفسه، وعمدة من اشتبه عليه المسئلة النسفي، حيث خلط مذهب المعتزلة بمذهب الماتريدية في كثير من مواضع العمدة ووافق المعتزلة ١١٨ والمحققون نهوا عليها، في المسامرة: صاحب العمدة لما اختار أن العفو عن الكفر لا يجوز عقلا (وقال الشارح: وفاقا للمعتزلة) كان امتناع تخليد الكافر في الجنة لازم مذهبه ونحن لا نقول بامتناعه عقلا، بل سمعنا، فظنهم أنه مناف للحكمة لعدم المناسبة ١١٩ غلط

مسئلة: اعلم أن قولنا "له سبحانه في كل فعل حكمة ظهرت أو خفيت" ليس هو بمعنى الغرض، إن فسر الغرض بفائدة ترجع إلى الفاعل فإن فعله تعالى وخلقه العالم لا يعلل بالأغراض، لأنه يقتضي استكمال الفاعل بذلك الغرض، لأن حصوله للفاعل أولى من عدمه، وذلك بنا في كمال الغنى عن كل شيء، وقال الله تعالى: إِنْ اللَّهُ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ، وإن فسر بفائدة ترجع إلى غيره بأن يدرك رجوعها إلى ذلك الغير، كما نقل عن الفقهاء من أن أفعاله تعالى لمصالح ترجع إلى العباد، تفضلا منه تعالى، فقد ينفي أيضا إرادته من الفعل، نظرا إلى تفسير الغرض

١١٧ أقول: وهذا ان لم يكن تصريحاً بالمرام فكما ترى رجوع عن القول ١٢

١١٨ انتظر ما سنلقي عليك بتوفيق الله تعالى ١٢

١١٩ بين الجنة والكفار، كما لا مناسبة بين المؤمن المطيع والنار، وهذا الذي جزم به إسماعيل حقي أفندي في روح البيان، والصواب أن الله تعالى أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة،

بالعلة الغائية التي تحمل الفاعل على الفعل، لأنه يقتضي أن يكون حصوله بالنسبة إليه تعالى أولى من لاحصوله فيلزم الاستكمال المحذور،

وقد يجوز إرادته من الفعل، نظرا إلى أنه منفعة مرتبة على الفعل، لا علة غائية حاملة على الفعل حتى يلزم الاستكمال المحذور، والحكمة على هذا أعم من الغرض، لأنها إذا نفيت إرداتها من الفعل سميت غرضا، وإذا جوزت كانت حكمة لا غرضا

وأما أحكامه سبحانه فمعللة بالمصالح عند الفقهاء على ما يعرف في أصول الفقه كذا في المسيرة وشروحه قال ابن أبي الشريف: وأعلم أن تعليلها بها عند فقهاء الأشاعرة بمعنى أنها معرفة للأحكام من حيث أنها ثمرات تترتب على شرعيتها، وفوائدها، وغايات تنتهي إليها متعلقاتها من أفعال المكلفين، لا بمعنى أنها علل غائية تحمل على شرعيتها، انتهى

والمعتزلة قالوا بوجوب التعليل لأفعاله تعالى، واستدلوا بلزوم العبث على تقدير عدمه، قال شارح المواقف في الجواب: العبث ما كان خاليا عن الفوائد والمنافع، وأفعاله تعالى محكمة متفنة مشتملة على حكم ومصالح لا تخصي، راجعة إلى مخلوقاته، لكنها ليست أسبابا باعثة على إقدامه، عللا مقتضية لفاعليته، فلا تكون أغراضا، ولا عللا غائية لأفعاله، حتى يلزم استكماله بها، بل تكون غايات ومنافع لآثاره^{١٢٠}، وآثارا مرتبة عليها، فلا يلزم أن تكون أفعاله عبثا خاليا عن الفوائد، وما ورد في الظواهر الدالة على تعليل أفعاله تعالى فهو محمول على الغاية والمنفعة دون الغرض والعلة الغائية

١٢٠ الذي في شرح المواقف "لأفعاله"، ولا يبعد أن يراد بالآثار الأفعال فافهم ١٢

وكبير النجدية في "تقوية الإيمان" مثله سبحانه بسلطان يرخم على سارق لم يجعل السرقة صنعتة بل صدر عنه من شامة النفس، وهو نادم عليه خائف ليلا ونهارا، لكن السلطان نظرا إلى قانون السلطنة لا يقدر^{١٢١} على العفو عنه بلا سبب، لئلا ينتقص قدر حكمه في قلوب الناس، انتهى ما يليق بالمقام

و لم يدر المسكين أنه سبحانه قادر على كل شيء، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد حاشاه أن لا يقدر على العفو عنه، بل عمن جعل السرقة صنعتة ولم يندم، عند أهل السنة والجماعة، وحاشاه أن يحتاج إلى سبب يكون به قادرا على العفو، ويحصل به نفعا عائدا إليه، ويحفظ قدر حكمه عن الإقتصاص، وكيف ينتقص قدر قانونه بالعفو، وهو مملو متشحون بأنه يغفر الذنوب جميعاً، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، وأنه غفور رحيم، وأمثال ذلك وهو منزّه عن السهر والنسيان، وتفصيل ما فيه من الخبط والضلال، والخلط بالإعتزال مذكور في رسائلنا

هذا تمام الكلام فيما يستحيل على الله ذي الجلال والإكرام وأما ما يجوز في حقه تعالى - أي ما يصح في نظر العقل وجوده وعدمه في حقه - ففعل كل ممكن وتركه، فخرج الواجب والمستحيل، فما من ممكن عقلا إلا ويجوز في حقه تعالى إيجاداه وإعدامه، ذاتا كان أو عرضاً، فدخل في ذلك الثواب والعقاب، وبعث الأنبياء عليهم السلام، والصالح والأصلح للخلق، وما التزم سبحانه شيئا من ذلك إلا تفضلا وتكرما، فله المنّة والطول، وبه القوة والحول، لأفعال سواء ولا

١٢١ هكذا كان في كتابه تقوية الإيمان الأصل المطبوع قديما بمطبعة دار السلام في دهلي ثم حرفته أذنا به من بعد وجعلوا "لا يفعل" مكان "لا يقدر" وهو بعد كما ترى لا يخلو عن ضلال واعتزال، وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

معبود إلا إياه - تم مبحث الإلهيات -

الباب الثاني في النبوات

أي المسائل التي يجب على المكلفين اعتقادها وهي متعلقة بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم مما يجب له، ويمتنع عليه، ويجوز في حقه عليه الصلوة والسلام كما يجب ١٢٢ ذلك في حقه تعالى، لأنه الركن الثاني من الإيمان

قال القاضي من يجهل ما يجب للنبي أو يجوز أو يستحيل عليه، ولا يعرف صور أحكامه لا يؤمن أن يعتقد في بعضها خلاف ما هي عليه، ولا يترهه عما لا يجوز أن يضاف إليه، فيهلك من حيث لا يدري، ويسقط في هوة الدرك الأسفل من النار، إذ ظن الباطل به واعتقاده مالا يجوز عليه نخل بصاحبه دار البوار — ولهذا المعنى ما ١٢٣ احتاط النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجلين الذين رأياه ليلاً، وهو معتكف في المسجد مع صفيّة، فقال لهما: إنما صفيّة — ثم قال لهما الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئاً فتهلكا قال الخطابي خشي صلى الله عليه وسلم عليهما الكفر لوظنا قهمة برؤيته معه امرأة أجنبية، فبادر إلى إعلامهما بمكانها نصيحة لهما في حق الدين قبل أن يقعا في أمر يهلكان به

قال العلامة النابلسي في المطالب الوفيّة: — أما المفروض على كل مكلف في حق الأنبياء والرسل عليهم السلام فهو معرفة ما يجب في حقهم من صفات كماله المخلوق، ويستحيل عليهم من النقائص والردائل، ويجوز عليهم من الأخلاق

١٢٢ أي كما يجب على المكلف ذلك الاعتقاد المذكور في حقه سبحانه وتعالى ١٢

١٢٣ موصولة أو مصدرية ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

البشرية التي لا كمال فيها ولا نقص، على ما سيأتي - وأدنى ذلك أن يعتقد امتياز الأنبياء عليهم السلام عن جميع الخلق بصفات من الكمال، وتبرأتهم دون جميع الخلق عن صفات من النقص، بعد اعتقاده امتياز الله تعالى عنهم وعن جميع الخلق بصفات من الكمال، وتبرئته تعالى دونهم، و دون جميع الخلق من صفات من النقص، انتهى

وينبغي أن تعلم أن الأنبياء عليهم السلام وسائط بين الله تعالى وخلقهم، فخلقوا متوسطين بين الأرواح الملكية والأشباح البشرية، جامعين بين الأسرار الباطنية والأنوار الظاهرية، فجللوا من جهة الأجسام والظواهر مع البشر، ومن جهة الأرواح والبواطن مع الملائكة، كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم "لست كهيئتكم" أي على صفتكم و ماهيتكم ^{١٢٤} آيت عند ربي يطعمني ويسقيني" فظواهرهم و أجسادهم وبنيتهم متصفة بالأوصاف البشرية ، يجوز عليها طريان ما يطرؤ على البشر من الأعراض والأسقام ونعوت الانسانية، وبواطنهم منزهة عن الآفات المخلة بنعوتهم الملكية ، مطهرة عن النقائص والاعتلالات المملة على الأجسام الحيوانية كذا قال القاضي ^{١٢٥} - وقال: والني وإن كان من البشر ويجوز على جبلته ما يجوز على جبلية البشر فقد قامت البراهين القطعية وتمت كلمة الإجماع على خروجه وتنزيهه عن كثير من الآفات التي تقع على الاختيار وعلى غير الاختيار كما هو مفصل في محله

١٢٤ كذا قاله الفاضل القاري ولم يرد به مصطلح المنطق بل الحقيقة الكونية الخاصة التي عنها بروز الممكن بخصوصه فانهم ^{١٢} إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

١٢٥ أي والقاري ^{١٢}

وللنجدية كلمات في حقهم عليهم السلام تمج منها السماع، وتنفر عنها الطباع، أخفها ما في (الصراط المستقيم) حيث قال:

إن الصديق من وجه يكون مقلداً للأنبياء، ومن وجه محققاً في الشرائع، و العلوم الشرعية تصل إليه بواسطتين، بواسطة النور الجلي، و بواسطة الأنبياء، فيمكن أن يقال له تلميذ الأنبياء ويمكن أيضاً أن يقال هو والأنبياء تلميذ لأستاذ واحد وطريق ١٢٦ أخذ العلوم الشرعية أيضاً شعبة من شعب الرحي التي يعبر عنها في عرف الشرع بنفت في الروح، وسماء بعض أرباب الكمال بالوحي الباطني وقال بعد ذلك: فالفرق بين هؤلاء الكرام والأنبياء العظام بإقامة الأشباح، ومطابق ١٢٧ الحكم، والمبعوثية إلى الأمم فحسب، ونسبتهم إلى الأنبياء مثل نسبة الإخوان الصغار إلى الإخوان الكبار ونسبة الأبناء الكبار إلى آبائهم وقال: لا بد يجعلونه فائزاً بمحافضة مثل محافضة الأنبياء التي تسمى عصمة، و

ادعى المكاملة الحقيقية

وقال في حق شيخه الذي ادعى له الترقى من درجة الصديق بكثير: - إنه كان مخلوقاً من بدو الفطرة على كمال مشابهة رسول الله تعالى عليه وسلم، وبناء عليه بقيت لوح فطرته مصفاة من نقوش العلوم الرسمية، وطريق عقلاء الكلام

١٢٦ أي طريق أخذ الصديق تلك العلوم الشرعية التي تصل إليه بواسطة نوره الجلي هو أيضاً شعبة الخ

١٢٧ أي مقام الحقائق يريد به أن للأنبياء عليهم الصلاة والسلام تشريعاً بالإذن فينوطون الأحكام بالأشباح والمظان خلفه عن الحقائق ولا كذلك الصديق ١٢٨ إمام أهل السنة عليه الرحمة،

والتحرير والتقرير، وكان هو من بدو الفطرة مجبولا على كمالات طريق النبوة إجمالا

وقال: إلى أن الله تعالى أخذ يوما يده اليمنى بيد قدرته الخاصة وجعل قدام وجهه شيئا من الأنوار القدسية الذي كان رفيعا وبديعا كثيرا وقال أعطيتك كذا وأعطيت أشياء أخرى أيضا إلى أن شخصا استدعى البيعة وحضرته توجه إلى الحق، واستاذن واستفسر عما هو منظوره تعالى في هذه المعاملة، فصار الحكم من هذا الطرف بأن من بايع على يدك وإن كانوا مات ألوفٍ أكفي لكل منهم، وبالجملية ظهر مات أمثال تلك الوقائع حتى بلغ كمالات طريق النبوة إلى ذروتها العليا إنتهى ملخصا مترجما

مسئلة

لا يستحيل بعثة الأنبياء، خلا فالبعض البراهمة، ولا يلزم خلافاً للفلاسفة حيث قالوا إن النبوة لازمة في حفظ نظام العالم، المؤدي إلى إصلاح النوع الانساني على العموم، لكونها سببا للخير العام المستحيل تركه في الحكمة والعناية الإلهية

واعلم أن الفلاسفة يثبتون النبوة لكن على وجه مخالف لطريق أهل الحق، لم يخرجوا به عن كفرهم فأنهم يرون أن النبوة ^{١٢٨} لازمة وأنها مكتسبة، وينكرون صدور البعثة عن الباري تعالى بالإختيار، وينكرون كونها بتزول الملك من السماء بالوحي، وينكرون كثيرا مما علم بالضرورة بحجى الأنبياء به كحشر الأجسام

١٢٨ إن النبوة أي البعثة لازمة أي واجبة لا يصح على الباري سبحانه وتعالى تركها ١٢

والجنة ١٢١ والنار، وذلك الإنكار مما كفروا به

ولا يجب ١٢٠ كما قالت المعتزلة بوجوب البعثة على الله تعالى، لما عرف من أصلهم الفاسد في وجوب الأصلح عليه تعالى، وجمع من علماء ما وراء النهر وافقوهم حيث قالوا: إن إرسال الأنبياء من مقتضيات حكمة الله الباري، فيستحيل أن لا يكون، وقال النسفي في العمدة إرسال الرسل مبشرين ومنذرين في حيز الإمكان بل في حيز الوجوب، والظاهر استحالة تخلفه، انتهى - وهذا من جملة زلات النسفي واختلاطه ١٢١ مع الاعتزال، والكل مردود على ظاهره، ومخالف للحق -

١٢٩ وتاويلهم الجنة والنار بلذات روحانية و آلام نفسانية لا ينفعهم، فإن التاويل في الضروري مدفوع غير مسموع، وعن هذا يجب إكفار النيشرية المقلدة لكفار الدهرية، المنكرة لكثير من الضروريات الدينية، مستترين بحجاب التاويل، وهل يقوم إيمانهم بعد الرحيل ١٢

١٣٠ رجوع إلى أصل المسئلة أي لا يجب على الله سبحانه بعث الرسل ١٢، إمام أهل السنة عليه الرحمة،

١٣١ أقول: قد تكرر من المصنف العلامة قلنس سره تبعا لمن سبقه من المحققين كابن الهمام وغيره الأخذ في أمثال المقام على الإمام الهمام أبي البركات عبد الله النسفي ومن وافقه من حملة المذهب الحنفي، وقد سكتنا عليه فيما سبق من بعض تعاليقنا مشيا على الظاهر المتبادر، وحذارا للعتار على الناظر القاسر، وقد كان ما تقدم من اللفظ أعني اشتباه مذهبي الأئمة الماتريدية وجهلة المعتزلة عليه، وخلطه أحدهما بالآخر أقرب إلى الإلفة مما هنا، ومعلوم أن التاويل أولى وأسد، وبابه واسع لم ينسد، والإمام أبو البركات ليس منفردا في هذه

الكلمات، بل ترى معظم مشايخنا الكرام الماتريدية موافقين له في أمثال الحال، وإذا ترقيت عن القول إلى الحال، ألفت الوفاق لهم من أعظم أئمة التصوف، وحاشاهم ثم حاشاهم من الاعتزال، ومن كل ضلال.

فالآن أريد بتوفيق الله أن أبين ماهو اغمّل الأخرى لكلامهم، وإن كان الأحب إليّ، المختار لديّ في كثير من فروع المسئلة هو ما اختاره المصنف العلامة خلافاً لمرامهم كما قد نبهت عليه فيما سلف من الدرس أيضاً

فأقول، وبالله التوفيق: افترقت الناس في مسئلة صدور أفعاله سبحانه وتعالى عنه على مناهج شتى فذهبت الفلاسفة النالفة إلى الإيجاب وسلب الاختيار، وهذا كما ترى كفر بجهار، وهم وإن لم يسلبوا لفظ القدرة لكن فسروها بمعنى "إن شاء فعل، وإن لم يشأ لم يفعل" والشرطيتان صادقتان بصدق الملازمة سواء كان المقدم واجباً أو مستحيلاً، قالوا وهذا وجوب منه لا عليه سبحانه، لأن كماله مقتض لفعاله، مناف لخلافها، وهذه كلمة حق أريد بها باطل كما سترى إن شاء الله تعالى

ثم جاءت المعتزلة والرافضة خذلهم الله تعالى، ادّعت الإسلام، وتعدّت في الجهل عن أولئك اللئام، فحكمت عقوها الزائغة على الفعّال لما يريد، وقالت على فيها بوجوب كيت وذيت على الملك المجيد،

و أئمتنا أهل السنة والجماعة نصرهم الله تعالى قالوا جميعاً إن الله تعالى لا يجب عليه شيء، وهو الخاكم لا حاكم عليه، وقدرته بمعنى صحة الفعل والترك أي نسبتها جميعاً إليها على حد سواء، لا ترجيح لأحدهما على الآخر بالنظر إليها، وإنما الترجيح شأن صفة أخرى هي الإرادة، هذا ما أجمعوا عليه عن آخرهم

ثم اختلفوا في عقلية الحسن والقيح على مسالك ألفت عليك فيما سلف، فالأشاعرة لما أبوها إباء واحداً ومتأخروهم عودوا النفوس بحمها و دفاعها فرسخ ذلك في أذهانهم، حتى ذهّلوا عن مقام الوفاق، وتحيروا في تعليل امتناع الكذب ونحوه بأنه نقص مستحيل عليه سبحانه وتعالى كما قد تقدم مستوفى لم يكن شيء من الأفعال كإثابة المطيع وتعذيب الكافر

وإرسال الرسل والتكليف بالمحال وغير ذلك عندهم حسنا ولا قبيحا قبل الحكم، فالحسن لا يوجد إلا بالحكم كما لا يعرف إلا به، فكانت نسبتها إلى الإرادة بل والحكمة أيضا كنسبتها إلى القدرة، لأن الفعل عار في نفسه عن وفاق الحكمة وخلافها، حتى يستدعي تعلق الإرادة أو يمنعه فيصح تعلقها بأي الوجهين كان

وانمنا لما تريدية سلكوا مسلكا وسطا وقالوا لاحكم إلا الله، وللأفعال صفة حسن وقبح في أنفسها، يستبد بإدراكها العقل أو لا، وإن منها ما هو على وفق الحكمة كتعذيب الكافر وإثابة المطيع، ومنها ما هو على خلافها كالعكس، والشئ ربما يكون ممكنا في حد ذاته، محالا بالنظر إلى غيره وصلوح شيء لتعلق القدرة إنما ينشأ عن إمكانه الذاتي، ولا ينافية الإمتناع الوقوعي فإن كل ما هو ممكن في حد ذاته فهو مقدور الله تعالى، وعن هذا نقول: إن خلاف العلوم والمخير به داخل في قدرة الله تعالى مستحيل وقوعه للزوم الجهل والكذب المحالين بالذات، وصلوحه لتعلق الإرادة متوقف على الإمكان الوقوعي، فإن ما لا يمكن وقوعه لا يصح أن يكون مراد الله تعالى، وذلك أن القدرة ليس من لوازم تعلقها وجود المقدور، فيصح أن تتعلق بممكن ذاتي لا إمكان لوقوعه، بخلاف الإرادة، فإن الوجود لا يتخلف عن تعلقها، وليس بعده شيء ينتظر أصلا، فيستحيل أن تتعلق بما لا يقع،

وإذا عرفت هذا فالممكنات بأسرها مقدورات الله تعالى، ما وافق منها الحكمة، وما لا، فلا خير ولا إيجاب، لكن لا يصح تعلق الإرادة منها إلا بما يوافق الحكمة، وإلا لزم السفسه المستحيل فما وافق منها الحكمة يكون في حيز الوجوب منه تعالى لصدوره عن إرادته واختياره لا كما تقول الفلاسفة من الصدور بالإيجاب، وسلب صحة تعلق القدرة بخلافها، ولا كما تقول المعتزلة والرافضة من الوجوب عليه، تعالى عما يقول الظالمون جميعا علوا كبيرا وكذلك ما خالف منها الحكمة يكون في حيز الإمتناع أي بالغير، لما مر من استحالة كونه مرادا مع تحقق كونه مقدورا - فظهر الأمر وزال الإشكال، ووضح الفرق بين قولهم وقول أهل الاعتزال

قال العلامة المحقق المولى بحر العلوم في الفوائد: وأما فعل الله تعالى فتحقيقه أنه تعلق

علمه الأزلي بالعالم، على ما كان صالحا للوجود على النظم الأتم، فتعلق إرادته في الأزل بأن يوجد على هذا النمط، فيوجد العالم بهذا التعلق، ويجب على اقتضائه، مثلا تعلق إرادته تعالى بأن يكون آدم في الوقت الفلاني ونوح في وقت بينهما ألف سنة، فوجدا ووجبا بهذا النمط، وهذا التعلق هو الخلق بالاختيار، وأما القدرة بمعنى أن يصح الفعل والترك فإن أريد به أن نسبة الفعل والترك متساوية إلى الإرادة، واتفق أيهما وجد فهو باطل، لأنه لو كان النسبة واحدة فتحقق الفعل دون الترك ترجيح من غير مرجح، بل وجود من غير موجد إذ لا موجد هناك يجيء الترجيح منه وإن أريد منه أنه يصح الفعل والترك بالنظر إلى نفس القدرة، وإن وجب أحدهما نظرا إلى الحكمة، فإن الحكيم لا يمكن أن تتعلق إرادته على خلاف ما علم من النظم الأتم، فهذا صحيح، وغير مناف لوجوب الفعل عند تعلق الإرادة، ووجوب الإرادة لأجل الحكمة، ووجوب الحكمة لكونها صفة كمالية واجبة الثبوت للباري باقتضاء ذاته تعالى الخ

وقال أيضا: الإرادة شأنها ترجيح أحد الجانبين الذين صح تعلق القدرة بهما، نظرا إلى ذاتهما، وإذا قد تحققت أن الترجيح من غير مرجح باطل وأن لا ترجح إلا للرابع بهذا الترجيح فقد دريت أن لا يمكن أن يوجد شيء ولا يثبت أمر سواء سمي موجودا أو واسطة إلا إذا وجب من العلة الموجدة، أو المثبتة، وهذا الإيجاب إن كان بعد تحقق الإرادة والاختيار فالفعل اختياري، وإلا اضطراري، والموجد إن كان ذا إرادة ففاعل بالاختيار، وإلا فبالإيجاب الخ

وفي المسلم وشرحه له قدس سره: الأشعرية قالوا (رابعا لو كان كذلك) أي كان كل من الحسن والقبح عقليا (لم يكن الباري تعالى مختارا) في الحكم لأن الحكم على خلاف مقتضى الحسن والقبح قبيح وقد وجب تنزيهه عن القبائح (والجواب أن موافقة الحكم للحكمة لا يوجب الإضطرار) فإنه إنما وجب هذا النحو من الحكم لأجل الحكمة بالاختيار، وقد عرفت أن الوجوب بالاختيار لا يوجب الإضطرار (و) قالوا (خامسا لجاز العقاب قبل البعثة) لأن الحسن استحقاق الثواب على الفعل، والقبح استحقاق العقاب فلو عاقبه عليه

كان عدلا فيجوز (وهو منتف لقوله تعالى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا، فإن معناه ليس من شأننا ولا يجوز منا ذلك) فإن أمثال هذه العبارة يتبادر عنها هذا (أقول) في الجواب إن أراد بجواز العقاب الجواز الوقوعي فلا نسلم للملازمة، فإن القول بالقبح العقلي إنما يقتضي الجواز نظرا إلى ذات الفعل و (الجواز نظرا إلى ذات الفعل لا يتنافي عدم الجواز نظرا إلى الحكمة) وإن أراد الجواز نظرا إلى نفس الفعل، وإن كان ممتنعا نظرا إلى الواقع و الحكمة فبطلان اللازم ممنوع، والكريمة لا تدل إلا على عدم كونه شأن البارئ الحكيم تعالى اهـ الكل بتلخيص

فاستبان معنى الوجوب الذي تقول به هؤلاء الكرام في أمثال المقام، وأنه ليس وجوبا اعتزاليا، ولا فلسفيا، بل بحمد الله سنينا حنيفا حنفيا، ولا يتنافيه قولهم يجب عقلا، أو واجب عقلي فإن الوجوب على هذا الوجه أيضا عقلي، يحكم به العقل، لا شرعي يتوقف على السمع

أقول ولا يذهبن عنك أن مقدورية ما هو خلاف الحكمة لا تستلزم مقدورية خلاف الحكمة أو مقدورية الحكمة فإن مقدوريته بالنظر إلى ذاته لا من حيث هو خلاف الحكمة، كما أن مقدورية خلاف المعلوم والخير به في حد ذاته لا تستلزم مقدورية الجهل والكذب، فالتعالي عن مخالفات الحكمة والعلم والخير بالإختيار لا يكون تعاليا عن السفه والجهل والكذب بالإختيار، حتى يلزم والعياذ بالله إمكان هذه الأقذار، كما تزعم النجدية الفجار فإن قلت لا قياس لمنافي الحكمة على مخالف العلم والخير لأن الفعل بخلافه نسبتهما جميعا إلى العلم والخير سواء، فلو وقع خلافه لعلم خلافه ولأخير بخلافه، ولا كذلك الحكمة، فإنها إذا نافت شيئا لم يمكن أن تقتضيه، وباجملة منافاة الحكمة تكون لصفة في نفس الفعل، فيأتي المنع من ذاته فلا يكون مقدورا، بخلاف خلاف العلم والخير، لا يقال الخير يتبع العلم، والعلم الواقع، والواقع الإرادة، والإرادة الحكمة، و الحكمة تلك الصفة الكائنة في نفس الفعل بها يلائمها فيكون خلاف العلم والخير أيضا غير مقدورين، لأن هذا حيث كان أحد جانبي الفعل منافيا للحكمة، وربما يكون في كليهما حكمة، كما سيأتي،

فلا يأتي المنع أصلاً من قبل الحكمة، فكيف بتوابعها،

قلت نعم، ولكن نشؤ المنع عن صفة في الفعل لا يكون نشؤه عن نفس
المقدورية الذاتية،

هذا غاية الكلام فيما أصّلوا، أما الفروع فمنها ما لم يذهب إليه إلا بعض
عذاب الكفر عقلاً، ومنها ما اختزت أنا لنفسي وفاق الأئمة الأشعرية فيه كـ
المطيع عقلاً، وهذا الفرع أعني إرسال الرسل وإنزال الكتب أيضاً مما الراجح في
الوجوب العقلي، فسيحان من يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، له الملك، وله
ترجعون، والحمد لله رب العلمين

ففتحصل بحمد الله أن ما كان نقصاً في حد ذاته كالكذب والجهل والسفه
إعدام علم نفسه أو حكمته أو قدرته أو شيء من صفاته عزوفاً فذلك كله
قطعا إجماعاً بيننا وبين الأشعرية وسائر أهل السنة بل وسائر العقلاء، وما لم يكن
نفسه وإنما يلزمه نقص من خارج إن لو وقع، كخلاف المعلوم والمخير به
بالذات، مستحيل بالغير، فيكون متعلق القدرة دون الإرادة، ومن أحاله
مؤول أو مهجور، ومنه عند أئمتنا الماتريدية كل فعل ينافي الحكمة لما فيه
تختلف الأنظار في كون بعض الأفعال منافية للحكمة، فتستحيل بالغير، أو قضيه
كذلك، كعفو الكافر عند التسفي، وتعذيب الطائع عند الجمهور، وإرسال
وإتابة المطيع عندهم، أولاً، ولا، فلا ولا * - كما مر مفصلاً، والحمد لله، آخر
أتقن هذا المقام، فإنه من مزال الأقدم، وبالله العصمة وبه الاعتصا
كلامهم، على ضيق مرامهم، قدست أسرارهم، وأقيضت علينا أنوارهم، ولنأت
التاصيل، فأقول مستعينا بالجليل:

ما كان لمؤمن أن يرتاب في كون أفعال الله كلها، دقها وجلها، على وفق
* أو لا تكون منافية للحكمة ولا قضيات لها فلا تستحيل ولا تحجب بل تن
الإمكان الوقوعي ١٢ محمد أحمد

البالغة، فما فعل ما فعل إلا بالحكمة، ولا ترك ما ترك إلا بحكمة، بل له في كل فعل وترك حكيم لا يعلمها إلا هو، ولا شك أن منافاة شيء للحكمة يحيله جملة واحدة بيد أن موافقتها قد لا يوجب، كأن يكون الفعل وخلافه في كليهما حكمة، فكل على وفقها، ولا يجب منهما شيء ألا ترى أن المولى سبحانه وتعالى إن عذب عاصيا عذبه عدلا حكيما، وإن غفر غفر عزيزا حكيما غفورا رحيمًا، وإليه يشير العبد الصالح ابن الأمة الصالحة عليهما الصلوة والسلام في قوله لربه عز وجل *إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ وَإِنْ تُغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ* كان الظاهر أن يقول: وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم، لكن عدل إليه ليدل أن الغفران أيضاً عين الحكمة، وأن الملوك إذا أحضر لديهم البغاة فهم وإن كانوا كرماء يحبون العفو ربما لا يعفون، إما حذرا عن سطوتهم، أو تحمزا عن لزوم السفه بترك الأعداء مع القدرة عليهم، وأنت ياملك الملوك منزعه عن كل ذلك، فإنك أنت العزيز الغالب لا يغلبه أحد، والحكيم البالغ حكمته لا نقص فيها ولا أود

إذا وعيت هذا دريت أن ههنا شيئين، فعلا وتركًا، والوجوه ثلاثة منافاة الحكمة المحيلة و موافقتها المسوغة، واقتضائها الموجب، ووجود أحد الطرفين في فعل أو ترك يقضي بوجود الآخر في الآخر، ووجود الوسط وجود الوسط، فالصور الست رجعت ثلاثًا، ووسطاها كثيرة الوجود، وقد علمت مثالها، ولا تقول الأشاعرة إذا جاوزت النقص في النفس إلا بها، والصورة الأولى في الفعل أعني منافاته للحكمة المستلزمة لاقتضائها الترك، فغير مستبعد؛ ولعل تعذيب المطيع المحض صرفا محضا يكون منها، كما أشرنا إليه فيما مر، ومنه التكليف بالمال الذاتي من المكلف بمعنى حقيقة الطلب، لأنه عيب كما تقدم، أما عكسها وهي الثالثة أعني اقتضائها لفعل وجوبا مستلزما لمنافاتها الترك فالعبد لا يراها في شيء من الأفعال، كيف ولو لم يخلق الله العالم رأسا، فهل ترون فيه بأسا، إذا يكون قد استكمل بالخلق، وهو الغني الحميد الفعال لما يريد، فإذا لم يات نقص في ترك الكل، وقد ترك فيما لا يتناهى من أزل الأزال إلى يوم بدأ الخلق فمن أين ياتي في ترك البعض:

مسئلة

المشهور أن النبي من أوحى إليه بشرع، وإن أمر بالتبليغ أيضا فرسول، وإطلاق النبي على كل حقيقة، وإطلاق الرسول^١ مجاز

في المطالب الوفية: الرحي قسمان: وحي نبوة، ويختص به الأنبياء دون غيرهم، قال تعالى: قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ، فجعل الفارق الوحي فهو النبوة وقال: مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ وَوَحْيُ الْإِلَهِم وَيَكُونُ لغير

وكم لله من سرّ خفي يدقّ غمده عن فهم الدّين

فتحرر أن أفعاله و تروكه كلها على وفق الحكمة قطعا، وأنه يجب أن يكون من الأفعال ما تحيله الحكمة، و توجب تركه، وإن شملتهما القدرة. ولا يرى فعلا توجه الحكمة. وتعمل تركه، مع شمول القدرة فها، نعم يأتي ذلك من قبل العلم والإخبار. فعلى هذا أقول إن تعذيب الطائع صرفا محضا إن استحال فإنابة المطيع^٢ لا توجه الحكمة عقلا، وإن وجب عساو سعا، "ذلك فضلي أوتيه من أشاء" وكذلك تعذيب الكافر^٣. وإرسال الرسل^٤. وإزال الكتب، وكل ذلك تستدعيه الحكمة من دون إيصال إلى حيز الوجوب. وربك يخلق ما يشاء ويختار، فعال لما يريد،

فهذا ما أدى إليه نظري فإن كان صوابا، وذاك رجائي، فمن الله ربي. وحسن الحمد لوجهه الجميل. وإن كان فيه خطأ فأنا نائب إلى الله من كل خطأ. وعنى ما هو الحق عند ربي عفدت قلبي، وهو حسبي ونعم الوكيل، والحمد لله ذي الجلال والإكرام. والتمناه والسلام على سيد الأنام، محمد وآله وصحبه الكرام آمين ١٢ إمام أهل السنة والجماعة رضي الله تعالى عنه

^١ على من لم يور بالتبليغ

^٢ واجب عند الجمهور. ^٣ واجب عند النسفي ^٤ واجب عنده

الأنبياء، ونقل اللاقاني التصريح عن العز بن عبد السلام بأن النبوة هي الإحياء، وقال السنوسي في شرح الجزائرية: مرجع النبوة عند أهل الحق إلى اصطفاء الله تعالى عبدا من عباده بالوحي إليه، فالنبوة اختصاص بسماع وحي من الله بواسطة الملك أو دونه، فإن أمر مع ذلك بتبليغه فرسول،

وفي شرح المسيرة لابن أبي الشريف: قد تحصل في معنى النبي والرسول ثلاثة أقوال: الفرق بينهما بالأمر بالتبليغ وعدمه وهو الأول المشهور، والفرق بأن الرسول من له شريعة وكتاب، أو نسخ لبعض شريعة متقدمة على بعثته، وكونهما بمعنى واحد وهو الذي عزاه المصنف للمحققين، وهو يقتضي اتحاد عدد الأنبياء والرسول، ولا يخفي مخالفة ذلك للوارد في أبي ذر، الذي قدمناه

وفي التحفة بعد ذكر الحديث: وما ١٣٢ ذكر الصريح من تغاير النبي والرسول تبين غلط من زعم اتحادهما في اشتراط التبليغ، واستروح ابن همام مع تحقيقه في نسبة ذلك الغلط للمحققين وقال: إن الذي في كلام محققي أئمة الأصولين وغيرهما خلاف ذلك الاتحاد، وأي محققين خلاف هؤلاء، ثم رأيت تلميذه الكمال ابن أبي الشريف أشار للرد عليه ببعض ما ذكرت

قال القاري في شرح الفقه الأكبر: ثم في تقديم النبوة على الرسالة إشعار لما هو مطابق في الوجود، من عالم الشهود، وإيماء إلى ما هو الأشهر في الفرق بينهما، بأن النبي هو أعم من الرسول، إذ الرسول من أمر بالتبليغ، والنبي من أوحى إليه أعم من أن يؤمر بالتبليغ أم لا

١٣٢ الظرف متعلق بتبين، والصريح مجرورا صفة ما ومن بمعنى في أو تصحيف منها متعلق بالصريح ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة .

قال القاضي عياض: والصحيح الذي عليه الجمهور أن كل رسول نبي، من غير عكس، وهو أقرب من نقل غيره الإجماع عليه، فنقل غير واحد الخلاف فيه فقليل النبي مختص بمن لا يومر، إلى آخره - ونسب هذا المذهب إلى الجمهور في مواضع من هذا الكتاب، والمرقا،

وكبير النجدي لم يبال من إثبات النبوة بالمعنى المشهور المختار عند الجمهور المذكور الذي هو المختار عنده في كتابه (الصراط المستقيم) لشيوخه ولمن هو أدون منه في ذلك الكتاب، كما مر وسيجيئ

قال القاضي: وكذلك من ادعى منهم أنه يوحى إليه، وإن لم يدع النبوة، إلى آخره، وقال الله تعالى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ - ولما كان مستند القاضي القرآن، فالكلام عليه لا يليق بأهل الإيمان، وإن تكلم قرن الشيطان - وصرف الوحي عن العرفي الشرعي إلى أنواع الإلهامات وغيرها التي سميت وحيا تشبيها بالوحي إلى النبي كما ذكره القاضي لا يخرجهم من الخذلان، علا أن كبيرهم مصرح بوحي الشرع فلا ينفعهم هذا الطغيان،

مسئلة

النبوة ليست كسبية - خلافا للفلاسفة - قال التورفشي في المعتمد: اعتقاد حصول النبوة بالكسب كفر قال النابلسي في شرح الفوائد: وفساد مذهبهم غني عن البيان، بشهادة العيان، كيف وهو يؤدي إلى تجويز نبي مع نبينا عليه السلام أو

* أي إلى الصواب ١٢

بعده، وذلك يستلزم تكذيب القرآن، إذ قد نص على أنه خاتم النبيين، وآخر المرسلين و في السنة "أنا العاقب لا نبي بعدي" وأجمعت الأمة على إبقاء هذا الكلام على ظاهره، وهذه إحدى المسائل المشهورة التي كفرنا بها الفلاسفة لعنهم الله تعالى، انتهى

اعلموا أن الفلاسفة كفروا بتادية قولهم إلى تجويز نبي مع نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم أو بعده واستلزام تكذيب القرآن فما بال النجديّة الذين يصرون على دعوى تجويز نبي بعده صلى الله عليه وسلم بل على تجويز خاتم آخر مع نبينا خاتم النبيين ١٣٣

١٣٣ سبق المصنف قدس سره شر زمان أتى بعده بلغ فيه السيل زياه، وخرج دجالون يدعون وجود سنة نظراء للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، مشاركين له في أشهر خصائصه الكمالية أعني ختم النبوة في طبقات الأرض الست السفلى، فمنهم من يقول كل منهم خاتم أرضه ونبينا صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم هذه الأرض، ومنهم من يقول إنهم خواتم أراضيهم ونبينا صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم الخواتم، والأكثر الأوضح منهم يصرح بأنهم مما تكون للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم شركاء له في جميع صفاته الكمالية، ويرده آخرون إبقاء على أنفسهم من المسلمين، فمنهم من يقول نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم هو النسي بالذات وسائر الأنبياء بالعرض، وسلسلة ما بالعرض إنما تنتهي على ما بالذات، وهذا هو معنى كونه صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم النبيين، فلو وجد معه أو بعده صلى الله تعالى عليه وسلم نبي في هذه الطبقة من الأرض أيضا لم يخل ذلك بخاتمته، فإن الختم ليس بمعنى كونه صلى الله تعالى عليه وسلم آخر النبيين، قال: وأي مدح في التأخر الزماني؟ وزعم أن هذا هو الأدخل في مدح نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم حيث جعلناه خاتم الخواتم، لا خاتما صرفا كما تقولون فإن مدح ملك بأنه الملك أعظم من مدحه بأنه ملك وحده

مسئلة

من جوز زوال العقل عن الأنبياء يخشى عليه الكفر، ومن جوز زوال النبوة من نبي فإنه يصير كافرا، كذا في التمهيد،

ولعمري هل هذه السفسطة الشيطانية إلا كأن يقول المشركون للمسلمين أنتم جعلتم الله إلها صرفا ونحن جعلناه إله الآلهة، فأبنا أقوم بالحمد، ولم يدر الدجال أن الكمال الأعظم هو الذي تنزه صاحبه عن الشريك، لا ما فيه شركاء متشاكسون، وإن كان لهذا فضل عليهم ومنهم من يوجه أفضليته صلى الله تعالى عليه وسلم على هؤلاء الخواتم المخترعة بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم من بني آدم وتلك الخواتم من البغال والحمير، وأصناف آخر غير ذوي العقول، ويتو آدم أفضل وأكرم - ولم يدر المسكين أن جعل النبوة في هذه الأصناف ازدراء بشانها أي ازدراء، وقد صرح العلماء كالإمام القاضي عياض وغيره بكفر من يقول به

وبالجملة هكذا اختلفوا فيما بينهم يكفر بعضهم بعضا، وكلهم مشركون في الإيمان بسبع خواتم، عليه مردوا، وعن الله ورسوله شردوا، حتى انتدب علماء الإسلام من العرب والعجم للرد عليهم، وأقاموا عليهم الطامة الكبرى، فقهروا، وبُهِتوا، وخُذِل ما بُهِتوا، فصاروا مثلة بين المسلمين، ثم صب الله عليهم سوط عذاب، فعما قليل هلكوا أجمعين فهل ترى لهم من باقية؟ والحمد لله رب العلمين، وإن تبغ الإطلاع على بعض تفاصيل ذلك فعليك بمطالعة فتوى سيدي واستاذي مولانا عبد الرحمن السراج المكي قدس سره وكتاب "تنبيه الجاهل" لبعض أجبائي، "والقول الفصيح" و"التحقيقات الحمدية" وغيرها من تصانيف أهل السنة، شكر الله تعالى مساعيهم آمين، وكان بحمد الله النصاب الأوفر في دفع هذا الكفر الأكفر لحضرة خاتم المحققين إمام المدققين سيدنا الوالد قدس سره الماجد، فسعيه ألقى هذه الفتنة العمياء في البير، فلم يبق لها نكير ولا قطمير، كما هو مفصل في "تنبيه الجاهل" والحمد لله ذي الجلال ١٢، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

الرسالة وما يبلغونه من الله إلى الخلائق، إذ لو جاز عليهم التقول والإفتاء في ذلك عقلا لأدى إلى إبطال دلالة المعجزة، وهو محال

وفي المواقف: أما الكفر فاجتمعت الأمة على عصمتهم منه، غير أن الأزارقة من الخوارج جوزوا عليهم الذنب، وكل ذنب عندهم كفر، وفي الشرح: فلزمهم تحويز الكفر، بل محكي عنهم أنهم قالوا بجواز بعثة نبي^{١٣١} إلى آخره

والقاري^{١٣٢} بعد قول القاضي "هذا ما لا يجوز إلا ملحد" قال: أي إمكان صدور الكفر والشرك منه قال الخفاجي: لا يصح عقلا ولا شرعا ولا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم أن لا يبلغ شيئا، إلى آخره

ومنه الصدق هو مطابقة حكم الخير للواقع إيجابا أو سلبا، وهو واجب عقلي في حق كل نبي، لا يتصور عدمه، إذ لو تصور لما قبل منهم شيء مما جاءوا به، ولأنه لو جاز عليهم الكذب لجاز في خبره تعالى لتصديقه إياهم بالمعجزة النازلة منزلة قوله تعالى: صدق عبدي في كل ما يبلغ عني، وتصديق الكاذب من العالم بكذبه يخص الكذب، وهو عليه محال، فملزومه وهو جواز الكذب عليهم كذلك، ونص الله تعالى وصدق الله ورسوله وما ينطق عن الهوى - وقد جاءكم بالحق من ربكم كذا في الكثر

قال العلامة ابن حجر في تحقيق كلمات الكفر: والذي يظهر أنه لو قال

١٣٤ ترك ما بعده استبشاعا له وهو "علم الله تعالى أنه يكفر بعد نبوته" اهـ وقد كذبهم الله عز وجل بقوله: اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ١٢

١٣٥ القاري مبتدء خبره قال، وقوله "بعد" متعلق به و "هذا مالا" إلخ مقولة القول و "أي إمكان" مقولة قال ١٢

وها أنا أذكر ما يجب لهم عليهم السلام

فمنه العصمة: وهي من خصائص النبوة على مذهب أهل الحق، خلافا للملاحدة الباطنية - قال التورفشي في كتاب "المعتقد في المعتقد" فتنة ادعاء العصمة في غير الأنبياء لا يعدّ قليلا، فهذا الإمام المعصوم سر اختزعتها الباطنية لدفع الأحكام الشرعية، وتروحين قضايا المسلمين، وتضليل أهل السنة والجماعة - إلى أن قال: يلزم لأهل الدين حفظ لسانهم وآذانهم من تلوث هذه البدعة - والله المنقذ من الضلال، انتهى ملخصا مترجما

وكبير التحدية خالف أهل الحق ووافق الملاحدة الباطنية حيث أثبتتها للصديق الذي جعل رتبة شيخه أعلى منه بكثير في (الصراط المستقيم) ونقلنا شيئا من كلماته في حقه، فيما سبق، حيث قال: لا بد يجعلونه فائزا بمحافظة مثل محافظة الأنبياء التي تسمى بالعصمة وادعى أنها ثابتة، وكيت وذيت الخ

والحق عصمة الأنبياء عليهم السلام عن الجهل بالله تعالى وصفاته، وعن كونهم على حالة تنافي العلم بشيء من ذلك كله جملة، بعد النبوة عقلا وإجماعا، وقبلها سمعا ونقلًا، وبشيء مما قرره من أمور الشرع وأدّوه عن ربه عز وجل من الرحي قطعًا عقلا وشرعا، وعن الكذب وخلف القول مدّ نبأهم الله تعالى وأرسلهم قصدا أو عن غير قصد، واستحالة ذلك عليهم شرعا وعقلا وإجماعا وبرهانا، وتنزيههم عنه قبل النبوة قطعًا، وتنزيههم عن الكبائر إجماعا وعن الصغائر تحقيقًا، وعن استدامة السهو والغفلة توفيقًا، واستمرار الغلط والنسيان عليهم فيما شرعوا لأمتهم قطعًا، كذا قال القاضي

وفي شرح المواقف: اجتمع أهل الملل والشرائع كلها على وجوب عصمتهم عن تعدد الكذب فيما دل المعجز القطعي على صدقهم فيه كدعوى

إن كان ما قاله النبي الفلاني صدقاً نجوت يكون كفراً ١٣٦ أيضاً، ولا يشترط ذكر جميع الأنبياء، ولا أن يكون ما قال ذلك النبي يقطع بأنه عن وحي فإن قلت للأنبياء الإجهاد، وجرى قول في أنه يجوز عليهم الخطأ في الإجهاد فإذا قال ذلك في شيء يحتمل كونه ناشئاً عن اجتهاد لا وحي كيف يكفر به؟ - قلت القول بعدم الكفر حينئذ وإن كان له نوع من الظهور، لكن القول بالكفر أظهر، لأن الإتيان بـ "إن" التي هي للشك والتردد في هذا المقام يشعر بتردده في تطرق الكذب إلى ذلك النبي، وهذا كفر، غير أن القول بجواز الخطأ عليهم في اجتهادهم قول بعيد مهجور، فلا يلتفت إليه وعلى التنزل فقوله "إن كان صدقاً" يدل كما تقرر على ترده في الكذب، وهو غير الخطأ، لأن الخطأ ذكر خلاف الواقع مع عدم التعمد، بخلاف الكذب فإنه يدل شرعاً ١٣٧ على الإخبار بخلاف الواقع تعمداً، فيصح الكفر بذلك، وإن قلنا بهذا القول المهجور، لأن قوله "إن كان صدقاً" لا يتأتى بناؤه عليه لما تقرر واتضح والله الحمد

قال القاضي: وكذلك من دان بالوحدانية وصحة النبوة ونبوة نبينا عليه السلام لكن جاوز على الأنبياء الكذب فيما أتوا به ادعى في ذلك المصلحة بزعمه

١٣٦ أي كما نصوا عليه في قول القائل إن كان ما قاله الأنبياء صدقاً نجوت أي لأجل الشك المستفاد من "إن" أقول و محله حيث لم يرد به التحقيق، فرجاً يوتى به على صورة الشك، كحديث "فأقول إن كان هذا من عند الله بمضه" ١٣٨ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

١٣٧ وإن كان لغة واصطلاحاً يعم كل إخبار بخلاف الواقع عمداً كان أو سهواً أو خطأ وقد جرى عليه عرف بعض المجازين يقولون كذب فلان أي أخطأ كما في الحديث ١٣٩

أو لم يدّعِها فهو كافر بالإجماع، وقال: وكذلك من أضاف إلى نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم تعدد الكذب فيما بلغه وأخبر به، أو شك في صدقه، أو سبه، أو قتل إنّه لم يبلغ، أو استخفّ به أو بأحد من الأنبياء، أو أزرى عليهم، أو آذاهم، أو قتل نبيا، أو حاربه فهو كافر بالإجماع

فائدة: ظهور ١٣٨ المعجزة على يد الكاذب من المستحيلات العقلية عند الشيخ أبي الحسن الأشعري، لإفضائه إلى التعجيز عن إقامة الدلالة على صدق دعوى الرسالة، وعند الإمام وكثير من المتكلمين لأن الصدق مدلول لها لازم بمتزلة العلم ١٣٩ لإتقان الفعل، وهو محال، وعند الماتريدية لإيجابه التسوية بين الصادق والكاذب، وعدم التفرقة بين النبي والمنتبي، وهو سفة لا يليق بالحكيم

ومنه الامانة وهي ضد الخيانة

ومنه التبليغ لجميع ما جاءوا به من عند الله، وأمرؤا بتبليغه ١٤٠ للعباد،

١٣٨ أي إظهار الله تعالى خارق عادة على يد مدعي النبوة كذبا موافقا لمرامه بحيث يعدّ مصدقا لكلامه، ولا يخفى عليك فائدة القبول التي ذكرنا والتفسير الذي به فسرنا ١٢

١٣٩ فإن من رأى فعلا أحسن وأتقن أفن ضرورة أن فاعله عليهم حكيم، أقول: والأحسن التنظير بدلالة نفس الفعل على الفاعل، فانه واضح اللزوم، والإتقان قد يناقش فيه مناقش بأنه يجوز وقوعه نادرا اتفاقا من دون قصد الفاعل، بل ولا استطاعته لو قصد، بل الإتقان دائما ربما كان طبعيا ملهما كما في بيت النحل وعش التوت، بل في أوهم البيوت أقوى شاهد على إتقان العنكبوت، فسيحان من أعطى كل شيء خلقه ثم هدى فافهم ١٢

١٤٠ قيد به لأن مما جاءوا به ما علّموا ولم يؤمروا أن يعلموا، من دقائق حقائق لا يَحتمل ها عقول العوام، وليس في الاشتغال بما نفع لهم، لأن الرسل صلوات الله تعالى عليهم لا

اعتقاديا كان أو عمليا، فيجب أن يعتقد أنهم صلوات الله تعالى عليهم بلغوا عن الله ما أمروا بتبليغه ولم يكتموا منه شيئا، ولو في قوة^{١١١} الخوف

ومنه الفطنة أي الحذاقة^{١١٢} لإلزام الخصوم وإحجاجهم وذلك ثابت بالكتاب والسنة والإجماع

وهذه الخمسة لا تداخل بينها على ما هو الحق ثم هي واجبة^{١١٣} بالعقل وهم لا يتصور أن يكونوا على خلافها، وبالشرع أيضا، وما بعدها شرعا وعادة

ومنه الذكورة قال الله تعالى: وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا خَلَفًا للظاهرة حيث قالوا بنوة مريم، متمسكين بقوله تعالى: وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا وَيَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ - الآيتين - وأجيب عنه بأنه ليس وحيا بشرع،^{١١٤} إذ لا

يضمنون عن الأمة بشيء فيه صلاحهم^{١١٥}

١٤١ ونحويز التقية عليهم في التبليغ كما ترعاه الطائفة الشقية هدم لأساس الدين، وكفر وضلال مبين^{١١٦}

١٤٢ وإلا لكان فيها توسيد الأمر إلى غير أهله، والله أعلم حيث يجعل رسالته^{١١٧}

١٤٣ في بعض تفاصيل بعضها تأمل في الوجوب العقلي ولقائل أن يقول العصمة تشمل الصدق والأمانة، والأمانة التبليغ وكيف ما كان فاخطب سهل، والإيمان بشيوت كبل ذلك لكلهم واجب قطعا^{١١٨}

١٤٤ أي ليس فيها ما يدل على أنها أروحي الله تعالى إليها بشرع، نعم فيها فضائل، وليس كل فضيلة نبوة، ولا مستلزمة لها، ففي الآية إرسال الروح إليها ليهب لها غلاما زكيا، وليس إرسالها إلى غيرها بشرع، وكلام الملائكة وإرشادهم المكلم إلى محاسن الأفعال لا يختص بالأنبياء عليهم الصلوة والسلام نعم القبران بين رؤيتهم على صورتهم، وسماع

دلالة عليه في الآيات المذكورة، والإمام الرازي والقاضي البيضاوي نقلاً بالإجماع على عدم نبوتها، ولم يبالوا بشذوذ المخالف وقالوا بنبوة أم موسى أيضاً وبعضهم بنبوة آسية أيضاً ونبوة سارة وهاجر أيضاً^{١٤٦} والجواب الجواب^{١٤٧} والاحتجاج بالوحي يبطل بقوله وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِوَحْيٍ شَرِيعٍ ومنه النزاهة في الاكتساب، أي التباعد عن دناءة الصناعة، كالحجامة وكل ما يخل بحكمة البعثة، لأنه يوجب عدم الإتياع وتفر الطباع، فتزريهم عن ذلك واجب، والنبوة أشرف مناصب الخلق، مقتضية لغاية الإجلال اللائق بالمخلوق، فيعتبر لها انتفاء ما ينافي ذلك

ومنه النزاهة في الذات أي السلامة من البرص والجذام والعمى وغير ذلك من المنفرات،

فأما عقدة موسى عليه السلام قبل الإرسال، فقد أزيلت بدعوته عند الإرسال، بقوله وَأَحْلَلْ عُقْدَةً مِّنْ لِّسَانِي وَأَمَّا بلاء أيوب فقد كان مؤخرًا،

كلامهم لا يكون لغير نبي، فغيره إن رآهم لم يسمع حينئذ كلامهم، وإن سمع كلامهم لم يره حينئذ على صورتهم، كما نص عليه الإمام الشيخ الأكبر رضي الله تعالى عنه، أما الإصطفاء فظاهر عمومهم لعباد الله الصالحين وكذا الإصطفاء، على جميع النساء، ليس فيه بالمقصود وفاء، إلا إذا ثبت نبوة بعض النساء، وهو أول المسئلة^{١٤٨}

١٤٥ لقوله تعالى: وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ الْآيَةُ ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

١٤٦ وفي حقهن رضي الله تعالى عنهن لا يوجد ما يساوي شبهة فضلاً عن دليل^{١٤٩}

١٤٧ أن هن فضائل قطعاً، ولم يثبت الإيحاء بشرع إليهن أصلاً^{١٥٠}

والشرط ١٤٨ ما يكون مقدما، وكذلك عمى يعقوب، مع أنه قيل بأنه لم يغم، بل كان به غشاوة شديدة، ومثله شعيب

وفي المروة ١٤٩ أي الإنسانية والحشمة كعدم الأكل على الطريق

وفي النسب أي سلامته من دناءة الآباء، وعهر ١٥٠

الأمهات ١٥١، لا السلامة ١٥٢ من الكفر، ونحوه، فإنه ليس بشرط كما في أزر ونحوه

١٤٨ لعل قاتلا يقول المنفر متاف، بقاء وابتداء، بل كل بقاء النبوة ابتداء ما لم يؤمن جميع المبعوث إليهم، لكن الشأن في كون البعض كالعمى ونحوه منفرا ١٢ -

١٤٩ عطف على "في الذات" ١٢

١٥٠ أقول فلا يجوز أن تقع في نسبهم صلوات الله تعالى عليهم من أنت بفاحشة وإن لم تجل منها، لأن التعبير به معلوم، وإن كانت الولادة ليست إلا من نكاح ١٢

١٥١ بل والأزواج أيضا كما رأيت التصريح به، والدليل - وهو نفى التعبير - يشتمل البنات وأمثالهن أيضا، وهو الواقع والله الحمد ١٢

١٥٢ أي في الأصول، ونص الإمام الرازي في أسرار التاويل، وغيره من المحققين، حتى المولى بحر العلوم في الفوائح بإسلام آباء الأنبياء وأمهاتهم جميعا من الأقربين إلى آدم وحواء عليهم الصلوة والسلام، وقد أثبت ذلك الإمام الجليل الجلال السيوطي في نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، وللعبد فيه رسالة مسقلة سميتها "شمول الإسلام لأصول الرسول الكرام" فهذا الذي نحب أن ندين الله به

أما أزر فعم كما نص عليه الإمام ابن حجر في شرح أم القرى، وغيره في غيره، والعرب تسمي العم أبا، قالوا نَعْبُدُ إِيَّكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ وَإِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَإِنَّمَا إِسْمَاعِيلُ عَمُّ يَعْقُوبَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ١٢

ومنه كونه أكمل أهل زمانه ممن ليس نبيا - وكونه أعلم من جميع من بعث إليهم بأحكام الشرع الذي بعث به، أصلية وفرعية ولم يتعلم موسى من الخضر شيئا من ذلك،

و أما ما يتعلق بأمور الدنيا فلا يضر عدم علمه بذلك على طريق أهلها، ولكن لا يجوز أن يقال إنهم لا يعلمون شيئا من أمور الدنيا، لثلاثتهم بهم الغفلة والبله اللذان يجب تنزيههم عنهما،

ويستحيل تضاد المذكورات عقلا وشرعا، وشرعا وعادة، ١٥٣

ويجوز في حقهم كل امر معتاد مثاب، أي كل شيء أجرى الله عادته بالإثابة بسببه من كل غرض بشري ليس محرما، ولا مكروها، ولا مباحا مضررا، ولا مما تعافه الأنفس، أو يؤدي إلى النفرة، كالأكل والشرب والجماع الحلال، وسائر الشهوات المباحات، لإمكان صبرورتها سببا للثواب بالنية، وخبرج الحرام والمكروه ونحوهما لعدم صلاحيتها لذلك

مسئلة: قال ابن جماعة في شرحه على بدء الأمالي: ذهب بعض القدماء إلى أن في كل جنس من الحيوان نذيرا و نبيا، من القردة والخنزير والدواب محتجا بقوله تعالى وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ وقد ١٥٠ كُفِّرَ القاضي عياض القائل بذلك، لأن فيه من الإزراء بمنصب النبوة ما فيه، مع إجماع المسلمين على خلاف

١٥٣ أي على جهة التوزيع فما وجب عقلا وشرعا استحالة ضده عقلا وشرعا، وإن شرعا وعادة فشرعا وعادة ١٢، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

١٥٤ وفيه ما فيه من الرد الشديد على زلة عظمت من ذاك الفاضل اللكنوي كما قد تقدم ونسأل الله العفو والعافية ولا حول ولا قوة إلا بالله ١٢، إمام أهل السنة عليه الرحمة

ذلك وتكذيب قائله

مسئلة: الإيمان بجميع المبعوثين واجب، من ثبت شرعا تعيينه منهم وجب الإيمان بعينه، ومن لم يثبت تعيينه كفي الإيمان إجمالا، ولا ينبغي في الإيمان بالأنبياء القطع بحصرهم في عدد،

تكميل الباب

يكفي في الإيمان بعموم الأنبياء، والمرسلين اعتقاد أنهم عباد الله المكرمون، اجتباهم بالوحي ودعوة الخلق، فادعوا النبوة، وأظهروا المعجزات، وكانوا على الحق والصدق في تبليغ ما أمروا به

ولا بد في الإيمان بنينا صلى الله تعالى عليه وسلم سوى ذلك من أشياء، كذا في المعتمد — والقول المجمل في الإيمان به صلى الله عليه وسلم أن يصدق في كل ما جاء به، وله تفصيل يجب علمه حتى لا يخالف في التفصيل لما آمن به إجمالا منها تصديقه في أن الله تعالى يشه إلى الإنس والجن، فإن استثنى أحدهم الجن، أو صنفا * من بني آدم من دعوته صلى الله تعالى عليه وسلم لا يصح إيمانه برسالته، وفي الملائكة اختلاف، وقال المثبتون تكليفهم تشريفي لا كتكليفنا، وكذا الحيوانات والجمادات، قالوا تكليفهما بحسب حالهما من ذكر أو تسبيح أو نحوهما، واستدلوا بشهادة الضب والحجر والشجر له بالرسالة، ويقوله تعالى

* بل شخصا ولو واحدا ١٢

لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا، ويقول صلى الله تعالى عليه وسلم أُرْسِلْتُ ^{١٥٥} إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وفائدة الإرسال للمعصوم وغير المكلف طلب إذعانه لشرفه، ودخولهما تحت دعوته تشريفا له على سائر المرسلين

ومنها أن يؤمن بأن الله ختم به النبيين وختم الله حكمه بما لا يخلف منه، وصاحب المعتقد بعد ذلك أطال الكلام وقال في الآخر: هذه المسئلة بحمد الله ظاهرة بين الإسلاميين، غني عن البيان، وأما المقدار الذي ذكرنا فلتلا يوقع زنديق جاهلا في الشبهة، وكثيرا ما يغالطون بأن الله على كل شيء قدير، والسر أن القدرة لا ينكرها أحد، ولكن لما أخبر الله تعالى عن شيء أن يكون كذا، أو لا يكون كذا، لا يكون إلا كما أخبر الله تعالى - وهو أخبر بأنه لا يكون بعده نبي آخر، وهذه المسئلة لا ينكرها إلا من لا يعتقد نبوته لأنه إن كان مصدقا بنبوته اعتقده صادقا في كل ما أخبر به، إذ الحجج التي ثبت بها بطريق التواتر نبوته ثبت

١٥٥ ذكر المصنف قس سره دلائل هذا القول أمانة اختياره، فإن التعليل دليل التعويل، وهو المختار عندنا، وبه نقول، وحسبنا الآية والحديث الصحيح المذكور المروي في صحيح مسلم، فلا تخص العمومات الشرعية إلا بدليل وأين الدليل؟ والتمسك بعدم العقل مقطوع بقواطع النقل، قال تعالى: وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَالْحَمْلُ عَلَى التَّسْبِيحِ بِالْحَالِ مردود بقوله تعالى: وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ، وفي حديث الطبراني وغيره عن يعلى بن مرة "ما من شيء إلا يعلم أني رسول الله إلا مردة الجن والإنس" وقد نص الإمام ابن حجر في "أفضل القرى" أن الله تعالى أخذ العهد من جميع المخلوقات حتى المصنوعات كالسيف ونحوه بالإيمان بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم، رزقنا الله حسن الإيمان بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم آمين ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه ،

بها أيضاً أنه آخر الأنبياء، في زمانه ١٥٦ وبعده إلى القيامة لا يكون نبي، فمن شك فيه يكون شاكاً فيها أيضاً، وأيضاً من يقول إنه كان نبي بعده، أو يكون، أو موجود، وكذا من قال يمكن ١٥٧ أن يكون فهو كافر، هذا شرط صحة الإيمان بخاتم الأنبياء محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، انتهى ملخصاً مترجماً

و قد مر من النابلسي في تجويز نبي مع نبينا أو بعده صلى الله تعالى عليه وسلم، وفي التحفة شرح المنهاج في كتاب الردة: أو كذب رسولا، أو نبيا، أو نقصه بأي منقوص، كأن صغر اسمه، مريداً تحقيره ١٥٨، أو جَوَز نبوة أحد بعد وجود نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، وعيسى عليه السلام نُبِّيَ قبل فلا يرد ١٥٩ ومنه ١٦٠ تمني النبوة ١٦١ بعد وجود نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم كتمني كفر مسلم بقصد الرضا به لا التشديد عليه،

١٥٦ الفُرف متعلق بلا يكون ١٢

١٥٧ أي إمكانا وقوعيا ففيه الكفر لنكذيب النص وإنكار ما هو من ضروريات الدين، أما الذاتي فلا يَحْتَمِل الإكفار بل هو ههنا صحيح، وإن بطل في تعدد خاتم النبيين لأن الآخر بالعنبر الموجود ههنا لا يقبل الاشتراك عقلا، وتام تحقيقه يطلب من فتاوانا ١٢

١٥٨ احتجز به عن التصغير على وجه المحبة، فإنه وإن لم يجز أيضا للإيهام لكن لا كفر ١٢

١٥٩ فإن ختم النبوة لإكماله صلى الله تعالى عليه وسلم بنيانها فلا يتبأ أحد بعد ظهوره صلى الله تعالى عليه وسلم، لا أن لا يوجد بعده وعنده أحد ممن نُبِّيَ قبله ١٢

١٦٠ أي من التجويز المذكور أو من الكفر والعياذ بالله والآخر الأظهر لقوله الآتي كتمني

الح ١٢

١٦١ لنفسه أو لغيره ١٢

ومنه أيضاً لو كان فلان نبيا ما آمنت أو آمنت به إن جوز ١٦٢ ذلك على الأوجه، قال القاري في شرح الشفاء للقاضي: ويمكن حمله على أنه يجوز كون نبي مرسل يظهر بعد نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم فيكون أمره أشد، ولهذا قال بعض علمائنا: إن من ادعى النبوة وقال له قائل "أظهر المعجزة" كفر

قال الخفاجي في ذيل قول القاضي "ومن ادعى النبوة لنفسه بعد نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم كالمختار وغيره": قال ابن حجر وبه يظهر كفر كل من طلب منه معجزة، لأنه يطلب منه مجوزاً لصدقه، مع استحالة المعلومة من الدين ضرورة، نعم إن أراد بذلك تسفيهه وتكذيبه فلا كفر به

والنجدية قالوا بإمكان نبي بعد خاتم النبيين، متمسكين بشمول القدرة وعمومها، وإن هو إلا مغلطة واضحة، وسفسطة: فاضحة فإن شمول القدرة وعمومها إنما للممكنات والجزاءات، والممتنع الذاتي والمستحيل العقلي ليس مما يتعلق به القدرة، كما مر مفصلاً، وقال القاري في شرح الفقه الأكبر: إن ما يمتنع بنفس مفهومه كجمع الضدين، وقلب الحقائق، وإعدام القدم لا يدخل تحت القدرة القديمة والباعث لهم على هذا الإحتراء الجهل أو التجاهل بمعنى الممتنع الذاتي والمستحيل العقلي، فإنه معناه ما لا يتصور في العقل وجوده مع قطع النظر عن الغير، كما قال النابلسي في المطالب الوفية، وقال الشيرازي في شرح هداية

١٦٢ قيد في الآخر أي إنما يكون الإنجاب كفراً إن لو جوز المقدم الآن أعني بعد وجود نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، وإلا فهو من تعليق المحال بالمحال، فلا كفر ولا ضلال، أما الأول وهو النفي ففيه بيان العزم على الكفر بمن قُدّر نبيا، والعزم على الكفر كفر، فافهم ١٦٣

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

الحكمة: يتصوره العقل عنوانا لأمر باطل الذات، ويجزم بعدمه بحسب تصوره مع قطع النظر عن غيره، وإن كان الحكم بعدمه لأجل وسط في الحكم، لا في نفس المحكوم به له، بخلاف الممتنع بالغير، فإن مجرد ماهيته المعقولة ليست محكومة بالعدم بوسط وغير وسط، بل بحسب الغير

فكون النبي بعد خاتم النبيين ممتنعا ذاتيا ومحالا عقليا ظاهر ١٦٣، وإمكان خاتم النبيين، وإمكان النبي مطلقا لا يمنع من كون النبي بعد خاتم النبيين ممتنعا ذاتيا ومحالا عقليا، ألا ترى أن الفلاسفة قائلون بإمكان الزمان وإمكان عدمه مطلقا، ويحكمون بكون عدمه المقيد بقيد بعد وجوده ١٦٤ ممتنعا ذاتيا كما هو مصرح في شرح الهداية للشيرازي، وشرح المواقف للجرجاني

وفيه ١٦٥: كون الكذب في التبليغ محالا عقليا، وأن تجويزه على نبي كفر بالإجماع، وهكذا في الشفاء، وكذا تجويز صدور الكفر والشرك من النبي، كما في الشفاء وشروحه، وكذا ظهور المعجزة على يد الكاذب عند الماتريدية، والشيخ أبي الحسن الأشعري، والإمام، وكثير من المتكلمين، كما في شرح المقاصد، وكذا اجتماع كمالات النبي في غير الأنبياء، كما في شرح العقائد للنسفي

١٦٣ فإن بقاء بعض الأفراد بعد انتهاء كلها لا يتصوره العقل إلا عنوانا حقيقة باطلة ١٢

١٦٤ لأن البعدية زمانية فعدمه يستلزم وجوده فيستحيل، وبه فارق سائر الحوادث، فعدمها المقيد بقيد بعد وجودها بل حين وجودها ممكن وإنما يستحيل بشرط وجودها، ثم هذا إنما يتم لو قلنا بوجود الزمان وحيث يشهد معاذ الله قدمه أيضا بعين الدليل فقدم الحركة، فقدم التحرك، وذلك كله كفر، فالحق ما عليه أئمتنا أن الزمان ليس من الحقائق المتأصلة أصلا ١٢

١٦٥ أي في شرح المواقف ١٢

وينبغي أن يعلم أن كلا من الوجوب والإمتناع إن كان بالنظر إلى ذات الشيء ذاتي، ما لا فغيري، والموصوف بالذاتي واجب الوجود لذاته أو ممتنع الوجود لذاته إن أخذ الوجود محمولا، وواجب الوجود للشيء^{١٦٦} نظرا إلى ذاته إن أخذ رابطة فلازم الماهية كزوجية الأربعة واجب لها لذاتها، ولا واجب الوجود لذاته، كذا في المقاصد، فالوجوب الذاتي والإمتناع الذاتي المقابل للغيري^{١٦٧} يشمل القسمين، وإدخال القسم الثاني من الذاتي في الغيري من الجهالة

والنظر إلى الاختصار منعنا من التفصيل، ومن شاء فليرجع إلى إفادات الفاضل الكامل الأجل الأجل المولى فضل الحق الخير آبادي، وهو بأرض الهند أول من جرح مبتدعات النجدية ومفاسدهم، وآخر من بين شرح فساد عقائدهم فاطمأن قلوب أهل اليقين، وحصل اليقين للشاكين والمتردددين، وهدى الله به كثيرا من الضالين، وله منة على كافة المسلمين، وأجر جزيل عند رب العلمين

ومنها أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل الخلائق أجمعين، في الكثر: قد فاق على كل الأنبياء والملائكة، والإنس على الإطلاق في الذات، والصفات، والأفعال، والأقوال، والأحوال، بلا استغراب في ذلك لما حواه من الكمال، وانفرد به من الجلال والجمال (إلى أن قال) فالواجب على كل مؤمن أن يعتقد أن نبينا محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم سيد العالمين، وأفضل الخلائق أجمعين، فمن

١٦٦ أي أو ممتنع ١٢

١٦٧ كيف والغيري مالمو نظر العقل إليه حاليا به غير لاحظ لسواه لقبيله ولم يحجم عنه - وأي عاقل يقدر عقله أربعة فردا أو ثلاثة زوجا ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

اعتقد خلاف هذا فهو عاص، مبتدع، ضال

قال القاضي: و كذلك نقطع بتكفير غلاة الرافضة في قولهم " إن الأئمة أفضل من الأنبياء " قال القاري: وهذا كفر صريح يستفاد ١٦٨ من قوله تعالى الله يصطفيني من الملائكة رسلاً ومِن النَّاسِ - وفي هذا المحل مباحث ذكرتها في شرح الفقه الأكبر وقال في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أنا أكرم الأولين والآخرين: الظاهر ١٦٩ أن اللام للإستغراق وإنه أكرم الخلائق بالإتفاق، ولا عبرة بخلاف المعتزلة ١٧٠، وأرباب الشقاق

١٦٨ هكذا هو في نسخة شرح الشفاء للعلامة القاري والمعنى " يستفاد كونه كفراً " ومع وضوح المراد فاللفظ بشع ١٢

١٦٩ ليس هذا محل الإستظهار، بل هو المقطوع به عند أولي الأبصار، وكان العلامة القاري غرّه ما وقع من متأخري المعتزلة فظن نزول الإجماع عن القطع* وإليه يشير كلامه في مع الروض، وهذه زلة والحق أن تفضيل نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم على العالمين جميعاً مقطوع به بجمع عليه، بل كاد أن يكون من ضروريات الدين، فإني لا أعلم يعجزه أحد من المسلمين فأعرف وثبت ١٢

١٧٠ بينت في كتابي " تعلية اليقين بأن نبينا سيد المرسلين " أن خلاف المعتزلة أيضاً في غيره صلى الله تعالى عليه وسلم من الأنبياء السابقين فقالوا بتفضيل الملائكة عليهم صلوات الله تعالى عليهم أجمعين، أما هو صلى الله تعالى عليه وسلم فأفضل منهم جميعاً بإجماع بلا نزاع، أما الزمخشري فقد سفه نفسه وجهل مذهبه كما تبين عليه العلامة الزرقاني في شرح المواهب اللدنية ١٢

* مع أن الإجماع لا معتبر فيه بأهل البدع كما نص عليه في التوضيح وغيره من كتب الأمور ١٢ مه

والنجدية قالوا بجواز مساواة عامة المؤمنين مع خاتم النبيين في كثرة الثواب وقرب رب الأرباب وبجواز كون أحد أفضل من خاتم النبيين ونجماد ١٧١ بساط النجدية قد بالغ في هذا هداه الله تعالى، وهم أسوأ حالا من الكرامية فنذكر مقالات العلماء في حقهم

في شرح الطريقة المحمدية : فما نقل عن بعض الكرامية من جواز كون الولي أفضل من النبي كفر وضلال - وفي كنز الفوائد: وما هو أي الولي كالنبي في المنزلة، ولا يدانيه فضلا عن أن يفضل عليه كما قالت الكرامية وبعض ملاحدة الصوفية ١٧٢ إذ النبي معصوم مأمون من سوء الخاتمة، مكرم بالوحي، ومشاهدة الملك، ومأمور بتبليغ الأحكام وإرشاد الأنام، مع اتصافه بالكمالات التي ليس عند الولي قطرة من بحرها، وهو مذهب جميع أهل السنة الصوفية وغيرها، حتى قال أكابرهم: إن نبيا واحدا أفضل عند الله من جميع الأولياء، ١٧٣ ومن فضل وليا على نبي يخشى عليه الكفر بل هو كافر

ذكر القاضي عياض قول المعري:

هو مثله في الفضل إلا أنه : لم ياته برسالة جبريل،

وقال صدر البيت الثاني من هذا القبيل، لتشبيهه غير النبي في فضله بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وقال الخفاجي: وفيه من ترك الأدب مالا يخفى وقال: وحاشاه من أن يرضى به من له إسلام أو ذوق فإنه كفر بغير لذة - والقاري في

١٧١ نجماد بفتح نون وتشديد جيم فرائش وأنه بستر و بالين دوزد ١٧

١٧٢ أي المتصوفة ١٢

١٧٣ أي على جهة الكل المجموعي ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

ذيل قول القاضي " وبيان خصائصه التي لم تجتمع قبل في مخلوق " قال: ومن المعلوم استحالة وجود مثله بعده

قال السعد في شرح العقائد: وقد يستدل أرباب البصائر على نبوته بوجهين أحدهما ما تواتر من أحواله قبل النبوة، وحال الدعوة، وبعد تمامها، وأخلاقه العظيمة، وأحكامه الحكيمة، وإقدامه حيث تحجم الأبطال، وورثته بعصمة الله في جميع الأحوال، وثباته على حاله لدى الأحوال، بحيث لم يجد أعداءه مع شدة عداوتهم وحرصهم على الطعن فيه مطعنا، ولا إلى القدح فيه سبيلا، فإن العقل يجزم بامتناع اجتماع هذه الأمور في غير الأنبياء، وأن يجمع الله هذه الكمالات في حق من يعلم أنه يفترى عليه ثم يمهل ثلاثا وعشرين سنة (إلى آخره) ١٧٤

والنحدي قال في حق شيخه: إنه كان مخلوقا من بدو الفطرة على كمال مشاهدة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبلغ له كمالات طريق النبوة إلى ذروتها العليا" ولما رد عليه علماء أهل السنة، وذكروا في الرد عبارة الشفاء فالنجاد تصدى لجوابه بما افترض، وندم موافقه و مخالفه اقترح وقد فرغنا بحمد الله عن كشف عواره في "تلخيص الحق"

ومنها أنه أسري به صلى الله عليه وسلم من المسجد الحرام الذي بمكة إلى المسجد الأقصى الذي هو بيت المقدس، ثم عرج به إلى حيث شاء الله من العلى، وجزم في شرح العقائد بأن من أنكر المعراج يحكم ببذعته وتفسيره قال اللاقاني

١٧٤ تمامه: ثم يظهر دينه على سائر الأديان وينصره على أعدائه ونجى آثاره إلى يوم القيامة
ثم ذكر الوجه الثاني ١٧

ذيل قول القاضي " وبيان خصائصه التي لم تجتمع قبل في مخلوق " قال: ومن المعلوم استحالة وجود مثله بعده

قال السعد في شرح العقائد: وقد يستدل أرباب البصائر على نبوته بوجهين أحدهما ما تواتر من أحواله قبل النبوة، وحال الدعوة، وباعد تمامها، وأخلاقه العظيمة، وأحكامه الحكيمة، وإقدامه حيث تحجم الأبطال، ووثوقه بعصمة الله في جميع الأحوال، وثباته على حاله لدى الأحوال، بحيث لم يجد أعداءه مع شدة عداوتهم وحرصهم على الطعن فيه مطعنا، ولا إلى القدح فيه سيلا، فإن العقل يجزم بامتناع اجتماع هذه الأمور في غير الأنبياء، وأن يجمع الله هذه الكمالات في حق من يعلم أنه يفترى عليه ثم يمهل ثلاثا وعشرين سنة (إلى آخره) ١٧٤

والنجدي قال في حق شيخه: إنه كان مخلوقا من بدو الفطرة على كمال مشاجرة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبلغ له كمالات طريق النبوة إلى ذروتها العليا " ولما رد عليه عناء أهل السنة، وذكروا في الرد عبارة الشفاء فالنجاد تصدى لجوابه بما افتضح، وندم موافقه و مخالفه اقترح وقد فرغنا بحمد الله عن كشف عواره في "تلخيص الحق"

وهنا أنه أسري به صلى الله عليه وسلم من المسجد الحرام الذي بمكة إلى المسجد الأقصى الذي هو بيت المقدس، ثم عرج به إلى حيث شاء الله من العلي، وحزم في شرح العقائد بأن من أنكر المعراج يحكم ببدعته وتفسيره قال اللاقاني

١٧٤ تمامه: ثم يظهر دينه على سائر الأديان وينصره على أعدائه ويحيي آثاره إلى يوم القيامة ثم ذكر الوجه الثاني ١٢

وهو صواب في خصوص المعراج، وأما الإسراء فحكم منكره الكفر، وقال القاري: فمن أنكر مطلق الإسراء فهو كافر بلا امتراء

ومنها أن يعتقد أن يوم القيمة لا يستغني أحد من أمته بل جميع الأنبياء عن جاهه ومنزلته، ومتى لم يفتح الشفاعة لا يستطيع^{١٧٥} أحد شفاعة كذا في المعتمد، وفي الكنز: مصدر شفع يشفع إذا ضم غيره إليه من الشفع الذي هو ضد الوتر كأن الشفيع ضم^{١٧٦} سؤاله إلى المشفوع له، وفي شرح الجواهر: ولا يستعمل إلا لضم الناجي إلى نفسه من هو خائف من سطوة الغير،

فالشفاعة في الآخرة بهذا المعنى، ووجوبها بالكتاب والسنة، أما الأول فقوله تعالى عَسَى أَنْ يَتَذَكَّرَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّخْمُوداً - وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى - مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ - يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ وقال في حق

١٧٥ وهذا أحد معاني قوله صلى الله تعالى عليه وسلم "أنا صاحب شفاعتهم" والمعنى الآخر الألفظ الأشرف أن لا شفاعة لأحد بلا واسطة عند ذي العرش جل جلاله إلا للقرآن العظيم ولهذا الحبيب المرتضى الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم، وأما سائر الشفعاء من الملائكة، والأنبياء، والأولياء، والعلماء، والخلفاء، والشهداء، والحجاج، والصلحاء، فعند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فينهون إليه ويشفعون لديه وهو صلى الله تعالى عليه وسلم يشفع لمن ذكره ولمن لم يذكره عند ربه عز وجل وقد تأكد عندنا هذا المعنى بأحاديث، والله الحمد ١٢

١٧٦ الذي أفاد حائمة المحققين إمام المدققين سيدنا الوالد قدس سره الماجد في كتابه المستطاب "سرور القلوب في ذكر المحبوب" أن المشفوع له كان وحيداً فرداً فالشفيع ضم إليه نفسه وصار له سندا و مددا فجعل الوتر شفعا وظاهر أن هذا ألفظ وأضرف ١٢

امام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

الكفرة فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤْمِنِينَ لِمَا كَانَ لِتَحْصِيصِهِمْ ١٧٧
فائدة، وقال: فَاسْتَغْفِرُ ١٧٨ لِذَنْبِكَ ١٧٩ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ

وأما السنة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: إن لكل نبي دعوة مستجابة فَمِنْهُمْ مَنْ دَعَا بِهَا عَلَى قَوْمِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ اتَّخَذَهَا ١٨٠ دُنْيَا وَإِنِّي أَذْخَرْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَتِي لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَمْ يَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وقال: خَيْرْتُ بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نِصْفُ أُمَّتِي الْحَنَّةَ وَبَيْنَ الشَّفَاعَةِ لِأَنَّهَا أَعَمُّ أَتْرَوْنَهَا لِلْمُتَّقِينَ وَلَكِنَّهَا لِلْمُذْنِبِينَ الْخَطَّائِينَ وقال: لَا شَفْعَنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَأَكْثَرَ مِمَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ حَجَرٍ وَشَجَرٍ، وقال: شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَارَةِ مِنْ أُمَّتِي، وقد روي عنه في الصحاح والحسان أخبار بألفاظ مختلفة بحيث لو جمعت آحادها لبلغت حد التواتر في إثبات الشفاعة

وله صلى الله تعالى عليه وسلم أقسام من الشفاعة، منها الشفاعة لإراحة ١٨١ الخلائق من هول الموقف، وهي ثابتة باتفاق المسلمين حتى المعتزلة وهي من

١٧٧ بل لم يصح تهديدهم ولا تعييرهم بشيء يعمهم والمسلمين أجمعين كما لا يخفى ١٢
١٧٨ فقد أمر نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتضرع إلى ربه في مغفرة أمته، وهل الشفاعة إلا هذا، وهذا أمر، والأمر بإيجاب، والإيجاب في الدنيا، فثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قد أعطي الشفاعة ههنا، لا أنه يرجى أن يعطى في الأخرى، كما تزعمه الطائفة النجدية الشريفة ١٢

١٧٩ في الآية توجيهات معلومات، والأحب إلينا أن استغفر لذنوب ذورك فخصهم ثم عم الأمة ولا نقول يحذف المضاف بل الإضافة من باب المجاز فإن العقلي أبلغ منه بال حذف ١٢
١٨٠ أي تعجلها في الدنيا كما في رواية أخرى وذاك كقول سيدنا سليمان عليه الصلوة والسلام رَبِّ هَبْ لِي مَلَكًا لَا يَتَّبِعُنِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي ١٢

١٨١ وهي الشفاعة الكبرى لعمومها جميع أهل الموقف ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم، ومنها إدخال ناس الجنة بغير حساب، ومنها عدم دخول النار بعد الحساب وثبوت الإستحقاق لدخول النار، ومنها إخراج بعض الموحدين من النار، ومنها زيادة الدرجات ومنها التجاوز عن التقصير في الطاعات ومنها تخفيف العذاب لمن استحق خلود النار في بعض الأماكن والأوقات كأبي طالب ومنها دخول أطفال المشركين الجنة ومنها لمن مات بالمدينة، ولمن صبر على لأوائها، ولمن زاره بعد موته، ولمن أجاب المؤذن ودعائه صلى الله تعالى عليه وسلم بالوسيلة، ولمن يصلي عليه ليلة الجمعة و يومها، ولمن حفظ أربعين حديثاً في الدين وعمل بما هو صام شعبان لحبه صلى الله تعالى عليه وسلم صيامه، ولمن مدح أهل البيت وأثنى عليهم، إلى غير ذلك مما ورد في السنة

ويجب الإيمان بأنه يشفع غيره أيضاً من الأنبياء والملائكة والعلماء والشهداء والصلحين وكثير من المؤمنين وغيرهم من القرآن والصيام والكعبة و غيرها مما ورد في السنة

في البحر الرائق ناقلاً عن الخلاصة معزياً إلى الأصل لا يجوز الصلوة خلف من ينكر شفاعته النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو ينكر الكرام الكاتبين أو ينكر الرؤية لأنه كافر ---- وفي مجالس الأبرار الذي هو مستند التجديده: أن التوقف في شفاعته الشافعين كفر

وبالجملة مذهب أهل السنة أن الشفاعه حق أي ممكنة عقلاً، واجبة شرعاً، للمؤمنين ولو من أهل الكبائر، وإن ماتوا بلا توبة، قال ابن القيم فنحسن نحوّز العنود عمم مات مصراً على الكبائر بشفاعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو دونها بمحض فضل الله، والمعتزلة أنكروا هذه الشفاعه لقولهم

بالوجوب ١٨٢، وقالوا لا أثر للشفاعة إلا في زيادة الثواب، وخصصوا بمن تاب وتمسكوا على الإنكار بطواهر مؤولة أو محمولة على الكفار، وفي شرح الجوهرة للأقاني: في قول الماتن "و واجب شفاعة المشفع محمد صلى الله تعالى عليه وسلم" إشارة إلى واجبات ثلاثة يتعين اعتقادها على كل مكلف فالأول كونه صلى الله تعالى عليه وسلم شافعا، والثاني كونه صلى الله تعالى عليه وسلم مشفعا أي مقبول الشفاعة، والثالث كونه صلى الله تعالى عليه وسلم مقدما على غيره من جميع الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين

والتجديده مخالفوا أهل السنة والجماعة في الشفاعة، وغلطوا مع الاعتزال أنواعا من الخبط والشناعة، قالوا إن الشفاعة بالوجهة غير ممكنة، واعتقادها كفر، وكذا الشفاعة بالمحبة، بقي الشفاعة بالإذن فصرح عمادهم في (تقوية الإيمان) بتمثيل أن السارق ١٨٣ ثبت عليه السرقة، لكن ليس سارقا على الدوام، ولم يجعل السرقة صنيعة، لكنه صار القصور من شامة النفس فهو نادم عليه ويخاف ليلا ونهارا، ويضع قانون السلطان على راسه وعينه، ويفهم نفسه من أهل التقصير، ومستوجبا للجزاء، ولا يطلب جوار أمير و وزير قرارا من السلطان، ولا يظهر حماية أحد في مقابلته، والليل والنهار يرى وجهه فقط أنه ما يحكم في حقي،

١٨٢ أي وجوب عقاب مرتكب كبيرة ١٢

١٨٣ التزم المصنف رحمه الله تعالى في هذا الكتاب ترجمة ما ينقله بوضع اللفظ مكان اللفظ مفردات بمفردات ليكون أقرب إلى قول المتقول عنه حتى لو ترجم أحد عبارة الكتاب لأصاب عبارة المتقول عنه أو كان قد أصاب ولهذا لم يراع في الترجمة عرف تحاور العرب أصلا قط لكونه مفردا لتلك الفائدة، فاحفظ ١٢

فالسلطان بمشاهدة حاله على هذا المنوال يرحم عليه، ولكن نظرا إلى قانون السلطنة لا يقدر ١٨٤ على العفو عنه بلا سبب، لئلا ينقص قدر حكمه في قلوب الناس، فواحد من الأمراء والوزراء بعد إدراك أن هذا مرضي السلطان يشفع له والسلطان لزيادة عزته في الظاهر باسم شفاعته يعفو عنه، هذا هو الشفاعة بإذن، وهذا القسم يمكن في جنبه تعالى، وكل نبي وولي ذكر شفاعته في القرآن والحديث فهذه معناه انتهى ملخصا مترجما

فإنكار الوجاهة والمحبة مخالفة صريحة للآيات الكريمة كَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِئُهَا - وَجِئُهَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ - فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ - وفي تخصيص الشفاعة بالتائبين والنادمين المخصوصين بالخصوصيات المذكورة الذين كأنهم التجديدة مخالفة صريحة لأهل السنة وموافقة للمعتزلة، والقيود المذكورة في الشفاعة الممكنة تبطل الشفاعة العامة ١٨٥ المتفقة عليها، وقوله "فلا يقدر على العفو عنه بلا سبب"

١٨٤ قدمنا بيانه فيما سلف فتذكر ١٢

١٨٥ أقول بل ونفسها فإن الكلام في الشفاعة لمغفرة الذنب، وهذا المذنب إذا لم يذنب إلا نادرا و حالا لم يصّر في هذه المرة أيضا بل خاف وانصرف وندم واعتزف والندم توبة كما في الحديث الصحيح رواه أحمد والبخاري في التاريخ وابن ماجة والحاكم عن ابن مسعود والحاكم والبيهقي في الشعب عن أنس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بسند صحيح: والتائب من الذنب كمن لا ذنب له وهذا ثابت بالقرآن بل من ضروريات الدين فضلا عن وروده بلفظه عند ابن ماجة عن ابن مسعود بسند حسن وللحكيم الترمذي عن أبي سعيد الخدري، والبيهقي في الشعب، وابن عساكر في التاريخ عن ابن عباس، والاستاذ الإمام القشيري في رسالته وابن النجار في تاريخ بغداد والديلمي في مسند الفردوس عن أنس رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فقيم

غلو في الاعتزال، وما بعده زائد عليه في الضلال، ولما ظهر بما ذكرنا مخالفة النجدية في هذه العقيدة لأهل السنة لا حاجة إلى تفصيل ما فيه من الضلال والتضليل، فإنه يقضي إلى التطويل، ومن أراد الإطلاع مفصلاً فليرجع إلى "فوز المؤمنين بشفاعاة الشافعين"

ومنها أن يعتقد أن الأرض لا يأكل جسده الشريف ولا يبلى، ووقت البعث يكون على حاله، وحشره صلى الله عليه وسلم، وحشر جميع الأنبياء يكون كذلك، ذكره في المعتمد، وكلمات النجدية في هذا الباب لا تليق بالنقل أحفها ما قال رئيسهم في "تقوية الإيمان" بعد ذكر حديث "لو مررت بقبري" يعني أنا أيضاً يوماً بعد الموت مختلط ١٨٦ في التراب

ثم الكلام فيما يجب ويمتنع ويجوز في حقه عليه السلام، وما أنا أريد أن ألحق به ما يجب من حقوقه عليه الصلوة والسلام على الأنام، وما يترتب على إهمالها من الاناث ١٨٧ لأن المتدعة قد أحدثوا فيها عقائد هادمة لقواعد الإسلام، وأشاعوها غاية الإشاعة، وأضلوا بها كثيراً من العوام، ولما أدرجت مباحث الإمامة بتلك

الشفاعة لمغفرة الذنب وقد غفر؟ ١٢

١٨٦ ترجم رحمه الله تعالى بوضع اللفظ مكان اللفظ كما تقدم فإن لفظ ذاك الطاغية في تقوية الإيمان الذي هو تقويت إيمانه "مير بهي ايك دن مر كر مٹی میر ملنے والا هو لہ" وترجمته حسب العرف "أنا أيضاً يوماً أضل في التراب" آه آه إنا لله وإنا إليه راجعون، وقد أقمنا الطامة الكبرى على هذه الخبائث وخبائثاته الأخرى في كتابنا "الكوكبة الشهابية في كفريات أبي الوهابية" وكذلك تكلمنا عليه في "النهي الأكيد عن الصلوة وراء عدي التقليد" ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

١٨٧ جمع إثم، أو بفتح كيفر وياداش ١٢

الجهة في علم الكلام، فحقوق النبوة أخرى بمزيد الإهتمام، فأقول وبالله الاعتصام

الفصل الأول

يجب أن تعلم أن من آمن به وصدقه فيما أتى به يجب عليه طاعته صلى الله عليه وسلم لأنه مما أتى به قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَقَالَ: قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَقَالَ: وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا فجعل طاعة رسوله طاعته، وقرن طاعته بطاعته، ووعد عليه بمجزي الشواب، وأوعده على مخالفته باليم العذاب، ورغم أنف المشركين حين قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: من أحبني فقد أحب الله، ومن أطاعني فقد أطاع الله، فقالوا: لقد قارف الشرك، وهو ينهى عنه، ما يريد إلا أن نتخذة ربا كما اتخذت النصارى عيسى ١٨٨ فقال تعالى: مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ

وكذا يجب محبته صلى الله تعالى عليه وسلم قال الله تعالى: قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ الْآيَةُ ١٨٩ فكفي بهذا حضا وتنبيها ودلالة وحجة على إلزام محبته ووجوب فرضها ١٩٠ وعظم خطورها واستحقاقه صلى الله تعالى عليه وسلم لها

وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: لا يؤمن أحدكم حتى أكون

١٨٨ عليه السلام ١٢

١٨٩ مامها: وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ١٢

١٩٠ أي نبوت افتراضها ١٢

أحبُّ إليه من ولده و والده والناس أجمعين، قالوا: حبا اختياريًا يوجب إكرامًا له صلى الله عليه وسلم وإجلالا في مقام الاحترام قيل: المراد بالحب ههنا ليس الحب الطبيعي التابع لهوى النفس، فإن محبة الإنسان لنفسه من حيث الطبع أشد من محبة غيره وكذا محبة ولده ووالده أشد من محبة غيرهما، وهذا الحب ليس بداخل تحت اختيار الشخص، بل خارج عن حد الاستطاعة، فلا مؤاخذه به، بل المراد الحب العقلي الاختياري هو إثارة ما يقتضي العقل رجحانه وإن كان على خلاف الطبع، ألا ترى أن المريض يكره الدواء بطبعه، ومع ذلك يميل إليه باختياره ويهوى تناوله بمقتضى عقله لما علم أوظن صلاحه فيه، وكذلك المؤمن إذا علم أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح دينه ودنياه وآخرته وعقباه وتيقن أنه عليه الصلوة والسلام أشفق الناس عليه وألطفهم إليه فحينئذ يرجح جانب أمره بمقتضى عقله على أمر غيره ^{١٩١} وهذا أول درجات الإيمان، وأما كما له فهو أن يصير طبعه تابعا لعقله في حبه صلى الله عليه وسلم

وحقيقة المحبة ميل القلب إلى ما يوافقه، وأسبابها ثلاثة

استلذاذه بإدراكه ^{١٩٢} بمشاعره الحسية كحب الصور الجميلة والأصوات

الحسنة والأطعمة اللذيذة ونحوها مما كل طبع سليم مائل إليها لموافقتها له

أو استلذاذه بإدراكه بحاسة عقله وقلبه معاني باطنة شريفة كحب

الصلحين والعلماء وأهل المعروف والماثور عنهم السير الجميلة والأفعال الحسنة،

١٩١ أي غيره صلى الله تعالى عليه وسلم كائنا من كان حتى نفس المؤمن ^{١٣}

١٩٢ الظاهر اضافة الإدراك إلى ضمير المفعول الراجع لما، والأوفق بقرينه الآتي الاضافة إلى

الفاعل، والمفعول محذوف أعني كصفات حسية نفسية ^{١٢}

فإن طبع الإنسان مائل إلى الشغف بأمثال هؤلاء حتى يبلغ بقوم التعصب^{١٩٣} لقوم،
والتشيع من أمة في أخرى ما يؤدي إلى الجلاء عن الأوطان و هتك الحرم، واختزام
النفوس

والثالث الإحسان والإنعام فقد جبلت^{١٩٤} النفوس على حب من أحسن
إليها

فهذه الأسباب الثلاثة كلها ثابتة في حقه عليه السلام، وهو جامع لهذه
المعاني الثلاثة الموجبة للمحبة، أعني جمال الصورة والظاهر، وكمال الأخلاق
والباطن، والإحسان والإنعام على الأمة^{١٩٥} على الوجه التام كما هو مفصل في
محله وأما ثمرتها فيكفي في فضلها " المرء مع من أحب "

وأما علاماتها: فمنها اختياره على نفسه، وإشار موافقته على مخالفته،
والإقتداء به، واستعمال سنته، واتباع أقواله وأفعاله، وامتنال أوامره واجتناب
نواهيه، و التآدب بآدابه في عمره ويسره ومنشطه ومكرهه فمن اتصف بجميع
الصفات فهو كامل المحبة، ومن خالفها في بعضها فهو ناقص المحبة، ولا يخرج عن
اسمها و دليله قوله عليه السلام للذي حدثه في الخمر أربعاً أو خمساً فلغنه بعضهم
وقال: ما أكثر ما يأتي به فقال صلى الله عليه وسلم: لا تلغنه فإنه يحب الله
ورسوله، وفي هذا الحديث بشارة عظيمة وإشارة حسيمة لعصاة المؤمنين، وحجة

١٩٣ فاعل يبلغ ١٢

١٩٤ حق صحيح معناه، وإن لم يصح رفع مناه، نعم صحح البيهقي في الشعب وقفه على
عبد الله رضي الله تعالى عنه وزعم السخاوي أنه باطل رفعاً و وقفاً ١٢

١٩٥ بل على خلق الله أجمعين فوالله ما أرسل إلا رحمة للعلمين ١٢

واضحة وبينه لائحة لأهل السنة والجماعة على الخوارج والمعتزلة حيث قالوا بكفر
 ١٩٦ مرتكب الكبيرة أو خروجه من الإيمان وخلوده في النار - أقول : وعلى
 النجدية القائلة بكفر الإصرار على الكبيرة

ومنها كثرة ذكره له صلى الله وسلم فمن أحب شيئا أكثر ذكره، روي
 أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما تحدث رجله فقيل له: اذكر أحب
 الناس إليك يزل عنك، فصاح "يا محمداً" وكأنه رضي الله تعالى عنه قصد به
 إظهار المحبة في ضمن الاستغاثة فانتشرت أي رجله في الفور

ومنها كثرة شوقه إلى لقائه فكل حبيب يحب لقاء محبوبه
 ومنها تعظيمه وتوقيره عند ذكره، وإظهار الخشوع والخضوع والإنكسار
 مع سماع اسمه

ومنها محبته لمن أحبه النبي صلى الله عليه وسلم، ولمن ينسب إليه من أهل
 بيته وصحابته من المهاجرين والأنصار، وعداوة من عاداهم، وبغض ١٩٧ من
 أبغضهم، وسبهم ١٩٨ فمن أحب شيئا أحب من يحبه

١٩٦ نشر على ترتيب اللف أي قالت الخوارج بالكفر، والمعتزلة بالخروج عن الإيمان مع
 عدم الدخول في الكفر، لإثباتهم المنزلة بين المنزلتين وقوله "وخلوده في النار" ناظر إلى الكل
 فقد أطبق عليه الطائفتان التالفان ١٩٧

١٩٧ ههنا خرجت الندوة المخذولة من دائرة حب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فإنها تزعم أن محبة جميع أعداء الصحابة وسائر أهل البيت فرض لا إيمان بدون ١٩٨

١٩٨ بفتح الباء ماضٍ معطوف على أبغضهم، وهو ظاهر، ويجوز رفعها عطفاً على بغض،
 أي ومنها بغض من يبغضهم بالقلب وسبه باللسان، فإن السب العيب، وعيب المبغضين

وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحسن والحسين: رضي الله تعالى عنهما: اللهم إني أحبهما فأحبهما، وقال: من أحبهما فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أبغضهما فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله تعالى، وقال: الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضا من بعدي، فمن أحبهم فبحي ١٩٩ أحبه، ومن أبغضهم فببغضني أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني و من آذاني فقد آذى الله تعالى، ومن آذى الله تعالى يوشك أن يأخذه، وقال في فاطمة رضي الله تعالى عنها: إنما بضعة مني، يبغضني ما أغضبها، وقال: آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغضهم، وقال من أحب العرب فبحي أحبه، ومن أبغض العرب فببغضني أبغضهم

وبالجملة يجب على كل أحد أن يحب أهل بيت النبوة وجميع الصحابة، ولا يكون من الخوارج ٢٠٠ في بغض أهل البيت، فإنه لا ينفعه

واجب، لحديث أترعون عن ذكر الفاجر متى يعرفه الناس اذكروا الفاجر بما فيه يذره الناس، ١٢

١٩٩ أي إنما أحبه لأنه نبي، وكذا مبغضهم إنما أبغضهم لأنه يبغضني، فحبه وبغضه صلى الله تعالى عليه وسلم لمَّ حب الصحابة وبغضهم وجودا، وإنَّ له علما، وفي هذا ما يقطع دابر الرافضة الثمام، لا أقول الذين رفضوا أبا بكر وعمر خاصة، بل كل من سب أحدا من الصحابة كعصاة وعمر بن العاص والمغيرة بن شعبة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم أجمعين ١٢

٢٠٠ أي النواصب فإنهم الذين خصوا بغضهم خذهم الله تعالى بأهل بيت الطهارة، أما الخوارج فهم قاتلهم الله إنما استزلهم الشيطان بالكفار كل من ارتكب كبيرة، وكانت كلمة المسلمين واحدة في زمن الشيخين رضي الله تعالى عنهم، ثم وقعت الفتن، وزعموا أن قتال

حينئذ ٢٠١ حب الصحابة، ولا من الروافض في بغض الصحابة، فإنه لا ينفعه حينئذ حب أهل البيت، ولا يكون من جملة الأروام ٢٠٢ الذين يكرهون العرب بالبطع الملام، ويذمونه على الإطلاق بسوء الكلام، فإنه يخشى عليه من سوء الختام، روي عن أبي يوسف أنه قيل بحضرة الخليفة إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب الفرج فقال رجل: أنا لا أحبه فأمر أبو يوسف بإحضار النطع والسيف، فقال الرجل أستغفر الله مما ذكرته ومن جميع ما يوجب الكفر أشهد أن لا إله إلا

المسلم كثر، فأكفروا جميع الصحابة وأهل البيت بعد الشيخين رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وعذب أعدائهم بالعذاب المهيئ ١٢

٢٠١ كيف وليس حب الصحابة لذواتهم ولا حب أهل البيت لأنفسهم، بل حبهم جميعا لوصلتهم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فمن أحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجب أن يحبهم جميعا، ومن أبغض بعضهم ثبت أنه لا يحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم. فلا يفرق بين أحد منهم كما لا يفرق بين رسل ربنا صلوات الله وسلامه عليهم، ومن أحب أبا بكر ولم يحب عليا كالنواصب والخوارج علم أنه إنما يحب ابن أبي قحافة لا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وحبيه وصاحبه، ومن أحب عليا ولم يحب أبا بكر كالروافض علم أنه إنما يحب ابن أبي طالب لا أخا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ووليه ونائبه وهذا معنى قول المولوي قدس سره في المثوي

اسے گرفتار ابوبکر و علی تو چہ دانی سر حق کہ غافل

٢٠٢ أقول والآل النجدية الطغام يكرهون بل يبغضون العرب لا سيما أهل الحرمين لا سيما عتساءهما لكثرة ما وردت منهم الفتاوى بتسفيه هؤلاء وتذليلهم وتكفيرهم وتضليلهم حتى صرح بعض متهوريهم أن الحرمين صاروا دار الحرب، والعياذ بالله تعالى، وسائرهم وإن لم يصرحوا فهو لازمهم ولا محيد لأن أهل الحرمين جميعا مشركون على مذهبيهم الخبيث قاتلهم الله أتى يؤفكون ١٢، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فتركه ٢٠٢ ولم يقتله

ومنها بغض من أبغضه ومعاداة من عاداه، ومجانبة من خالف سنته،

وابتدع في دينه، واستثقاله كل أمر يخالف شريعته

ومن علامة تمام محبته الزهد في الدنيا، وإيثار الفقر، والإتصاف بالفقر مع

غنى القلب، وقد قال صلى الله عليه وسلم: إن الفقر إلى من يحبني منكم - أي حبا

بالغا - أسرع من السيل من أعلى الرادي أو الجبل إلى أسفله، وقال رجل للنبي

صلى الله تعالى عليه وسلم: إني أحبك فقال: أنظر ما تقول فقال: والله إني

أحبك ثلاثا قال: إن كنت تحبني أي حبا كاملا فأعد للفقر تخافا، وعن علي

رضي الله تعالى عنه: من أحبنا أهل البيت فليعد للفقر جلبا

وكذا يجب توقيره وتعظيمه في الظاهر، والباطن، وجميع الأحوال،

قال الله تعالى: لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا إِي

يرفع الصوت فوق صوته أو ندائه بأسمائه ٢٠٤ فلا تقولوا يا محمد يا أحمد بل قولوا:

٢٠٣ ركان بعض الأولياء يأكل مع ابنه فحضر على المائدة القرع و جرى ذكر حبه صلى

الله تعالى عليه وسلم فكان الابن ذكر كراهة نفسه له فسلّ الولي السيف وضربه حتى أنقى

رأسه على الأرض فرحم الله من كان رضاه وغضبه لله ورسوله جل جلاله وصلى الله

تعالى عليه وسلم ورحمنا بهم ١٤ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٢٠٤ حتى نص العلماء أن الرواية إن جاءت في دعاء مثلا كدعاء التوجه الذي لقنه ضربا

قابصر بدائه صلى الله تعالى عليه وسلم باسمه فليبدله بنحو يا رسول الله فإن دعائه صلى

الله تعالى عليه وسلم باسمه الكريم حرام أقول وقد نص فقهاؤنا بمنع الولد من دعاء والديه،

والمرأة من نداء زوجها بالأسماء فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحق، وقد بينت

المسئلة في كتابي "تجلي اليقين بأن نبينا سيد المرسلين" صلى الله تعالى عليه وعليهم

يا نبي الله ويارسول الله، كما خاطبه به سبحانه، ذكره مجاهد و قتادة، ولا منع
٢٠٠ من الجمع وروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما "احذروا دعاء الرسول
عليكم إذا أسخطتموه فإن دعاءه موجب ليس كدعاء غيره"

وقال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا يَمِينَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ نَهَى عَنْ
التقديم بين يديه بالقول، وسوء الادب بسبقه بالكلام، وحذّره عن مخالفة ذلك
فقال: وَأَتَّقُوا اللَّهَ أَي اتقوه في التقديم، وإهمال حقه، وتضييع حرمة - أَنَّهُ سَمِيعٌ -
لقولكم - عَلِيمٌ - بفعلكم - وقال: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ
النَّبِيِّ - الآية - نَهَى عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ فَوْقَ صَوْتِهِ تَعْظِيمًا لِمَقَامِهِ، وَتَكْرِيمًا لِمَرَامِهِ،
وَالْجَهْرَ لَهُ بِالْقَوْلِ كَمَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ وَيُنَادِي بِاسْمِهِ وَقَالَ الْمَكِّي:
لَا تَسَابِقُوهُ بِالْكَلَامِ، وَلَا تَغْلُظُوا لَهُ بِالْخُطَابِ، وَلَا تَنَادُوهُ بِاسْمِهِ نَدَاءَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا،
وَلَكِنْ عَظِّمُوهُ وَوَقِّرُوهُ، وَنَادُوا بِأَشْرَفِ مَا يَجِبُ أَنْ يُنَادَى بِهِ، بَأَنْ تَقُولُوا يَا رَسُولَ
اللَّهِ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ، يَا حَبِيبَ اللَّهِ، يَا خَلِيلَ اللَّهِ، فِي حَيَاتِهِ وَكَذَا بَعْدَ وَفَاتِهِ فِي جَمِيعِ
مُخَاطَبَاتِهِ، ثُمَّ خَوْفُهُمْ بِحَبْطِ أَعْمَالِهِمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، وَحَذَّرَهُمْ، ثُمَّ مَدَحَ الَّذِينَ
يَغْضُونَ أَصْوَاتَهُمْ أَيْ يَخْفَضُونَهَا عِنْدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِرَاعَاةً لِلْأَدَبِ
وَالْإِحْلَالِ

أجمعين ١٢

٢٠٥ أي الكل مفاد، فإن القرآن عتج به بجميع وجوهه كما نص عليه الإمام الرازي وغيره
أقول ويشهد به عمل العلماء عن آخرهم، فلم يزالوا يحتجون بالآيات على وجوهها، ولم
يصلهم عن هذا قيام وجوه آخر، علا أنا لو قصرنا الأمر على التعيين لوجه واحد لزم إهمال
أكثر القرآن فإن غالبه ذو وجوه كما نص عليه سيدنا الفاروق رضي الله تعالى عنه فاحفظه
فيانه مهم مفيد ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

واعلم أنه ينبغي ٢٠٦ هذه المراعاة أيضا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم في مسجده، لا سيما عند مشهده المقدس، وكذا عند قراءة حديثه وكذا عند سماع القرآن، كما أشار إليه سبحانه وتعالى: قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ

وعادة الصحابة رضي الله تعالى عنه في تعظيمه صلى الله عليه تعالى عليه وسلم وتوقيره وإجلاله غني عن البيان، أصحابه حوله كأنما على رؤسهم الطير ورأى عروة بن مسعود من تعظيم أصحابه صلى الله عليه وسلم له ما رأى، وأنه لا يتوضأ إلا ابتدروا وضوئه ٢٠٨ وكادوا يقتلون عليه، ولا يبصق بصاقا، ولا يتنخم نخامة، إلا تلقوها بأكفهم فدلکوا بها وجوههم، وأجسادهم، ولا يسقط

٢٠٦ أي يجب كما نص عليه الشراح في قول الفقهاء: ينبغي للمسلمين أن يلتمسوا هلال رمضان أي يجب ١٢

٢٠٧ أقول إختلف الناس في أن سماع القرآن العظيم فرض عين أو فرض كفاية على قولين رجع كل منهما، فالأمر بخفض الصوت عند سماع القرآن يشأتى على القول الآخر وعليه الأكثر إذا كان هناك من يسمع وينصت، فالباقون وإن لم يومروا بالإنصات يؤمرون بخفض الأصوات، والخلاف إنما هو خارج الصلوة والعبد الضعيف وفقه الله تعالى للتوفيق بين القولين وحقق في فتاواه أن الناس إن اجتمعوا لسماع القرآن وجب الإنصات عينا، وإن كانوا ألوفا حتى من لا يبلغه الصوت منهم لبعده كما هو الأصح في الخطبة، والقرآن أحق، أما إذا كان الناس في شئونهم غير متأهبين لذلك ولا قاصدين له فيتأدى الفرض بإنصات البعض والله تعالى أعلم ١٢، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه،

٢٠٨ بالفتح، أي الماء الذي ينحدر من أعضائه الكريمة لم يذروه يسقط على الأرض، بل ابتدروه بمسحون به وجوههم وأعينهم وصدورهم ١٢

منه شعرة إلا ابتدروها، وإذا أمرهم بأمر ابتدروا بأمره، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم، وما يجذون إليه النظر تعظيماً له، فلما رجع إلى قريش قال: يا معشر قريش: إني جئت كسرى^{٢٠٩} - في ملكه، وقيصراً^{٢١٠} - في ملكه، والنجاشي^{٢١١} - في ملكه، والله إني ما رأيت ملكاً في قوم قط مثل محمد^{٢١٢} - في أصحابه، وإن^{٢١٣} - رأيت ملكاً يعظمه أصحابه ما يعظم محمد^{٢١٤} - أصحابه،

ولما أذنت قريش لعثمان رضي الله تعالى عنه في الطواف بالبيت حين وجهه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القضية أبي، وقال: ما كنت لأفعل حتى يطوف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، لكمال أدبه وجمال طلبه

واعلم أن حرمة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد موته، وتوقيره وتعظيمه بعد وفاته لازم على كل مسلم كما كان حال حياته، لأنه الآن حي يرزق في علو درجاته، ورفعة حالاته، وذلك^{٢١٥} - عند ذكره و ذكر حديثه وسنته، وسماحه اسمه وسيرته

قال أبو إبراهيم التيجيبي: واجب على كل مؤمن متى ذكره، أو ذكر عنده

٢٠٩ ملك إيران ١٢

٢١٠ ملك الروم ١٢

٢١١ ملك الحبش ١٢

٢١٢ صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٢١٣ نافية ١٢

٢١٤ صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٢١٥ أي التعظيم أو لزومه ١٢

أن يخضع ظاهراً، ويخضع باطناً، ويتوقرو يسكن من حركته في هيئته وإجلاله، بما كان يأخذ به نفسه لو كان بين يديه، ويتأدب بما أدبنا الله
ومن توقيره صلى الله عليه وسلم توقير آله، وذرياته، وأزواجه، وأصحابه،
ومعرفة حقوقهم، وحسن الثناء عليهم، والإستغفار^{٢١٦} لهم، والإمساك عما شجر
ينهم

ومن إعظامه وإكرامه إعظام جميع أسبابه، وإكرام مشاهدته وأمكنته، من
مكة كبيت خديجة مهبط الوحي، و دار الأرقم، وغار حراء وثور، ومولده، ومن
المدينة كمسجده، وبيوته، ومواطنه، ومعاهده، كقباء وما لمسه أو عرف به، مما
يمكن إكرامه الآن، وإعظامه في هذا الزمان،

وأفتى مالك فيمن قال تربة المدينة ردية بضرب ثلاثين درة وأمر بحبسه
وكان لهذا القائل قدر، أي جاء وعظمة أمر عنده ومنزلة عند غيره وقال: ما

٢١٦ لقوله تعالى: وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِأُولَئِكَ الَّذِينَ سَبَقُونَا
بِالْإِيمَانِ - الآية - أقول ولا يريد أن يذكرهم بالمغفرة عند ذكر أسمائهم وإن كان الأمر أن
العبد وإن عظم ما عظم لا يستغني عن مغفرة الله تعالى ورحمته، ذلك لأن العرف يخص
بعض الكلمات ببعض الأحوال، والتجاوز عنه يعدّ سوء أدب، فلا يقال قال أبو بكر الصديق
غفر الله تعالى له، أو علي المرتضى عفا الله تعالى عنه، بل رضي الله تعالى عنهما كما لا
يقال: قال موسى أو عيسى رضي الله تعالى عنهما، بل صلوات الله وسلامه عليهما، كما
لا يقال قال نبينا عز وجل، وإن كان قطعاً عزيزاً جليلاً عزّاً بإعزاز ربه، فبلغ أقصى ما يمكن
للشتر من الإعزاز، وجلّ بإجلال مولاه، فوصل متهى ما يصح للخلق من الإجلال ولكن
صلى الله تعالى عليه وسلم وره عز وجل كل ذلك لمكان العرف الفاشي بين المسلمين^{١٢}
إمام أهل السنة رحمه الله تعالى،

أحوجته إلى ضرب عنقه، تربة دفن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يزعم أنها غير طيبة

وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال في المدينة: من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين

وناظر أبو جعفر المنصور مالكا في المدينة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له مالك: يا أمير المؤمنين لا ترفع صوتك في هذا المسجد، فإن الله تعالى أذب قوما فقال: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَرَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ، و مدح قوما فقال: إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ، وذم قوما فقال: إِنَّ الَّذِينَ يَنَادُونَكَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْآيَةِ وَإِنْ حُرِّمَتْ مِثَاطُكَ حَيْثُ فَاسْتَكْبَرُوا - ٢١٧ - له أبو جعفر، وقال يا أبا عبد الله - ٢١٨ - أَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَأَدْعُو، أَمْ أَسْتَقْبِلُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فقال وَلَمْ تَصْرَفْ وَجْهَكَ عَنْهُ فَهُوَ وَسِيلَتُكَ، وَوَسِيلَةُ أَبِيكَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَلِ اسْتَقْبِلْهُ وَاسْتَشْفَعْ بِهِ فَيُشَفِّعَكَ اللَّهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاؤُكَ - الْآيَةُ -

ومنها الصلوة عليه والتسليم قال تعالى: إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ الْآيَةَ وَفِي الصحيح رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي، وقال صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب لما قال "فأجعل صلاتي كلها لك" إِذَا تُكْفِيَ، وقال ابن دينار في قوله تعالى: "فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ" وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ

٢١٧ أي خضع وخضع

٢١٨ كنية الإمام مالك

فقل السلام على النبي ورحمة الله وبركاته قال القاري^{٢١٩} لأن روحه عليه السلام حاضر في بيوت أهل الإسلام

ومنها زيارة قبره صلى الله عليه وسلم فإنها سنة من سنن المسلمين المجمع عليها، وفضيلة مرغّب فيها، قال صلى الله عليه وسلم: من زار قبري حلت له شفاعتي و من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي، من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني، ومن لم يزر قبري فقد جفاني، وقد استدل به على وجوب الزيارة بعد الاستطاعة وقال أبو عمران الفارسي: فإن الزيارة مباحة^{٢٢٠} بين الناس، وواجب شد الرحال إلى قبره صلى الله تعالى عليه وسلم

يريد بالوجوب ههنا وجوب ندب وترغيب لا وجوب فرض، وقد فرط ابن تيمية حيث حرم السفر لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم، كما أفرط غيره حيث قال كون الزيارة قرينة معلوم من الدين بالضرورة، و جاحده محكوم عليه بالكفر، ولعل^{٢٢١} الثاني أقرب إلى الصواب، لأن تحريم ما أجمع العلماء فيه بالاستحباب يكون كفرا لأنه فوق تحريم المباح المتفق عليه في هذا الباب

هذا الذي ذكرنا قطرة من بحار حقوقه التي ليس لها منتهى، وكل المذكور ملنقط من كتاب الشفاء للقاضي وشرحه للقاري،

الفصل الثاني

^{٢١٩} في شرح الشفاء ١٢

^{٢٢٠} أي فلا تكون زيارة صلى الله تعالى عليه وسلم كزيارة سائر الناس بل يجب أن يندب ندبا مؤكدا أشد تأكيد ١٢

^{٢٢١} قاله الإمام ابن حجر المكي رحمه الله تعالى ١٢

حرم الله تعالى أذاه في كتابه، وأجمعت الأمة على قتل منتقصه بنوع من تحقيره بخلاف ما يجب من توقيره، وسأبه أي شأته بطريق الأولى في حقه، ففي قاضيخان لو عاب الرجل النبي ٢٢٢- في شيء كان كافرا ولذا قال بعض العلماء لو قال لشعر النبي ٢٢٣ "شعر" ٢٢٤ فقد كفر، وعن أبي حفص الكبير: من عاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بشعرة من شعراته الكريمة فقد كفر، وذكر في الأصل أن شتم النبي ٢٢٥- كفر، ولو قال "جن النبي" ٢٢٦- ذكر في نوادر الصلوة أنه كفر

قال الله تعالى: وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وقال سبحانه وتعالى: وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ أَي بنوع من الأذى، لا في حيوته ولا بعد مماته قال الله تعالى في تحريم التعريض له: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَ قُولُوا انظُرْنَا كذا في شرح القاري

٢٢٢ صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٢٢٣ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ١٢

٢٢٤ أي بالتصغير على وجه التحقير وقدمنا أن التصغير فيما يتعلق به صلى الله تعالى عليه وسلم ممنوع مطلقا، وإن كان على جهة المحبة، بل قد يجيء للتعظيم، ومثاله في لساننا "ناكرا" في تصغير "ناك" أي الأنف لا يقال إلا في الأنف الجسيم، ومع ذلك فالإيهام كافٍ في المنع والتحريم، وقد نهى العلماء أن يقولوا مصحيف أو مُسَّحِد، فليجنب ما اقتحمه بعض الثعراء الذين هم في كل واديهيمون من قورهم في النعت الكريم "مكهظ" أو "انكهظيان" وأمثال ذلك ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٢٢٥ صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٢٢٦ صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

ويجب أن تعلم أن جميع من سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، أو عابه - وهو أعم من السب، فإن من قال "فلان ^{٢٢٧} أعلم منه" فقد عابه ونقصه ولم يسه - أو ألحق به نقصا في نفسه مما يتعلق بخلقه وخلقته، أو نسيه كأن يفضل أحدا على قومه وأصوله، أو دينه بقصوره ^{٢٢٨} فيما يجب منه، أو خصلة من خصاله، أي صفة من صفاته كشجاعته وكرمه، أو قال في حقه ما لا يليق به تعريضا، أو شبهه بشيء على طريق السب له، أو الازراء عليه أي التنقيص له، وإن لم يكن قصد السب أو التصغير لشانه، أي تحقيره كتصغير اسمه، أو صفة من صفاته، أو الغرض منه بمعنى أقل التنقيص فهو كافر مرتد، ومستوجب القتل، بإجماع الأمة كما نص عليه غير واحد من الأئمة، ولم يخالف فيه أحد إلا ابن حزم القائل ^{٢٢٩} بعدم كفر من استخف به صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يتبعه أحد

٢٢٧ ذكره العلامة الخفاجي في نسيم الرياض كما يأتي العزو له، وفيه إقامة الطامة الكبرى على صاغية كنگوه كبير التجديدة الآن، فإنه صرح في كتابه الذي سماه البراهين القاضية - ولا والله ما هي إلا قاضية لما أمر الله به أن يوصل "بأن سعة علم إبليس ثابت بالنصوص. وأي نص وجدتموه في سعة علمه صلى الله تعالى عليه وسلم" فيا للمسلمين انظروا إلى هؤلاء الذين هم يدعون كبراء طائفتهم في هذا الزمان، ويدعون لأنفسهم الإيمان بل والعرفان، كيف يعبدون الشيطان، ويفضلونه في العلم على من علمه الله ما لم يكن يعلم وكان فضل الله عليه عظيما ولكن الأمر أن كل أحد إن غاب عن موثله ومولاه، فالمسلمون يفضلون نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم على العلمين، وهؤلاء يرجحون شيخهم ووليهم ذلك البعيد الطريد الرجيم، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ١٢

٢٢٨ أي قصور الدين فيما هو من واجبات الدين فالضميران المجروران كلاهما للدين ١٢

٢٢٩ هذا كلام النسيم في صدر القسم الرابع نقلا عن السيف المسلول للإمام المجمع على

عليه، ولا عبرة ٢٣٠ به وإشارته ٢٣١ به إلى الخلاف في تكفير المستخف به صلى الله عليه وسلم مردود عليه كذا قال الخفاجي في شرح الشفاء

وفيه: فهو سائب له، والحكم فيه حكم السائب، يقتل، كما نبينه، ولا نستثني فصلا من فصول هذا الباب على هذا ولا نتمزي فيه نصريحا كان أو تلويحا، وكذلك من لعنه أو دعا عليه، أو تمنى مضرة له، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم ٢٣٢، أو عبث أي لهب ومزح في جهته العزيزة بشخف من الكلام، وهجر ومنكر من القول وزور، أو غيره بشيء مما جرى من البلاء والمحنة

جلالته واجتهاده تقي الملة والدين السبكي رحمه الله تعالى لكن الإمام القاضي أبا الفضل عياضا قال في صدر الباب الأول منه ما نصه: وأشار بعض الظاهرية، هو أبو محمد علي بن أحمد الفارسي (يعني ابن حزم المذكور) إلى الخلاف في تكفير المستخف به صلى الله تعالى عليه وسلم والمعروف ما قدمناه اه فظاهر هذا أن ابن حزم أشار فيه إلى خلاف يحكيه عن غيره، ونص ما قاله الإمام السبكي أنه هو المخالف فيه، فإذا معنى أشار ذكر كلاما يوهم الناظر أن للعلماء خلافا في المسئلة حيث يرى ابن حزم مخالفا فيضن أن له سلفا فيه والله تعالى أعلم ١٢

٢٣٠ لأنه ليس من علماء الشريعة بل ظاهري، وقد نصوا أن الظاهرية لا يثنى بهم في خلاف ونزاع، ولا بخلافهم في انعقاد الإجماع ١٢

٢٣١ أي إشارة ابن حزم بقوله هذا - الخ -

٢٣٢ لعله إشارة إلى الإحتراز عن الخطأ والسهو، قاله القاري أقول منصب الرجل هو أصله وحسبه، وهذا هو حقيقة المنصب، لا ما اشتهر بين العوام قاله الخفاجي، فيكون احترازا عما يذكر من الخلاف في إسلام الأبوين الكريمين، فإن الذي يذكر غيره لا يذكره على طريق الذم له صلى الله عليه وسلم، حاشاهم عن ذلك، ولو أراد به أحد هذا لكان كفرا قطعاً، وإن فرض أن الحق في الباب قول الخلاف ١٢

عليه، ولا عبرة ٢٣٠ به وإشارته ٢٣١ به إلى الخلاف في تكفير المستخف به صلى الله عليه وسلم مردود عليه كذا قال الخفاجي في شرح الشفاء وفيه: فهو سائب له، والحكم فيه حكم السائب، يقتل، كما بينه، ولا نستثني فصلا من فصول هذا الباب على هذا ولا نمزج فيه تصريحاً كان أو تلويحاً، وكذلك من لعنه أو دعا عليه، أو تمنى مضرة له، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم ٢٣٢، أو عبث أي لعب ومزح في جهته العزيزة بسخف من الكلام، وهجر ومنكر من القول وزور، أو غيره بشيء مما جرى من البلاء والمحنة

جلالته واجتهاده نقي الملة والدين السبكي رحمه الله تعالى لكن الإمام القاضي أبا الفضل عياضاً قال في صدر الباب الأول منه ما نصه: وأشار بعض الظاهرية، هو أبو محمد علي بن أحمد الفارسي (يعني ابن حزم المذكور) إلى الخلاف في تكفير المستخف به صلى الله تعالى عليه وسلم والمعروف ما قدمناه اه فظاهر هذا أن ابن حزم أشار فيه إلى خلاف يحكيه عن غيره، ونص ما قاله الإمام السبكي أنه هو المخالف فيه، فإذا معنى أشار ذكر كلاماً يوهم الناظر أن للعلماء خلافاً في المسئلة حيث يرى ابن حزم مخالفاً فيضن أن له سلفاً فيه والله تعالى أعلم ١٢

٢٣٠ لأنه ليس من علماء الشريعة بل ظاهري، وقد نصوا أن الظاهرية لا يثالب بهم في خلاف ونزاع، ولا بخلافهم في انعقاد الإجماع ١٢

٢٣١ أي إشارة ابن حزم بقوله هذا - الخ -

٢٣٢ لعله إشارة إلى الإحتراز عن الخطأ والسهو، قاله القاري أقول منصب الرجل هو أصله وحسبه، وهذا هو حقيقة المنصب، لا ما اشتهر بين العوام قاله الخفاجي، فيكون احترازاً عما يذكر من الخلاف في إسلام الأيوبيين الكرعيين، فإن الذي يذكر غيره لا يذكره على طريق الذم له صلى الله عليه وسلم، جاشاهم عن ذلك، ولو أراد به أحد هذا لكان كفراً قطعاً، وإن فرض أن الحق في الباب قول الخلاف ١٢

عليه كالفقر والكسر، أو غَمَصَهُ ٢٣٣ - ببعض العوارض البشرية الجائزة عليه،
المعهودة ٢٣٤ لديه، وهذا ٢٣٥ كله إجماع من العلماء وأئمة الفتوى من المجتهدين ممن
لذن الصحابة رضي الله تعالى عنهم إلى هلم جرا

وحكى الطبري مثله - أي أنه ردة - عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن
تنقصه صلى الله عليه وسلم، أو برء منه أي تبرأ منه بأن قطع مودته و محبته صلى
الله عليه وسلم أو كذبه في قول من أقواله

وأفتى أبو الحسن القاسبي فيمن قال في النبي صلى الله عليه وسلم
الجمال ٢٣٦ - يتيم أي طالب لظهور استهانتته بذلك، قال القاري لعل الجمع بين
الوصفين مطابق للواقع في السؤال، وإلا فكل واحد منهما يكفي في تكفير صاحب
المقال

و قال أحمد بن أبي سليمان صاحب سُحُنُون: من قال إن النبي صلى الله
عليه وسلم أسود يقتل، قال القاري، ولم يكن تكفير هذا القائل بكذبه إذا كان
جاهلا بأمره وإنما يكفر بقصد استحقاره

وقال ابن أبي سليمان في رجل قيل له: لا وحق رسول الله فقال فعل الله

٢٣٣ بصاد مهملة أي نقص ١٢

٢٣٤ أي المعتادة بينه وبين سائر الأنبياء عليهم الصلوة والسلام ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٢٣٥ قال الخفاجي قد تقدم بيان الإجماع فيه وأن هذه العبارة منقولة عن الأئمة كلهم كما

في السيف المسلول للسبكي - اهـ - ١٢

٢٣٦ شتر بيان ١٢

برسول الله كذا وكذا، وذكر كلا ما قبيحا، فقليل له ما تقول يا أعدوا لله في حق رسول الله، فقال أشد من كلامه الأول، ثم قال إنما أردت العقرب برسول الله، يعني فإنه أرسل من عند الحق، وسلط على الخلق تأويلا للرسالة العرفية بالإرادة اللغوية، وهو مردود عند القواعد الشرعية، كذا قال القاري، فقال ابن أبي سليمان للذي سأله : اشهد عليه وأنا شريكك، يريد في قتله وثواب ذلك، قال قال (حبيب ابن ربيع لأن ٢٢٧ ادعائه التأويل في لفظ صراح) أي خالص لا لبس فيه ولا قرينة تنافيه فيكون دعوى مجردة خالية عن علامة (لا يقبل لأنه امتهان، وهو غير معزر لرسول صلى الله عليه وسلم ولا مؤقر له) حيث عبر وصفه الخاص به و أراد حيوانا استحق مهانة (فوجب إباحتها دمه)

وأفتى أبو عبد الله بن عتاب في عَشَارٍ قال لرجل: اذَّ المكس واشكُ إلى

٢٣٧ وفي فتاوى الخلاصة والفصول العمادية وجامع الفصولين والفتاوى الهندية وغيرها واللفظ للعمادي قال أنا رسول الله أو قال قال : بالفارسية "من يغميم" يريد به "من ييغام مى برم" يكفر اهـ

ومن ههنا ظهر كفر ما تفوه به المرزا القادياني أحد الدجالين الكذابين الذين أنعم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخروجهم، وقد خرج هذا في هذا العصر في قاديان من بنجاب وادعى أنه يوحى إليه كلام الله ولم يوح إليه شيء، وزعم أن عيسى بن مريم مات ودفن في كشمير، وأنني أنا عيسى بن مريم الموعود، وأنا أفضل من عيسى رسول الله، وأنا مرسل من الله، وأنا رسول الله، وقد سماني الله نبيا أيضا، وأنا أفضل من بعض الأنبياء السابقين، إلى غير ذلك من صرائح الكفر البواح، المنقولة عنه في رسائله المطبوعة، وقد أقمت السرايين الإلهية على كفر هذه الطامات الملعونة في كتاب السير من فتاوانا فليراجع وليحذر من امثال الدجال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ١٢

برسول الله كذا وكذا، وذكر كلا ما قبيحا، فقبل له ما تقول يااعدوا الله في حق رسول الله، فقال أشد من كلامه الأول، ثم قال إنما أردت العنصر برسول الله، يعني فإنه أرسل من عند الحق، وسلط على الخلق تأويلا للرسالة العرفية بالإرادة اللغوية، وهو مردود عند القواعد الشرعية، كذا قال القاري، فقال ابن أبي سليمان للذي سأله : اشهد عليه وأنا شريكك، يريد في قتله وثواب ذلك، قال قال (حبيب ابن ربيع لأن ٢٣٧ ادعائه التأويل في لفظ صراح)، أي خالص لا لبس فيه ولا قرينة تنافيه فيكون دعوى مجردة خالية عن علامة (لا يقبل لأنه امتهان، وهو غير معزر لرسول صلى الله عليه وسلم ولا مؤقرله) حيث عبر وصفه الخاص به و أراد حيوانا استحق مهانة (فوجب إباحة دمه)

وأفتى أبو عبد الله بن عتاب في عَشَّارٍ قال لرجل: اذْء المكس واشكْ إلى

٢٣٧ وفي فتاوى الخلاصة والفصول العمادية وجامع الفصولين والفتاوى الهندية وغيرها واللفظ للعمادي قال أنا رسول الله أو قال قال : بالفارسية "من يغميم" يريد به "من يهغام مى برم" يكفر اهـ

ومن ههنا ظهر كفر ما تفوه به المرزا القادياني أحد الدجالين الكذابين الذين أُنخِر النسي صلى الله تعالى عليه وسلم بخروجهم، وقد خرج هذا في هذا العصر في قاديان من بنجاب وادعى أنه يوحى إليه كلام الله ولم يوح إليه شيء، وزعم أن عيسى بن مريم مات ودفن في كشمير، واني أنا عيسى بن مريم الموعود، وأنا أفضل من عيسى رسول الله، وأنا مرسل من الله، وأنا ريسول الله، وقد سماني الله نبيا أيضا، وأنا أفضل من بعض الأنبياء السابقين، إلى غير ذلك من صرائح الكفر البواح، المنقولة عنه في رسائله المطبوعة، وقد أقمعت السرايين الإلهية على كفر هذه الطامات الملعونة في كتاب السير من فتاوانا فليراجع وليحذر من امثال الدجال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ١٢

النبي صلى الله عليه وسلم، وقال ٢٣٨ إن سألت أو جهلت فقد سأل و جهل النبي صلى الله عليه وسلم بالقتل

وأفتى فقهاء الأندلس بقتل ابن حاتم المتفقه الطليطلي لما شهد عليه من استحفافه بحق النبي صلى الله عليه وسلم، وتسميته إياه أثناء مناظرته باليتيم وحنن حيدرة وأن زهده صلى الله عليه وسلم لم يكن قصدا و لو قدر على الطيبات أكلها، إلى أشباه ذلك

وقال القاضي أبو عبد الله المرابط : من قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم هُزم يستتاب، فإن تاب قبلت توبته وإلا قتل، لأنه تنقّص ولا يجوز ذلك ٢٣٩ عليه خاصة ٢٤٠، إذ هو على بصيرة من أمره، ويقين من عصمته

قال ابن عتاب: الكتاب والسنة يوجبان أن من قصد النبي صلى الله عليه وسلم بأذى أو نقص معرضا أو مصرحا وإن قتل فقتله واجب

فهذا الباب ٢٤١ مما عده العلماء سببا ونقصا يجب قتل قائله، لم يختلف في ذلك متقدمهم ولا متأخرهم، وإن اختلفوا في حكم قتله أنه يستتاب أو لا، وهل

٢٣٨ وقال أي العشار أيضا بعد ذلك إن سألت أي ضللت المال أو جهلت بعض الخال اهـ (قاري)

٢٣٩ أي محال ممتنع صدوره منه لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم معصوم عنه ١٢

٢٤٠ أي خالصة لك من دون المؤمنين فقد يستزله الشيطان ببعض ما اكتسبوا فيعفوا الله عمن يشاء ١٢

٢٤١ أي باب الأذى كله تصرّحا كان أو تلويحا ١٢

إذا تاب يترك أو يقتل حداً، أو لا يستتاب^{٢٤٢}، ويقتل كالزنديق، قال القاري ثم لنا في الزنديق روايتان: رواية لا تقبل توبته كقول مالك، وفي رواية تقبل، وهو قول الشافعي، وهذا في حق أحكام الدنيا، وأما فيما بينه وبين الله فتقبل بلا خلاف،

قال القاضي: وكذلك أقول حكم من غمضه أي عابه أو عبره برعاية الغنم، أو السهو، والنسيان، أو السحر، أو ما أصابه من جرح، أو هزيمة لبعض جيوشه، أو أذى من عدوه، أو شدة من زمنه، أو بالميل إلى نساته، فحكم هذا كله لمن قصد به نقصه القتل

هذا الذي ذكر من قتل القاصد سبه والإزراء به وغمضه بأي وجه كان من ممكن أو محال هو الوجه الأول الذي هو بين لا إشكال فيه

والوجه الثاني لاحق به في البيان والجلاء، وهو أن يكون القاتل لما قال في جهته عليه السلام غير قاصد للسب والإزراء، ولا معتدله، ولكنه تكلم في جهته صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر من لعنه وسبه، أو تكذيبه، أو إضافة مالا يجوز عليه، أو نفي ما يجب له مما هو في حقه نقيصة، مثل أن ينسب إليه إتيان كبيرة، أو مدهانة في تبليغ الرسالة، أو في حكم بين الناس، أو بغض من مرتبته، أو شرف نسبه، أو وفور علمه، أو زهده، أو يكذب بما اشتهر به من أمور أخيرها وتواتر الخبرها، عن قصد لرد^{٢٤٣} خبره، أو يأتي بسفه من القول، أو بقبیح من الكلام،

٢٤٢ كذا في شرح القاري ولا يخفى ما فيه من التكرار ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٢٤٣ أقول معنى الإضافة غير ملحوظ وإلا لكان ممن قصد الإزراء به صلى الله تعالى عليه

ونوع من السب في جهته، وإن ظهر بدليل حاله أنه لم يعمد ذمه ولم يقصد سبه، إما لجهالة حملته على ما قال، أو لضجر^{٢٤٤} - أو منكر^{٢٤٥} أو قلة مراقبة وضبط للسانه، وعجرفة^{٢٤٦} - وتهور في كلامه، فحكم هذا الوجه حكم الوجه الأول، القتل دون تلعنم، إذ لا يعذر أحد في الكفر بالجهالة^{٢٤٧}

وسلم فيكون من الوجه الأول، وأيضا يضيع عند ذلك قيد التواتر، فمن رد حديث آحاد صحيحا بل ولو ضعيفا بل ولو ساقطا بل ولو موضوعا زعما منه أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم فإياه قاصدا رد بحره صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه يكفر قطعاً بقصده السيئ، فمناط الكفر هذا، وإن لم يكن الخير غيره صلى الله تعالى عليه وسلم، فالمعنى أن يقصد رد ذلك الخير الذي هو متواتر عنه صلى الله تعالى عليه وسلم، والحاصل أن يكذب الخير المتواتر عمداً^{٢٤٨}

٢٤٤ تنگ دلی ١٢

٢٤٥ هكذا وقع في نسخة القاري التي شرح عليها، حيث قال في تفسيره محرم أو غيره اهـ والأظهر ما في نسختي المتن وشرح النسيم "أو سكر" مكان قوله "أو منكر" وبها تفسر هذه، ويكون قول القاري محرم أو غيره لتعميم مالا قاطع فيه، كالبنج والأفيون، ولم يرد شمول المباح فإن العقل إذا زال لا يؤخذ على ما يصدر منه خروجه عن المنكر، ومع ذلك لا يخلو عن قلق، فافهم^{١٢}

٢٤٦ بے باکی ١٢

٢٤٧ أي وبما ذكر من الأعذار كضجر أو سكر أو تهور أو دعوى زلل اللسان كما في الشفاء ونارعه القاري قالوا فيه: إن الخطأ والنسيان عذر في معرض البيان اهـ

أقول رحمك الله لم تتأمل زيادته لفظ الدعوى في زلل اللسان، فمن علم الله منه أنه أراد أن يقول اللهم أنت ربي وأنا عبدك فأخطأ من شدة الفرح، وعكس، فلا عتب عليه عند ربه، أما نحن فلو عذرنا بهذه الدعوى لانسد الباب وانقطع الخطاب، وتجرأت الكلاب

على الجهر بالسباب، فهذا ما أراده القاضي وأصاب، والله تعالى أعلم بالصواب
ثم اعلم أن عدم قبول عذر السكر أشكل عليه بما في الصحيحين من قصة سيدنا حمزة
رضي الله تعالى عنه وجهه أسنمة ناقتي سيدنا علي كرم الله تعالى وجهه، وقوله هل أنتم إلا
عبيد أبي فلم يؤاخذه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما قال، وإنما قال: هو لم، وانصرف،
فأجاب عنه القاضي الإمام بأن الخمر كانت حيثشذ غير محرمة، أي بل كان هذا سبب
تحریمها، قال فلم يكن في جناباتها إثم و كان حكم ما يحدث منها معفوا عنه كما يحدث
من النوم وشرب الدواء المأمون اه واعترض عليه بأن الخمر وإن لم تحرم حيثشذ فالسكر
حرام، وأجيب بأنه لم يصح نقله وإن اشتهر، نقله في النسيم وبالتأمل أمر

أقول بلى حرمة السكر قطعية مستمرة، بل وقبحه عقلي عندنا معشر الماتريديّة، وما
كان الحكيم جل جلاله ليبيحه قط، فإن في إباحته إباحة الفواحش ما ظهر منها وما بطن،
لأن الحاجز عن الشر بإذن الله تعالى هو العقل، فإذا زال فليفعّل ما يشاء، أما سمعت إلى
كلمة مستمرة في النبوات "إذا لم تستحي فاصنع ما شئت" فلا يبعد منه قتل نفس، ولا
وقوع على ذات رحم محرم، ولا سحود لصنم، فكيف يجوز أن يأتي شرع إلهي بإباحة مثل
هذا، والعياذ بالله تعالى، وقد نصوا أن وجوب حفظ العقل والنسب والروح والدين مجتمع
عليه في الشرائع جميعاً

بل تحقيق الجواب ما أقول: إن الخمر لم تحرم إذ ذاك، وإنما كان المحرم السكر، وقد
كان المتعاطون يقعون فيه من دون قصد منهم إليه، بأن شربوا شيئاً قليلاً مما لا يسكر، ثم
وثم، وظنوا كل مرة أنه لا يسكر، فاتفق مرة أن بلغ حد الإسكار خطأ، لأنه ربما يحدث
على خلاف الظن، لاستعدادات خفية نشأت في الباطن، لا تطلع إليها للنفس، فمثل هذا
كان معفوا عنه، لعدم القصد فيه إلى محرم، ثم لما جاءت الشريعة الغراء بسد الذريعة مطلقاً
لم يبق لمن تعاطاه عذر أصلاً، فكان قاصد شرب المسكر قاصداً لكل ما يصدر منه فيه
لتعمده سبباً حراماً مع علمه برخامة عواقبه، والعياذ بالله تعالى

قال القاضي الإمام وأفتى أبو الحسن القاسبي فيمن شتم النبي صلى الله تعالى عليه

قال القاري: إذ معرفة ذات الله وصفاته وما يتعلق بأنبيائه فرض عين،
بجملا في مقام الإجمال، ومفصلا في مقام الإكمال، نعم إذا تكلم بكلمة عالما
مبناها، ولا يعتقد معناها، يمكن أن صدرت منه من غير إكراه بل مع طواعية في
تأديته، فإنه يحكم عليه بالكفر، بناء^{٢٤٨} على القول المختار عند بعضهم من أن
الإيمان هو مجموع التصديق والإقرار، فبإجرائها تبدل الإقرار بالإنكار، أما إذا
تكلم بكلمة ولم يدر أنها كلمة كفر ففي فتاوى قاضيخان حكاية خلاف من غير

وسلم في سكره يقتل، لأنه يظن به أنه يعتقد هذا أو يفعله في صحوه الخ قال القاري فإن
كل إثناء يترشح بما فيه، قال وهذا بناء على سوء الظن به مع أنه لا يلزمه إذ السكران قد
يقصد أمه وبنته ونحوهما في حال سكره مع أنه لا يظن به أنه يفعله حال صحوه - اهـ -

أقول الميل إلى المرأة أمر طبعي، والفرق بين الحلال والحرام أمر عقلي، فإذا زال العقل
بقي الطبع غير فارق بين هذه وهذه كالبهائم، ولا كذلك الكلام، فإنه لا ينشؤ عن الضبع
بل لا بد له من عقل يدبر، أو تعوي يُصدر من دون روية ولذا كان المشاهد فيمن يعتريه
الجنون أنه لا يعاوده حال جنونه من أمثال هذا إلا ما اعتاده حال صحوه، فالمسلم إن جنَّ
والعياذ بالله تعالى فإذا حلف إنما يحلف بالله تعالى، والمشرِك المجنون يحلف بطواغيته، إلى غير
ذلك من الأمور الشاهدة بأنه لا يفعل من أمثال هذا إلا ما اعتاده في صحوه، وقد رأينا
رافضية جنّت فكانت تقع في الصحابة رضي الله تعالى عنهم جهارا، أبدى الجنون منها ما
كانت تخفيه ولم يسمع مثله من سبي أخذته جنة والعياذ بالله تعالى بل ولا من كافر جنّ إذ
ما كان يعتاد الوقوع فيهم رضي الله تعالى عنهم^{١٧}

٢٤٨ أقول لا حاجة إلى البناء عليه بل هو كفر على المذهبين، فإن الإنان بالإنكار طوعا لا
يجامع التصديق قطعا، ولو لم يكن الإقرار شطرا بل ولا شرطا وقد نص العلماء على تكفيره
وحققته في رسالتي "البارقة اللمعة" على طائع نطق بكفر طوعا^{١٨}

ترجيح ٢٤٩ حيث قال: قيل لا يكفر (لعذره بالجهل) وقيل يكفر، ولا يعذر بالجهل، أقول: والأظهر الأول إلا إذا كان من قبيل ما يعلم من الدين بالضرورة، فإنه حينئذ يكفر، ولا يعذر بالجهل، أقول: وفي الخلاصة: من قال أنا ملحد كفر، وفي المحيط والحاوي: لأن الملحد كافر، ولو قال: ما علمت أنه كفر، لا يعذر بهذا، أي في القضاء، والله تعالى أعلم بالسرائر ٢٥٠

الوجه الثالث أن يقصد إلى تكذيبه صلى الله تعالى عليه وسلم فيما قاله أو اتى به، أو ينفي نبوته أو رسالته أو وجوده، أو يكفر به انتقل بقوله فذلك إلى دين آخر من اليهود، والنصر، والتمجس غير ملته أولا، أي لم ينتقل إلى دين بأن صار ملحدا زنديقا، أو دهريا أو تناسخيا، مما لا يسمى ديننا عرفا وإن كان ديننا لعويا فهذا كافر بالإجماع يجب قتله

الوجه الرابع أن يأتي من الكلام محمل، ويلفظ بمشكل يمكن حمله على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وغيره، أو يتردد في المراد به من سلامته من المكروه، أو شره ٢٥١ أي من ملامته فههنا

٢٤٩ أقول أي صريح وإلا فقد قدم في الخطبة أنه يقدم الأظهر الأشهر وصرح الطحطاوي ثم الشامي أن ما يقدمه فهو المعتد ١٢

٢٥٠ إلى هنا كلام القاري ١٢

٢٥١ عطف على "سلامته" لا على "المكروه" كما يتبادر إلى الفهم، واختاره الدلحي فخطأه القاري، و تبعه الخفاجي، والمعب أنه قدر سلامته قبل قوله من شره فهذا قاض بعطفه على المكروه إلا أن يكون ملامته بالميم، وبالجملة فالمعنى يتردد في أن المراد به سلامته صلى الله تعالى عليه وسلم من المكروه أو المراد شره أي أراد به إلحاق شروشين وملامة

مُتَرَدَّد النظر ٢٥٢ ومظنة اختلاف المجتهدين

فمنهم من غلب حرمة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وخمسي حِمَى عرضه فحسّر على القتل، ومنهم من عظم حرمة الدم، ودرء الحد بالشبهة لاحتمال القول، قال القاري وفيما نحن فيه يمكن الجمع ٢٥٣ بعرض التوبة عليه، فإن تاب وإلا قتل، فيرتفع حينئذ الإشكال، ويؤول الاحتمال بالجواب والسؤال ٢٥٤ والله تعالى أعلم بالحال

وتوقف أبو الحسن القابسي في قتل رجل قال كل صاحب فندق ٢٥٥ - قرنان ٢٥٦ -، ولو كان نيا مرسلا، فأمر بشده بالقيود والتضييق عليه حتى يستفهم البينة ٢٥٧ عن جملة ألفاظه، وما يدل على مقصده، هل أراد أصحاب الفنادق الآن

بالتبني صلى الله تعالى عليه وسلم على وزان قوله تعالى: أَشَرُّ أَرْبِدَ بَشَرٍ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رُئُوسَهُمْ رَشْدًا، أو الضميران في سلامته وشره إلى الكلام أي يُحتمل وجهين أحدهما فيه سلامة ذلك الكلام من المعنى المكروه والآخر فيه شره وجعله قبيحا بحيث فيتردد في المراد والله تعالى أعلم ١٢

٢٥٢ أي محلّ تردده ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٢٥٣ بين حماية عرضه صلى الله تعالى عليه وسلم و بين درء الحدود بالشبهات ١٢

٢٥٤ ولقد أحسن وأجاد فيما قال، عليه رحمة الملك المتعال، لكن هذا حيث يتوسل إلى القائل، وإلا فالأسلم أن لا نقولوا مالا تعلمون، ولا نقف ما ليس لك به علم، وإياكم والظن، فإن بعض الظن إثم ١٢

٢٥٥ سَرًا ١٢

٢٥٦ دَبُوث ١٢

٢٥٧ أي الشهود عن جملة ألفاظه، أي جميعها، فإن القرائن السابقة واللاحقة ربما تُعين على تعيين المراد

فمعلوم أنه ليس فيهم نبي مرسل، فيكون أمره أخف، قال القاري، إذ يمكن حمله على المبالغة ٢٥٨ وإرادة اعتقاده ٢٥٩ أنه من المحال فتعذيره أخف في مقام التنكيل، ٢٦٠ - ويمكن حمله على أن يجوز كون نبي مرسل يظهر بعد نبينا عليه السلام فيكون أمره أشد، ولهذا قال بعض علمائنا إن من ادعى النبوة فقال له قائل : أظهر المعجزة كفر،

قال التلمساني ما ذكره ٢٦١ القاضي من أن الأنبياء كانوا ذوي أموال قلنا

٢٥٨ أقول قبحها الله من مبالغة إلى أشنع شعبة بالغة، نسأل الله العفو والعافية ١٢

٢٥٩ أي يعتقد استحالة حدوث نبي الآن أو استحالة أن يتعاضى أحد من الأنبياء عمل الفنادق فيكون قوله من باب تعليق المحال بالمحال لكنه كما ترى من أحث المقال ١٢

٢٦٠ التعذيب ١٢

٢٦١ اعلم أن الفندق هو الخان والرباط، ويطلق صاحب الفندق على كل من يجمع المال سواء كان له خان أولاً، كما ذكره في النسيم، فقال الإمام القاضي نقلاً عن القابسي بعد ما ذكر التردد في مراده ما نصه: ولكن ظاهر لفظه العموم لكل صاحب فندق من المتقدمين والمتأخرين وقد كان فيمن تقم من الأنبياء والرسل صلوات الله تعالى عليهم من اكتسب المال - اه - قال الخفاجي : وقد علمت أن صاحب الفندق كناية عن له مال كثير، لأنه لا ينيه ويملكه إلا من هو كذلك، فهو كقولهم طويل النجاد أي طويل القامة اه يقال عليه هذا إذا أراد به القائل صاحب المال، أما لو أراد به خادم الرباط وحافظ الخان، وهو الذي يقال له بالهندية "بهييارا" فحاشا الأنبياء عن ذلك، فلو أراد العموم لم يمكن شموله لهم صلى الله تعالى عليهم وسلم، ولم يبق إلا قوله ولو نبيا على جهة فرض المحال فافهم، وقد أشار إلى بعضه القاري ١٢

إن أراد أي القائل به صاحب المال فيين،^{٢٦٢} وإن أراد الحافظ و الأمين فلا يوجد نبي فعل ذلك، لأنه من أعظم النقائص فيكون معنى^{٢٦٣} ذلك أنه مثل كذا فهو

٢٦٢ ما ذكر القاضي ١٢

٢٦٣ هذا ما نقل القاري عن التلمساني رحمهما الله تعالى أقول وإني أرى هذا الكلام لا يكاد يريد الإلتزام، فلنأت بما يفتح الملك العلم، في تحقيق المقام، وتوجيه المرام، اعلم أن "لو" وكذا "إن" الوصليتين ثابتيان لتأكيد عموم حكم تعقبانه، وذلك أن نقيض مدخولهما من فرد أو حال يكون أولى بالحكم، وفي هذا نوع خفاء ربما ينكر أو يستبعد ثبوته له أو فيه، فيضوي ذكر تقدير النقيض لظهوره وينص على هذا ليظهر أن الحكم لازم على كلا التقديرين، فتكون الواو كأنها في الأصل عطف على شرطية مطوية كقوله تعالى يُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ والإيثار حال عدم الخصاصة أظهر بالنسبة إلى الإيثار حين وجودها فصرح بالخفي ليدل على الظاهر من باب أولى كأنه قيل لو لم تكن بهم خصاصة لآثروا ولو كان بهم خصاصة لآثروا أيضاً فالخاصل أن الإيثار وصف لازم لهم على كلا التقديرين وكذلك قوله تعالى آيَتِنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ فإدراكه من ليس في حرز أظهر من إدراكه من في حصن حصين، فنص على الخفي دلالة على أن إدراكه لازم لكلا الفريقين، ثم التقدير المذكور قد يكون محققا كما في الكريمتين، فإن من الأنصار من كان في خصاصة، ومن الناس من هو في برج مشيد، وقد يكون مقدرًا مفروضا لا وجود له في الخارج، بل ممتنعا لا إمكان له، وهذا يكون أدخل في تأكيد العموم لشموله التقادير الفرضية أيضاً ولا يحضرني الآن مثال له من القرآن العظيم إلا قول إخوة يوسف لأبيهم عليهم الصلوة والسلام "وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ" فصدقهم في كذب الذنب ممتنع في الواقع لكن ليس هذا مقصودهم ثم إذا كان مفروضا محضا لم تزد الإفادة على الشرطية، وإذا كان محققا بعد حكم حملي أفيدت حملة مثل الأولى في الحكم إيجابيا أو سلبا يكون المحمول فيها محمول الأولى، والتقدير مأخوذ في الوصف العنواني مع

عنوان القضية الأولى كما في الآيتين، فإن المقاد أن الأنصاري الذي به خصاصة مؤثر على نفسه، والإنسان الذي في برج مشيد مدرك لموته، بخلاف أن تقول ما كان يعقوب ليؤمن لهم ولو كانوا صادقين، فلا تريد أن هؤلاء الصادقين لم يؤمن لهم، إنما تريد التعليق أن لسو صدقوا بالفرض لم يقع في قلبه صدقهم

ثم الحملة فيها حكمان قصدي بوصف المحمول، وضمني بالوصف العنواني، والشرطية لا حكم في شيء من جزئها على ما هو التحقيق، إنما الحكم فيها يلزم حكم لحكم أو عناد. احفظه فإنه من سوانح الوقت، وكثير المقاد

وإذا عرفت هذا فقول القائل "كل صاحب فندق كذا وكذا ولو كان نبيا مرسلًا" إملا أن يخص الكلام بأهل زمانه، أو يعم، على ما هو المتبادر، والمراد بصاحب الفندق صاحب الأموال على جهة الكناية، أو عتادم الخان كما هو الظاهر، فالمعاني أربعة :

الأول أن كل مُترٍ أو غاي في زمانه كذا ولو كان نبيا مرسلًا، وهذا لاشك أنه لا حكم فيه على أحد من الأنبياء الكرام، لا بالوصف العنواني أعني صاحب الفندق، ولا بوصف المحمول أعني القرنان، للعلم بخلو الزمان عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فلا يكون مدخول لو إلا مقدرًا معبرًا بشرطي مفيد تعليق محال بمحال، حاصله لزوم الحكم لو وصف الفندقية مطلقًا حتى على تقدير النبوة المستحيل أيضًا، وهذا ما قال القابسي : معلوم أنه ليس فيهم نبي مرسل، وما قال القاري من إرادة اعتقاد أنه من الخيال، لكن لا شك أن المحكوم عليهم منهم الصالحون، ومنهم دون ذلك، وإذاء كل مسلم حكمه بحسب حاله، فهو وإن لم يوجب القتل فلا محيد من الأدب الشديد، وهذا ما قال التلمساني "و لم يبق إلا سائر الناس"

نعم إن أتى بالشرطية مجوزًا لكون أحد من أهل الزمان نبيا كان كفرًا جليًا، وهذا ما قاله القاري بعد ذلك ولو أتى بالكلام على أن مدخول لو محقق لا مفتر كان أظهر في الكفر، لقوله بنبوة بعضهم بالفعل، فإنما الآن تفيد الحملة الفائلة إن صاحب الفندق الذي هو نبي في زماننا كذا وكذا، وهذا كفر قطعًا

الثالث كل من ماضي أو حاضر كذا، الخ - ولا شك في شموله لبعض الأنبياء الكرام عليهم الصلوة والسلام، فقد أعطي سليمان ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده وقيل له : هذا عطاؤنا فامنن أو أمحك بغير حساب، وهذا العبد الصابر أيوب عليه الصلوة والسلام بينا هو يغتسل إذ نزلت عليه جراد من ذهب فجعل يحميه في ثوبه فداده ربه ألم أغنك عن هذا، قال بلى ولكن لا غنى لي عن بركاتك، وهذا ما قال القاضي الإمام ظاهر لفظه العموم الخ فعلى إرادة هذا يكون كفراً، و القتل لازماً

الرابع كل خادم خان ماضياً كان أو موجوداً كذا الخ فهذا لا يشمل فيه الوصف العنواني أحداً من الأنبياء الكرام عليهم الصلوة والسلام أصلاً، فلو لا تكون داخلية إلا على مقدر لا وجود له، بل لا إمكان لوجوده، فيأتي احتمال تعليق المحال بالمحال، حاصله لو فرض بعض أصحاب الفنادق نبياً لكان كذا، وهذا ما قدمت.

نعم إن أراد فيه التحقيق حتى يحصل أن بعض الفندقي الذي كان نبياً هو كذا، فهذا يكون مثل الأول أعني الأول من صورتي العموم، وهو الثالث المحكوم فيه بوجوب القتل، ويكفي فيه إحكم الضمني الذي في الوصف العنواني على ذات نبي بالفندقي فضلاً عن القصدي الملغون، فإن الأنبياء عليهم الصلوة والسلام منزهون قطعاً عن هذه التقيصة، فالحكم عليهم إن كان تحقيقاً بالكذب فذاك، وإلا فلا أقل من أن يدعي على جهة التشبيه أي بعضهم كان كأنه فندقي وهذا أيضاً كفر جلي، لما فيه من تشبيه الكامل بالناقص في النقص وهو نقص، ولعل هذا ما ذكر التلمساني هنا، والله أعلم بمراد عباده تأمل لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

والأظهر عندني عكس التشبيه فيحمل على إرادة أنه كذا و كذا ولو كان في الصلاح والإحسان ورفعة الشأن كني مرسل، وفي هذا تشبيه الناقص بالكامل في محل الإزراء، وإساءة أدب بحضرة الأنبياء، عليهم أفضل الصلوة والتناء
وبعد التنبأ والتنبأ فالكلام حال قيام هذه المخائل، لا سبيل إليه للإكفار المخائل، ولا إلى القائل لسيف القاتل، أما التعزير والتأديب الشديد فقد

كالأول، لأنه عيب ووصم في سائر الناس فما بالك بالأنبياء، فيقتل قاتل ذلك لأنه شبه ٢٦٤ الكامل بالناقص، وفي تشبيه الكامل بالناقص نقص، ولم يبق إلا سائر الناس فعليه في ذلك الأدب الشديد، لأن فيهم عالما ووليا، وأذية سائر المسلمين يوجب العقوبة والتعزير على قدر القاتل، والقول والمقول فيه.

قال القاضي: وقد كان اختلف شيخنا فيمن قال لشاهد شهد عليه بشيء ثم قال ٢٦٥ أنتهمني فقال الأنبياء يتهمون، فكان شيخنا أبو إسحق ابن جعفر يرى قتله لبشاعة ظاهر اللفظ، وكان القاضي أبو محمد بن منصور يتوقف عن القتل ٢٦٦

أذنك أن لا عيب، ولقد أنصف الإمام ابن حجر المكي إذ قال كما نقل عنه في التسميم: الظاهر أن لفظه ليس صريحا في ذم الأنبياء ولا سيهم، فلا يكفر بمجرد هذا اللفظ بل يعزr التعزير الشديد. - اه - والله تعالى أعلم ١٢

٢٦٤ أي فيما هو نقص كما ذكرنا لا فيما هو مدح، وأراد بالتشبيه التصوير في الأذهان، والتقريب إلى الأفهام، كقول القاتل وجهه صلى الله تعالى عليه وسلم كالقمر ليلة البدر أو كأث الشمس تجري في وجهه وإن كان الشمس والقمر ناقصين في كمال النقصان بالنسبة إلى وجه هذا السراج المنير اللماع بلمعان من رأيي فقد رأى الحق. وقد جاء في التنزيل "مَنْ لُتُورِهِ كَمَشْكُوتٍ فِيهَا مَصْبَاحٌ" ١٢

٢٦٥ أي ثم قال الشاهد للمشهود عليه أنظنني كاذبا، فقال: إن الأنبياء بظن بهم هذا، وليست التهمة البهت البحت حتى يقال: إنهم صلوات الله تعالى وسلامه عليهم قد كذبهم الكافرون بل هو القول عرر رية في المقول فيه، ألا ترى أن أئمة الجرح والتعديل يقولون فلان متهمة بالكذب، فيعد هذا أشد جرح بعد قولهم كذاب، ولو كان المعنى على البهت لما كان جرحا أصلا ١٢

٢٦٦ لا احتمال اللفظ عنده أن يكون خيرا عن اتهمهم من الكفار - اه - (شفا)

قال القاري: إن أراد بالكذب فهذا كفر صريح، وإن أراد ببعض المعاصي^١ فلا، لكن السياق قرينة للأول، فتأمل.

الوجه الخامس أن لا يقصد نقصا لنبيه، ولا يذكر عيبا في أمره، ولا سبا، ولكنه ينزع^٢ بذكر بعض أوصافه، أو يستشهد ببعض أحواله عليه الصلوة والسلام الجائزة عليه في الدنيا، على طريق ضرب المثل والحجة لنفسه أو لغيره على^٣ التشبه به، أو عند هزيمة^٤ نالته، أو غضاضة لحقته، ليس على طريق التأسى^٥، وطريق التحقيق، بل على مقصد الترفيع لنفسه أو لغيره، أو على سبيل التمثيل وعدم التوقير^٦ لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم، أو قصد الهزل والتندير^٧

*١ أي الصغائر

*٢ يحيل ١٢

٢٦٧ هكذا في نسخة شرح القاري، والذي في نسختي المتن والنسيم "أو على التشبه به" عطفًا على قوله "على طريق ضرب المثل" وهو الأظهر الأمثل ١٢

*١ أي نقیصة ١٢

*٢ الإقتداء ١٢

٢٦٨ أقول لم يرد أن يقصد القائل عدم التوقير، فإنه لا يكون على هذا من الوجه الخامس، وسيصرح في بيان حكمه أنه وإن لم يتضمن سبا ولا قصد قائلها غضا فمما وقر النبوة، ولا عظم الرسالة الخ فالمراد أنه أتى بالكلام في محل خالٍ عن التوقير، كأن يذكر ما يجوز عليهم صلوات الله تعالى عليهم بألفاظ حسنة مهذبة مثقفة مؤدبة في محل يظهر به ما لهم عند الله من العظمة والتبجيل، والثواب الجميل، والأجر الجزيل، والفضل الجليل، فإنه ليس من الوجوه في شيء ١٢

٢٦٩ هذا لفظ اختلف فيه النسخ واضطربت فيه الشروح ففي بعضها أوجلها كالمبتين أعني

متنا هذا ونسخي متن الشفاء بمثناة فوقية ونون فدا ل و راء مهملتين، قال القاري : مصدر نذر ببدال مهملة مشددة، ومعناه الإسقاط، أي أو قصد الساقط من القول أو الفعل - اه - وقال الخفاجي : قيل معناه الإسقاط أي إسقاط حرمة مقامه اه أقول وهذا أولى من الأول، إذ لم يعرف الإسقاط بمعنى الإتيان بالساقط من القول، على أنه يبقى حينئذ قوله "بقوله" فارغا عبثا، ويكدر هذا أيضا أن إسقاط مفعول "الإسقاط" وهو الحرمة بعيد وتعقيد - قال القاري : ويجوز أن يكون من مادة التدور، وهو الشذوذ، فالمراد الإتيان بنادر من قول أو فعل بشيء غريب، والحاصل أنه خلاف التشهير مما يقتضي التعظيم والتوقير اه - وهذا الذي سوغه القاري وجعله مؤخرا عما تقدم قدمه الخفاجي واعتمده فقال : أي الإتيان بأمر نادر شاذ وقوعه فيذكره على سبيل الشذوذ لا التشهير والترفع - اه - يئد أن المعروف بهذا المعنى هو الإنذار،

وإذا جاوزت هذا فأنا أقول : بل الأولى تفسيره بإتيان نادرة من النوادر، وهي المعاني اللطيفة الظرفية المعجبة، وربما كانت مضحكة كما يقال نوادر حقا ونوادر أبي نواس وهي التي يقال لها في عرفنا "لطيفة" فيكون ناظرا إلى قوله على طريق ضرب المثل، ويناسبه قرأه بالهزل، ويؤيده قوله فيما يأتي أو ضرب مثلا لتطبيب مجلسه، و مع تلك المؤيدات استعمال النادرة في هذا المعنى أعرف وأشهر من جعل التندير بمعنى الذكر على سبيل الشذوذ والخمول، وجعل التشهير بمعنى الذكر على سبيل الترفع كما لا يخفى ووقع في بعض الشروح "التنديد" بالبدال في آخره نقله التلعسائي وقال : هو كالغيبة يقال نذد بفلان إذا قال فيه كلمة سوء، قال الجوهري : يقال : نذد به أي شهره وسمع به، ومعناها متقاربان اه قال القاري : لا يخفى أنه تصحيف، لأن هذا وقع سجعا في مقابلة قوله "التوقير" فينتعين أن يكون براء في آخره - اه - أقول لم يلتزم القاضي الإمام ههنا السجع، بل لا يوجد ههنا سجع غير هذا إن كان بالراء فكيف يجعل المحافظة على السجع سببا للحزم بكونه بها، ولا شك أن معناه المذكور من أقرب المعاني وأقدها في المقام، قال في ألفاسوس : ندده صرح بعبوه وأسمعه القبيح - اه - وهذا أولى من الإستشهاد بما في الصحاح كما لا يخفى غير أن

بقوله كقول القائل: إن قيل في السوء فقد قيل في النبي، أو إن كُذِّبَتْ فقد كُذِّبَ الأنبياء، أو إن أذنبت فقد أذنبوا، أو أنى أسلم من السنة الناس ولم يسلم منهم أنبياء الله ورسله، أو قد صيرت كما صير أولو العزم وكصير أيوب ونحوها، فإن هذه وإن لم تتضمن سبا ولا أضافت نقصا فما وقر النبوة، ولا عظم الرسالة حتى شبه من شبهه في كرامة نالها، أو معرة^١ قصد الإنتفاء^٢ منها، أو ضرب مثلا لتطبيب مجلسه أو إعلاء في وصف لتحسين كلامه بمن عظم الله خطره^٣ وشرف قدره، و ألزم توقيره فحق هذا- إن درى القتل-الأدب، والسجن، وقوة تعزيره بحسب شناعة مقاله ومقتضى قبح ما نطق به ومالوف عاداته بمثله أو ندوره وقرينة

الشان في ثبوت الرواية عن القاضي الإمام. وقيل: إنه "التنذير" بنون و زال معجمة بمعنى التكلم بما فيه تعيب وتشهير، قال الخفاجي: وفيه نظر اه وكأنه لأنه لم يعرف لغة، والله تعالى أعلم

ورقع في أصل الدلجي "التنذير" بموحدة فزال معجمة وفسره بالإعلام أقول هذا التفسير يناسب التنذير بالنون، يقال: نذر الشيء علمه، والإنذار الإعلام، ثم لا محل له في هذا المقام، ولذا قال القاري: الظاهر أنه تصحيف في المبني وتحريف في المعنى اه أقول أما المعنى ففيه ما علمت، وأما المبني فهو الذي استظهره الخفاجي، وفسره بتفسير قريب حيث قال بعد ما تقدم: والظاهر أنه بياء موحدة و زال معجمة تجوز به عن السفاهة والتلفظ بما لا يليق به اه والحاصل أن الأقرب هو اللفظ الأول على المعنى الرابع الذي ذكرت، ثم اللفظ الرابع على المعنى الأخير مختار الخفاجي، والله تعالى أعلم^{١٢} إمام أهل السنة رحمه الله تعالى،

*١ منقصة ١٢

*٢ أي التبري ١٢

*٣ أي شرفه ١٢

كلامه أو ندمه على ما صدر منه، ولم يزل المتقدمون ينكرون مثل هذا ممن جاء به.

عن مالك في رجل غير رجلا بالفقر فقال: تعيرني بالفقر وقد رعى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الغنم. فقال مالك قد عرّض بذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في غير موضعه أرى أن يؤدب وقال: لا ينبغي^١ إذا عُوِّبُوا أن يقولوا قد أخطأت الأنبياء قبلنا.

قال القاري: فإن هذا خطأ من وجوه، إذ لا يقاس الحدادون بالملائكة، فإن خطأ الأنبياء ما كانت إلا زلات نادرة في بعض أوقات تسمى صغائر، بل خلاف الأولى، بل حسنات بالنسبة إلى سيئات غيرهم، وهي مع هذا محوكة بتوبة عقيبها، و تحقّق قبولها كما أخبر الله تعالى بها، بخلاف ذنوب الأمم فإنها شاملة للكبائر وغيرها عمداً و خطأ واستمراراً، و على تقدير توبتهم لا يعرف تحقّق شروط صحتها وقبولها، بل ولا يدرى خاتمة أمر صاحبها، بخلاف الأنبياء فإنهم معصومون من الإصرار على المعصية، ومأمونون من سوء الخاتمة، فلا تصح هذه المقايسة.

وقال القاري: وأما قوله "إن أذنبت فقد أذنبوا" ففي خطر عظيم. لعصمة الأنبياء ولا سيما قد غفر لهم ما كان في صورة المعصية، وظهر منهم الأوبئة^٢ في مقام التوبة، فلا يذكر الذنب المغفور بلا شبهة في مقابلة الذي هو حقيقة المعصية: وإن تاب صاحبه عنه فهو تحت المشية، لعدم صحة شرائط التوبة، فلا يقاس

*١ لأهل الخطايا ١٢

*٢ أي الرجوع ١٢

الصعلوك^١ بالملوك.

وقال القاري في قول أبي نواس : تنازع الأحمدان الشبه فاشسبتها — أراد المبالغة في استوائهما في الفضل، وهذا كفر صريح ليس له تأويل صحيح إلا أن يدعى أنه أراد بالاحمد غير محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم.

وقال الخفاجي في قول المعري - هو مثله في الفضل إلا أنه — بعد ما قال القاضي "شديد^٢"، لتشبيهه غير النبي في فضله بالنبي : وفيه من ترك الأدب ما لا يخفى، وقال : حاشاه من أن يرضى به من له إسلام، أو ذوق، فإنه كفر بغير لذة. وقال القاضي : قال عمر بن عبد العزيز لرجل : انظر لنا كاتباً يكون أبوه عربياً، فقال كاتب له : قد كان أبو النبي^٣ كافراً، فقال جعلت هذا مثلاً، فعزله، وقال لا تكتب لي أبداً. قال القاري : وهذا يوافق ما قال : إمامنا في الفقه الأكبر : إن والدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ماتا على الكفر^{٢٧٠} إلى أن قال :

١ المحتاج ١٢

٢ أي هذا ١٢

٣ صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٢٧٠ لم يثبت هذا عن سيدنا الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه قال العلامة السيد الطحطاوي رحمه الله تعالى في حاشيته على الدر المختار من باب نكاح الكافر ما نصه : فيه إساءة أدب. والذي ينبغي اعتقاده حفظهما من الكفر، وذكر الكلام إلى أن قال : وما في الفقه الأكبر من أن والديه صلى الله تعالى عليه وسلم ماتا على الكفر فمدسوس عن الإمام. وبدل عليه أن التسليم المعتمدة منه ليس فيها شيء من ذلك، قال ابن حجر المكي في فتاواه : والموجود فيها ذلك لأبي حنيفة محمد بن يوسف البخاري لا لأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي. وعسى التسمية أن الإمام قال ذلك فمعاده أمما ماتا في زمن الكفر. وهذا لا

يقتضي اتصافهما به (إلى آخر ما أفاد و أجاد)

أقول وهذه العبارة قرينة أخرى توجد مثلها في بعض النسخ دون الأخرى، وهي قوله :
ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مات على الإيمان، والعلامة القاري نفسه قد ارتاب
في صحة نسبتها إلى الكتاب، حيث قال : لعل مرام الإمام على تقدير صحة ورود هذا
الكلام الخ فالقطع بصحة هذه مع اشتراكهما في خلو النسخ المعتمدة عنهما مما يفضي إلى
التعجب ثم أقول معلوم قطعاً أن الترجيح في المسئلة لو فرض إلى هؤلاء لم تكن قصاره إلا
ظن لم يبلغ من غالب الراى مبلغاً يتضاءل دونه الخلاف، فضلاً عن أن يكون هناك قاطع،
ومن سیر سیر هذا الإمام الأجل رضي الله تعالى عنه أيقن أنه كان أعقل من المهجوم على
مثل هذا من دون قاطع، وهو الذي لم يسمع قط يقع في أحاد الناس، فكيف بأبوي رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فكيف بهذا الاعتناء الشديد به، الباعث على إدراجه في
كتاب أصول الدين، فهو إن سلم ثبوته رواية كان هذا انقطاعاً باطلاً، مثبتاً لنزاهة إمامنا عن
لونه،

ثم الموافقة إنما هي في قول ذلك الكاتب المسمى الأدب ولا حجة فيه، أما قول أمير
المؤمنين عمر بن عبد العزيز فليس فيه ما يوافقه بل قال العلامة الخفاجي في النسيم : هذا
تأديب له و تعزير حتى ينزجر أمثاله عن أمثال هذه المقالة، وفي ذلك إشارة إلى إسلام أبيه
صلى الله تعالى عليه وسلم، قال ابن حجر وهذا هو الحق، بل في حديث صححه غير واحد
من الحفاظ ولم يلتفتوا لمن طعن فيه أن الله تعالى أحياهما له فأما به خصوصية لهما وكرامة
له صلى الله تعالى عليه وسلم الخ أقول وهذا ليجدا أفضلية الإيمان به صلى الله تعالى عليه
وسلم ويصيرا من هذه الأمة خير الامم، أما نفس الإيمان فكان حاصلهما. قال القاري في
منع الروض تحت العبارة المذكورة المنسوبة للإمام : هذا رد على من قال إنهما ماتا على
الإيمان أو ماتا على الكفر ثم أحياهما الله تعالى فماتا في مقام الايقان اه أقول هذا عجب
من العجائب فيا سبحان الله من أين الدلالة فيه على إنكار الاحياء؟ وبأي لفظ دل عليه،
وبأي حاجب أومى إليه؟ ولكن الإيلاع بشيء يسائي بالعجائب، قال : وقد أفردت لهذه

ولكن لا يجوز أن يذكر مثل هذا في مقام المعرفة،^{١٠} قال القاضي: قال أبو الحسن في شاب معروف بالخير قال لرجل شينا، فقال الرجل اسكت فإنك أمي، فقال أليس

المسئلة رسالة مستقلة، ودفعت ما ذكره السيوطي في رسائله الثلاثة في تقوية هذه المقالة بالأدلة الجامعة المجتمعة من الكتاب و السنة والقياس وإجماع الأمة اهـ وذكر نحوه ههنا في شرح الشفاء، قد حذفه المصنف العلامة قدس سره، لأنه لم يعجبه أمره أقول للإمام الجليل الجلال، السيوطي رحمه الله تعالى ست رسائل في هذه المسئلة، والمسئلة ليست من الفقه، إذ لا تتعلق بأفعال المكلفين من حيث أنها نحل وتحرم وتنصح وتفسد، ولا مدخل فيها للقياس أصلا، وأما الإجماع فأين الإجماع؟ وقد كثر النزاع، وشاع وذاع، ومألاً البقاع، وإنما الحق ما أفاد الإمام السيوطي أن المسئلة خلافية، وأن كلا الفريقين أئمة أجلاء، وأما الكتاب فلا نص فيه على شيء في الباب، وإن تعلق ببعض ما يذكر في أسباب النزول كان رجوعا إلى الحديث، ولا شك أنه هو المأخذ وحده لأمثال المسئلة، والسيوطي أعلى كعبا وأوسع باعا وأعظم ذراعا منكم ومن أضعاف أمثالكم في المعرفة بالحديث وطرقه وعلمه ورجاله وأحواله، فكان الأسلم لكم القبول، وإلا فالتسليم، وإلا فالسكوت، وأما قولكم بالأدلة الجامعة المجتمعة الخ فما أحسن هذه الباء إن فرضت متعلقة بـ "ذَكَرَ" لا بـ "دَفَعْتُ"، فإن الإمام الجليل رحمه الله تعالى قد أثبت المسئلة بدلائل قاهرة لو وضعت على الجبال الراسيات لاندكت، وللعبد الضعيف رسالة في الباب سماها "شمول الإسلام لأصول الرسول الكرام" (١٣١٥هـ) زاد فيها على ما ذكره بما منحني المولى سبحانه وتعالى، ولقد وددت أن أظفر برسالتكم فإني لأرجو أن يفتح ربي في الأجواب عنها بما يكفي ويشفي، وبالجملة فقد ظهرت لنا بحمد الله تعالى على إسلام الأيوين الكريمين رضي الله تعالى عنهما دلائل ساطعة ثم يتيق لأحد مقالا، ولا للريب والشك بحالا. والخلاف ثم يخف عنا ولكن إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل، والله الحمد ١٢

كان النبي (صلى الله تعالى عليه وسلم) أمياً، فشنع عليه مقاله و كفسره الناس وأشفق الشاب، وأظهر الندم عليه، فقال أبو الحسن: أما إطلاق الكفر عليه فخطأ لكنه مخطئ في استشهاده بصفة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وكون النبي^١ أمياً آية له. قال القاري: أي معجزة وكرامة (وكذا قال الحفاجي) وقال القاري في الفصل الأول من الباب الأول من القسم الأول في ذيل قوله تعالى هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم لكن الأمية في حقه عليه السلام معجزة ومنتبة وفي حق غيره معيبة ونقيصة

فائدة جلييلة قد ظهر بما ذكرنا جهالة مكلب النجدية بإنكاره على تفسير الآية بالمعجزة في هذه العبارة - وقال القاضي: وكون هذا أمياً نقيصة فيه وجهالة، ومن جهالته احتجاجه بصفة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكنه إذا استغفر وتاب واعترف ولجأ إلى الله تعالى فترك لأن قوله لا ينتهي إلى حد القتل، ومسا طريقته الأدب فطوع فاعله بالندم عليه يوجب الكف عنه انتهى كلام القاضي: أقول فملا حال من لم يشفق^{٢٧١}، ولم يندم، ولم يستغفر، ولم يتب ولم يعترف بخطائه ومن جاء من بعده^٢ فأصر عليه وقام للخصومة، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

الوجه السادس أن يقول القائل ذلك حاكياً عن غيره وآثراً عن سواه فهذا ينظر في صورة حكايته، وقرينة مقالته. ويختلف الحكم باختلاف ذلك على أربعة

*١ صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٢٧١ أراد به طاغية النجدية إسماعيل الدهلوي ١٢

*٢ وهم الوهابية، متبعوه ١٢

وجوه: الوجوب، والندب، والكرهية، والتحريم فإن كان أخير به على وجه الشهادة، والتعريف لقائله، والإنكار، والإعلام بقوله، والتنفير عنه، والتجريح له فهذا مما ينبغي امتثاله ويحمد فاعله وكذلك إن حكاه في كتاب أو في مجلس على طريق الرد له، والنقص على قائله، والفتيا بما يلزمه، وهذا منه ما يجب، ومنه ما يستحب بحسب حالات الحاكي لذلك والمحكي عنه، فإن كان القائل لذلك ممن تصدى لأن يؤخذ عنه العلم أو رواية الحديث، أو يقطع بحكمه، أو بشهادته أي لعدالته أو فتياه في الحقوق لعلمه وحلمه وحب على سامع قوله الإشادة^{*١} بما سمع منه، والتنفير للناس عنه، والشهادة عليه بما قاله، ووجب على من بلغه ذلك من أئمة المسلمين إنكاره وبيان كفره إن صدر منه ما يوجب فساد قوله على تقديره خطائه في تقريره لقطع ضرره عن المسلمين، وقياماً بحق سيد المرسلين،^{*٢} وكذلك إن كان ممن يعظ العامة أو يؤدب الصبيان فإن من هذا سريره لا يؤمن على إلقاء ذلك في قلوبهم، فيتأكد في هؤلاء الإيجاب لحق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ولحق شريعته، ولحق الله

قال القاري : في^{*٣} مجمع الفتاوى لو تكلم بكلمة الكفر مذكراً، وقبل القوم ذلك منه كفروا، حيث لم يعذروا بالجهل، وزاد في المحيط: وقيل إذا سكنت القوم عن المذكر وجلسوا عنده بعد تكلمه بكلمة الكفر كفروا، يعني إذا علموا أنه كفر به أو اعتقدوا كلامه،

*١ أي الإشادة ١٢

*٢ صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

*٣ مقولة قال ١٢

وإن ٢٧٢ لم يكن القائل بهذا السبيل فالقيام بحق النبي صلى الله عليه وسلم واجب، و حماية عرضه متعين، ونصرته عن الأذى حيا وميتا مستحق، أي فرض عين على كل مؤمن، لكنه إذا قام بهذا من ظهر به الحق وفصلت القضية وبان به الأمر سقط عن الباقي الفرض، وبقي الإستحباب في تكثير الشهادة، و عضد التحذير منه، وقد أجمع السلف على بيان حال المتهم في الحديث أي في روايته بذكر جرحه وطعنه في عدالته وديانته حتى روي أن يحيى بن معين مع جلالته رئي طائفا بالبيت يقول فلان كذاب، فلان وضاع في روايته، فكيف يمثل هذا المقام الذي يجب فيه القيام،

وأما إباحة حكاية قوله لغير هذين المقصدين فلا أرى لها مدخلا في الباب فليس التفكه ٢٧٣ بعرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، والتمضمض ٢٧٤ بسوء ذكره لأحد لا ذاكرا *١

٢٧٢ رجوخ إلى كلام القاضي الإمام عطف على قوله فإن كان القائل لذلك الخ

٢٧٣ التفكه تناول الفواكه ويكون غالبا فضلا عن الحاجة فيما اعتاده المترفون المسترفون فاستعاره للتحدث به في فضول الكلام على جهة الإسراف من دون حاجة شرعية إليه ١٢

٢٧٤ التمضمض المضمضة وفسره القاري هنا بالتحرك والتكرار وأحسن منه قول علامة الأدب في النسيم حيث قال أي إجرائه على فمه ولسانه مستعار من تمضمض بالماء إذا غسل به داخل فمه فشبه الكلام بالماء وإدارته في فمه بالمضمضة - الم - وبقي شيء لتمام المرام وهو أن ماء المضمضة يؤخذ ويمج ولا يكون مقصودا لنفسه فأراد التفوه به على جهة التلهي من دون حاجة شرعية إليه فافهم ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه ،

*١ من نفسه ١٢

أولاً أثر^١ بغير غرض شرعي بمباح، وأما^٢ للشهادة والرد والنقص فمتردد بين الإيجاب والإستحباب، والأول^٣ أولى، فأما ذكره على غير هذا من حكاية سبه والإزراء بمنصبه على وجه الحكايات، والأسمار^٤، والطرف^٥، وأحاديث^٦ الناس، ومقالاتهم في الغث والسمين ومضاحك^٧ المُحَنّ، ونوادر السخفاء^٨، والخوض في قيل وقال، فكل هذا ممنوع وبعضها أشد في المنع والعقوبة من بعض، فما كان من قائله الحاكي له على غير قصده^٩ أو معرفة بمقدار ما حكاها^{١٠} أو لم يكن عادته، أو^{١١} لم يكن الكلام ممن البشاعة^{١٢}

*١ من غيره ١٢

*٢ حكايته ١٢

*٣ وهو الإيجاب ١٢

*٤ داستاها ١٢

٢٧٥ يضم ففتح جمع طرفه كغرف جمع غرفة وهي النوادر المستظرفة ١٢

٢٧٦ هو هنا جمع أجدوثة كأغلوطة لا حديث، ومعناه "أفساها" أي أساطيرهم مما لا طائل نفعه ١٢

٢٧٧ جمع ماجن كحكام جمع حاكم معناه بيباك و داعرو لوند ١٢

٢٧٨ جمع سخيّف وهو الرقيق العقل والدين اه نسيم ١٢

*٥ للتنقيص ١٢

*٦ في القبح ١٢

٢٧٩ هكذا هو بلفظة أو للترديد في المواضع الثلاثة في نسختي المتن وشرح الفاري، والذي في نسختي شرح النسيم بالواو فيها جميعا ولعله هو الأصوب فإن خفة الحكم مبين على اجتماع جميع ذلك والشدة يكتفى فيها ببعض منها والله تعالى أعلم ١٢

*٧ والفظاعة ١٢

حيث هو ^{٢٨٠}، ولم يظهر على حاكمه استحسانه واستصوابه لم يظهر منه اعتقاد كونه حسنا ولا صوابا بل ظنه مباحا زجر عن ذلك، ونُهي عن العودة إليه، وإن قوم ببعض الأدب فهو مستوجب له وإن كان نفيته من البشاعة حيث هو كان الأدب أشد

ورواية ^{٢٨٠} أشعار هجوه عليه السلام وسبه في نثر الكلام فحكم هذا حكم الساب نفسه يواخذ بقوله ولا ينفعه نسبه إلى غيره فيسادر بقتله ويعجل إلى الهاوية أمه ^{٢٨١}، وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام فيمن حفظ شطر بيت مما هجي به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو ^{٢٨٢} كفر وقد ذكر بعض من ألف ^{٢٨٣} إجماع المسلمين على تحريم رواية ما هجي به

* ٩ أي متنها إلى الغاية ١٢

^{٢٨٠} أعلم أن المصنف العلام قدس سره قد اختصر ههنا كلام القاضي الإمام وضممه يظهر المرام وهو هكذا "وإن أقم هذا الحاكمي فيما حكاه بأنه اختلقه (أي اخترعه من عند نفسه) ونسبه إلى غيره (تسترا وخوفا عن المؤاخذه) أو كانت تلك عادة له (بأن يكثر من ذكره ويزعم أنه حاك له) وظهر استحسانه لذلك أو كان مولعا بمثله والإستخفاف له (أي عده هينا عنده) أو التحفظ (أي حفظه كثيرا) لمثله أو طلبه (ممن يعرفه حرصا عليه) و (كثرة) رواية أشعار هجوه صلى الله تعالى عليه وسلم وسبه، فحكم هذا (الحاكمي) حكم الساب نفسه اهـ موضحا بزيادة ما بين الهلالين ماخوذا أكثره من النسيم، فهذا هو الذي حكم الحاكمي فيه حكم الساب، أما مجرد الرواية فعلى الوجه التي قدمها في صدر الكلام فاعرف ١٢

^{٢٨١} أي مأواه كالأم التي يأوي إليها الولد ١٢

^{٢٨٢} أي هجوه كفر فالضمير راجع لما علم من هجي، أو كفر بمعنى كافر، مبالغه، وما ذكره ظاهر عند الرضى به، لا إن قصديه غير ذلك قاله ابن حجر - اهـ - نسيم ١٢

^{٢٨٣} أي في الإجماع كما في الشفاء أي ألف مؤلفا جمع فيه ما وقع عليه الإجماع - اهـ -

نسيم ١٢

صلى الله عليه وسلم، وكتابه، وقراءته، وتركه ^{٢٨٤} متى وجسد دون محو ونحوه، ولو ^{٢٨٥} من كتاب غيره و^{٦٠} حصول ضرره ^{٢٨٦} فإنه ينفعه من جهة دينه

الوجه السابع أن يذكر ما يجوز على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو يختلف في جوازه عليه وما يطرؤ من الأمور البشرية ويمكن إضافتها إليه، أو يذكر ما امتحن به وصير في ذات الله تعالى على شدته كل ذلك على طريق الرواية ومذاكرة العلم فهذا فن خارج عن هذه الفنون الستة، إذ ليس فيها غمص ولا نقص، لكن يجب أن يكون الكلام فيه مع أهل العلم وفهماء طلبة الدين، ويجتنب عن ذلك من عساه لا يفقه، أو يخشى به فتنه

قال ^{٢٨٧} عليه الصلوة والسلام مخبرا عن نفسه باستثجاره لرعاية الغنم في

^{٢٨٤} عطف على رواية أي أجمعوا على تحريم تركه من دون محو أو نحوه كإحراقه أينما وجد ^{١٢}

^{٢٨٥} هذه من زيادات القاري ^{١٢}

^١ أي مع ^{١٢}

^{٢٨٦} أي ضرر ذلك الغير بمحوه وإحراقه أقول وذلك كإحراق الخمر وكسر آلات التلهي بل أهم وأعظم كما لا يخفى فليحفظ، فإن الناس يتساهلون في ذلك كثيرا، ويتورعون منه، وما الورع إلا في إفناء أمثال الخبائث، ولا يختص الحكم بما قصد به الهجو بل في حكمه كلمات متهوري الشعراء في النعت والمناقب مما فيه توهين الأنبياء والملائكة عليهم الصلوة والسلام كما هو معروف من عاداتهم، فحكم كل ذلك تغييره باليد بالمحو والإحراق والإفناء لمن قدر، وإلا فبلسانه، وإلا فقلبه، وليس وراء ذلك حجة خردل من إيمان ^{١٢}

^{٢٨٧} شروع في بيان دلائل جوازه أي فقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم الخ كما في

ابتداء الحال، وقال *١ ما من نبي إلا وقد رعى الغنم، وأخبرنا الله بذلك عن موسى عليه السلام، واليتم من صفاته، وإحدى علاماته في الكتب المتقدمة فذكر الذاكر لها على وجه تعريف حاله، والخبر عن مبتدئه، والتعجب من مَنَحَ الله قِلبه *٢ وعظيم مرتبته ٢٨٨ عنده ليس فيه غضاضة، بل فيه دلالة على نبوته وصحة دعوته، وكذلك إذا وصف بأنه أُمي كما وصفه الله تعالى به فهي مدحة له، وفضيلة ثابتة، وقاعدة ٢٨٩ معجزاته، وليس فيه ذلك نقیصة، والأمية في غيره نقیصة، لأنها سبب الجهالة، وعنوان الغباوة، فسبحان من باين أمره من أمر غيره، وجعل شرفه فيما فيه محطة سواه *٣، وجعل حياته فيما فيه هلاك من عداه، وهذا شق قلبه وإخراج حُشوته *٤ كان تمام حيوته وغاية قوة نفسه وثبات رُوعه *٥ وهو فيمن سواه منتهى هلاكه، وهلم جرا إلى سائر ما روي من أخباره وسيره وما ثره وتقلله من الدنيا ومن المنبس والمطعم والمركب وتواضعه ومهنته وخدمة بيته زهدا، ورغبة عن الدنيا كل هذا من فضائله وشرفه فمن أورد منها شيئا مورده، وقصد به مقصده من

الأصل ١٢

*١ صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

*٢ أي إليه ١٢

٢٨٨ الذي في نسخ الأصل وشرحيه "متته" والكل صحيح والضمير المحرور الأول على ما في المتن للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم والآخر لله عز وجل، وعلى ما في الأصل بالعكس ١٢

٢٨٩ القاعدة الأساس أي مثبت لها ومؤيد لها كالأساس لثبتيان ١٢

*٣ أي منقصة غيره ١٢

*٤ أي أحشائه ١٢

*٥ قلبه ١٢

تعظيم قدره، وتبجيل أمره كان حسناً، ومن أورد ذلك على غير وجهه بتساهل في حقه وقد علم منه سوء قصده لحق بالفصول الستة التي قدمناها قال القاري: فيقتل أو يعزر أو يحبس كما قررناها

ومما يجب على المتكلم فيما يجوز على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومالا يجوز أن يلتزم في كلامه عند ذكره صلى الله تعالى عليه وسلم، وذكر تلك الأحوال الواجب^١ من توقيره وتعظيمه، ويراغب حال لسانه، ولا يهمله، ويظهر عليه علامات الأدب عند ذكره، وإذا تكلم في مجاري أعماله وأقواله صلى الله تعالى عليه وسلم فخرى أحسن اللفظ وآدب^٢ العبارة ما أمكنه، واجتنب بشيع ذلك وهجر من العبارة ما يفتح كنفضة الجهل والكذب والمعصية قال القاري: والمعنى لا ينسب شيئاً منها وأمثالها إليه صلى الله تعالى عليه وسلم وإلى غيره من الأنبياء عليهم السلام ولا يستند إلى ما ورد في حقهم من قوله تعالى وَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى أَيْ جاهلاً^٣ بتفاصيل الإيمان كما ينبى عنه قوله تعالى مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ. ومن قوله عليه السلام لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات، ومفهومه أنه كذب، ومن قوله تعالى: وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى فَبَانَ لله

*١ مقول يلتزم ١٢

*٢ على أفعال التفضيل أي أدخلها في الأدب ١٢

٢٩٠ أقول رحم الله مولانا القاري فقد وقع، فيما عنه منع وإنما كان حقه أن يقول أي وجدك لم يأتك بعد علم تفاصيل الإيمان فهذا وأتاك ألم تر إلى ربك كيف قال "ما كنت تدري" ولم يقل كنت تجهل فسيحان من عظم شأنه ورفع مكانه صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

ورسوله أن يعبر بما شاء في حق من شاء. هذا آخر ما أردنا إيراده مختصرا ملتقطا
من الشفاء وشروحه

الباب الثالث في السمعيات

أى ما يتوقف على السمع من الإعتقادات

التي لا يستقل العقل بإثباتها

في الإرشاد لإمام الحرمين : اعلموا و ففكم الله أن أصول العفائد تنقسم إلى ما يدرك عقلا ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعا : وإلى ما يدرك سمعا ولا يتقدر إدراكه عقلا، وإلى ما يجوز إدراكه سمعا وعقلا -

فأما ما لا يدرك إلا عقلا فكل قاعدة في الدين تتقدم على العلم بكلام الله تعالى ووجوب اتصافه بكونه صدقا، إذ السمعيات تستند إلى كلام الله تعالى. وما سبق ثبوته في المرتبة ثبوت الكلام وجوبا فيستحيل أن يكون مدركه السمع وأما ما لا يدرك إلا سمعا فهو القضاء بوقوع ما يجوز في العقل وقوعه ولا يجب، فلا يتقرر الحكم بثبوت الجائر ثبوته فيما غاب عنا إلا بسمع. ويتصل بهذا القسم عندنا جملة احكام التكليف.

وأما ما يجوز إدراكه عقلا وسمعا فهو الذي تدل عليه شواهد العقول ويتصور ثبوت العلم بكلام الله تعالى مقدما عليه فهذا القسم يتوصل إلى إدراكه بالسمع والعقل

وقال بعد كلام: فإذا ثبت هذه المقدمة يتعين بعدها على كل معتن واثق بعقده أن ينظر فيما تعلقت به الأدلة السمعية، فإن صادفه غير مستحيل في العقل، وكانت الأدلة السمعية قاطعة في طرقها لا مجال لاحتمال في ثبوت أصولها ولا في تاويلها، فما هذا سبيله فلا وجه إلا القطع به وإن لم يثبت بطرق قاطعة، ولم يكن مضمونها مستحيلة في العقل، أو ثبت أصولها، ولكن طرق التاويل تحول فيها فلا سبيل إلى القطع، ولكن المتدين يغلب على ظنه ثبوت ما ظهر الدليل السمعي على

ثبوته وإن^{١٠} لم يكن قاطعا. وإن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالفا لقضية العقل، فهو أي المضمون المفهوم مردود قطعاً فإن الشرع لا يخالف العقل، ولا يتصور في هذا القسم ثبوت سمع قاطع بلا خفاء به. فهذه مقدمة للسمعيات لا بد من الإحاطة بها. انتهى

منها (١) الحشر و (٢) النشر - والنشر إحياء الخلق بعد موتهم، والحشر سوقهم إلى موقف الحساب ثم إلى الجنة والنار، كذا قال ابن أبي الشريف في شرح المسامرة

وفيه: وهما مما علم بالضرورة من الدين، وانعقد الإجماع على كفر من أنكرهما جوازا أو وقوعا^{٢٩١} وأنكرهما الفلاسفة قال القاضي: وكذلك من أنكر (٣) الجنة^{٢٩٢} و (٤) النار و (٥) البعث و (٦) الحساب و (٧) القيامة فهو كافر بإجماع^{٢٩٣} للنص عليه وإجماع الأمة على صحة نقله متواترا، وكذلك من اعترف بذلك، ولكن قال إن المراد بالجنة والنار والحشر والنشر والثواب والعقاب معنى غير ظاهره، وإنها لذات روحانية

^{١٠} وصلية ١٢

^{٢٩١} أي أنكر جواز شيء منهما أو وقوعه ولو في حجاب التأويل كالتبشيرية فإن التأويل في الضروري غير مسموع، لا يسمن ولا يغني من جوع ١٢

^{٢٩٢} الوار في كلها بمعنى أو فإنه يكفي للإكفار إنكار شيء منها وإن ادعى الإيمان بالباقي ١٢

^{٢٩٣} تنكيره لتعظيمه أي إجماع عظيم ليس فوقه إجماع ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى

عنه

والمعتزلة قالوا بوجوبهما عقلا، بناء منهم على إيجابهم على الله تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصي، وعندنا وجوب وقوعه لإخباره تعالى به فقط في كتبه، وعلى السنة رسله لا لإيجاب العقل وقوعه، ولا يجب عندنا على الله شيء فنحن لذلك نجوز العفو عن مات مصرا على الكبائر بشفاعته النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، أو دونها بمحض فضل الله كذا في المسامرة وشروحه

وأكثر المتكلمين على أن الحشر جسماني فقط ٢٩٤ على أن الروح جسم لطيف. والغزالي والماتريدي والراغب والحليمي على أنه جسماني وروحاني، بناء على أن الروح جوهر مجرد ليس بجسم ولا قوة حالة في جسم، بل يتعلق به تعلق التدبير والتصرف

والمسئلة ٢٩٥ ظنية ٢٩٦ و وجود البنية أي البدن المؤلف من العناصر، والروح الحيواني واعتدال المزاج ليس شيء منها شرطا عندنا في تحقق المعنى المسمى بالحيوة خلافا للفلاسفة والمعتزلة

٢٩٤ لا بمعنى إنكار حشر الروح فإنه كفر قطعاً كإنكار حشر الأجساد لأن الكل ثابت ضرورة من الدين بل بناء على أن الروح أيضا عندهم جسم لطيف فحشر الجسد والروح كل ذلك ليس عندهم إلا حشر جسم ١٢

٢٩٥ أي مسئلة كون الروح جسما أو غيره ١٢

٢٩٦ ولعل الأقرب إلى الظن ما عليه إمامنا الماتريدي، وذهب الإمام الأجل السيخ الأكبر إلى أن الروح جزء لا يتجزى، وقد فصلنا القول فيها بعض تفصيل في رسالتنا "بارقة

تلوح من حقيقة الروح (١٣١٠هـ) ١٢

ومنها (٨) سوال المنكر ٢٩٧ والنكير، و (٩) عذاب القبر و (١٠) نعيمه ورد بها الأخبار، وتعددت طرقها تعددا أفاد مجموعها التواتر المعنوي، وكل منها ممكن فيجب التصديق به، وأنكرها بعض المعتزلة وقالوا: ذلك يقتضي إعادة الحياة إلى البدن لفهم الخطاب، و ردّ الجواب، وإدراك اللذة والألم، وذلك منتف بالمشاهدة والجواب أنا نمنع اقتضاء ذلك عود الحياة الكاملة إلى جميع البدن، وغاية ما يقتضي إعادة الحياة إلى الجزء ٢٩٨ الذي به فهم الخطاب، و رد الجواب، والإنسان قبل موته لم يكن يفهم بجميع بدنه، بل بجزء منه من باطن قلبه، وإحياء جزء يفهم به ويجب ممكن مقدور عليه، وأمور البرزخ لا تنفاس بأمر الدنيا. وما^١

٢٩٧ المنكر يفتح العين، والنكير كلاهما بمعنى غير المعروف، سميا به لأن لهما عليهما الصلوة والسلام صورة لم يعهدها الإنسان قط، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وقيل اللذان يأتیان الصلحاء أو من رحم الله من عباده يسميان مبشرا وبشيرا واختلف هل هما اثنان بالعند، ويظهران لكل من قبر، وإن كانوا الوفاقي مشارق الأرض ومغاربها أم بالنوع، والكل سائغ في القدرة ١٢

٢٩٨ قد فرغنا بحمد الله تعالى عن تحقيق المسئلة بما لا مزيد عليه في كتابنا "حياة السموات فسي بيان سماع الاموات" وكتابنا "الوفواق الممتين بين جناب السيمين وسماع الدفين" وأثبتنا عرض التحقيق أن السماع والإبصار والعلم والإدراك كل ذلك للروح وهي لا تحتاج في شيء من ذلك إلى البدن فلو فرض عدم عود الحياة إلى جزء ما أصلا لم يلزمنا شيء ولكننا نقول به لأن المعتقد أن التعيم والعذاب كلاهما للروح والبدن جميعا ١٢

*١ مبتدأ ١٢

استحيل به من أن اللذة والألم^{١١} والتكلم فرع الحياة والعلم والقدرة، ولا حياة بلا بنية، والبنية قد فسدت، وبطل المزاج، وكون الميت ساكناً لا يسمع سؤالنا إذا سألناه، ومنهم من يحترق، ويصير رماداً، وتذروه الرياح فلا يعقل حيوته وسواله، فمجرد^{١٢} استبعاد بخلاف المعتاد، فإن ذلك ممكن، إذ لا يشترط في الحياة البنية، ولو سلم جاز^{٢٩٩} أن يحفظ الله تعالى من الأجزاء ما يتأتى به الإدراك، وإن كان في بطون السباع وقصور البحار، وغاية ما في الباب أن يكون بطن السبع ونحوه قيراً له، ولا يمتنع أن لا يشاهد الناظر منه ما يدل على ذلك^{٢٠} فإن النائم ساكن بظاهره، ويدرك من الألم واللذات ما يحس تأثيره عند يقظته كألم وضرب رآه وخروج مني من جماع رآه وقد كان نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم يسمع كلام جبريل، ويشاهده، ومن حوله أو يزاحمه في مكانه وفراشه لا شعور له بذلك، فإنكار السؤال وغيره لعدم المشاهدة يؤدي إلى إنكار ما ذكر من مشاهدة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لجبريل وسماعه كلامه، وإنكاره كفر وإلحاد في الدين، والإدراك والسماع عندنا معشر أهل الحق بخلق الله تعالى، فإذا لم يخلق لبعض الناس لا يكون له

^{١١} أي حصولهما للميت، أي تلذذه وتألمه ١٢

^{٢٠} خير ١٢

^{٢٩٩} بل قد صح الحديث ببقاء عجب الذنب، وهي أجزاء صلبة صغار جدا لا تحترق ولا تبلى وعليها يعود التأليف عند الحشر ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

^{٢٣} أي على حياته وإدراكه ١٢

والأصح أن الأنبياء لا يسألون، وقد ورد أن بعض صالحى الأمة كالشهيد والمرايط ٣٠٠ يوما وليلة في سبيل الله يأمن فتنة القبر، فالأنبياء عليهم السلام أولى بذلك، وكذا أطفال ٣٠١ المؤمنين، واختلف في سؤال أطفال المشركين وفي دخولهم الجنة والنار، ٣٠٢ والأخبار متعارضة فالسبيل التفويض إلى الله تعالى إذ معرفة أحوالهم في الآخرة ليست من ضروريات الدين وليس فيها دليل قطعي كذا قيل.

تذنيب

المعتزلة وغيرهم من منكري عذاب القبر استدلوا بقوله تعالى: إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ، ولو كان في القبر إحياء لصح الإسماع وبقوله تعالى: لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى، وغيرها كما في شرح المقاصد و قال في آخر الجواب وأما قوله تعالى: وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ فتمثيل حال الكفرة بحال الموتى ولا نزاع في أن الميت لا يسمع أي إسماعه منفي كالكافر، والتجديدية وإن لم يتلفظوا فيما بلغنا إلى الآن بإنكار عذاب القبر، ولكن

٣٠٠ والميت يوم الجمعة أو ليلتها أو في رمضان وغيرهم ممن وردت لهم الأحاديث ١٢

٣٠١ وقيل يسألهم الملكان، ويلقنان فيقولان من ربك ثم يقولون قل الله وهكذا ١٢

٣٠٢ على أقوال ثلثها الامتحان كالذين ماتوا في الجاهلية وكممن بلغ بمحنونا، وكالذين نشأوا في شاطئ جبل بعيد عن العمران، وماتوا، ولم تبلغهم الدعوة، فترفع لهم نار ويقال ادخلوا فمن دخل كانت عليه بردا وسلاما ونجا ومن عصى دَعَّ إليها دعا والله تعالى أعلم نسأل الله حسن الخاتمة وحسبنا الله ونعم الوكيل ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

منعوا أن يكون للميت في البرزخ علم وإدراك وسماع، وفرعوا عليه منع جواز الإستمداد من الأنبياء والأولياء، واستدلوا عيه بالآيات والأحاديث التي تمسك بها المعتزلة على إنكار عذاب القبر، وينقل بعض العبارات من كتب الفقه بلا تفقه وبلوغ إلى كنهها، حتى نقل بعض السفهاء منهم عبارة شرح المقاصد إثباتاً لدعواهم والجواب عنها في كتب القوم المذكور، وفي رسائلنا مسطور. ٣٠٣

فائدة

لما كان إدراك الجزئيات مشروطاً عند الفلاسفة بحصول الصور في الآلات فعند مفارقة النفس وبطلان الآلات لا تبقى مدركة للجزئيات، ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط، وعندنا ليست الآلات شرطاً في إدراك الجزئيات إما لأنه ليس بحصول لا في النفس ولا في الحس،^١ وإما لأنه لا يمتنع ارتسام صور الجزئي في النفس، بل الظاهر من قواعد الإسلام أنه يكون للنفس بعد المفارقة إدراكات متحددة جزئية، وإطلاع على بعض جزئيات الأحياء سيما الذين كان بينهم وبين الميت تعارف في الدنيا، ولهذا ينتفع بزيارة القبور، والاستعانة بنفوس الأحياء من الأموات في إنزال الخيرات واستدفاع الملمات،^٢ فإنَّ للنفس المفارقة تعلقاً إما بالبدن، أو بالتربة التي دفنت فيها، فإذا زار الحي تلك التربة، وتوجه تلقاء نفس الميت حصل بين النفسين ملاقة وإضافات. هذا محصل ما في شرح المقاصد

٣٠٣ وعليك بالكتابين المذكورين للعبد الضعيف غفر الله له فإنهما بمحمد الله يكفيان

ويشفيان ١٢

١* بل إضافة بين العالم والمعلوم ١٢

٢* النوازل ١٢

ومنها (١١) الميزان وهو حق، أي ثابت، دلت عليه قواطع السمع، وهو ممكن، فوجب التصديق به، وهل يعم وزن الأعمال كل مكلف؟ نيه القرطبي على أنه لا يعم، واستشهد بقوله تعالى يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذَ ٣٠٤ بالنواصي والأقدام. وقد تواترت الأخبار بدخول قوم الجنة بغير حساب، وأنكرها بعض المعتزلة

ومنها (١٢) الكوثر، وهو حوض رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون له يوم القيامة يرده الأخيار ويرد عنه الأشرار، ووردت صحاح الآثار التي بلغ مجموعها حد التواتر المعنوي فوجب قبوله، والإيمان به كذا في المسامرة

ومنها (١٣) الصراط، وهو جسر ممدود على ظهر النار، أدق من الشعر. وأحد من السيف. يرده كل الخلائق، وهو ورود النار لكل أحد، المذكور في قوله تعالى وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا، ثم قال: ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا أَي فَلَا يَسْقُطُونَ فِيهَا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا. يَسْقُطُونَ وكثير من المعتزلة ينكرونه وهو ممكن وارد على جهة الصحة في الأخبار الكثيرة، فردّه ضلالة

ومنها (١٤) أن الجنة والنار مخلوقتان الآن وعليه جمهور

٣٠٤ دلت الآية أن معرفتهم إنما تكون بسيماهم من دون حاجة إلى امتحان أو ميزان، ثم لا فصل بين المعرفة وبين إلقائهم في النار لغاء التعقيب في "فيؤخذ" أقول والأظهر الأصح قوله تعالى أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيمة * وزنا إلا أن بأول بأنهم لا يجعل لهم يوم القيمة قدر، وهو مجاز لا يصار إليه إلا بدليل ١٢
إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

المسلمين، وقال بعض المعتزلة ٣٠٥ إنما تخلفان يسوم القيمة، والمسلمون بعد دخول الجنة، والكفار بعد دخول النار لا يخرجون منهما أبدا بإجماع المسلمين خلافا لابن تيمية في ٣٠٦ النار، وقد نقل هو القول بفناء النار عن ابن مسعود وابن عمر وأبي سعيد وابن عباس وغيرهم وقد نصر هذا القول ابن القيم كشيخه ابن تيمية، وهو مذهب متروك وقول مهجور لا يصار إليه ولا يعول عليه، وقد أول ذلك كله الجمهور، وأجابوا عن الآيات التي ذكرها بنحو عشرين وجها، و عما نقل عن أولئك الأصحاب بأن معناه ٣٠٧ ليس فيها أحد من عصاة المؤمنين، أما مواضع الكفار فهي مملئة منهم لا يخرجون منها أبدا كما ذكر الله تعالى في آيات كثيرة

ومنها (١٥) أشراط الساعة من خروج الدجال، ونزول عيسى ٣٠٨ عليه السلام من السماء وخروج ياجوج وماجوج،

٣٠٥ ويكفي في الرد عليهم ظواهر القرآن، أعدت للمتقين، أعدت للكافرين ونصوص الأحاديث الصحاح، دخلت الجنة، رأيت النار ١٢

٣٠٦ لا يخفى ما فيه من لطائف الإيهام وناهيك للرد عليه قوله تعالى وما هم بخارجين من النار ١٢

٣٠٧ وهذا هو معنى ما يذكر من الحديث، يأتي على جهنم يوم تحفق الريح أبوابها، ما فيها أحد ١٢

٣٠٨ هو عبد الله، وابن أمة الله، ورسول الله، وكلمة الله، وروح الله، سيدنا

والدابة، و طلوع الشمس من مغربها، وردت بها النصوص
الصحيحة الصريحة

"السوء والعقاب على المسيح الكذاب" (١٣٢٠هـ) نسأل
الله أن يحتم لنا بالحسن، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وإنما ذكرنا هذا كيلا يخلو
كتاب العقائد عن تفضيح هذه الطائفة الجديدة الحادثة الآن قاتلها الله تعالى وأعادنا شرها
والشرور جميعا آمين ١٢ إمام أهل السنة عليه الرحمة

الباب الرابع في الإمامة

أصل مباحثها من الفقه العملي^{٣٠٩}، لأن القيام^{٣١٠} بهما من الفروض الكفائية، وذلك من الأحكام العملية دون الاعتقادية، ومحل بيانها كتب الفروع، وهي مسطورة فيها، وإنما كانت متممة لعلم الكلام لأنه لما شاعت في الإمامة من أهل البدع اعتقادات فاسدة مخلة بكثير من القواعد الإسلامية أدرجت في علم الكلام، ومن مباحثها ما هو اعتقادي لا عملي،

والإمامة خلافة الرسول^{٣١١} في إقامة الدين وحفظ حوزة المسلمين بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة

ونصب الإمام واجب خلافا للخوارج حيث قالوا جائز، وبعضهم قللوا يجب عند الأمن دون الفتنة^{٣١٢} وبعضها بالعكس، على الأمة خلافا للإمامية

^{٣٠٩} قيد به لأن الفقه إذا فسر بمعرفة النفس مالها وما عليها شمل علم العقائد، وهو الفقه العنسي والفقه الأكبر، ولذا سمي به الإمام الأعظم كتابه في أصول الدين، وهو هذا الكتاب المشهور المتداول بين أيدينا، الذي شرحه الملا علي القاري وغيره من العلماء، وقد بينا ذلك في فتوى لنا طبع في "منع السفه الأكبر عن قلب الفقه الأكبر" ردًا على بعض من خالف فيه واخترع من عند نفسه فقها أكبر آخر مشتملا على الضلالات ونسبه إلى الإمام حاشاه^{١٢}

^{٣١٠} تقليداً وتقليداً^{١٢}

^{٣١١} صلى الله تعالى عليه وسلم^{١٢}

^{٣١٢} ومفاسد الجهل أكبر من هذا^{١٢}

^{٣١٢} متعلق بقوله واجب، وشروع في مسألة أخرى خلافية بيننا وبين الروافض^{١٢}

قالوا لا يجب علينا بل على الله تعالى سمعاً^{٣١٣}، لا عقلاً خلافاً للمعتزلة، حيث قال بعضهم واجب عقلاً، وبعضهم عقلاً وسمعاً كالكعبي وأبي الحسن ويشترط^{٣١٤} بعد الإسلام الذكورة، والورع، والعلم، والقدرة على القيام بأمور الإمامة، ونسب قريش خلافاً لكثير من المعتزلة، ولا يشترط كونه هاشمياً، ولا معصوماً لأن العصمة من خصائص الأنبياء خلافاً للروافض والنجدية خالفوا أهل السنة في تخصيص العصمة بالأنبياء حيث قال رئيسهم لا بد منها للصدیق كما مر فلا يكون قولهم^{٣١٥} حجة للروافض على أهل السنة فإنهما شقيقان في الخذلان والإمام الحق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، رضي الله تعالى عنهم أجمعين، والفضيلة^{٣١٦} على ترتيب

٣١٣ متعلق يجب المذكور سابقاً، وشروع في مسألة ثلاثة ١٢

٣١٤ لأهلية الإمامة وجواز النصب ١٢

٣١٥ به رحمه الله تعالى على ذلك، لأن من مكائد الرافضة الاحتجاج على أهل السنة بقول كل مبتدع ضال ليس من أهل الرافض كأن كل من ليس برافضي فهو عند هم سني ١٢
٣١٦ تبع في هذه العبارة الحسنة الأئمة السابقين وفيها رد على مفضلة الزمان، المدعين السنية بالزور والبهتان، حيث أولوا مسألة ترتيب الفضيلة بأن المعنى الأولوية للخلافة الدنيوية، وهي لمن كان أعرف بسياسة المدن، وتجهيز العساكر، وغير ذلك من الأمور المحتاج إليها في السلطنة، وهذا قول باطل خبيث، مخالف لإجماع الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم، بل الأفضلية في كثرة الثواب، وقرب رب الأرباب، والكرامة عند الله تعالى، ولذا عبر عن المسئلة في الطريقة الحمديدية وغيرها في بيان عقائد السنة بأن أفضل الأولياء الحمديين أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، رضي الله تعالى عنهم، وللعبد الضعيف في الرد على

الخلافة. واعتقادنا معشر أهل السنة تزكية جميع الصحابة بإثبات العدالة لكل منهم، والثناء عليهم، كما أثنى الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وسلم عليهم، من غير إدعاء العصمة لأحد منهم،

والمخالف في هذا الباب الروافض والنواصب، فالروافض افترقوا إلى ثلاث فرق التفضيل، والتبري، والغلو، والنواصب إلى فرقتين نواصب العراق يبغضون الخنتين رضي الله تعالى عنهما، ونواصب الشام لا يبغضون سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه يقولون بانقضاء الخلافة الراشدة بشهادته رضي الله تعالى عنه وكون أيام علي كرم الله وجهه أيام الفتنة وملكا عضوضا، ووقت هلاك الأمة، وزمان الشرور، وانقضاء القرون الثلاثة المشهود لها بالخير بشهادته ٣١٧ رضي الله تعالى عنه بأن القرن الأول من زمان هجرته صلى الله تعالى عليه وسلم إلى وفاته، والثاني أيام خلافة الشيخين، والقرن الثالث أيام خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه، ثم استقامة الخلافة ٣١٩ بعد يوم التحكيم، وفي كثير من الظاهرية لمعة من هذا

هؤلاء الضالين كتاب حافل كافل بسيط محيط سميت مطالع القمرين بإبانة سبقة العمرين ١٢

٣١٧ متعلق بالانقضاء ١٢

٣١٨ متعلق يقولون، والباء بمعنى اللام وهو تعليل قولهم بانقضاء قرون الخير بشهادة سيدنا علي كرم الله تعالى وجهه ١٢

٣١٩ أي للأمر معاوية رضي الله تعالى عنه، أما عند أهل الحق فاستقامة الخلافة له رضي الله تعالى عنه من يوم صلح السيد الجنتي صلى الله تعالى على جده الكريم وأبيه وعليه وعلي أمه وأخيه وسلم، وهو الصلح الجليل الجميل الذي ترجاه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وجعله ناشئا عن سيادة سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه، إذ يقول في الحديث الصحيح المروي في الجامع الصحيح : إن ابني هذا سيد لعل الله أن يصلح به بين فئتين

النصب، وأكثرهم في^١ مقام التعريض ونخل التنقيص على خلافته كرم الله وجهه وإثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، يذكرون الأدلة التي كفر بها نواصب العراق سيدنا عليا كرم الله وجهه، ويضعفون أجوبة أهل السنة لها،^٢ ولكن لا يصرحون بإطلاق الكفر، وأحيانا يذكرون بعض كلمات المدح أيضا لكن في غير باب الخلافة، وقد يستندون به كرم الله تعالى وجهه فيما يوافق مذاقهم، ليس لهم حظ من الثبات والاستقامة على نهج واحد، وقد أشير إلى شيء منها في البوارق المحمدية -

عظيمتين من المسلمين، وبه ظهر أن الطعن على الأمير معاوية رضي الله تعالى عنه طعن على الإمام المجتبي بل على جده الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم، بل على ربه عز وجل، فإن تفويض أزمة المسلمين بيد من هو كذا وكذا بزعم الطاعنين خيانة للإسلام والمسلمين، وقد ارتكبها معاذ الله الإمام المجتبي وارتضاها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى فاحفظه، فإنه ينفع من أراد الله هداه^{١٢}

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

*١ متعلق بذكرون الآتي^{١٢}

*٢ أي عنها^{١٢}

الخاتمة في بحث الايمان

قيل الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، أي قبول القلب وإذعانه لما علم بالضرورة أنه من دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بحيث يعلمه الخاصة والعامة من غير افتقار إلى نظر واستدلال، هو المختار عند جمهور الأشاعرة، وبه قال الماتريدي وغيره من الحنفية

والإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا، وانفقوا على أنه يلزم للصدق أن يعتقد أنه متى طوب به أتى بالإقرار، فإن طوب به ولم يقر فهو كفر عناد، وقالوا ترك ٣٢٠ العناد شرط وقيل هو التصديق بالقلب واللسان، ويعبر عنه بأنه تصديق بالجنان وإقرار باللسان، وهو المنقول عن أبي حنيفة وأصحابه وبعض المحققين من الأشاعرة، فيكون كل منهما ركناً فلا يثبت الإيمان إلا بهما إلا عند العجز من النطق باللسان، فإن الإيمان يثبت بتصديق القلب فقط في حقه، فالتصديق ركن لا يحتمل السقوط أصلاً، والإقرار قد يحتمله ٣٢١، وذلك في حق العاجز عن النطق،

٣٢٠ أقول فعدم الإنكار بالأولى وهذا مجمع عليه، فمن كذب بشيء من ضروريات الدين طوعاً، كان كافراً عند الله تعالى وإن ادعى أن قلبه مطمئن بالإطمينان فاحفظ هذا فانها مزلّة وقد سبقت أيضاً الإشارة إليه ١٢

٣٢١ وذلك كالقيام والقعود والركوع والسجود والقراءة، كل ذلك أركان الصلوة غير أنها أركان السعة، تحتمل السقوط ببدل كما في المؤمي والأخرس، ومن كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له، و مثل ذلك مثل الشجرة، فإن الأغصان والأوراق والأزهار والأثمار كل ذلك من أجزائه ولا تذهب الشجرة بذهاب شيء منها غير الجذع والأصل، فسقط ما يقال كيف الجمع بين الركنية واحتمال السقوط، وقد فصل الكلام فيه الإمام السبكي قدس سره

والمكره

هذا الكلام في ضم الإقرار إلى التصديق ركنا أو شرطا، وأما ما ضم غيره مما هو شرط^١ جزما إلى التصديق بالقلب، أو التصديق والإقرار فأمور^٢ الإخلال بها إخلال بالإيمان اتفاقا، كترك السجود للصنم، وقتل نبي، والاستخفاف به، والاستخفاف بالمصحف، وبالكعبة، وكذا مخالفة ما أجمع عليه من أمور الدين بعد العلم بأنه مجمع عليه، وقيد^٣ بما إذا كان فيه نص^٤ ٣٢٢، ويشترك في معرفته الخاص والعام،

قال ابن الهمام : الإيمان وضع^٥ ٣٢٣ إلهي أمر عباده به، ورتب على فعله^٦

تفصيلا حسنا، ونقله برمته السيد المرتضى في شرح الإحياء ١٢

*١ ولا حظ له من الركبة قطعاً ١٢

*٢ موصوف و الجملة بعده صفة و هو خير "ما" في قوله : ما ضم ١٢

*٣ المقيّد به الإمام النووي قدس سره ١٢

٣٢٢ أقول تحقيق المقام أن أكثر الخبيثة يكفرون بإنكار كل مقطوع به، كما هو مصرح به في رد المحتار وغيره، وهم ومن وافقهم هم القائلون بإنكار كل مجمع عليه بعد ما كان الإجماع قطعياً نقلاً ودلالة، ولا حاجة إلى وجود النص، والمحققون لا يكفرون إلا بإنكار ما علم من الدين ضرورة بحيث يشترك في معرفته الخاص والعام المخالطون للخواص، فإن كان المجمع عليه هكذا كفر منكروه، وإلا لا، ولا حاجة عندهم أيضاً إلى وجود نص فإن كثيراً من ضروريات الدين مما لا نص عليه، كما يظهر بمراجعة "الإعلام" وغيره فالتقييد بوجود النص ضائع على القولين فاعرف ١٢

٣٢٣ أي موضوع، أي ما وضعه الله تعالى على عباده، وفرضه عليهم أول كل فرض و أهمه وأعظمه ١٢

*٤ أي الإتيان بذلك الوضع الإلهي ١٢

لازما ٣٢٤ هو ما يشاء من خير *١ بلا انقضاء وعلى تركه ضده *٢ بلا انقضاء، وهذا لازم الكفر شرعا ٣٢٥، والتصديق ٣٢٦ على سبيل القطع بما أخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من انفراد الله تعالى بالألوهية وغيره من *٣ مفهومه، وقد اعتبر في ترتب ٣٢٧ لازم الفعل وجود أمور عدمها مترتب ٣٢٨ ضده كتعظيم الله، وتعظيم أنبياءه وكتبه وبيته المحرم، وترك السجود للصنم ونحوه، وكالاتسلام إلى قبول أوامره ونواهيه، الذي هو معنى الإسلام، وقد اتفق أهل الحق وهم فريقا الأشاعرة والحنفية ٣٢٩ على

٣٢٤ أي لازما للعبد غير منفك عنه أبدا و هو ثواب الله تعالى، أما الله تعالى فلا يجب

عليه شيء ١٢

*١ وهو سعادة الأبد ١٢

*٢ وهو شقاوة الأبد ١٢

٣٢٥ لا عقلا خلافا للمعتزلة كما تقدم وكأنه لم يذكر مثله في الإيمان لخلاف امتنا الماتريدية، وإن كان هو مائلا فيه إلى الأشاعرة ١٢

٣٢٦ مبتدأ خبره قوله "من مفهومه" أي التصديق القطعي بكل ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعض من مفهوم الإيمان وجزء منه وهذا ترجيح منه لقول الحنفية بركنية الإقرار، وقد رجحه في "المسيرة" بوجهه ١٢

*٣ من للتبعيض ١٢

٣٢٧ أي ترتب سعادة الأبد على الإتيان بذاك الموضوع من الله سبحانه تعالى ١٢

٣٢٨ بالفتح أي محل ترتب ضد ذلك اللازم وهو شقاوة الأبد والعباد بالله تعالى ١٢

٣٢٩ أي الماتريدية وذلك أن بين الحنفية وأهل الحق عموما من وجه فنحن بحمد الله تعالى سنيون حنفيون، وإخواننا الأشاعرة سنيون لا حنفيون، والمعتزلة حنفيون (أي يدعون

أنه لا إيمان بلا إسلام، وعكسه، فيمكن^١ اعتبار هذه الأمور أجزاء لمفهوم الإيمان فيكون انتفاء ذلك اللازم عند انتفائها،^٢ لا انتفاء الإيمان بانتفاء جزءه وإن^٣ وجد جزءه الذي هو التصديق^{٣٣٠}، وغاية^{٣٣١} ما فيه أنه نقل عن مفهومه اللغوي الذي هو مجرد التصديق إلى مجموع^{٣٣٢} هو فيها، ولا بأس به فإننا قاطعون بأنه لم يبق على حاله الأول، إذ قد اعتبر الإيمان شرعا تصديقا خاصا وهو ما يكون بأمور خاصة^{٣٣٤}، واعتبر فيه شرعا أن يكون بالغنا إلى حد العلم إن منعنا^{٣٣٣} إيمان المقلد، وإلا فالجزم^{٣٣٤} الذي لا يجوز معه ثبوت النقيض، والإيمان في اللغة أعم من ذلك^{٣٣٥}

الحنفية) لا سنيون ١٢

١* تفريع على قوله "اعتبر" ١٢

٢* أي تلك الأمور ١٢

٣* وصلية ١٢

٣٣٠ أي بالقلب أو به وباللسان، والآخر هو مراده على ما سيصرح به ١٢

٣٣١ جواب عما يترأى وروده أن الإيمان في اللغة لا يشمل شيئا من هذه الأمور ١٢

٣٣٢ أي مجموع أمور هو أي التصديق داخل فيها ١٢

٤* أي ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

٣٣٣ كما هو المذهب الضعيف ١٢

٣٣٤ أي وإن لم نمنعه كما هو الصحيح بل الحق الصواب، فالمعتبر في الإيمان شرعا الجزم

القاطع سواء حصل عن استدلال أو تقليد ١٢

٣٣٥ لشموله الظن أيضا، فضلا عن الجزم التقليدي، وذلك لأن الإيمان، والتصديق،

ويمكن اعتبارها شروطاً لاعتباره^١ فينتفي أيضاً بانتفاءها
الإيمان،^٢ مع وجود التصديق بمحليه أي القلب و اللسان
واعلم أن الاستدلال ٣٣٦ ليس شرطاً لصحة الإيمان على المختار حتى

والإذعان مترادفة لغة، والإذعان يشتمل الظن، فكذا الإيمان. والشرع طرح ههنا الظن
أصلاً، إن الظن لا يغني عن الحق شيئاً، فلا يحيد عن القول بالنقل، فإن اعتبرت الأمور
المذكورة أجزاء الإيمان لم يلزم إلا النقل، وهو لازم على كل حال ١٢

١* أي الإيمان ١٢

٢* فاعل ينتفي ١٢

٣٣٦ اختلفوا في إيمان من صدق بضروريات الدين على جهة محض التقليد لغيره كآبائه
أو أساتذته مثلاً، فقيل لا يصح، نقله بعضهم عن الإمام أبي الحسن الأشعري، والقاضي أبي
بكر الباقلاني، والأستاذ أبي اسحق الاسفرائني، وإمام الحرمين، وعزاه إلى الجمهور، بل بالغ
بعضهم فحكى عليه الإجماع ، وعزاه ابن القصار للإمام مالك

وقال الإمام القرطبي المالكي في شرح صحيح مسلم: الذي عليه أئمة الفتوى، وبهم
يقتدى كمالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة السلف رضي الله
تعالى عنهم أن أول الواجبات على كل مكلف الإيمان بالتصديقي الجزمي، الذي لا ريب معه
بالله تعالى ورسله وكتبه وما جاءت به الرسل عليهم الصلوة والسلام، على ما تقرر في
حديث جبريل عليه الصلوة والسلام، كيفما حصل ذلك الإيمان، وبأي طريق إليه توصل،
وأما النطق باللسان فمظهر لما استقر في القلب، وسبب ظاهر ترتب عليه أحكام الإسلام اهـ
وقال أيضاً فيه بعد سرد الإيمانيات: مذهب السلف وأئمة الفتوى من الخلف أن من
صدق بهذه الأمور تصديقاً جزماً لا ريب فيه ولا تردد ولا توقف كان مؤمناً حقيقة، وسواء
كان ذلك عن براهين قاطعة أو عن اعتقادات جازمة، على هذا انقضت الأعصار الكريمة،
وبه صرحت فتاوى أئمة الهدى المستقيمة، حتى حدثت مذاهب المعتزلة المبتدعة، فقالوا إنه

لا يصح الإيمان الشرعي إلا بعد الإحاطة بالبراهين العقلية والسمعية، وحصول العلم بنتائجها ومطالبها، ومن لم يحصل إيمانه كذلك فليس بمؤمن، وتبعهم على ذلك جماعة من متكلمي أصحابنا كالقاضي أبي بكر، وأبي إسحق الأسفرائني، وأبي المعالي في أول قوله، والأول هو الصحيح إذ المطلوب من المكلفين ما يقال عليه إيمان، والإيمان هو التصديق لغة وشرعا، فمن صدق بذلك كله، ولم يجوز نقبض شيء من ذلك، فقد عمل بمقتضى ما أمره الله تعالى به على نحو ما أمره الله تعالى، ولأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه بعده حكموا بصحة إيمان كل من آمن وصدق بما ذكرناه، ولم يفرقوا بين من آمن عن برهان، أو عن غيره، ولأنهم لم يأمرُوا أجلاف العرب بتزيد النظر، ولا سألوهم عن أدلة تصديقهم، ولا أَرْجَوْا إيمانهم حتى ينظروا، وتحاشوا عن إطلاق الكفر على أحد منهم، بل سموهم المؤمنين والمسلمين، ولأن البراهين التي حررها المتكلمون، ورتبها الجدليون إنما أحدثها المتأخرون، ولم يخض في شيء من تلك الأساليب السلف الماضون، فمن المحال والهديان أن يشترط في صحة الإيمان ما لم يكن معروفا ولا معمولا به لأهل ذلك الزمان، وهم من هم فهما عن الله تعالى، وأخذوا عن رسول الله تعالى عليه وسلم، وتبليغا لشريعته وبيانا لسننه وطريقته اهـ

وهو كما ترى كلام متين. ثم اختلف القائلون بإيمانه فقبل بعضيانه بترك النظر، وإليه يميل كلمات كثيرين، وقيل لا، إلا إذا كان أهلا للنظر، وقيل بل لا يجب أصلا، وإنما هو من شروط الكمال فقط، واختاره الشيخ العارف بالله تعالى سيدي ابن أبي حمزة، والإمام الأجل القشيري، وابن رشد المالكي، والإمام حجة الإسلام محمد الغزالي، وجماعة وهو قضية ما قدمنا عن القرطبي، هذا

وأنا أقول وبحول الله أحول : إن الإيمان إنما هو لمعان نور، وكشف ستر، وشرح صدر، يقذفه الله في قلب من يشاء من عباده، سواء كان ذلك بنظر، أو بمجرد سماع، ولا يسوغ لعاقل أن يقول لا يحصل الإيمان إلا بالنظر والاستدلال، كلا والله بل ربما يكون إيمان بعض من لا يعرف الاستدلال أتم وأحكم من إيمان بعض من يبلغ الغاية في المرء والجدال،

صححوا إيمان المقلد وقال الأستاذ أبو القاسم القشيري : إن نقل المنع عن الأشعري افتراء عليه وقل أن يرى مقلد في الإيمان بالله تعالى إذ كلام العوام في الأسواق محشو بالاستدلال بالحوادث عليه والتقليد مثلا هو أن يسمع الناس يقولون : إن للخلق إلهاء، خلقهم وخلق كل شيء، يستحق العبادة وحده، لا شريك له فيحزم بذلك بحزمه بصحة إدراك هؤلاء، تحسينا لظنه بهم، وتكبيرا لشأنهم عن الخطأ، فإذا حصل عن ذلك جزم لا يجوز معه كون الواقع نقيض ما أخبروا به فقد قام بالواجب من الإيمان، إذ لم يبق سوى الاستدلال، ومقصود الاستدلال هو حصول ذلك الجزم، فإذا حصل سقط هو، غير أن بعضهم ذكر الإجماع على عصيانه، فإن صح فبسبب أن التقليد عرضة لعروض التردد، ومعرض للشبهة، بخلاف الاستدلال فإن فيه حفظه، ٣٣٧

فمن يشرح الله صدره للإسلام ويجد قلبه مطمئنا بالإيمان فهو مؤمن قطعاً، وإن لم يعرف من أين أتته هذه النعمة الكبرى، وهذا معنى قول الأئمة الأربعة وغيرهم من المحققين رضي الله تعالى عنهم أجمعين أن إيمان المقلد صحيح، أرادوا به من لا يعرف الاستدلال وأساليب الجدل وتصارييف الكلام، أما من لم يشرح صدره بذلك من تلقاء نفسه، إنما قال كما يقول المنافق في رسمه والعباذ بالله تعالى هاه هاه لا أدري كنت أسمع الناس يقولون شيئا فأقول، وبالجملة من صدق بأن الله تعالى واحد لأن أباه مثلاً كان يصدق بذلك، لا تصديقا موقفا به من قبل قلبه، فهذا ليس من الإيمان في شيء وهذا هو معنى نفاة إيمان التقليد، فليكن التوفيق، وبالله التوفيق ١٢

٣٣٧ كلا والله، بل لا عاصم اليوم إلا من رحم ربي، ولربما يفسد تلاطم أمواج النظر والاستدلال، وتراكم ظلمات الشبه والجدال، رسوخ الإيمان في صدر أهل قبل وقال به
 بائ استدلاليا جويين بود : بائ جويين سخت به تمكين بود،

وذكر الشيخ يحيى المغربي في حاشية السنوسية أن الظان والشاك والمتوهم كافر لأنهم حكموا بنجاة العارف، والخلاف في الجازم بلا دليل، فما عداه لا خلاف في كفره، نقله النابلسي وبعد *١ شرح أبيات المتن :

لأن من آمن بالتقليد : إيمانه في شك ٣٣٨ و ترديد

وفيه للأشياخ خلف قد ما : وشاع هذا الخلف بين العلما

لكنه بقول غير إن جزم : صح وإلا كان في تيه الظلم

قال : وشرط ذلك ٣٣٩ عدم تغير ٣٤٠ قول الغير، وإلا لم يكن تقليدا، فلم يكن إيمانا إجماعا، كمن زعم أنه يقلد بالأئمة المسلمين، وهو يعتقد أن الله تعالى مكانا، أو جهة أو مؤثرا معه، أو جسمية ٣٤١، ونحو ذلك، فليس بمقلد في إيمانه بل هو

نسأل الله الثبات على الإيمان، وكمال الإحسان متضرعين إليه بجاه سيد الإنس والجان، عليه وعلى آله الصلوة والسلام الأتمان الأكملان، والحمد لله، وعليه التكلان ١٢

*١ متعلق بقال الآتي ١٢

٣٣٨ كذا هو بالنسخة المطبوعة و الأقوم للوزن تخليتهما باللام أي في الشك والتزديد ١٢

٣٣٩ أي صحة إيمان المقلد ١٢

٣٤٠ فإنه إذا غير وبدل فلم يقلد، وإنما ادعى التقليد، والدعوى الخالية عن الحقيقة لا طائل

تحتها، والاستدلال مفروض الانتفاء، فانتفى الإيمان بكلا وجهيه ١٢

٣٤١ كذا هو بالأصل المطبوع والأحسن تقديمه على قوله "أو مؤثرا معه" لأنه معطوف

على "مكانا" و "الله تعالى" خبره و "مؤثرا" معطوف عليه وخبره "معه" والمعنى يعتقد أن الله

تعالى مكانا أو جهة أو جسمية، وهذه أخص من أختيها إن أخذت الجسمية بمعنى كونه

جسما، ومساوية لهما إن أخذت بمعنى التعلق بالجسم، أو يعتقد أن مع الله تعالى مؤثرا في

العالم، وإنما زاد قيد "معه" لأن تأثير الأشياء بعضها في بعض بإذن الله تعالى، وربطه

المسببات بالأسباب، بمعنى كان فكان بأمر الله تعالى، لا بمعنى الخلق والإيجاد حق ثابت لا

كافر انتهى

في بهجة الناظرين في شرح أم البراهين : وكذلك الإعراض عن النظر في التوحيد كفر لما يلزمه من الجهل، وكذلك الشك والظن، فإنهما يستلزمان لانتفاء المعرفة.

ثم اختلفوا في التصديق بالقلب الذي هو جزء مفهوم الإيمان^{٢١} أو تمامه^{٢٢} أهو من باب العلوم والمعارف، أو من باب^{٢٣} الكلام النفسي، ف قيل الأول،

سيما عندنا معشر الماتريدية، ولكن لا معية بل لا مناسبة كما لا يخفى، وإنما التأثير معه بالاستقلال، وهذا لا شك شرك وضلال، حتى عند أهل الاعتزال فيما ياتيه العبد من الأفعال^{١٢}

^{٢١} عند قوم^{١٢}

^{٢٢} أي شرطه الذي لا يصح وجوده إلا به كما عند آخرين^{١٢}

^{٢٣} أقول عندى فيه نظر دقيق فإن الكلام النفسي على ما حققه في المسلم والفوتاح هي النسبة النفسية المخلوطة بقصد الإفادة، وبينها وبين التصديق عموما من وجه بحسب التحقق، وكذا بينها وبين العلم بمعنى اليقين،

وتحقيق ذلك أن ههنا خمسة أشياء، أولها مطلق العلم الشامل لصور التصور، والتصديق، والظن، واليقين، والإذعان، والإيمان وغير ذلك. والثاني التصديق اللغوي، وهو عين المنطقي عند المحققين أعني إذعان النسبة ولو ظنا. والثالث العلم بمعنى اليقين. والرابع التصديق المعتمد في الشرع إيمانا، أوفى الإيمان والخامس الكلام النفسي

فمطلق العلم أعمها جميعا عموما مطلقا في التحقق، والكلام النفسي أخص من كل البواقي من وجه، وكذا التصديق المنطقي من العلم بمعنى اليقين، وهما معا أعم مطلقا من الإيمان، وذلك أنك إذا تصورت نسبة، غير ملتفت إلى إيقاع لها أو انتزاع، وهو التخيل، أو مترددا في وقوعها ولا وقوعها، وهو الشك، فقد حصل لك مطلق العلم بمعنى دانستن ولا

تصديق، ولا كلام، ولا ظن، ولا إيقان، فإذا ترجح عندك أحد الجانبين سواء لم يسقط الآخر، أو سقط، وهو أكبر الظن وغالب الرأي الملتحق في الفقهيات باليقين، فإن لم تدعن له وتوطئن نفسك على تسليمه كان ظنا مجردا غير مترعرع عن التصور البحث إلى حيز التصديق، فإن الإذعان المعبر عنه في الفارسية بـ "كرویدن" وفي الهندية بـ "مانسا" معتبر فيه لغة وشرعا، ومنطقا وعرفا، وإذا حصل لك هذا فقد وجد التصديق اللغوي المنطقي العرفي، ولا يقين ولا إيمان إجماعا حتى على القليل الأول، لأن اليقين هو المراد عندهم بالعلم والمعرفة، وإلى هنا تمت كلمة الإجماع بخروج جميع تلك الصور عن الإيمان، فإذا ترفيت وحصل لك القطع القاطع لعرق احتمال النقيض، ثبت العلم بمعنى اليقين، فإن كان ذلك عما جاءت به الرسل عليهم الصلوة والسلام من عند ربهم، وكان إذعانا كان إيمانا إجماعا، وإلا لا، على التحقيق بل بالإجماع عند التوفيق، فإني لا إخال أحدا من أهل العلم يجتزئ في الإيمان بمجرد الإيقان، من دون قبول ولا إذعان، وكأن اقتصارهم عليه لأن الشيء إذا خلا عن ثمرته ضاع، فيقين الجاحد كلا يقين، ألا ترى إلى قوله تعالى في الكفار: ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَسَوْا لَّا يَعْْقِلُونَ، ولو كانوا لا يعقلون لم يكونوا كافرين، إذ لا تكليف إلا بالعقل، لكن لما لم يمشوا على قضية العقل نفاه عنهم رأسا، هذا لمن لم يعلم فكيف بمن علم وأيقن، وما أذعن، فإنه أخرى وأجدر بنفي العلم واليقين،

وعلى كل فبتحقيق جميع ما ذكرنا لم يتحقق الكلام بعد وإلا لكان الإنسان في كل آن متكما بألوف مؤلفة من الكلام النفسي، وإن لم يكن له التفات إلى معلوماته أصلا، وهو كما ترى، بل لا بد لكون النسبة القائمة بالنفس كلاما من قصد إفادتها، فإذا خالطها هذا صارت تلك الصورة العلمية كلاما نفسيا، وإلا بقيت على محوطة العلمية تصورا أو تصديقا، فكل كلام نفسي صورة علمية، ولا عكس،

ولا أقول ان الكلام النفسي غير الصورة العلمية ذاتا، متوقف عليها وجودا، كما يفيدته كلام هؤلاء الأكابر المنقول عنهم في المتن، بل الصورة العلمية هي الكلام النفسي حين يخالطها إرادة الإفادة، ولذا قال نائل العلم والإيمان من الثريا، إمام الأئمة مالك الأزمة سيدنا

الإمام الاعظم، رضي الله تعالى عنه: إن الكلام النفسي حصه من العلم، كما نقله المولى علي القاري رحمه الله تعالى في منح الروض الأزهر، فإننا إذا رجعنا إلى وجدنا لم نجد عند ذلك إلا تلك النسبة النفسية الصورة العلمية القائمة بأنفسنا، أنها إرادة الإفادة، فجعلها كلاماً، من دون أن يحدث هناك شيء غيرهما،

ثم قد تلاحظ النفس نسبة متيقنة، أو مظنونة، بل مشكوكة، بل متخيلة، بل مزورة مكذبة، فتقصد إفادتها للغير، فيتحقق الكلام النفسي مع انتفاء الظن، فضلاً عن الإذعان، فضلاً عن الإيقان، فضلاً عن الإيمان، وذلك كقول المنافيين **تَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**، تخيلوا النسبة وخالطها منهم قصد الإنباء كذباً وزوراً، مع أن قلوبهم الدنسة مكذبة لها، **وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**، وأنت تعلم أن لا لفظي إلا بالنفسي، لاستحالة عراء الدال عن المدلول، فلو لم يثبت لهم هناك كلام نفسي لكانت الألفاظ أصوات حيوان، بل جماد، لا معنى تحتها، فلم يثبت في ذلك تكذيبهم، وقد شهد الشهيد على ما في الصدور، تعالى شأنه، أنهم كاذبون في قولهم هذا، فوجب ثبوت الكلام النفسي، من دون أن يكون هناك شيء من الأشياء المذكورة، أما عدم الإذعان مع حصول اليقين فلأن العالم بالنسبة، الجازم بها قد لا يوطن نفسه على قبولها، بل يباريها ويحدها، ويمجها، ويعاندها، قال تعالى: **جَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُغُورًا**، فيتحقق الإيقان ولا إيمان لأجل الجحود عنادا واستكبارا، كما هو شأن علماء اليهود، نعم إذا رزق الله سبحانه تعالى طمأنينة القلب، على تسليم النسب الدينية، وتوطين النفس على قبولها، فهناك يتحقق الإيمان، من الله تعالى علينا ببقائه وكماله، بكرمه وإفضاله، بجاه حبيبه وآله، صلى الله تعالى عليه وسلم وعليهم قدرجاهه وجلاله، وحسنه وجماله آمين

فاتضح كل ما ذكرنا من النسب بين الأشياء الخمسة، وظهر أن جعل الإيمان العلم والمعرفة بمعنى اليقين أو الكلام النفسي كل ذلك خلاف التحقيق على ظاهره، إلا أن يصطلح على تعبير اليقين الإذعاني التسليمي بالكلام النفسي، وإليه يشير كلام المصنف العلامة قدس سره حيث قال فيما سيأتي أن: هذا هو المعبر بكلام النفس. فافهم وتشكر،

ودفع بالقطع بكفر كثير من أهل الكتاب، مع علمهم بحقية رسالته عليه السلام وحقية ما جاء به كما أخبر عنهم بقوله تعالى: الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ

وقال إمام الحرمين في الإرشاد: ثم التصديق على التحقيق كلام نفسي،

ولكن لا يصح إلا مع العلم ٣٤٤

واختلف جواب الشيخ أبي الحسن الأشعري، فقال مرة: هو المعرفة بوجوده وإلبيته وقدمه، وقال مرة: التصديق قول في النفس غير أنه يتضمن المعرف، ولا يصح دونها، وقد ارتضاه القاضي الباقلاني - و ظاهر عبارة الشيخ أبي الحسن أنه كلام النفس مشروطا ٣٤٥ بالمعرفة، ويحتمل أنه هو المجموع المركب من المعرفة والكلام، فلا بد في تحقق الإيمان من المعرفة أعني إدراك ٣٤٦ مطابقة دعوى النسي

ولله الحمد ١٢

إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٣٤٤ أقول نعم لا يصح إلا بمطلق العلم، لاستحالة إرادة إفادة المجهول المطلق، لكن ليس مرادا لأهل القبل الأول، بل مرادهم العلم بمعنى اليقين، ويصح الكلام النفسي بدونه، كما بينا، والجواب ما أشرنا إليه أن مراده بالكلام النفسي ههنا هو الجزم التسليمي، ولا شك أنه لا يصح إلا مع العلم بمعنى اليقين

٣٤٥ لأنه إنما حمل على التصديق القول في النفس، فلا يكون إلا إياه لكن يتضمن المعرفة تضمن وجود الموقوف لوجود الموقوف عليه، ويحتمل كلامه أن يراد بالتضمن تضمن الكل للجزء فيكون المجموع المركب ١٢

٣٤٦ أي الجزم بذلك بحيث لا يبقى للنقيض احتمال، وللريب مجال، و كان الأولى التعبير

به، غير أنه تابعهم على التعبير بالعلم والمعرفة ١٢

للواقع، ومن أمر آخر هو الاستسلام والإنقياد لقبول ٣٤٧ الأوامر والنواهي المستلزمة للإجلال، وعدم الاستخفاف، وهذا هو المعبر بكلام النفس، لثبوت مجرد تلك المعرفة مع قيام الكفر

ثم اعلم أن بعض أهل العلم جعل الاستسلام والإنقياد الذي هو معنى الإسلام داخلا في معنى التصديق، فمفهوم الإسلام جزء من مفهوم الإيمان، وأطلق بعضهم اسم المرادف، والأظهر أنهما متلازمان المفهوم، فلا يكون إيمان في الخارج معتبر شرعا بلا إسلام، ولا إسلام معتبر شرعا بلا إيمان، وأن التصديق قول النفس ناش عن المعرفة، غيرهما، فيكون كل من الإنقياد والمعرفة خارجا من متعلق التصديق لغة، مع ثبوت اعتبارهما شرعا في الإيمان، أما على أنهما جزآن لمفهومه شرعا، أو شرطان لاعتباره شرعا، فلا يعتبر شرعا بدونهما وهذا هو الأوجه، وعدم تحقق الإيمان بدونهما لا يستلزم جزئيهما لمفهوم الإيمان شرعا، لجواز الشرطية الشرعية، فظهر ثبوت التصديق لغة بدونهما، فيثبت مع الكفر الذي هو ضد الإيمان، لأننا لا نجد مانعا في العقل من أن يقول جبار عنيد لني كريمة صدقت بلسانه، مطابقا لجنانته، ثم يقتله لغلبة هوى النفس، بل قد وقع كثيرا كما يظهر من تتبع القصص في يحيى و زكريا وغيرهما عليهم السلام، فلا يكون وجود نحو هذا الفعل دالا على انتفاء التصديق* من القلب، كما ظنه الأستاذ أبو القاسم

٣٤٧ أي قلبا ولو لم يقع عملا، وملاك الأمر ما ألقينا عليك أنه اليقين الجازم مع كرويدن ثبتنا الله تعالى عليه حتى نلقاه، بجاه حبيبه وآله وصحبه وكل من اصطفاه، صلى الله تعالى عليه وعليهم أجمعين أمين ١٢، إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

*١ اللغوي ١٢

الإسفرائي بل على عدم اعتباره منجيا له شرعا، ولا اعتبار التعظيم المنافي الاستخفاف كفر الحنفية بألفاظ كثيرة، وأفعال تصدر من المتهتكين، لدلالاتها على الاستخفاف بالدين، كالصلوة بلا وضوء عمدا، بل المواظبة على ترك السنة استخفافا بها، وباستقباح السنة، كمن استقبح من آخر جعل بعض العمامة تحت حلقه أو إحقاء شاربه

ثم اعلم أن الاسلام كما يطلق على ما ذكرنا من الإستسلام والإنقياد لغة وشرعا كذلك يطلق على الأعمال، كما يفهم من جواب جبريل *^٩ عن السؤال من الإسلام، وما ذكرنا من ملازمة الإيمان والاتحاد به فبالمعنى الأول، وبالمعنى الثاني لا يلزم الإيمان، بل يتفك عن الإيمان، إذ قد يوجد التصديق مع استسلام بدون الأعمال، و يتفرد عنها، والاسلام بمعنى الأعمال الشرعية لا يتفك عن الإيمان، لاشتراط الإيمان لصحة الأعمال، بلا عكس، إذ لا تشترط الأعمال لصحة الإيمان، خلافا للمعتزلة، وهي جزء لمفهوم الإيمان عند الخوارج، ولذا كفروا بالذنب لانتفاء جزء الماهية، والمعتزلة وإن وافقوا الخوارج في اعتبار الاعمال، لكنهم يثبتون الوسطة بين الإيمان والكفر، ويقولون مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، بل في منزلة بين المنزلتين، فلا يلزم عندهم من انتفاء الإيمان ثبوت الكفر، لكن يجرون عليه أحكام الكفار، فقالت الخوارج كل ذنب شرك

والنجدى سلك مسلك الخارجي، حيث قال : "الإشراك في العبادة تعظيم غير الله تعالى كتعظيمه، أعني الاعمال التي خصصها الله تعالى لتعظيمه مثل السجود والركوع والتعمثل قائما يقف عند أحد كما يقف في الصلوة، وبذل المال

له والصلوة له والصوم، وشد الرجل إلى بيته، والتشكيل الخاص بالإحرام، والطواف، والدعاء من الله ههنا، والتقييل، وإيقاد السرج، والمجاورة، والتبرك بالماء، والرجعة قهقري، وتعظيم حرمة، وأمثال ذلك فمن فعل بنبي أو ولي أو نبيث أو جني أو قبر أحد صادق أو كاذب، أو مكانه، أو تبركه أو أنساره، ومشاهده، وما يتعلق به شيئاً^١ من السجود والركوع، وبذل المال له، والصلوة له والصوم له والتمثل قائماً، وقصد السفر إليه، والتقييل، والرجعة قهقري، وقت التوديع، وضرب الحباء، وإرخاء الستارة، والستر بالثوب، وتحريك المذنب^{٢٤٨}، والدعاء من الله ههنا والمجاورة وتعظيم حواليه واعتقاد كون ذكر غير الله عبادة، وقربة، وتذكره في الشدائد، ودعائه بنحو يا محمد، يا عبد القادر، يا حداد، يا سمان، فقد صار مشركاً وكافراً بنفس هذه الأعمال، سواء اعتقد استحقاقه لهذا التعظيم بذاته أو لا" انتهى

ولا يخفي أن حكم الكفر بالأفعال دخول في الخروج، بل عروج منه إلى مصاعد الضلال، فإن حكم الخوارج بالكفر إنما هو في الأفعال التي هي المعاصي، بخلاف هذا القائل الطاغوي فإنه قد جمع بين أشياء منها محرمة، ومنها مكروهة، ومنها مباحة، ومنها مندوبة، ومنها مختلفة بين الأئمة في الإباحة والكراهة، وجعل الكل كفراً وشركاً، وقال: إن الله خصصها لتعظيمه إفساء عليه وإفكاً، والتفصيل في رسائلنا

مسئلة

*١ مفعول فعل^{١٢}

٢٤٨ أي الترويح بمروحة مخصوصة تصنع من ذنب الطاووس يقال لها "مورجهل"^{١٢}

عليها في قوله تعالى وَالشَّمْسُ تَحْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا وقوله تعالى: الشمس والقمر بحسبان، إلى غير ذلك حتى أحل الدجاجة المنخقة، وجعل البول قائما، والصلوة في الخفاف النصرانية المنتحسة من السنة، كل ذلك حبا للنصارى، ومناواة لله ورسوله جل وعلا، وصلى الله تعالى عليه وسلم.

ومنهم المرزائية، ونحن نسميهم الغلامية، نسبة إلى غلام أحمد القادياني، دجال حدث في هذا الزمان، فادعى أولا مماثلة المسيح، وقد صدق والله، فإنه مثل المسيح الدجال الكذاب، ثم ترقى به الحال فادعى الوحي، وقد صدق والله، لقوله تعالى وإن الشيطان ليوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا - أما نسبة الإيحاء إلى الله سبحانه وتعالى وجعله كتابه البراهين الغلامية كلام الله عز وجل فذلك أيضاً مما أوحى إليه إبليس أن أخذ مني، وانسب إلى إله العلمين

ثم صرح بادعاء النبوة والرسالة، وقال: هو الله الذي أرسل رسوله في قاديان - وزعم أن مما نزل الله تعالى عليه إنا أنزلناه بالقاديان، وبالحق نزل - وزعم أنه هو أحمد الذي بشره ابن البتول، وهو المراد من قوله تعالى عنه: مبشرا برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد - وزعم أن الله تعالى قال له: إنك أنت مصداق هذه الآية هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله - ثم أخذ يفضل نفسه اللثيمة على كثير من الأنبياء والمرسلين، صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين، وخص من بينهم كلمة الله وروح الله ورسول الله عيسى صلى الله تعالى عليه وسلم فقال:

ابن مريم كے ذكر كو چھوڑو = اس سے ہتر غلام احمد ہے

أي اتركوا ذكر ابن مريم فإن غلام أحمد أفضل منه

وإذا قد أُوخذ بأنك تدعي مماثلة عيسى رسول الله عليه الصلوة والسلام، فأين تلك الآيات الباهرة التي أتى بها عيسى كإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، وخلق هيئة الطير من الطين، فينفخ فيه فيكون طيرا بإذن الله تعالى، فأجاب بأن عيسى إنما كان يفعلها بمسمر يزم اسم قسم من الشعوذة بلسان إنكلتره، قال: ولو لا أي أكره أمثال ذلك لأُتيت

متعلق الإيمان أي ما يجب الإيمان به هو ما جاء به محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فيجب التصديق بكل ما جاء به عن الله تعالى من اعتقادي وعملي، والمراد بالعمل اعتقاد حقيقة العمل، وحاصل كل ما في الكتب الكلامية، ودواوين السنة تفاصيل هذين، وإجماله أن يقرأ أن لا إله إلا الله وبأن محمدا رسول الله عن مطابقة جنانه واستسلامه^١، وما وقع من التفاصيل في ملاحظة^٢ المكلف بأن جذبه جاذب إلى تعقل ذلك الأمر التفصيلي وجب الإيمان به تفصيلا فإن كان ذلك الأمر التفصيلي مما ينفي جحده الإسلام، أو يوجب التكذيب للنبي صلى الله عليه وسلم فجحده المكلف حكم بأنه كافر، والإفسق وضلل أي حكم بأنه فاسق ضال،

فما ينفي الاستسلام^٣ هو كل ما قدمناه عن الحنفية من الألفاظ والأفعال الدالة على الاستخفاف، وما قبله^٤ من قتل نبي، إذ الاستخفاف فيه أظهر وما يوجب التكذيب هو جحد كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ادعائه^٥ ضرورة أي بحيث صار العلم بكونه ادعائه ضروريا، كالبعث، والجزاء، والصلوات الخمس، ويختلف حال الشاهد للحضرة النبوية وحال غيره في بعض المتقولات دون بعض،

*١ أي إذعانه ١٢

*٢ أي نظر بصيرته ١٢

*٣ هو الإذعان، كرويدن ١٢

*٤ ٣٤٩ أي و كل ما ذكرناه قبله من قتل نبي، والاستخفاف به أو بالمصحف أو الكعبة ١٢

*٥ أي الحكم به والقول به ١٢

فما كان ثبوته ضرورة عن نقل اشتهر وتواتر فاستوى معرفة الخاص والعام استويا ٣٥٠ فيه، كالإيمان برسالته صلى الله عليه وسلم، وبما جاء به من وجود الله أي وجوب وجود ذاته المقدسة سبحانه، وانفراده باستحقاق العبودية على العلمين، إذ هو مالكهم، لأنه الذي أوجدهم من العدم، وهذا الانفراد هو معنى نفي الشريك في استحقاق العبودية، وهو معنى التفرد بالألوهية، وما يلزمه ٣٥١ من الإنفراد بالقدم، وما يعلم ٣٥٢ منه الانفراد بالقدم من انفراده تعالى بالخلق أي إيجاد الممكنات، لأنه الدليل على وجوب وجوده، وانفراده بالقدم، وما يلزم الانفراد بالخلق من كونه ٣٥٣ حيا عليما قديرا مريدا وما جاء به من أن القرآن كلام الله، وما يتضمنه القرآن من الإيمان بأنه تعالى متكلم سميع عليم ٣٥٤، مرسل رسل قصهم علينا، ورسلي لم يقصصهم، منزل الكتب، وله عباد مكرمون، وهم الملائكة، وأنه فرض الصوم و الصلوة والحج والزكوة، وأنه يجيي الموتى، وأن

٣٥٠ أي الشاهد والغائب البالغ ذلك الثبوت الضروري ١٢

٣٥١ عطف على وجود الله، والضمير المنصوب للتفرد بالألوهية، ومن بيانية أي والإيمان بما يلزم التفرد بالألوهية، كالانفراد بالقدم، لأن قدم ذات يستلزم ألوهيتها، على ما بين في الكلام، فانفراده تعالى بالألوهية يستلزم انفراده بالقدم ١٢

٣٥٢ أي والإيمان بكل ما هو إنَّ على انفراده تعالى بالقدم، ككونه خالقا لا خالق غيره ١٢
٣٥٣ هذه لوازم الخالقية بالاختيار، إذ لا يصح إلا بالعلم والقدرة، ولاستواء نسب الممكنات إلى الوجود والعدم، و الأوقات، والأمكنة، والجهات، وغير ذلك لابد من مرجح يرجح ويخص هذا بهذا، وهو الإرادة، ولا يصح شيء من الثلاثة إلا بالحياة ١٢

٣٥٤ وقع لفظ عليم زيادة على ما في المسائرة، وقد تقدم الإيمان بالعلم، والآن الكلام في

السمعيات ١٢

الساعة آتية لا ريب فيها، وأنه حرم الربا ٣٥٥، والخمر، والقمار، ونحو ذلك مما جاء مجيئاً هذا مما تضمنه القرآن، أو تواتر من أمور الدين، فكل ذلك لا يختلف فيه حال الشاهد والغائب

وما لم يجيئ هذا المجيئ بل نقل آحاداً مختلفاً فيه، فيكفر الشاهد بمجده*١ لثبوت التكذيب منه ما لم يدع صارفاً من نسخ ونحوه، دون الغائب ٣٥٦ حتى يكفر الشاهد بإنكار إيجاب صدقة الفطر بسماعه من فيه صلى الله تعالى عليه وسلم، ويفسق الغائب، ويضل، لأنه لما لم يسمعه من فيه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن ثبوته قطعياً، فلم يكن إنكاره تكديماً له بل للرواة، وتغليطاً لهم، وهو فسق وضلال، لا كفر، اللهم إلا أن يكون استخفافاً لكونه إنما قاله*٢ النبي صلى الله

٣٥٥ أقول فيه رد على من زعم أن إنكار حرمة الربا لا يكون كفراً، لأن حرمة إنما هو حرمة مال الغير، وحرمة مال الغير ليست لعينه، ولا كفر بإنكار حرمة حرام لغيره، والحق أن المناط هو تكذيب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيما جاء به من عنده، فإذا ثبت مجيئه بشيء ضرورة ثبت بإنكاره التكذيب بداهة، ولا نظر إلى غير ذلك فاحفظ ولا تزل*١ بعد ما ثبت عنده ثبوتاً ضرورياً ١٢

٣٥٦ أقول : أي لانكفره لاحتمال أنه لم يثبت عنده، أما إذا علم الله تعالى منه أنه يعلم مجيئ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الأمر، ثم ينكره تكديماً له فهو كافر عند الله قسماً، وإن كان الحديث حديث آحاد ولو ضعيفاً، بل ولو ساقطاً، بل ولو موضوعاً، كما قدمنا لأن المناط هو تكذيبه بزعمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وإن لم يكن مازعمه قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الواقع وهذا ظاهر جداً ١٢

*٢ أي أمر به أي بصدقة الفطر ١٢

عليه وسلم، ولم ينزل في القرآن صريحا فيكفر لاستخفافه بجناب النبي صلى الله عليه وسلم،

وأما ما ثبت قطعا ولم يبلغ حد الضرورة كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت الصليبية^١ بإجماع المسلمين، فظاهر^٢ كلام الحنفية الإكفار بجحده، فإنهم لم يشترطوا في الإكفار سوى^٣ القطع في الثبوت، لا بلوغ العلم به حد الضرورة، ويجب حمله على ما إذا علم المنكر ثبوته قطعا لأن مناط التكفير - وهو التكذيب أو الاستخفاف بالدين - إنما يكون عند ذلك، أما إذا لم يعلم فلا، إلا أن يذكر له أهل العلم ذلك أي أن ذلك الأمر من الدين قطعا، فيتمادى فيما هو فيه عنادا فيحكم في هذا الحال بكفره لظهور التكذيب،

واختلف أهل السنة في تكفير المخالف في بعض العقائد، بعد الاتفاق منهم على أن ما كان من أصول الدين وضرورياته يكفر المخالف فيه، كالقول يقدم العالم^{٣٥٨}، ونفي حشره الأجساد، ونفي علمه بالجزئيات، وإثبات الإيجاب لنفيه

*١ أي الواحدة ١٢

*٢ بل صريحه ١٢

٣٥٧ أقول : وحق التحقيق ما أشرنا إليه مرارا من الفرق بين الكفر والإكفار - فالكفر يتحقق عند الله تعالى بتحقيق التكذيب، أو الاستخفاف، ولا يشترط معه ثبوت أصلا، فضلا عن القطع، فضلا عن الضرورة، والإكفار لا يجوز إلا إذا تحقق لنا قطعا أنه مكذب، أو مستخف، ولا قطع إلا في الضروريات، لأن في غيرها له أن يقول لم يثبت عندي، أما إذا أقر بالثبوت ثم جحد، فقد علم التكذيب، ولا وجه حينئذ للتوقف في الإكفار، لحصول العلم بوجود المدار، فالحق مع الحنفية على هذا الوجه الذي قررنا، فاحفظ فإنه مهم ١٢

٣٥٨ أي قدم شيء من الأشياء، غير الله تعالى وصفاته، وما نقل عن بعض الصوفية قدسنا

اختياره تعالى وما ليس من الأصول المعلومة من الدين ضرورة كنفى مباني الصفات مع إثباتها، ونفي عموم الإرادة، والقول بخلق القرآن، فذهب جماعة إلى تكفيرهم ٣٥٩- وذهب الأستاذ أبو إسحق إلى تكفير من كفرنا منهم أي اعتقد كفرنا أخذاً بقوله عليه السلام "من قال لأخيه يا كافر فقد باء به أحد هما" فإذا كفر شخص إيانا فالكفر واقع بأحدنا، ونحن قاطعون بعدم كفرنا فالكفر راجع إليه وقيل وإنما يكفر المخالف إذا خالف إجماع السلف علي تلك العقيدة وظاهر قول الشافعي وأبي حنيفة أنه لا يكفر أحد منهم فيما ليس من الأصول المعلومة من الدين ضرورة، وهو المنقول عن جمهور المتكلمين والفقهاء- لكن المخالف فيها يبدع ويفسق بناء علي وجوب إصابة الحق في مواضع الاختلاف في أصول الدين عيناً، وعدم تسوية الإجتهد في مقابلة بلته بخلاف الفروع التي لم يجمع عليها، فإن الإجتهد فيها سائغ

الله تعالى بأسرارهم من قدم العرش، أو الكرسي فعلى تقدير ثبوته منهم مؤول كما بينه المولى العارف بالله تعالى سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره القدسي في الحديقة النديّة، وقد زلت ههنا قدم الحسن جلبي في حاشية شرح المواقف فليتبته نسأل الله العفو والعافية ١٢

٣٥٩ والقائلون بهذا أيضاً أكابر أهل السنة، لم يفرقوا بين اللزوم والإلتزام فتشيع التدو على من كفر المبتدعين اللازم عليهم الكفر بأقوالهم الملعونة، وزعم أن إكفارهم مخالف الإسلام جهل شديد منها، وإكفار لكثير من الأئمة الأعلام، نعم الراجح عندنا أن لا إكفار إلا بالإلتزام ولا نريد به أن يلتزم كونه كافراً، فإن أحداً من عبدة الأوثان أيضاً لا يرضى لنفسه بتسمية الكافر، وإنما المعنى أن يلتزم إنكار بعض ما هو من ضروريات الدين، وإن زعم أنه من كملاء المسلمين، وأن له تاويلاً في هذا الإنكار المهيّن، كما بينته في "سبحن السبوح" ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

وإن قلنا بالمرجح إن الحق فيها معين والمصيب فيها واحد - هذا الذي ذكرناه
 كله كلام ابن الهمام مع شيء من شرح ابن أبي الشريف
 قال القاري في شرح الشفاء : وأما القول بأننا لا نكفر أحدا من أهل القبلة
 فليس علي إطلاقه كما بينته في شرح الفقه الأكبر. قال القاضي أبو الفضل *^١ :
 إن العنبري *^{٢٠} ذهب إلى تصويب كل أقوال المجتهدين في أصول الدين فيما كان
 عرضة للتأويل أي قابلا له مما لم يرد فيه نص صريح، وفارق في ذلك فرق الأمة
 إذ أجمعوا سواء علي أن الحق في أصول الدين واحد، والمخطئ فيه عاصي آثم فاسق.
 وإنما الخلاف في تكفيره

وفي الشرح *^٢ لعلي *^٣ : وأما فروع الدين فالمخطئ فيه معذور، بل ماجور بأجر
 واحد، والمصيب له أجران *^٤

وفي الأصل *^٥ : وقد حكى القاضي أبو بكر الباقلاني مثل قول العنبري عن داود
 الأصبهاني، وهو إمام أهل الظاهر، قال : و حكى قوم أنهما قالوا ذلك في كل من
 علم الله من حاله استغراغ الوسع في طلب الحق من أهل ملتنا ومن غير هم (٣٦)

*^١ الإمام عياض صاحب الشفاء ١٢

*^{٢٠} عبيد الله بن الحسن من بني العنبر عده القاري - نقلا عن الدلحي - من المعتزلة ١٢

*^٢ شرح الشفاء ١٢

*^٣ القاري ١٢

*^٤ بل عشرة أجور، كما في حديث آخر ١٢

*^٥ أي متن الشفاء ١٢

*^{٣٦١} هذا إن ثبت فكفر قطعاً لقوله تعالى وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي

وقال نحو هذا القول الجاحظ ^{٢١} و ثمانية ^{٢٢} في أن كثيرا من العامة والبله ^{٢٣} والنساء ومقلدة ^{٢٤} النصاري واليهود وغيرهم لا حجة ^{٢٥} لله عليهم إذ لم يكن لهم طباع يمكن معها الاستدلال، وقد نحا الغزالي ^{٢٦} قريبا من هذا المنحى في كتاب التفرقة،

الآخر من الخاسرين، وهذا يقول إنه ليس بخاسر لاستفراغه الجهد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولكن الذي نقل عن العنبري هو استثناء ضروريات الدين، ألا ترى إلى قوله فيما كان عرضة للتأويل، لا جرم أن قال الخفاجي هو مقيد بالإسلام على الصحيح ^{٢٧}

^{٢١} المعتزلي ^{٢٢}

^{٢٢} من كبار المعتزلة، ورعوس الضلالة ^{٢٣}

^{٢٣} جمع أبله، وهو الفضول غير العقول ^{٢٤}

^{٢٤} الذين تنصروا أو تهودوا أو تمجسوا تقليدا لأبائهم مثلا من دون سليقة يقدرها بها على النظر ^{٢٥}

^{٢٥} كذب الضالون بل لله الحجة البالغة، ألا ترى إلى قوله عز وجل لئن أكون للناس على الله حجة بعد الرسل، فإذا لم تبق لهم حجة بعد الرسل، وهم لم يؤمنوا بهم، كانت الحجة لله تعالى عليهم، والله الحجة السامية ^{٢٦}

^{٢٦} رحم الله مولانا الإمام القاضي، ورحمنا به يوم القضاء والتقاضي، فما هذا إلا من منافرة المعاصرة، أما الإمام حجة الإسلام قلنس سره فريء عما فهم من كلامه، وقد قال الإمام ابن حجر المكّي في الصواعق بعد نقل عبارة الإمام القاضي ما نسبته المصنف رحمه الله تعالى للغزالي : صرح الغزالي في كتابه "الاقتصاد" بما يردّه، وعبارته التي أشار إليها المصنف رحمه الله تعالى على تقدير كونها عبارته، وإلا فقد دُسَّ عليه في كتبه عبارات حسدا لا تفيد ما فهمه المصنف رحمه الله تعالى، ولا تقرب مما ذكره، وعبارته: وصنف بلغهم اسم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يبلغهم مبعثه ولا صفته، بل سمعوا به أن... يقال له فلان ادعى النبوة، فهؤلاء عندي من الصنف الأول، أي من الذين لم يسمعوا اسمه أصلا، فإنهم لم

يسمعوا ما يحرك داعية النظر - انتهى - فانظر كلامه تجده إنما عذرهم لعدم بلوغ دعوته صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا لا ينحو منحى ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وقد قال ابن السبكي وغيره : لا يبغض الغزالي إلا حاسد أو زنديق اهـ كلام ابن حجر ونقل العلامة الحفاجي في التيسيم عن الشرح الجديد أنه قال بعد ما ذكر المصنف رحمه الله تعالى : هذا كلام غير سديد، الغزالي بريء من مثله، والذي في كتاب التفرقة خلافه، ثم فصل ونقل من كلام الإمام حجة الإسلام ما فيه رد بليغ، إنما رد على هذا القول الباطل، فكيف ينسب إليه ما هو شديد التكبر عليه - وقال في آخره: وهو كلام حق لا يرتاب فيه عاقل فضلا عن فاضل اهـ

قال تلميذه أبوبكر بن العربي : لقيت أبا حامد، وهو الإمام محمد الغزالي في الطوائف، يطوف وعليه مرقعة، فقلت له يا شيخ ! العلم والتدريس أولى لك من هذا، فأنت صدر، وبك يقتدى، وبنورك إلى معالم المعارف يهتدى، فقال : هيهات لما طلع قمر السعادة في فلك الإرادة أشرقت شمس الأقول على مصابيح الأصول، فبين الخالق لأرباب الألباب والبصائر، إذ كل لما طبع عليه راجع وصائر، وانشد يقول :

تركت هوى ليلى ولبنى بمعزل : وصرت إلى مصحوب أول منزل
وناديتي الأكوان حتى اجبتها : ألا أيها الساري رويدك فانزل
فعرست في دار الندى بعزيمة : قلوب ذوى التعريف عنها بمعزل
غزلت لهم غزلا رقيقا فلم اجد : لغزلي نساجا فكسرت مغزلي

وقال في التيسيم : وإذا سمعت هذا فكيف يظن اتباع خرافات الفلاسفة، وكتاب التهافت والإحياء يتأديان بخلافه، وقد رأى بعض المشايخ الغزالي بين يدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يشكو من شخص طعن فيه، فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بضربه بالسياط فانتبه وبه أثر الضرب وأله اهـ نسأل الله العفو والعافية وأيضا من عجائب قصصه قدس سره ما في التيسيم أيضا، بعد نحو ثلاث كراريس، عن الإمام العارف بالله سيدنا أبي الحسن الشاذلي قدس سره، شيخ السلسلة العلية الشاذلية، أنه

وكل من فارق دين المسلمين أو وقف أو شك قال القاضي أبو بكر : لأن التوقيف والإجماع اتفقا علي كفرهم فمن وقف في ذلك فقد كذب النص والتوقيف، أو شك فيه والتكذيب والشك فيه لا يقع الا من كافر، انتهى

رحمه الله تعالى ورحمنا به قال: اضطجعت في المسجد الأقصى في وسط الحرم فدخل خلق كثير أفواجا، فقلت ما هذا اجمع قالوا جمع الأنبياء والرسل صلوات الله تعالى وسلامه عليهم قد حضروا ليشفعوا في حسين الحلاج عند محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في إساءة أدب وقعت منه، فنظرت إلى التخت فإذا نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم جالس عليه بانفراده، وجميع الأنبياء صلوات الله عليهم على الأرض جالسون، مثل إبراهيم وموسى وعيسى ونوح عليهم الصلوة والسلام، فوقفت أنظر وأسمع كلامهم، فخطب موسى عليه الصلوة والسلام محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له : إنك قلت : علماء أمتي كآتبياء بني اسرائيل. فأرني منهم واحدا، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: هذا وأشار إلى الغزالي، فسأله موسى عليه الصلوة والسلام سؤالا، فأجابه بعشرة أجوبة، فاعترض عليه موسى عليه الصلوة والسلام بأن السؤال ينبغي أن يطابق الجواب، والسؤال واحد، والجواب عشرة، فقال له الغزالي : سئلت وما تلك يمينك يا موسى، وكان الجواب هي عصاي فعددت لها صفات كثيرة، قال الشاذلي قدس سره : فبينما أنا متفكر في جلالة قدر محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، وكونه جالسا على التخت بانفراده، والبقية عليهم الصلوة والسلام على الأرض، إذ زقني شخص برجله زقة مزعجة، فانتبهت فإذا بقيم يشعل قناديل الأقصى، فقال لا تعجب فإن الكل خلقوا من نوره صلى الله تعالى عليه وسلم، قال فخرت مغشيا، فلما أقاموا الصلوة أفقت، وطلبت القيم رحمه الله تعالى فلم أجده إلى يومي هذا اه وإنا ذكرت هذا نصرة لهذا الإمام حجة الإسلام رجاء أن ينصرني الله بجاهه يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

والخفاجي تكلم في النسبة إلى الغزالي ونقل كلامه من المستصفي، وفيه قوله يعني العنبري "كل مجتهد في العقليات مصيب كالفرع" باطل، لأن الحل والحرمة تختلف بخلاف العقائد، وقد أنكره أصحابه، وقالوا: إنه أقبح من مذهب الجاحظ إلى آخر ما فصله وزيف به مذهب هؤلاء

هداية

التجديدية وافقوا العنبري المعتزلي وداود الظاهري، وفارقوا فرق الأمة، كما شدد مكاتبهم في هذا الباب في جواب "فصل الخطاب"، وقد فرغنا بحمد الله في "تلخيص الحق" من إظهار الصواب،

قال صاحب الطريقة المحمدية: والبدعة في الاعتقاد هي المتبادرة من إطلاق البدعة والمبتدع، والهُوى، وأهل الأهواء، فبعضها كفر، وبعضها ليست به، ولكنها أكبر من كل كبيرة في العمل، حتى القتل، والزنا، وليس فوقها إلا الكفر - والخطاء في الإجهاد فيه ليس بعذر، بخلاف الإجهاد في الأعمال - وضد هذه البدعة اعتقاد أهل السنة والجماعة

و في شرح المقاصد : حكم المبتدع البغض ٣٦٥ والعداوة والإعراض عنه،

٣٦٥ هذا رد منه قدس سره على الندوة المخدولة المردودة المطرودة الحادثة بعد وفاته قدس سره باثنتين وعشرين سنة، بل رد من العلامة التفتازاني عليه صوب الرحمة الرباني على طائفة حائفة تالفة حدثت بعد وفاته رحمه الله تعالى بمئين من السنين، فإن هؤلاء المخدولين زعموا أن الوداد مع أهل البدع والفساد، أهم فريضة على العباد، حتى لو تركه أحد لم يقبل منه صوم ولا صلوة، بل لا إيمان، فلا دخول جنان، وزعموا أن الرد على المبتدعة كقتل الرجل نفسه، وأنه لا تنبغي المساءة في شيء من الأمور، وعد ناظمها محمد علي الكانفوري

كل رءوس الضلالة من الروافض والوهابية والنيشورية وغيرهم من كبراء دينه، وحرّم الرد عليهم، وجعل خلافهم كإخلاف بين الأئمة الأربعة، وعتوا عتوا كبيرا، فصرحوا في كتبهم أن الكل على الحق، وأن الله تعالى راض عنهم جميعا، وينظر إليهم بنظر سواء، إلى غير ذلك من الكفریات والضلالات،

وقد انتدب للرد عليهم علماء السنة من الأقطار الهندية، وكان مقدم جمعهم ابن المصنف العلامة محب الرسول تاج الفحول خاتمة المحققين مولانا الشاه عبد القادر القادري البدايوني قدس سرهما، وللعبد الضعيف غفر الله تعالى له كتب في رد هؤلاء المخدولين، من أجلها فتوى قد ارتضاها علماء البلد الحرام، وقروا عليها بتفريظات عظام، والله الحمد على جلال الإنعام سميتها فتاوى الحرمين برجف ندوة المين (١٣١٧ هـ) فمن أحب الإطلاع على ضلالات هؤلاء فليطالعها تقبلها الله تعالى وجميع تصانيفي، ونفعني بها وأهل السنة في الدنيا والآخرة آمين

ومن أشدّ القائمين بالحق في هذه الفتنة العمياء، والبليّة الصماء أعاذنا الله تعالى منها ومن كل بلاء، وحيد الزمن، حامي السنن، ماحي الفتن، صديقنا القاضي عبد الوحيد الخنفي الفردوسي العظيم آبادي، حفظه الله ذوالأيادي، الذي بأمره وقع طبع هذا المتن الشريف، وتاليف هذا التعليق اللطيف، فاحتفل احتفالا، وصرف أموالا، ونصر الحق، وقهر الضلالا، فجزاه الله أحسنى بدأ ومآلا - والفاضل الكامل جيل الإستقامة، كنز الكرامة صديقنا وحبينا مولانا المولوي محمد وصي أحمد الخنفي المحدث السورتّي وطنا، نزيل "بيلسى بهيت" حفظه الله تعالى ناصرا للدين، وقامعا للمبتدعين، وثبتة على الحق أحسن تثبيت، فإنه سلمه الله تعالى كان تلميذ الكانفوري المذكور ناظم الندوة وتلميذ شيخه، وصدرها، ولكن لم يستحقّه الذين لا يوقنون، وما استطاعوا أن تزلّ قدم بعد ثبوتها، وقد كان معاشه حفظه الله تعالى من بيت ندوي عتا وطفى، واعتدى وبغى فقطع إداره قاصدا إضراره، ولكن الفاضل حبيبتنا سلمه الله تعالى لم يكن ليؤثر الدنيا على الدين، فمن يومئذ سميت الأسد الأسد الأشدّ الأرشد، وهو أهل هذا ولا حسن من هذا، رحمنا الله أجمعين، آمين ١٢

والإهانة والطعن واللعن، وكراهة الصلوة خلفه،

وفيه: و من المبطلين من جعل المخالفة في الفروع بدعة وفيه أيضا: من الجهلة من يجعل كل أمر لم يكن في زمن الصحابة بدعة مذمومة، وإن لم يكن دليل على قبحه، تمسكا بقوله عليه السلام: إياكم ومحدثات الأمور، ولا يعلمون أن المراد هو أن يجعل في الدين ما ليس منه. انتهى

والنجدية بأجمعهم مغفون في هذه الجهالة، وكأن تسعة أعشار مذهبهم مبنية على هذه البطالة، فبالحرى أن نذكر المعاضد لشارح المقاصد فنقول:

قال الإمام الغزالي في الإحياء في باب السماع: الأدب الخامس موافقة القوم في القيام إذا قام واحد منهم في وجد صادق، من غير رياء وتكلف، أو قام باختيار من غير إظهار وجد، وقامت له الجماعة فلا بد من الموافقة، فذلك من أدب الصحبة، وكذلك إن جرت عادة طائفة بتنحية العمامة على موافقة صاحب الوجد، إذا سقطت عمامته أرحل الثياب إذا سقط عنه ثوبه بالتمزيق، فاموافقة في هذه الأمور من حسن الصحبة والعشرة، إذ المخالفة موحشة، ولكل قوم رسم، ولا بد من مخالقة الناس بأخلاقهم، كما ورد في الخبر، لا سيما إذا كانت أخلاقا فيها حسن العشرة، والجمالة، وتطيب القلب بالمساعدة، وقول القائل إن ذلك بدعة لم يكن في عهد الصحابة، فليس كل ما يحكم بإباحته منقولا عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم، والمخذور بدعة تراحم سنة مأمورا بها، ولم ينقل النهي في شيء من هذا، والقيام عند الدخول للدخول لم يكن من عادة العرب، بل كانت الصحابة لا يقومون لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بعض الأحوال كما

رواه أنس رضي الله تعالى عنه، ولكن إذا لم يثبت فيه نهى عام فلا نرى به بأسا في البلاد التي جرت العادة فيها بإكرام الداخل بالقيام، فإن المقصود منه الإكرام والإحترام، وتطيب القلب به، وكذلك سائر أنواع المساعدات، إذا قصد بها تطيب القلب، واصطلح عليها جماعة، فلا بأس بمساعدتهم عليها، بل الأحسن المساعدة، إلا فيما ورد فيه نهى لا يقبل التأويل،

وفي الإحياء^{٦١} المخالف في العقد إما مبتدع، أو كافر - والمبتدع إما داع إلى بدعته أو ساكت، إما لعجزه، أو باختياره - فأقسام الفساد في الاعتقاد ثلاثة: - الأول الكفر، فالكافر إن كان محاربا فهو يستحق القتل والإرقاق، وليس بعد هذين إهانة - وأما الذمي فلا يجوز إيذائه إلا بالإعراض عنه، والتحقيق له بالاضطرار إلى أضييق الطرق - إلى أن قال: الثاني المبتدع الذي يدعو إلى بدعته، فإن كانت البدعة بحيث يكفر بها فأمره أشد من الذمي، لأنه لا يقر بجزية^{٣٦٦}، ولا يسامح

^{٦١} أي أيضا ١٢

^{٣٦٦} لكون حكمه حكم المرتدين كما نص عليه في كتب المذهب كالهداية، والفرر، وملتقى الأبحر، والدر المختار، ومجمع الأنهر، وشرح النقاية للبرجندي، والفتاوى الظهيرية، والطريقة المحمدية، والحديقة الندية، والفتاوى الهندية، وغيرها متونا وشروحا وفتاوى، وقد وقع الذهول عن كل ذلك للعلامة الشامي رحمه الله تعالى في رد المختار فظن أنهم ينبغي أن يكونوا كالكتابي، لاعترافهم بالكذب والرسول، وسبقه الزاهدي في القنية عن أبي علي الجبائي المعتزلي أن أبا ذلك المبتدع إن كان مثله فهو كالذمي، وإن كان مسلما فكالمرتد -

وكل ذلك باطل لا يجوز الإصغاء إليه لكونه خلاف المنصوص في المذهب، وقد بينته بتوفيق الله تعالى مع كشف الشبهات، وإزالة الأوهام في رسالتي "المقالة المسفرة عن أحكام البدعة المكفرة" (١٣٠١ هـ) ولنعد بعض من يوجد في أعصارنا وأمصارنا من هؤلاء الأشقياء، فإن

الفتن داهمة، والظلم مزاحمة، والزمان كما أحرى الصادق المصدق صلى الله تعالى عليه وسلم: يصبح الرجل مؤمنا، ويمسي كافرا، ويمسي مؤمنا ويصبح كافرا، والعياذ بالله تعالى، فيجب التنبيه على كفر الكافرين المستترين باسم الإسلام ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فمنهم النياشرة أتباع سيد أحمد الكولي (نسبة إلى "كول" بكاف مضمومة، وواو غير مشبعة، قرية من قرى الهند يقال لها "علي كره" أيضا ١٢) عليه ما عليه (وإدخال لام التعريف على لفظة سيد ههنا لا يجوز عربية، ولا يحل شريعة، لأنه جزء علمه المركب، ومثل هذه الأعلام لا تدخل عليها اللام، وإذا أدخلت فقد أخرجه عن جزئية العلم إلى الوصفية، فكنت تصف الكافر بالسيادة، وقد قال سيد العلمين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تقولوا للمنافق سيد، فانه إن يكن سيدا فقد أسخطتم ربكم عز وجل رواه أبو داود والنسائي بسند صحيح والحاكم في المستدرک والبيهقي في شعب الإيمان عن بريدة رضي الله تعالى عنه، ولفظ الحاكم: إذا قال الرجل للمنافق يا سيد فقد أغضب ربه عز وجل، والعياذ بالله تعالى)

فإنهم يتكبرون أكثر ضروريات الدين، ويأولونها إلى ما تهوى أنفسهم، فيقولون لا جنة، ولا نار، ولا حشر أجساد، ولا ملك، ولا جن، ولا سماء، ولا إسرائ، ولا معجزة، وإنما عصا موسى كان في جوفها الزبيق، فإذا ضربته الشمس اهتزت، وشق البحر ما كان غير المد والجزر، والإسزقاق من صنيع الوحوش، وكل شريعة جاءت به فليست من الله تعالى، إلى غير ذلك من كفر لا يعد ولا يحصى

ويردون أحاديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كلها دقها وجلها، ولا يقولون بزعمهم إلا بالقرآن، ولا يقولون به إلا فيما وافق رأيهم السخيف، فإذا رأوا فيه شيئا لا يلتئم على ما أصلوا من أوهامهم العادية الرسمية، المسماة عندهم بنشر أو جوا رد آيات الله تعالى بالتحريف المعنوي، لا سيما إذا كان فيها ما يخالف التحقيقات الجديدة النصرانية، والتهذيبات المخترعة الأوربية (نسبة إلى "أوربا" معرب يورب ١٢)، كوجود السموات المتدفق بأمواج بيانه أبحر القرآن العظيم وسائر الكتب الإلهية، وحركة الشمس المنصوص

عليها في قوله تعالى وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا وَقوله تعالى: الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ، إلى غير ذلك حتى أحلّ الدجاجة المنخقة، وجعل البول قائما، والصلوة في الخفاف النصرانية المتنجسة من السنة، كل ذلك حبا للنصارى، ومناواة لله ورسوله جل وعلا، وصلى الله تعالى عليه وسلم .

ومنهم المرزائية، ونحن نسميهم الغلامية، نسبة إلى غلام أحمد القادياني، دجال حدث في هذا الزمان، فادعى أولا ماثلة المسيح، وقد صدق والله، فإنه مثل المسيح الدجال الكذاب، ثم ترقى به الحال فادعى الوحي، وقد صدق والله، لقوله تعالى وإن الشيطان لَكُوْهِى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا - أما نسبة الإيحاء إلى الله سبحانه وتعالى وجعله كتابه البراهين الغلامية كلام الله عز وجل فذلك أيضاً مما أوحى إليه إبليس أن خُذْ مِنْى، واسب إلى إله العلمين

ثم صرح بادعاء النبوة والرسالة، وقال : هو الله الذي أرسل رسوله في قاديان - وزعم أن مما نزل الله تعالى عليه إنا أنزلناه بالقاديان، وبالحق نزل - وزعم أنه هو أحمد الذي بشره ابن البتول، وهو المراد من قوله تعالى عنه : مبشرا برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد - وزعم أن الله تعالى قال له : إنك أنت مصداق هذه الآية هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله - ثم أخذ يفضل نفسه اللثيمة على كثير من الأنبياء والمرسلين، صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين، وخص من بينهم كلمة الله وروح الله ورسول الله عيسى صلى الله تعالى عليه وسلم فقال:

ابن مريم كـ ذكر كو چھوڑو = اس سے بہتر غلام احمد ہے

أي اتركوا ذكر ابن مريم فإن غلام أحمد أفضل منه

وإذ قد أُوخذ بأنك تدعي ماثلة عيسى رسول الله عليه الصلوة والسلام، فسأين تلك الآيات الباهرة التي أتى بها عيسى كإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، وخلق هيئة الطير من الطين، فينفخ فيه فيكون طيرا بإذن الله تعالى، فأجاب بأن عيسى إنما كان يفعلها بمسريزم اسم قسم من الشعوذة بلسان إنكلتره، قال : ولو لا أني أكره أمثال ذلك لأتيت

بها- وإذا قد تعود الإنباء عن الغيوب الآتية كثيرا، و يظهر فيه كذبه كثيرا بشيرا، داوى داءه هذا بأن ظهور الكذب في أخبار الغيب لا ينافي النبوة، فقد ظهر ذلك في أخبار أربع مائة من النبيين، وأكثر من كذبت أخباره عيسى، وجعل يصعد مصاعد الشقاوة حتى عد من ذلك واقعة الحديبية - فلعن الله من آذى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ولعن من آذى أحدا من الأنبياء، وصلى الله تعالى على أنبيائه وبارك وسلم

وإذا قد أراد قهر المسلمين على أن يجعلوه إياه المسيح الموعود ابن مريم البتول، ولم يرض بذلك المسلمون، وأخذوا يتلون فضائل عيسى صلوات الله عليه قام بالنضال، وطق بدعي له عليه الصلوة والسلام مثالب ومعائب حتى تعدى إلى أمه الصديقة البتول، المصطفاة المظهرة المرأة بشهادة الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم، وصرح أن مطاعن اليهود على عيسى وأمه لا جواب عنها عندنا، ولا نستطيع ردها أصلا، وجعل يلمز البتول المظهرة من تلقاء نفسه في عدة مواضع من رسائله الخبيثة بما يستقل المسلم نقله و حكايته ثم صرح أن لا دليل على نبوة عيسى، قال بل عدة دلائل قائمة على إبطال نبوته ثم تفرقا عن المسلمين أن ينفروا عنه كافة، فقال : وإنما نقول بنبوته لأن القرآن عده من الأنبياء، ثم عاد فقال : لا يمكن ثبوت نبوته، وفي هذا كما نرى إكذاب للقرآن العظيم أيضا، حيث حكم بما قامت الأدلة على بطلانه، إلى غير ذلك من كفرياته الملعونة أعاذ الله المسلمين من شره وشر الدجاجة أجمعين .

ومنها الرافضة الموجودون الآن في بلادنا، قد كان كثير من قدماء الروافض يصرحون بذكر أشياء من ضروريات الدين، فلما أقام علماء السنة عليهم الطامة الكبرى، وجاء كواسطهم كالطوسي والخلي ونظرائهما، فغبروا، وبدلوا، وأنكروا، وحولوا، وتسترأوا، و تلووا، حتى دثرة اسم الإسلام دخلوا، ثم الآن لما تمادى بهم الزمان رجعوا إلى دين آبائهم، وصرحت بمعتقدهم وجهاتهم ونساءهم ورجافهم بنقص القرآن العزيز، وأن الصحابة استنصرهم سور وآيات، وصرحوا بتفضيل أمير المؤمنين سيدنا علي كرم الله تعالى وجهه الكريم ورسائل الأئمة الأطهار رضي الله تعالى عنهم على الأنبياء السابقين جميعا، صلوات

الله تعالى وسلامه عليهم، وهذان كفران لا يجذن أحدا منهم خاليا عنهما في هذا الزمان، والله المستعان،

وقد صرح بجهلهم بالبدء على الله، تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا، وأخذ ينزله عن الكفر فوقه فيه، ولات حين مناص، حيث أوّله بأن الله تعالى يحكم بشيء ثم يعلم أن المصلحة في خلافه فيبدله، فقد اعترف بحصول الجهل لربه، أما ما يأتي جهلهم من الطامات في المراتب والمناقب فأكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تشهر .

ومنهم الوهابية الأمثالية والخواصية وقد قصصنا عليك أقوالهم وشانهم وأنهم كانوا وبنوا فيما قبل، وهم مقتسمون إلى الأهرية نسبة إلى أمير حسن وأمر أحمد السهسوانيين، والتذيرية المنسوبة إلى نذير حسين الدهلوي والقاسمية المنسوبة إلى قاسم النانوتي صاحب "تحذير الناس" وهو القائل فيه : لو فرض في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم بل لو حدث بعده صلى الله تعالى عليه وسلم نبي جديد لم يخل ذلك بخاتمته، وإنما يتخيل العوام أنه صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم النبيين بمعنى آخر النبيين مع أنه لا فضل فيه أصلا عند أهل الفهم، إلى آخر ما ذكر من اهذيانات .

وقد قال في التهمة والأشبه وغيرهما : إذا لم يعرف أن محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم آخر الأنبياء فليس بمسلم لأنه من الضروريات اهـ

النانوتي هذا هو الذي وصفه محمد علي الكانفوري ناظم الندوة بحكيم الأمة المحمدية، فسيحان مقلب القلوب والأبصار، ولا حول ولا قوة إلا بالله الواحد القهار، العزيز الغفار، فهؤلاء المردة مريدة الخناس مع اشتراكهم في تلك الداهية الكبرى مفترقون فيما بينهم على آراء يوحى بها إليهم الشيطان غرورا، وقد فصلت في غير ما رسالة

ومنهم الوهابية الكذابية أتباع رشيد أحمد الكنكوهي تقول أولا على الحضرة الصمدية تبعا بشيخ ضائفته إسماعيل الدهلوي عليه ما عليه بإمكان الكذب، وقد رددت عليه هذيانه في كتاب مستقل سمّيته "سبحن السبوح عن عيب كذب مقبوح" ١٣٠٧ هـ وأرسلته إليه وعليه بصيغة الإلزام من بوسطة، وأتت منه الرجعة بواسطتها منذ

إحدى عشرة سنة، وقد أشاعوا ثلاث سنين أن الجواب يُكتب، كتب، يُطبع، أرسل للطبع، وما كان الله ليهدى كيد الخائنين، فما استطاعوا من قيام، وما كانوا منتصرين، والآن إذ قد أعمى الله سبحانه بصر من قد عميت بصيرته من قبل، فأنتى يرجى الجواب، وهل يجادل ميت من تحت التراب؟

ثم تمادى به الحال، في الظلم والضلال، حتى صرح في فتوى له (قد رأيتها بخطه وخاتمه بعيني وقد طبعت مرارا في بحين وغيرها مع ردها) "أن من يكذب الله تعالى بالفعل ويصرح أنه سبحانه وتعالى قد كذب، وصدرت منه هذه العظيمة فلا تنسبوه إلى فسق، فضلا عن ضلال، فضلا عن كفر، فإن كثيرا من الأئمة قد قالوا بقبيله، وإنما قصارى أمره أنه مخطف في تاويله"

فلا إله إلا الله انظر إلى وخامة عواقب التكذيب بالإمكان كيف جرت إلى التكذيب بالفعل، سنة الله في الذين خلوا من قبل أولئك الذين أضلهم الله وأعمى أبصارهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

ومنهم الوهاية الشيطانية وهم كالفرقة الشيطانية من الروافض، كانوا أتباع شيطان الطاق، وهؤلاء أتباع شيطان الآفاق، إبليس اللعين، وهم أيضاً أذئاب ذلك المكذب الكنگوهي، فإنه صرح في كتابه البراهين القاطعة ومامي والله إلا القاطعة لما أمر الله به أن يوصل بأن شيخهم إبليس أوسع علما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا نصه الشنيع بلفظه القطيع (ص ٤٧) شيطان وملك الموت كونه وسعت نص سے ثابت هوئی فخر عالم کی وسعت علم کی کونسی نص قطعی ہے کہ جس سے تمام نصوص کو رد کر کے ایک شرک ثابت کرتا ہے اھ

أي إن هذه السعة في العلم ثبتت للشيطان وملك الموت بالنص، وأي نص قطعي في سعة علم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى ترد به النصوص جميعا، ويثبت شرک. وكتب قبله "شرک نہیں تو کونسا ایمان کا حصہ ہے" أي إن هذا الشرک ليس فيه حجة عرذل من ایمان،

فيا للمسلمين بالمؤمنين بسيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم أجمعين
انظروا إلى هذا الذي يدعى علو الكعب في العلوم والإتقان، وسعة الباع في الإيمان والعرفان،
و يُدعى في أذناه بالقطب وغوث الزمان كيف يسب محمدا رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم ملا فيه، ويؤمن بسعة علم شيخه إبليس، ويقول لمن علمه الله ما لم يكن يعلم
وكان فضل الله عليه عظيما، الذي تجلّى له كل شيء وعرفه، وعلم ما في السموات
والأرض، وعلم ما بين المشرق والمغرب، وعلم علم الأولين والآخرين كما نص على كل
ذلك الأحاديث الكثيرة أنه "أي نص في سعة علمه" فهل ليس هذا إيمانا بعلم إبليس، وكفرا
بعلم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم؟ وقد قال في نسيم الرياض كما تقدم: من قال فلان
أعلم منه صلى الله تعالى عليه وسلم فقد عابه ونقصه فهو ساب، واحكم فيه حكم الساب
من غير فرق، لا نستثني منه صورة، وهذا كله إجماع من لدن الصحابة رضي الله تعالى
عنهم

ثم أقول انظروا إلى آثار حتم الله تعالى كيف يصير البصر أعمى، وكيف يختار على
الهدى العمى، يؤمن بعلم الأرض المحيط لإبليس، وإذا جاء ذكر محمد رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم قال "هذا شرك" وإنما الشرك إثبات شريك لله تعالى، فالشيء إذا كان
إثباته لأحد من المخلوقين شركا كان شركا قطعاً لكل الخلاق، إذ لا يصح أن يكون أحد
شريكا لله تعالى، فانظروا كيف آمن بأن إبليس شريك له سبحانه، وإنما الشراكة متفية عن
محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم انظروا إلى غشاة غضب الله تعالى على بصره يطالب
في علم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بالنص، ولا يرضى به حتى يكون قطعياً، فإذا جاء
على سلب علمه صلى الله تعالى عليه وسلم تمسك في هذا البيان نفسه على ص ٤٦ ب ستة
أسطر قبل هذا الكفر الموهن بحديث باطل لا أصل له في الدين، وينسبه كذبا إلى من لم يروه
بل رده بالرد المبين حيث يقول :

"شيخ عبد الحق روايت کرتے ہیں کہ مجھکو دیوار کے پیچھے کا بھی علم نہیں" اھ
أي روى الشيخ عبد الحق قلنس سره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا أعلم ما

وراء هذا الجدار.

مع أن الشيخ قدس الله تعالى سره إنما قال في مدارج النبوة هكذا: اینجا اشکال می آرند که در بعض روایات آمده است که گفت آنحضرت صلی الله تعالی علیه وسلم که من بنده ام نمی دانم آنچه در پس این دیوار است جوابش آنست که این سخن اصلی ندارد و روایت بدان صحیح نه شده است الخ أي يشكل ههنا بأن جاء في بعض الروايات أن قال رسول الله صلی الله تعالی علیه وسلم: إنما أنا عبد لا أعلم ما وراء هذا الجدار، وجوابه أن هذا القول لا أصل له ولم تصح به الرواية اهـ

فانظروا كيف يحتج "بلا تقربوا الصلوة" ويترك "وأنتم سكارى" وكذلك قال الإمام ابن حجر العسقلاني: لا أصل له اهـ وقال الإمام ابن حجر المكي في أفضل القرى: لم يعرف له سند اهـ

وقد عرضت قوليه هذين أعني ما اقترف من تكذيب الله سبحانه وتفضيص علم رسوله صلی الله تعالی علیه وسلم على بعض تلامذته ومريديه فعارضني وقال: "ما كان شيخنا ليتفوه بأمثال هذا الكفر" فأرثته الكتاب وكشفت عن كفره الحجاب، فأجاءه الاضطراب إلى أن قال: ليس هذا الكتاب لشيخي، إنما هو لتلميذه خليل أحمد الأنبهي، فقلت هو قد قرظ عليه وسماه كتاباً مستطاباً، وتالياً نفيساً، ودعا الله تعالى أن يتقبله وقال: يه براهين قاطعه ای مصنف کی وسعت نور علم اور فسحت ذكاء وفهم و حسن تقرير و بهائے تحریر پر دلیل واضح ہے أي إن هذا الكتاب دليل واضح على سعة نور علم مؤلفه وفسحة ذكائه وفهمه وحسن تقريره و بهاء تحريره اهـ فقال: لعله لم ينظر فيه مستوعباً، إنما نظر بعض مواضع متفرقة، واعتمد على علم تلميذه، قلت: كلا بل قد صرح في هذا التقرير أنه رآه من أوله إلى آخره قال: لعله لم ينظر فيه نظر تدبر، قلت: كلا بل قد صرح فيه أنه رآه بنظر عاقل، وهذا لفظه في التقرير: اس احقر الناس رشید أحمد گنگوہی نے اس کتاب مستطاب براهین قاطعه کو اول سے آخر تک بغور دیکھا الخ - أي إن أحقر الناس رشید گنگوہی طالع هذا الكتاب المستطاب البراهین القاطعة من أوله إلى آخره بامعان

النظر - اه - فہت الذي كابر، والله لا يهدي المكابرين .

ومن كبراء هؤلاء الوهاية الشيطانية رجل آخر من أذئاب الكنگو هي يقال له أشرف علي التانوي صنف رسالة لا تبلغ أربعة أوراق، وصرح فيها بأن العلم الذي لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمغيبات، فإن مثله حاصل لكل صبي و كل مجنون بل لكل حيوان و كل بحيمة وهذا لفظه الملعون (ص ٧) آپ کی ذات مقدسہ پر علم غیب کا حکم کیا جاتا اگر بقول زید صحیح ہو تو دریافت طلب یہ امر ہے کہ اس غیب سے مراد بعض غیب ہے یا کل غیب، اگر بعض علوم غیبیہ مراد ہیں تو اس میں حضور کی کیا تخصیص ہے ایسا علم غیب تو زید و عمرو بلکہ ہر صبی و مجنون بلکہ جمیع حیوانات و بہائم کیسے ہی حاصل ہے (الی قولہ) اور اگر تمام علوم غیب مراد ہیں، اسطرح کہ اس کی ایک فرد ہی خارج نہ رہے تو اس کا بطلان دلیل نقلی و عقلی سے ثابت ہے "آی إن صح الحكم على ذات النبي المقدسة بعلم المغيبات كما يقول به زيد فالمستول عنه أنه ماذا أراد بهذا؟ أنعض الغيوب أم كلها؟ فإن أراد البعض فأی خصوصية فيه لحضرة الرسول، فإن مثل هذا العلم بالغيب حاصل لزید و عمرو بل لكل صبي و مجنون بل لجمیع الحيوانات و البہائم، وإن أراد الكل بحيث لا يشذ منه فرد فبطلانه ثابت نقلا وعقلا اه -"

أقول فانظر إلى آثار ختم الله تعالى كيف يسوي بين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبين كذا وكذا، وكيف ضل عنه أن علم زید و عمرو، و علم عظماء هذا المشيخ الذين سماهم، بالغيوب لا يكون إن كان إلاظنا وإنما العلم اليقيني لها أصالة للأنبياء الله تعالى، وما حصل به القطع لغيرهم فإنما يحصل بإنباء الأنبياء عليهم الصلوة والسلام لا غير، ألم تر إلى ربك كيف يقول: وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطِيعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِيْ مِنْ رُّسُلِهِ مَنْ يُّشَاءُ - وقال عز من قائل: عَنْهُمْ الْغَيْبُ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ - الآية فانظر كيف ترك القرآن، وودع الإيمان وأخذ يسأل عن الفرق بين النبي و الحيوان، (حيث قال: "تو چاہیے کہ سب کو عالم الغیب کہا جائے، پھر اگر اس کا التزام نہ کیا جائے تو نبی و غیر نبی میں وجہ فرق بیان کرنا ضرور ہے - اه - مختصراً، أي

فينبغي أن يقال للكل عالم الغيب، فإن لم يلتزم هذا فلا بد من بيان وجه الفرق بين النبي و غيره ١٢ منه) كذلك يطبع الله على قلب كل متكبر خزان،

ثم انظروا كيف حصر الأمر بين مطلق العلم والعلم المطلق، ولم يجعل الفرق يعلم حرف أو حرفين، وعلوم خارجة عن العد والحد شيئا، فاستحصر الفضل عنده في الإحاطة التامة، ووجب سلب الفضيلة عن كل فضل أبقي بقية، فوجب سلب فضل العلم مطلقا عن الأنبياء عليهم الصلوة والسلام من دون تخصيص بالغيب والشهود، وجريان تقريره الخبيث فيه أظهر من جريانه في علم الغيب، فإن حصول مطلق العلم ببعض الأشياء لكل إنسان وحيوان أظهر من حصول بعض علوم الغيب لهم،

ثم أقول لن ترى أبدا من ينقص شأن محمد صلى الله تعالى عليه وهو معظم لربه عز وجل، كلا والله إنما ينقصه من ينقص ربه تبارك وتعالى، كما قال عز وجل: وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، فإن ذلك التقرير الخبيث إن لم يجري في علم الله عز وجل فإنه يجري بعينه من دون كلفة في قدرته سبحانه وتعالى كأن يقول ملحد منكر لقدرته العامة سبحانه وتعالى متعلما من هذا الجاحد المنكر لعلم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، انه : إن صح الحكم على ذات الله المقدسة بالقدرة على الأشياء كما يقول به المسلمون فالمستول عنهم أنهم ماذا أرادوا بهذا، أيعض الأشياء أم كلها فإن أرادوا البعض فأبي خصوصية فيه حضرة الألوهية فإن مثل هذه القدرة على الأشياء حاصلة لزيد وعمرو، بل لكل صبي ومجنون، بل لجميع الحيوانات والبهائم، وإن أرادوا الكل بحيث لا يشذ منه فرد، فبطلانه ثابت عقلا ونقلا، فإن من الأشياء ذاته تعالى شأنه، ولا قدرة له على نفسه، وإلا لكان مقدورا فكان ممكنا، فلم يكن واجبا، فلم يكن إلهيا - فانظر إلى الفجور كيف يجر بعضه إلى بعض، والعياذ بالله رب العلمين .

ومنهم المتصوفة المتصلفة المبيضة المتكلفة القائلة بالاتحاد أو الحلول، أو سقوط التكاليف عن العارفين مع بقاء العقول، لا بمعنى فناء الإرادة في إرادة الله تعالى فلا يبقى تكليف، ولا معنى نفي الأفعال والإرادات كلها عنهم لفناء أنفسهم، فلم يبق لهم في حضرة الوجود

دعوى اسم ولا رسم، وإنما ربهم هو الذي يتولا هم، فيحركهم كيف يشاء ويصرفهم، وهو المشار إليه بالحديث الصحيح كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، بل بمعنى أنهم إذا وصلوا جئوا أن يأمروا بشيء، أو ينهوا عنه، فيحل الله لهم الحرام، ويسقط عنهم الفرائض، وترى بعضهم يستخف بالشرعية الغراء جهاراً، ويقول: الشرع طريق، فمن وصل فما له وللطريق؟ ويقول: صلاة الزاهدين الركوع والسجود، وإنما صلواتنا ترك الوجود، يتمسك به على تهاونه بالصلوة، وتركه الجمع واجتماعات، وترى كل عقريت نفريت منهم يدعي الألوهية لنفسه ولمشايخه، ويتستر بعويضة وحدة الوجود، وأنا والله مؤمن بوحدة الوجود، وحقيقتها جليلة عندي كالشمس على رابعة النهار، ولكن أين هؤلاء المفرقون بين كبرائهم وبين أعدائهم فيسمون فريقاً آلهة، وفريقاً شياطين من وحدة الوجود، المتكلمة عن مرتبة الجمع، نعم الوجود واحد، والموجود واحد والكل ضلال وعكوس، والألوهية ليست إلا لله، لا لكم، ولا لمشايخكم، فأنى تصرفون، ما لكم كيف تحكمون، ولولا ضيق نطاق البيان عن اجتلاء هذه العروس لأتيت هنا بما فيه شرح الصدور، وجلاء العيون، وبهجة النفوس.

وبالجملة هؤلاء الطوائف السبع كلهم كفار مرتدون خارجون عن الإسلام بإجماع المسلمين، وقد قال في البزازية، والدرر، والفرر، والفتاوى الخيرية، وجمع الأنهر، والدر المختار، وغيرها من معتمدات الأسفار، في مثل هؤلاء الكفار: من شك في كفره وعذابه فقد كفر اهـ وقال في الشفاء الشريف: نكفر من لم يكفر من دان بغير ملة المسلمين من الملل، أو وقف فيهم أو شك اهـ - وقال في البحر الرائق وغيره: من حتن كلام أهل الأهواء، أو قال معنوي، أو كلام له معنى صحيح إن كان ذلك كفراً من القائل كفر المحسن اهـ - وقال الإمام ابن حجر في "الإعلام" في فصل الكفر المنفك عليه بين أنعتنا الأعلام: من تلفظ بلفظ الكفر يكفر، وكل من استحسنته، أو رضي به يكفر. اهـ -

فاحذر احذر، أيها الماء والمدر، فإن الدين أعز مايؤثر، وإن الكافر لا يؤقر، وإن الضلال أهم ما يحذر، وإن الشرأجلب للشر، وإن الدجال شر منتظر، وإن اتباعه أوفر وأكثر، وإن

بعقدمة - وإن كان مما لا يكفر به فأمره بينه وبين الله أخف من الكافر لا محالة، ولكن الأمر في الإنكار عليه أشد منه على الكافر لأن شر الكافر غير متعد، وإن المسلمين اعتقدوا كفره، فلا يلتفتون إلى قوله إذلا يدعي لنفسه الإسلام واعتقاد الحق - أما المبتدع الذي يدعو إلى البدعة ويزعم أن ما يدعو إليه حق فهو سبب لغواية الخلق، فشره متعدد، فالإستحباب في إظهار بغضه ٣٦٧ ومعاداته والانقطاع

عجائبه أظهر وأكبر، وإن الساعة أدهى وأمر، ففروا إلى الله، فقد بلغ السيل زياه، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وإنما أطينا في هذا المقام، لأن التنبيه على هذا أهم المهام، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وأفضل الصلوة بأكمل التبجيل على سيدنا محمد وآله أجمعين والحمد لله رب العلمين ١٢

٣٦٧ هنالك تنقطع قلوب الندوة وأهلها، وتكشف على العالمين عورات جهلهم، وهذا بحمد الله تعالى عمن ما ذكرت في فتاوى الحرمين، في جواب المسئلة السابعة والعشرين حيث أقول. في بيان الرد على المبتدعين: هم أضمر على المسلمين من الكافرين فإن المسلم وإن كان ما كان في غاية الجهل يعرف أن الكافر على الباطل الصريح، فلا يصغي إليه، ولا يلقي بالا لما يتفوه لديه، أما المبتدع فله عُرّة كعُرّة الجرب كما في الحديث، فانظره إذا جاء يتخشع، ويرأي ويتصنع، وسرح خيته، ووسع جبهته، وكبر عمامته، فأوهم إمامته، وتزيها لهم بزي العلماء، وتلا الآيات، وروى الروايات عند الجهلاء، ثم وسوس في صدورهم أن الذي يقول هو الثابت بكلام الله وكلام الرسول، جل جلاله وصلى الله تعالى عليه وسلم فهذا هو الداء العضال، والمكر الذي تزول منه الجبال، فأهم الأشياء إفساد أمره، ورد كيده بإذن الله في تحره، وتغيير منكروه، وتشهير عُجره وُبُجره وهذا ما روى ابن أبي الدنيا، في ذم الغيبة، والحكيم الرمذي، والحاكم في الكنى، والشيرازي في الألقاب، وابن عدي، والطبراني في الكبير، والبيهقي، والخطيب عن بهزبن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: أترعون عن ذكر الفاجر؟ متى يعرفه الناس؟ اذكروا الفاجر بما فيه، يحذره

عنه و تحقيره، والتشنيع عليه بيد عنه، وتنفير الناس عنه أشد، وإن سلم في خلوة فلا بأس ببرد جوابه ٣٦٨، وإن علمت أن الإعراض عنه والسكوت عن جوابه يقبح في نفسه بدعته، ويؤثر في زجره فترك الجواب أولى، لأن جواب السلام وإن كان واجبا فيسقط فيه مصلحة حتى يسقط بكون الإنسان في الحمام، أو في قضاء حاجة، وغرض الزجر أهم من هذه الأغراض، وإن كان في مالأ فترك الجواب أولى تنفيرا للناس عنه، وتقييحا للبدعة في أعينهم، وكذلك الأولى كف الإحسان إليه، والإعانة له، لا سيما فيما يظهر للخلق، قال عليه السلام : من انتهر صاحب بدعة مالأ الله قلبه أمنا وإيماننا، ومن أهان صاحب بدعة آمنه الله يوم الفزع الأكبر، ومن لان له وأكرمه أو لقيه يبشر فقد استخف بما أنزل الله على محمد صلى الله تعالى عليه وسلم - الثالث المبتدع العامي الذي لا يقدر على الدعوة، ولا يخاف الاقتداء به فأمره أهون، فالأولى أن لا يفتح بالتغليظ والإهانة، بل يتلطف به بالنصح، فإن قلوب العوام سريعة الثقل، فإن لم ينفع النصيح، وكان في هذا الإعراض عنه تقييح لبدعته في عينه تأكد الاستحباب في الإعراض، وإن علم أن ذلك لا يؤثر فيه لجمود طبعه ورسوخ عقده في قلبه، فالإعراض أولى، لأن البدعة إذا لم يبالغ في تقييحها شاعت بين الخلق وعم فسادها ٣٦٩

الناس - اهـ -

٣٦٨ هذا في الجواب، أما الإبتداء بالسلام عليه بل على من هو أخف حالا منه وهو الفاسق المعلن فلا يحل شرعا، كما نص عليه في الدر المختار وغيره من غرر الأسفار ١٢
٣٦٩ رحمك الله فلقد نصحت الأمة، وكشفت الغمة وأبطلت ندوة الضلال المبين قبل وجودها بثمان مائة سنين، والحمد لله رب العلمين ١٢ إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

مسئلة

قال أبو حنيفة وأصحابه لا يزيد الإيمان ولا ينقص - واختاره إمام الحرمين وكثير من الأشاعرة، وذهب أكثر الأشاعرة إلى زيادته ونقصانه، وليس الخلاف في أصل الزيادة والنقصان، فإن الحنفية ومن معهم لا يمنعون الزيادة والنقصان، باعتبار جهات غير نفس الذات، بل بتفاوته يتفاوت المومنون، فلا أحد سوى بين إيمان آحاد الناس وإيمان الملائكة والأنبياء من كل الوجه، غير أن ذلك التفاوت هل هو بزيادة أو نقص في نفس الذات، أو بأمور زائدة عليه فمنعوا الأول، وقالوا ما يظن من أن القطع يتفاوت قوة إنما هو راجع إلى جلالته ٣٧٠

مسئلة

الإيمان مخلوق ذهب إليه المحاسبي،^{*١} وابن كلاب^{*٢} وعبد العزيز المكي وغيرهم - وعن أحمد بن حنبل وجماعة أنهم يقولون إن الإيمان غير مخلوق - ووجهه الأشعري بما حاصله أن إطلاق الإيمان في قول من قال إنه غير مخلوق ينطبق على الإيمان الذي هو من صفات الباري، لأن من أسمائه الحسنى المومن، وإيمانه تصديقه

٣٧٠ ضرورة أن القطع عدم احتمال النقيض، ولا تشكيك في العدم، فإن كان مع التصديق الإدعائي شيء ما من تحوير النقيض ولو ضعيفا في غاية الضعف لم يكن قطعا، ولم يكن إيمانا أصلا قطعا، وإن لم يكن معه شيء من ذلك أصلا كان إيمانا قطعا، فمن أين يأتي التشكيك

^{*١} الحارث الإمام العارف بالله ١٢

^{*٢} عبد الله ١٢

في الأزل بكلامه القديم إخباره^{*١} الأزلي بوحدانته^{٣٧١} كما دل عليه قوله تعالى
إني أنا الله، لا اله الا أنا^{٣٧٢}، ولا يقال إن تصديقه تعالى محدث ولا مخلوق، تعالى
أن يقوم به حادث،

قال ابن أبي الشريف لا يتحقق في هذه المسئلة عند التامل محل
الخلاف، لأن الإيمان المكلف به فعل قلبي مكتسب، فلا يتجه خلاف في
كونه مخلوقا، والإيمان الذي دل عليه اسمه تعالى فهو من صفاته تعالى فلا
يتجه لأهل السنة خلاف في أنه قديم، وبالع بعض مشايخ بخارا حتى
تكفوا بكفر من^{٣٧٣} قال بخلق الإيمان، وألزموا عليه خلق كلام الله، لأنه
تعالى قال بكلامه الذي ليس بمخلوق : فاعلم أنه لا إله إلا
هو^{٣٧٤} وقال تعالى : محمد رسول الله (صلى الله تعالى عليه وسلم)
فيكون المتكلم^{٣٧٥} به قد قام به ما ليس بمخلوق^{٣٧٦}، كما أن

*١ بالنصب مفعول تصديقه^{١٢}

٣٧١ و رسالة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم^{١٢}

٣٧٢ وقوله تعالى محمد رسول الله - وقوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين^{١٢}

٣٧٣ من يسلم هذا الإكفار ونحن لا نكفر من فاه بخلق القرآن صريحا، والعياذ بالله تعالى،

فكيف بمن يلزم عليه على هذا الوجه البعيد الغير السديد^{١٢}

٣٧٤ هكذا في نسخة الطبع والذي في التزييل فاعلم أنه لا إله إلا الله^{١٢}

٣٧٥ أي من تكلم بهاتين الكلمتين الإلهيتين منا^{١٢} إمام أهل السنة رضي الله تعالى عنه

٣٧٦ أقول : ما ليس بمخلوق لا بد أن يكون قديما، ومحال أن يقوم قدم بحادث، كما
يستحيل أن يقوم حادث بقديم، كيف والقائم بشيء صفة له، والصفة لا وجود لها إلا
وجودا باعثيا، والوجود الناعتي محتاج إلى حاشيته، فكيف تتقدم الصفة الموصوف، فضلا

من قرء القرآن قرء كلام الله الذي ليس بمخلوق، وجهنهم ٣٧٧ مشايخ سمرقند، وهو الأظهر فإن الإيمان بالوفاق ٣٧٨ هو التصديق بالجنان، والإقرار باللسان، وكل منهما فعل من أفعال العباد، وأفعال العباد مخلوقة لله تعالى، باتفاق أهل السنة،

ويلزم ٣٧٩ أيضا كون كل ذاك من سبحن الله والحمد لله بل كل متكلم في أي غرض فرض وإن لم يوافق نظم القرآن إلا في الأجزاء قد قام به ما ليس

عن قدمها وحدوثه، فإن تثبت بمسئلة انتقال العرض، فمع بطلانها يلزم معاذ الله سلب الصفة عن الله سبحانه، لزوالها عنه بعد الانتقال، أو وجود شيء واحد بوجودين معاً، والكل محال،

فإن قيل بل قام بالعبد شيء آخر غير ما قام بالله تعالى، وإنما هو مضاه له في كونهما حكابيتين متوافقتين فقد زال الإشكال، فإن الذي ليس بمخلوق هو القائم بالله تعالى، ولا يلزم منه أن يكون ما يوافقه أيضاً غير مخلوق، كما لا يخفى - والحل أن القائم بالعبد هو علمه وإذعائه، ولا شك أنهما حادثان، والذي ليس بمخلوق هو معنى الكلمتين الإلهيتين، وليس قائما بالعبد، غاية أنه معلوم له، ومرتبة المعلوم ليست مرتبة القيام ١٢

٣٧٧ أقول: التاويل أولى من التجهيل، كلامهم مناج بأجل نداء أن مرادهم بالإيمان المؤمن به كما تقول: السنة ديني، والقرآن إيماني أي ما أؤمن به، وتعبيرهم بالقيام وقع تسامحاً لتقارب العلم والمعلوم، والمؤمن به هي المعاني القديمة القائمة بالذات العلية المعبر عنها بالكلام النفسي، ولا شك أن من قال بحدوثه يلزمه الكفر، وقد أكفره جماعة من الصحابة والتابعين، والأئمة الأقدمين كما بيته في "سبحن السبوح" فهذا ما عنوانا. والله تعالى أعلم ١٢

٣٧٨ أي ليس فيه باتفاق أهل السنة شيء غير هذين سواء كانا ركنيه أو أحدهما ركناً والآخر شرطاً ١٢

٣٧٩ التاويل ما أشرت إليه أن التعبير بالقيام ممسحة، إنما اللازم قيام علم ما ليس بمخلوق، ولا محذور فيه بل هو واجب قطعاً ١٢

بمخلوق من معاني كلامه تعالى، ونص كلام أبي حنيفة في الوصية صريح في خلق الإيمان حيث قال تقرباً العبد مع جميع أعماله وإقراره ومعرفته بمخلوق^{٣٨٠}

مسئلة

إذا أشكل أي التيسر علي الإنسان من أهل الإيمان شيء من دقائق علم التوحيد^{٣٨١} يجب عليه أن يعتقد في الحال^{٣٨٢} بما هو الصواب عند الله تعالى بطريق الإجمال إلى أن يجد عالماً فيسأله، ولا يسعه تأخير الطلب؛ ولا يعذر بالوقوف عليه أي بتوقفه في معرفة هذه الأحوال، وعدم تفحصه بالسؤال، ويكفر^{٣٨٣} في الحال إن توقف على بيان الأمر في المستقبل، لأن التوقف موجب^{٣٨٤} للشك، وهو فيما يفترض اعتقاده كالإنكار، ولذا أبطلوا قول الثلجي من أصحابنا^{٣٨٥} حيث قال : أقول^١ بالمتفق^٢ وهو أنه كلامه تعالى، ولا أقول : مخلوق، أو قدم - هذا

^{٣٨٠} فإن قلت : قد تقدم أن الإقرار والمعرفة كليهما خارج عن حقيقة الإيمان، وإنما هو الإذعان، قلت : تقدم أن لا وجود له إلا بالمعرفة فحدوثها يوجب حدوثه قطعاً^{١٢}

^{٣٨١} المراد به علم العقائد مطلقاً فإن الحكم كذلك في جميع المعتقدات^{١٢}

^{٣٨٢} فيقول في نفسه : اعتمدت بما هو الحق عند الله تعالى في هذه المسئلة^{١٢}

^{٣٨٣} إن كانت المسئلة من ضروريات الدين^{١٢}

^{٣٨٤} أي مثبت للشك آن، وإن كان موجباً له بالفتح لمّا، ولا ينبغي أن يجعل في المتن

بالفتح. لأن موجب الشيء بالفتح لا يستلزم وجوده وجود الشيء لجواز تعدد الموجبات^{١٢}

^{٣٨٥} من أصحابنا أي الحنفية فروعاً لا أصولاً، لأنه معدود في المعتزلة^{١٢} إمام أهل السنة

رعى الله تعالى عنه

^١ في القرآن^{١٠}

^٢ عليه بين الأئمة^{١٢}

والمراد بد قائق علم التوحيد أشياء يكون الشك والشبهة فيها منافيا للإيمان، ومناقضا للإيقان بذات الله وصفاته، ومعرفة كيفية المؤمن^١ به بأحوال^{٣٨٦} آخرته، فلا ينافي أن الإمام توقف في بعض^{٣٨٧} الأحكام، لأنها في شرائع الإسلام، فالإختلاف في علم الأحكام رحمة^{٣٨٨}، والإختلاف في علم التوحيد والإسلام ضلالة وبدعة، والخطأ في علم الأحكام مغفور، بل صاحبه فيه ماجور بإختلاف الخطأ في علم الكلام، فإنه كفر^٢ و زور^٣، وصاحبه مازور^٤ هذا ما أفاده الإمام الأعظم^{٣٨٩} في الفقه الأكبر، والقاري في شرحه.

وليكن هذا آخر الكتاب، وأول غلق هذا الباب، وفتح أبواب رفع الحجاب، بالرحمن على العرش استوى، ومن دنى فتدلى، فكان قلاب قوسين أو أدنى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين.

^١ على صيغة المفعول، أي ما يؤمن به ١٢

^{٣٨٦} كذا في شرح القاري ولعل الباء بمعنى من، أي بمعرفة كيفية ما يؤمن به من أحوال المعاد ١٢

^{٣٨٧} كوقت الختان وغيره مما بلغ سبعا و قد عدت في رد المحتار ١٢

^{٣٨٨} لجواز تقليد الغير عند الضرورة بشرطه المعروف فهذا اليسر عند العسر إنما جاء ممن إختلاف علماء الأمة ١٢

^٢ تارة ١٢

^٣ أخرى ١٢

^٤ مطلقا ١٢

^{٣٨٩} سيدنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه، وعنا به، أمين ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم
فهرسُ الكتاب المُستطاب المُعتقد المنتقد

مطلب	صفحة
كلمة الناشر	٣
ترجمة صاحب المعتقد المنتقد	٥
ترجمة صاحب المعتقد المستند	٢٢
مقدمة في تقسيم الحكم إلى العقلي والعادي والشرعي، وتقسيم العقلي إلى الواجب والحائز والمنتهى، وتعريف علم الكلام وموضوعه ومسائله	٢١
"الباب الأول في الإلهيات"	٢٥
معرفة الله تعالى على أربعة أقسام	٢٥
ما هو أول واجب على المكلف؟	٢٥
تفصيل ما يجب لله تعالى -	٢٢
منه (١) أن وجوده واجب لذاته	٢٢
منه (٢) أنه تعالى قديم.	٢٤
منه (٣) أنه تعالى باق	٢٤
المختار أن القدم والبقاء صفتا سلب	٢٤
منه (٤) أنه تعالى واحد	٢٨
العلم القطعي الجزء عن موجب، وإن لم يحكم العقل باستحالة نقيضه بالذات	٢٩
التزمت النجدية إمكان عجزه تعالى وهو هدم لأساس التوحيد	٤١
منه (٥) أنه تعالى قائم بنفسه غني عن غيره	٤١
منه (٦) أنه تعالى لا يخالئه شيء في ذات ولا صفة ولا فعل	٤٢
منه (٧) أنه تعالى حي	٤٣
منه (٨) أنه تعالى قدير	٤٣
لا تعلق للقدرة بواجب ولا مستحيل	٤٤

- ٤٥ ضلال ابن حزم في قوله : إنه تعالى قادر على اتخاذ ولد
الواجب والجائز والمحال، وتقسيمه إلى محال عقلا أو شرعا أو عادة، وأن
الأول لا يدخل تحت القدرة
- ٤٦ منه (٩) أنه تعالى سميع بصير بلا آلات
- ٨١ منه (١٠) أنه تعالى متكلم بكلام قلسم قائم بذاته
- ٨٢ يطلق الكلام على اللفظي والنفسي
- ٨٣ للشيء أربعة وجودات
- ٨٥ المخالف في صفة الكلام فرق
- ٨٦ منه (١١) أنه تعالى مرید بإرادة قديمة
- ٨٨ أجمع أهل الحديث على ستة أشياء، من خالف في شيء منها نابذوه وبدعوه
وهجروه على رغم أنف الندوة
- ٨٨ منه (١٢) أنه تعالى عليم بعلم أزلي
- ٩٠ إثبات الصفات له تعالى مذهب جميع أهل السنة
- ٩٠ منه (١٣) أنه تعالى متصف بصفات الأفعال
- ٩٦ ليس في إثبات الصفات القول بتعدد القدماء
- ٩٦ الفرق بين اصطلاحى الكلام والفلسفة في القديم والحادث
- ٩٨ مسألة : صفاته تعالى غير محدثة ولا مخلوقة
- مسألة : نسبة الكذب والعجز إليه تعالى كفر، والكلام في إكفار من نفى
صفة من صفاته الذاتية
- ٩٩ الفرق بين لزوم الكفر والتزامه وحكم المبتدع
- ٩٩ منه (١٤) الاعتقاد بقضائه وقدره

- الرضا بالقضاء واجب، لا بالمقضي بل قد يكون كفرا ١٠٢
- مسئلة : يحو الله ما يشاء ويثبت ١٠٢
- اختلفوا في أن السعيد قد يشقى وبالعكس، والخلف لفظي ١٠٢
- للتقدير أربعة أقسام ١٠٣
- القضاء مبرم ومعلق ١٠٣
- منه (١٥) أنه تعالى خالق لأفعال العباد فالعبد كاسب ١٠٤
- إفحام الإمام الأعظم معتزليا ١٠٥
- منه (١٦) أنه تعالى مرئي بالأبصار في الآخرة ١٠٥
- اختلفوا في وقوعها في الدنيا وقد صح لنبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ١٠٥
- اختلفوا في رؤية موسى عليه الصلوة والسلام ١٠٦
- الأصح منع وقوع الرؤية في الدنيا للأولياء والواقع في كلامهم المراد به ١٠٦
- الرؤية القلبية ١٠٦
- كفروا مدعي الرؤية بالعين في الدنيا والمكاملة ١٠٦
- أما رؤياه سبحانه في المنام...؟ ١٠٦
- لاخلف في جواز رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة ومناما ١٠٦
- هل المرئي ذاته صلى الله تعالى عليه وسلم أم مثاله؟ ١٠٦
- طواف الكعبة بالأولياء الكبار في بلدان شتى مع كون الكعبة في مكانها ١٠٩
- "أما ما يستحيل عليه تعالى" ١١٠
- الكذب محال عليه تعالى، وخالفت التجدية جميع المسمنين ١١٠
- محال عليه تعالى كل صفة لا كمال فيها ولو لم يكن نقصا أيضا ١١٢

- جل مسائل الإلهيات برهاناً تنزيهه تعالى عن النقص، فالنجدية خالفت فيها جميعاً ١١٣
- تفصيل كفر من أطلق عليه تعالى اسم الجسم ١١٣
- هل يجوز إطلاق الاسم المشتق مما ثبت اتصافه تعالى بمعناه؟ ١١٣
- تنزيهه تعالى عن الجهة ١١٣
- فإن قيل فما بال الأيدي ترفع إلى السماء بالدعاء؟ ١١٥
- ذكر صلوات ابن تيمية ١١٥
- النجدية خالفوا أهل الحق في تنزيهه تعالى ١١٤
- محال إجراء التشابهات على ظواهرها ١١٤
- الشرع إنما يثبت بالعقل فلا يمكن إثباته بما يحيله العقل الصحيح ١١٨
- يستحيل وجوب الشيء عليه تعالى ١٢٠
- النجدية سلكوا مسلك المعتزلة ١٢٠
- مسئلة عقلية الحسن والقبح ١٢١
- مسئلة إبلاهم الله تعالى خلقه من دون جرم ولا ثواب جائز عقلاً ١٢٢
- مسئلة : هل يجوز التكليف بما لا يطاق؟ ١٢٥
- هل يجوز تعذيب المحسن عقلاً؟ ١٢٦
- ذهل أكابر الأشاعرة عن تحرير محل التزاع في مسئلة عقلية الحسن والقبح ١٣٠
- كل ما كان وصف نقص في حق العباد فهو محال عليه تعالى كالكذب ١٣٣
- مسئلة : ثواب المطيع يحض فضله تعالى و عذاب العاصي يعدله ولا يجب عليه شيء منها ١٣٣
- أقوال أهل القبلة في مرتكب الكبيرة ١٣٣

- النجدية خالفوا أهل السنة ١٣٤
- مسئلة : المصّر على معصية ولو كبيرة غير كافر خلافا للنجدية والنجدات ١٣٤
- مسئلة : لا يجوز عفووا لكفر سمعا، وقيل عقلا ١٣٤
- كشف ما اشتبه ههنا مذهب الماتريدية بمذهب المعتزلة على بعض الأفهام ١٣٨
- مسئلة : له تعالى في كل فعل حكمة ولا تعلل أفعاله بالأغراض ١٣٩
- ضلالة كبير النجدية في تقوية الإيمان في مسئلة العفو ١٣١
- "أما ما يجوز في حقه تعالى" ١٣١
- ففعل كل ممكن وتركه الخ ١٣١
- "الباب الثاني في النبوات" ١٣٣
- فرض على المكلف معرفة ما يجب للأنبياء وما يجوز وما يمتنع عليهم الصلاة والسلام ١٣٣
- لنجدية كلمات خبيثة في حق الأنبياء عليهم الصلوة والسلام ١٣٥
- مسئلة : لا يستحيل بعثة الأنبياء ولا يجب عليه تعالى ١٣٦
- الفلاسفة قالوا بالنبوة لكن على وجه لم يخرجوا به عن كفرهم ١٣٦
- مسئلة : هل النبي والرسول واحد؟ ١٥٣
- مدعي الوحي لغير نبي كافر وقد ادعاه كبير النجدية ١٥٦
- مسئلة : النبوة ليست كسبية ١٥٦
- يجوز نبي بعده صلى الله تعالى عليه وسلم كفر وقد ادعاه النجدية ١٥٦
- مسئلة : من جوز زوال العقل عن الأنبياء يخشى عليه الكفر؛ ومن جوز زوال النبوة من نبي فقد كفر ١٥٨
- "أما ما يجب لهم عليهم الصلوة والسلام" ١٦٠

- ١٢٠ منه (١) العصمة وهي من خصائص النبوة
- ١٢٠ كبير النجدية أثبت العصمة لغیر نبي
- ١٢٠ تفاصيل العصمة
- ١٢٠ منه (٢) الصدق وهو واجب عقلي لكل نبي
- ١٢١ القول بجواز الخطأ على الأنبياء في الإجتهد بعید مهجور
- ١٢٢ من جاوز الكذب على الأنبياء كفر
- ١٢٢ يستحيل ظهور المعجزة على يد الكاذب
- ١٢٢ منه (٣) الأمانة
- ١٢٢ منه (٤) تبليغ جميع ما أمروا بتبليغه
- ١٢٣ منه (٥) الفطانة
- ١٢٣ منه (٦) الذكورة
- ١٢٣ منه (٧) النزاهة في الكسب
- ١٢٣ منه (٨) السلامة عن كل عاهة منقرة في الذات والنسب
- ١٢٦ منه (٩ - ١٠) كونه أكمل أهل زمانه ممن ليس نبيا وأعلم بالشرع
- ١٢٦ يجوز في حقهم كل أمر معتاد مثاب
- ١٢٦ مسألة: كافر من قال : إن في كل جنس من الحيوان نبيا
- ١٢٦ مسألة: الإيمان بجميع الأنبياء واجب عينا وإجمالا
- ١٢٦ تكميل : في تفصيل ما يجب في الإيمان بنبينا صلى الله تعالى عليه وسلم
- ١٢٦ منها (١) عموم بعثته صلى الله تعالى عليه وسلم إلى الإنس والجن
- ١٢٨ منها (٢) ختم النبوة

- ١٦٩ كافر من قال بإمكان نبي بعده صلى الله تعالى عليه وسلم
- ١٤٠ ضلال النجدية في القول بإمكان نبي بعده صلى الله تعالى عليه وسلم
- ١٤١ الفرق بين الإمتناع بالذات وبالغير
- من جوز الكذب، أو الكفر على نبي، أو ظهور المعجزة على يد كاذب، أو اجتماع كمالات النبي في غير نبي فقد كفر
- ١٤١ منها (٣) أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل الخلق أجمعين
- ١٤٢ تفضيل غير النبي على نبي كفر
- ١٤٣ قال العلامة القاري : مثله صلى الله تعالى عليه وسلم محال
- ١٤٥ منها (٤) الإسراء والمعراج
- منها (٥) أنه هو الشفيع يوم الحشر ولا يستغني عنه أحد حتى الأنبياء عليه وعليهم الصلوة والسلام
- ١٤٦ أقسام شفاعته صلى الله تعالى عليه وسلم
- ١٤٧ يجب الايمان بشفاعة سائر الشفعاء أيضا مما ثبت في الشرع
- ١٤٨ شفاعته صلى الله تعالى عليه وسلم لأهل الكبائر حق، وإن ماتوا بلا توبة
- ١٤٩ ما للنجدية من أنواع الشناعة في مسئلة الشفاعه
- ١٨١ منها (٦) جسده الشريف لا يلي، وخالف النجدية
- ١٨١ الكلام فيما يجب على الأنام من حقوقه صلى الله تعالى عليه وسلم
- ١٨٢ "الفصل الأول في وجوب طاعته و محبته صلى الله تعالى عليه وسلم"
- ١٨٣ الحب عقلى وطبعي، والتكليف بالأول
- ١٨٣ أسباب المحبة ثلاثة، وقد اجتمعت فيه صلى الله تعالى عليه وسلم
- ١٨٣ علامات محبته صلى الله تعالى عليه وسلم

- ١٨٣ منها (١) اتباعه صلى الله تعالى عليه وسلم
- ١٨٥ منها (٢) كثرة ذكره صلى الله تعالى عليه وسلم
- ١٨٥ منها (٣) محبة آله وأصحابه وأهل العرب وبغض من أبغضهم
- ١٨٨ منها (٤) بغض من أبغضه وبجانبه المبتدع على رغم أنف الندوة
- يجب تعظيمه صلى الله تعالى عليه وسلم ظاهرا و باطنا في كل حال وما أمر
- ١٨٨ الله تعالى من أدبه وما كان عليه الصحابة من إجلاله
- ١٩١ حرمة صلى الله تعالى عليه وسلم بعد وفاته كحيوته وتعظيم ذكره
- ١٩٢ توقير آله وأزواجه وأصحابه صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم
- ١٩٢ تعظيم مشاهدته وما لمسه أو عرف به
- ١٩٣ استقباله صلى الله تعالى عليه وسلم في الدعاء الرد على ابن تيمية
- ١٩٣ منها (٥) الصلوة والسلام عليه عليه الصلوة والسلام
- ١٩٣ منها (٦) زيارة قبره صلى الله تعالى عليه وسلم
- الفصل الثاني في تحريم تنقيصه صلى الله تعالى عليه وسلم وحكم من فعله
- ١٩٣ والعياذ بالله تعالى
- ١٩٣ تصارييف الكلام في وجوه السب
- ١٩٩ ادعاء التأويل في لفظ صراح لا يقبل
- ما صدر تنقيصا كان كفرا ولو كان كلمة حق في الواقع كوصفه صلى الله
- تعالى عليه وسلم باليتيم ونحوه
- ٢٠٠ الوجه الثاني : في التكلم في جنبه الرفيع بكلمة كفر غير قاصد للسب
- ٢٠١ الوجه الثالث : تكذيبه صلى الله تعالى عليه وسلم - الخ -
- ٢٠٥ الوجه الرابع : الكلام المحتمل ذو وجوه

- ٢١١ تشبيه الكامل بالناقص نقص
- الوجه الخامس : الإستشهاد ببعض أحواله صلى الله تعالى عليه وسلم الجائزة
- ٢١٢ عليه في الدنيا على وجه ضرب مثل الخ
- ٢١٨ لا يجوز ذكر والديه صلى الله تعالى عليه وسلم في مقام المنقصة
- ٢١٩ أميته صلى الله تعالى عليه وسلم معجزة له وجهل النجدي
- ٢١٩ الوجه السادس : حكايته عن غيره
- من رأى في كتاب غيره كلمة تنقيص في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم
- ٢٢٣ يجب عليه محوه وإن تضرر به صاحب الكتاب
- الوجه السابع : أن يذكر ما يجوز عليه من الأمور البشرية على طريقة
- ٢٢٣ مذاكرة العلم
- ٢٢٥ أميته صلى الله تعالى عليه وسلم من أعظم معجزاته وفي غيره نقيصة
- ٢٢٦ لا يحل الإستناد بما ورد في النصوص في حق الأنبياء من التشابهات
- ٢٢٨ "الباب الثالث في السمعيات"
- ٢٢٨ العقائد في الإدراك بالعقل والسمع على ثلاثة أقسام
- ٢٢٩ منها الحشر والنشر
- ٢٢٩ من أقر بالجنة والنار والحشر لكن أولها على خلاف معانيها فهو كافر
- ٢٣٠ هل الروح أيضا حسم فلا حشر إلا جسماني ؟
- ٢٣١ منها سؤال النكيرين وعذاب القبر ونعيمه
- ٢٣٣ ذكر من لا يستل عنه في القبر
- استدللت النجدية في منع سماع الموتى بما استدلت به المعتزلة في منع عذاب
- ٢٣٣ القبر و نعيمه

٢٣٣	الانتفاع بزيارة القبور والاستعانة منهم بتصريح شرح المقاصد
٢٣٥	منها الميزان وهو لا يعم الكل
٢٣٥	منها الكوثر
٢٣٥	منها الصراط
	منها أن الحنة والنار مخلوقتان الآن، وأهلها لا يخرجون منهما أبدا خلافا
٢٣٥	لابن تيمية في النار
٢٣٦	فناء النار قال به ابن القيم وهو قول باطل
٢٣٦	منها أشراط الساعة
٢٣٩	"الباب الرابع في الإمامة"
٢٤١	اعتقاد أهل السنة إثبات العدالة لكل صحابي
٢٤١	النواصب فرقتان
٢٤٣	"الخاتمة في بحث الإيمان"
٢٤٣	تفسير الإيمان وبيان أركانه وشرائطه
٢٤٦	إيمان المقلد
٢٥٠	شرط إيمان المقلد عدم تغير القول الذي قلده فيه
٢٥١	هل التصديق بالقلب من باب العلم أو الكلام ؟
٢٥٥	هل الإيمان والإسلام واحد ؟
٢٥٦	الاعمال لا تدخل في الإيمان والتجديدهم سلكوا مسلك الخوارج
٢٥٤	مسئلة في متعلق الإيمان أي ما يجب الإيمان به
٢٦١	هل يكفر منكر قطعي غير ضروري ؟
٢٦١	احتشقوا في إكفار المتدعين

٢٦٢	المخالف في أصول الدين ضال قطعاً خلافاً للظاهري والعنبري
٢٦٤	البدعة وحكم المبتدع
٢٦٩	ليس كل ما لم يكن في زمن الصحابة بدعة مذمومة و النجدية جهال
٢٤٠	فرق المعاملة مع الكافر والمبتدع ودرجات المبتدعين
٢٨٣	مسئلة: لا يزيد الإيمان ولا ينقص
٢٨٣	مسئلة: هل الإيمان مخلوق ؟
	مسئلة: إذا أشكل على الإنسان شيء يجب عليه في الحال أن يعتقد بما هو
٢٨٦	الصواب عند الله تعالى

"فهرس بعض فوائد التعليق المسمى بالمستند المعتمد"

مطلب	صفحة
خطبة التعليق	
الترك غير مقدور، فلا يمكن الإتيان فيه، وقد جهلت النجدة	٢٢
تاويل نفيس في قوله تعالى ليس كمثله شيء	٤٢
التحقيق أن الصفات واجبة للذات بالذات لا بالذات	٤٦
تحقيق شريف نفيس في كلام الله تعالى وأنه واحد وأن التنويع إلى النفسي واللفظي من احداث المتأخرين	٨٣
القول في قدم الحروف	٨٦
ممنوع أن يقال خالق الشر و يجوز خالق الخير والشر	٨٩
في أسماء الله تعالى ما لا يوصف به وحده بل مع مقابله كالضار و غيره	٨٩
تحقيق جليل عظيم أن الصوفية الكرام أيضا مجمعون مع المتكلمين على إثبات الصفات للذات، وأن قولهم بالعينية ليس على ما تفهمه العامة و ما يقوله الفلاسفة والمعتزلة، بل من واد آخر وإنما إنكارهم على من أوهم إمكان الانفكاك	٩١
لا تقبل رواية المبتدع بالبدعة الجليلة ولا شهادته	٩٢
تحقيق شريف نجل الإشكال في قدم الصفات مع استحالة تعدد القدماء	٩٨
إكفار القائل بخنق القرآن متواتر عن الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين	٩٩
حمة عقيدتنا في صفات الله تعالى	١٠٠
تصحيح حديث "التقديرية بحوس هذه الأمة"	١٠١

- ١٠١ تحسين حديث "إذا ذكر القدر فأمسكوا"
- ١٠٢ هل يسري المحو والإثبات إلى اللوح المحفوظ؟ والقول الفصل في ذلك
- ١٠٣ تحقيق شريف للشارح في معنى ما ورد من رد القضاء المبرم
- ١١١ تبين جليل لقولهم : إن كل ما هو نقص في العباد فالله تعالى منزه عنه
- ١١٣ تاويل أسأل صفة الغضب، والتحقيق في ذلك
- ١١٥ توضيح قول الإمام ابن حجر : إن عثرة ابن تيمية لا تقال أبدا
- ١١٧ دقيقه : لإجراء التشابهات على الظاهر معنيان : حق و باطل،
- ١١٨ الجمع بين التشبيه والتنزيه
- ١٢٥ تحقيق مذهبنا في التكليف بما لا يطاق
- ١٢٦ تحقيق مفرد في مسألة إمكان تعذيب المطيع
- ١٢٧ الوجوب منه حق لا عليه تعالى
- ١٣١ خطأ ما وقع في المواقف أن العمدة في إحالة النقص هو الإجماع
- ١٣١ تنبيه على ذهول وقع في المطالب الوفية
- ١٣٥ تصحيح حديث "صنفان من أمتي ليس لهم من الإسلام نصيب"
- ١٣٥ تحقيق مفرد في أن الله تعالى لا يستقصي في تعذيب مؤمن قط
- ١٣٦ يصح إطلاق الطائفة على واحد
- ١٣١ تحريف النجدية في كتاب كبيرهم
- ١٣٣ توضيح قول الفاري : إنه صلى الله تعالى عليه وسلم ليس على ما هيتنا

- تحقيق عظيم شريف للشارح في الذب عن الإمام النسفي في مسئلة وجوب
إرسال الرسل وأمثالها، وبيان ضلال الفلاسفة والمعتزلة والرافضة في مسئلة
صدور أفعاله تعالى، وتحقيق مسلك أئمتنا الماتريدية فيها، وفي عقلية الحسن
والقبح، وأنه لا يوافق شيئاً من تلك الضلالات ١٣٤
- القدرة شاملة لكل ممكن ممتنع الوقوع، ومنه خلاف المعلوم والمحير به ١٣٩
- لا تتعلق الإرادة الإلهية إلا بممكن الوقوع ١٣٩
- تحقيق الفعل الاختياري والإضطراري ١٥٠
- تحقيق من الشارح أن مقدورية ما هو خلاف الحكمة لا يستلزم مقدورية
خلاف الحكمة، وقد ضلت النجدية ١٥١
- حاصل التحقيق وعطر التدقيق ١٥٢
- تاصيل جليل من الشارح في الأفعال الموافقة للحكمة والمخالفة لها وإحكام
الأحكام في تلك الأقسام ١٥٢
- ذكر فتنة ستة أمثال وسبعة خواتم، والرد على القاسم النانوتوي ونظرائه من
المالكين في تلك المهالك ١٥٤
- الكذب في الشرع أحص منه في اللغة والإصلاح ١٦١
- مناقشة في دلالة إتقان الفعل على علم الفاعل ١٦٢
- رؤية الملائكة على صورهم مقترنة مع سماع كلامهم مختصة بالأنبياء عليهم
الصلوة والسلام ١٦٣
- تنزيه الأنبياء عن وقوع منفر في كل من له تعلق بهم كزوجة وبنت ١٦٥
- آياته وأمهاته صلى الله تعالى عليه وسلم كلهم أهل نجاة ١٦٥

- هو صلى الله تعالى عليه وسلم رسول إلى كل شيء حتى المصنوعات كالسيف
 ١٢٨ والجدار وكل قد آمن به إلا الكفار
- ١٢٩ الإيمان إلى القول الفصل في مسألة إمكان النظر
- ١٢١ الحق أن الزمان ليس من الحقائق المتأصلة أصلا
- الحق أن تفضيل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على جميع العلمين قطعي
 ١٢٣ إجماعي بل كاد أن يكون من ضروريات الدين
- ١٢٣ لا عبرة في الإجماع بأهل الابتداع
- هو صلى الله تعالى عليه وسلم مخصوص من الخلاف في تفاضل الملائكة و
 ١٢٣ الأنبياء بالإجماع حتى من المعتزلة
- ١٢٦ معنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : أنا صاحب شفاعتهم
- الدليل القطعي على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أعطي الشفاعة في الدنيا
 ١٢٤ والتجديية يججدون الحق وهم يعلمون
- ١٢٤ معنى قوله تعالى : واستغفر لذنبك
- إقرار كبير التجديية بالشفاعة المخترعة له إقرار بباطل بل لفظ عاطل لا معنى
 ١٨٠ تحته فهو لا شك من الجاحدين
- ١٨٥ ههنا خرجت الندوة من دائرة حب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
- من سب أحدا من الصحابة كمعاوية وغيره رضي الله تعالى عنهم فهو مبغض
 ١٨٦ لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
- لا نفرق بين أحد من الصحابة ومعنى قول المولوي قدس سره : اے گرفتار
 ١٨٤ ابوبکر و علی
- ١٨٤ التجديية أعداء العرب لا سيما أهل الحرمين

١٨٨	لا ينادى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم باسمه وإن جاءت به الرواية	
١٨٩	فليقل مكانه يا رسول الله	
١٩٠	القرآن محتج به بجميع وجوهه	
١٩٠	ربما يأتي "ينبغي" بمعنى "يجب"	
١٩٢	تحقيق الشارح في أن استماع القرآن فرض عينا أم كفاية	
١٩٥	لا يقال لصحابي غفر الله تعالى له ولا لني رضي الله تعالى عنه كما لا يقال	
١٩٦	محمد عز وجل بل صلى الله تعالى عليه وسلم	
١٩٧	يجب الاحتراز عما اقتحمه بعض الشعراء في النعت من إطلاق ألفاظ التصغير	
١٩٨	ولو للمحبة مثل "مكهثر" و "انكهثران"	
١٩٩	إقامة الطامة على طاغية گنگوه	
٢٠٢	معنى المنصب الأصل والحسب لا ما اشتهر بين العوام	
٢٠٢	بعض كفریات دجال قادیان	
٢٠٣	من رد حديثا ضعيفا، بل ولو موضوعا زعما منه أنه كلامه صلى الله تعالى	
٢٠٣	عليه وسلم فقد كفر	
٢٠٣	لا يقبل في الكفریات دعوى زلل اللسان	
٢٠٣	عذر السكر لا يقبل ودفع الإشكال فيه	
٢٠٣	السكر حرام في جميع الشرائع	
٢٠٤	الانتصار للإمام القاضي عياض عما أورد عليه العلامة القاري	
٢٠٥	المتكلم بكلمة الكفر طوعا كافر قطعاً	
	ما يقدمه قاضيخان فهو المعتمد	

- ٢٠٤ تدقيق الكلام في مسئلة من قال "كل صاحب فندق قرنان" والبحث على ما
- ٢٠٨ ذكر العلامة التلمساني
- ٢١٠ تحقيق شريف للشارح في مفاد لو وإن الوصليتين
- تحقيق قولهم : إن تشبيه الكامل بالناقص نقص
- ٢١١ ليست التهمة الهتان، بل القول عن رية في المقول فيه وهذا معنى قول المحدثين
- ٢١٢ فلان متهم بالكذب
- مبحث إسلام الأبوين الكريمين ورد ما ذكره العلامة القاري
- ٢٢٣ ما يتفوه به الشعراء في النعت و المناقب من توهين الملائكة و الأنبياء حكمه
- ٢٢٤ الإفناء والإحراق و المحو ولو من كتاب غيره لمن قدر
- لقد تفرعن وتشيطن رجل من قاديان
- ٢٣٩ الفقه يعم العقائد وكتاب الفقه الأكبر المتداول هو كتاب الإمام الأعظم لا
- ٢٤٠ غيره كما ادعاء بعض الناس الآن
- ٢٤٢ تفضيل الشيخين في الولاية و القرب الإلهي
- ٢٤٣ الطعن في الأمر معاوية طعن في الإمام حسين بل ... وبل
- ٢٤٥ تحقيق أن الإقرار ركن زائد للإيمان وأن الشيء كيف يكون ركنًا و زائدًا معا
- ٢٤٦ بين الحنفية و أهل السنة عموم من وجه
- ٢٤٨ بيان الأقاويل في مسئلة إيمان المقلد
- تحقيق شريف للشارح، به يحصل التوفيق
- ٢٥١ تحقيق عظيم للشارح في مسئلة أن التصديق علم أم كلام و بيان النسبة
- ٢٦٠ بينهما وبين الإذعان و الإيقان والإيمان
- إنكار حرمة الربا كفر وقد أخطأ من أنكز

٢٦١	فرق بين الكفر والإكفار
٢٦١	الحق مع الحنفية في الإكفار بإنكار كل ما هو قطعي على الوجه الذي قرره
٢٦٢	الشارح
٢٦٢	القول بقدوم العرش على تقدير ثبوته مؤول
٢٦٢	الإكفار بالزوم قول كثير من الأئمة، وتشنيع الندوة من الجهالات الفاحشة
٢٦٢	معنى التزام الكفر
٢٦٣	الانتصار للإمام حجة الإسلام الغزالي و ذكر فضائله و دفع ما أورد عليه
٢٦٣	الإمام القاضي عياض
٢٦٥	من عجائب قصص الإمام الغزالي قدس سره الخ
٢٦٤	الرد على الندوة المخذولة من العلامة التفتازاني وذكر بعض من قام بنصرة
٢٦٤	السنة في هذه الفتنة
٢٤٠	صاحب البدعة المكفرة حكمه المرتدين
٢٤٠	ذكر سبع طوائف في الهند تدعي الإسلام وهي كافرة بالله العظيم
٢٤١	الأولى النباشرة
٢٤١	إدخال لام التعريف على لفظة سيد في اسم سيد أحمد كبير النباشرة لاجور
٢٤١	عربية ولا يخل شريعة
٢٤٢	الثانية المرزائية، طائفة القادياني وذكر كفرياته
٢٤٣	الثالثة الرافضة الموجودون الآن في هذه البلاد
٢٤٣	الرابعة الروحية الأمثالية والخواثية
٢٤٣	الخامسة الروحية الكذابية، أتباع الكنگوهي
٢٤٥	السادسة الروحية الشيطانية من أتباعه أيضا

- ٢٤٥ تقول بتفضيل علم الشيطان على من علمه الله ما يكون و ما كان
- ٢٤٦ ذكر تفرعن الكنگوهي في جعله الشيطان شريكا لله تعالى
- ذكر كذب الكنگوهي و خيانتة في التمسك لرد علمه صلى الله تعالى عليه
- ٢٤٦ وسم
- ٢٤٧ إثبات أن الزاهين القاطعة كتاب الكنگوهي قطعاً
- منهم رجل آخريقال له اشرفعلي الثانوى سوى بين علمه صلى الله تعالى عليه
- ٢٤٨ وسم و علم الخائين والبهائم - الرد عليه
- ٢٤٩ السابعة المتصوفة المتصرفة
- ٢٤٩ معاني انتفاء التكليف عن العارف
- ٢٨٠ وحدة الوجود حق، وما تقوله هؤلاء الزنادقة كفر وضلال
- ٢٨٠ من لم يكفر احدا من منكري ضروري فقد كفر
- محال أن يقوم بنا شيء من القرآن العظيم مع أن الذى نقرأه و نحفظه ونسمعه
- ٢٨٣ ونكتبه ليس إلا القرآن العظيم
- تاويل قول من قال إن الايمان غير مخلوق
- ٢٨٥ رسالة "أنوار المنان في توحيد القرآن"

